المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
كلية الدراسات العليا
قسم الثقافة الإسلامية
شعبة التفسير والحديث

استدراكات الحافظ ابن حجر الحديثية في فتح الباري

في الكتب التالية: الفتن، والأحكام، والتمني، وأخبار الآحاد، والاعتصام، والتوحيد

(دراسة تحليلية)

إعداد الطالبة
هدى بنت محمد بن إبراهيم المطرودي

إشراف الأستاذ الدكتور
ساكر ذيب فياض

١٤٢٥ هـ

المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
كلية الدراسات العليا
قسم الثقافة الإسلامية
شعبة التفسير والحديث

استدراكات الحافظ ابن حجر الحديثية في فتح الباري

في الكتب التالية: الفتن، والأحكام، والتمني، وأخبار الآحاد، والاعتصام، والتوحيد

(دراسة تحليلية)

جامعة الملك سعود
مكتبة
كلية التربية

إعداد الطالبة
هدى بنت محمد بن إبراهيم المطرودي

إشراف الأستاذ الدكتور
شاكر ذيب فياض

١٤٢٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

كلية التربية

قسم الثقافة الإسلامية

شعبة (التفسير والحديث)

(إجـــــــــــازة)

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير (تخصص: تفسير وحديث)

إعداد الطالبة هدى بنت محمد المطرودي

نوقشت هذه الرسالة في يوم الموافق / / ١٤هـ

وتم إجازتها

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
١- د. ناصر ذيب الخوالدة مشرفاً ومقرراً	
٢- د. حسن محمد عبه جي عضواً	
٣- د. عبد العزيز أحمد الحاكم عضواً	

العام الجامعي ١٤٢٥هـ / ١٤٢٦هـ .

عبد الله

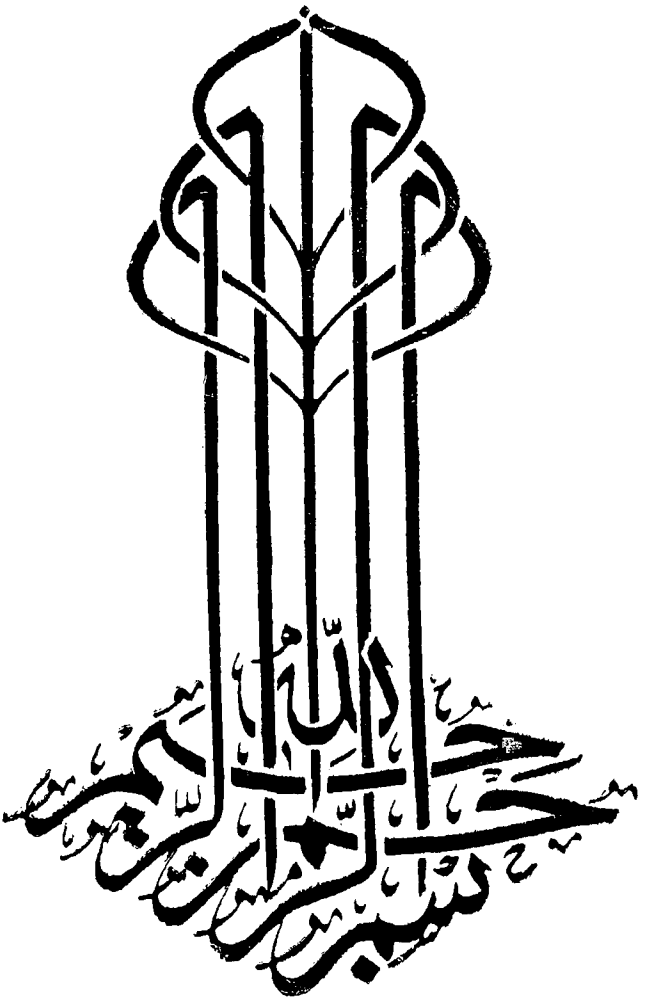
بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أضاء قلوب عباده المتقين بنور كتابه المبين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد سعى المسلمون منذ حياة الرسول ﷺ إلى نقل السنة، عملاً بقوله ﷺ: "نضّر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمع، فرب مبلغ أوعى من سامع" (١).

واحتاج هذا النقل إلى قدرات وضوابط تنوعت وتطورت وأنتجت كتب الحديث رواية، ويأتي "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" المشهور"بصحيح البخاري" في مقدمتها.

وقد ذهب أغلب النقاد والباحثين إلى أن صحيح البخاري يأتي في المرتبة الثانية بعد كتاب الله العزيز قال ابن تيمية(٢): "إن الذي اتفق عليه أهل العلم أنه ليس بعد القرآن كتاب أصح من كتاب البخاري ومسلم"(٣).

ولم تكن هذه المرتبة نتيجة لعاطفة جياشة، ولا لسلطة مادية، وإنما لما اشترطه صاحبه من شروط، وسار عليه من منهج، وضمنه من أحاديث نبوية، وفوائد حديثية ونكات أدبية، وأحكام فقهية، ودراسات عقدية، فلا عجب إذا كثر المهتمون به؛ فمن مستدرك عليه، أو مستخرج له، أو معرف برجاله، أو شارح له.

---

١١) أخرجه الترمذي، (٤٢)كتاب العلم، باب (٧) ما جاء في الحث على تبليغ السماع، حديث (٢٦٥٧)، وابن ماجه، المقدمة، باب (١٨) من بلّغ علماً، حديث (٢٣٠).

(٢) أحمد بن عبد الحليم بن مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني تقي الدين أبو العباس، أحد الأعلام: من مصنفاته: "مجموع الفتاوى" و"العقيدة الواسطية"، مات سنة ٧٢٨هـ. يُنظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب:٦/٨٠، السيوطي، طبقات الحفاظ: ص ٥١٦.

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٢٠/٣٢١.

وقد عدّ حاجي خليفة في كتابه "كشف الظنون"[1] ما ينيف على اثنين وثمانين شرحاً لكتاب البخاري، وذكرها ـ أيضا ـ فؤاد سزكين مستوعبا ما ذكره بروكلمان، ومضيفا إليه ما فاته، ومشيراً إلى أماكن وجودها[2].

وذكرها الشيخ عبدالسلام المباركفوري في "سيرة الإمام البخاري"، مع إضافة الشروح الفارسية والأردية والتراجم وغيرها[3].

وذكر محمد عصام عرار الحسني[4] في "إتحاف القاري" (٣٧٥) كتاباً مما ألف حول صحيح البخاري، وذلك عدا ما ألف بعده، وهكذا نشأت مكتبة ضخمة يمكن أن يطلق عليها "مكتبة صحيح البخاري".

ومن جملة شراح الصحيح : الحافظ ابن حجر؛ حيث قام بدراسة الكتب التي شرحت البخاري من قبله، فألف كتابه "فتح الباري" فجاء موسوعة علمية فريدة، جعلت بعض من أتى بعده يقول: "لا هجرة بعد الفتح".[5]

وقد أردت الإسهام في دراسة هذا الأثر الجليل، ولكن أنّى لطالبةٍ مثلي أن تستطيع خوض بحر زاخر بالنفائس والدرر، ففضلت الاقتصار على دراسة استدراكات ابن حجر الحديثية، التي أوردها وهو يشرح أحاديث كتب: (الفتن، والأحكام، والتمني، وأخبار الآحاد، والاعتصام، والتوحيد)، وإبراز منهج الحافظ ابن حجر من خلال هذه الاستدراكات وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

---

(١) ١/٥٤٥ ـ ٥٥٤.

(٢) تاريخ التراث العربي: ١/٣٢٤ ـ ٣٤١.

(٣) سيرة الإمام البخاري: ص ٣٦٤ ـ ٤٥٨.

(٤) في كتابه "إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري": ص ٣٧٥.

(٥) ينظر: الكتاني ، فهرس الفهارس : ١ / ٣٢٢ - ٣٢٣.

أسباب اختيار الاستدراكات الحديثية:

أولاً: أن فن الاستدراكات في الثقافة الإسلامية عامة، وعند المحدثين خاصة، يظهر أن علماءنا ـ رحمهم الله ـ لم يكونوا يسلمون بالمقولة: (ليس بالإمكان أحسن ممّا كان)، وهذا ما يحقق استمرار العلم، فنهاية المتقدم بداية للمتأخر، فدراسة الاستدراكات تناسب أسباب تقدم العلوم وتطورها.

ثانياً: أن ابن حجر من العلماء الموسوعيّين الذين يستطيعون الاستدراك على المحدثين والمفسرين واللغويين وأصحاب الملل والنحل وهذا الشمول ينفع المحدث المبتدئ والمتبحر على حدٍ سواء، وأرجو ـ وأنا المبتدئة ـ أن أنتفع بما قدمّه ابن حجر من علم ومنهج في استدراكه على المتقدمين.

ثالثاً: بما أنني من الباحثات المبتدئات ـ وعملاً بنصائح أساتذتي المتخصصين في الحديث ـ فقد اخترت الاكتفاء بالاستدراكات الحديثية، أي التي يكون مجالها الرواية[1] والدراية[2] وهذا مناسب لتخصصي.

أسباب اختيار كتب الفتن، والأحكام، والتمني، وأخبار الآحاد، والاعتصام، والتوحيد:

أولاً: لا شك أن الأصل هو دراسة الاستدراكات الحديثية في كامل (الفتح)، ولكن مثل هذا البحث يتجاوز ـبكثيرـ قدرات طالبة تقدم بحثاً تكميليّاً.

ثانياً: إن بعض القضايا التي تناولتها أحاديث الكتب المختارة وشروحها هي مجال لبعض المشككين والباحثين مما يفسد على الأمة صفاء دينها؛ فلعلي أسهم ـ ولو بجزء قليل ـ في نشر ما بفضله يقي المسلم المعاصر نفسه من هذه الشبهات.

---

(١) الرواية: هي النقل المحرر لما صدر عن الرسول ﷺ من غير القرآن.

(٢) الدراية: هي علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من صحة، وحسن، وضعف، وقطع، وعلو، ونزول، وكيفية التحمل والأداء، وصفات الرجال، وما أشبه ذلك. **يُنظر:** الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي، توجيه النظر إلى أصول الأثر:ص ٢٠،٢١.

أهداف البحث:

إن أهداف هذا البحث تتجلى فيما يلي:

١. إحصاء استدراكات ابن حجر الحديثية على متقدميه.

٢. إظهار القضايا التي كانت مجالاً للاستدراكات.

٣. إظهار القيمة العلمية لاستدراكات ابن حجر على المتقدمين من حيث المضمون.

٤. إظهار منهج ابن حجر في الاستدراكات.

٥. الوقوف على ما يمكن للمنهج الإسلامي المعاصر أن يأخذه من منهج ابن حجر في استدراكه شكلاً ومضموناً.

٦. بيان المكانة العلمية لابن حجر في فن الاستدراك الحديثي.

٧. الإجابة عن مجموعة من الأسئلة العلمية ومنها:

- ما هي أهداف المهتمين بصحيح البخاري قديماً وحديثاً؟
- هل كان لابن حجر أهداف لم يحققها الشراح المتقدمون؟
- ما هو المقدار الكمي الذي أخذه ابن حجر عن متقدميه في علوم الرواية والدراية؟
- ما هي القضايا التي كانت مجالاً لاستدراك ابن حجر على المتقدمين؟
- هل كانت استدراكات ابن حجر نقداً مطلقاً لمتقدميه، أم تنوعت: فهي لإكمال ما قالوه، أو لتعديله، أو لبيان أنه مرجوح؟ وبعبارة أخرى هل كان استدراك ابن حجر على متقدميه للهدم فقط؟ أم للبناء أيضاً؟
- ما حقيقة منهج ابن حجر في استدراكاته: هل كان يستقرئ أقوال المتقدمين ويحللها قبل أن يستدرك عليها؟ أم كان يلخصها ثم ينقدها؟ أم كان يقارن بينها، ليرجح بعضها على بعض؟ أو ليرجح عليها ما يضيفه إليها؟

أهمية البحث:

وتكمن هذه الأهمية في الآتي:

١. الوقوف على بعض وجوه الصناعة الحديثية التي بذلها ابن حجر.

٢. الوقوف على ما في منهج ابن حجر الاستدراكي من خصائص.

٣. السعي إلى ربط الحاضر الثقافي للأمة الإسلامية بماضيها في القضايا التي أثيرت في كتب: الفتن، الأحكام، التمني، أخبار الآحاد، الاعتصام، التوحيد، وذلك من خلال الحوار العلمي الذي نقله ابن حجر في فتح الباري.

الدراسات السابقة:

بعد البحث في فهارس الجامعات السعودية تبين لي عدم وجود دراسة جامعية اهتمت باستدراكات ابن حجر الحديثية في (فتح الباري) على متقدميه.[١]

حدود البحث:

١. شرح ابن حجر لأحاديث كتب: الفتن، والأحكام، والتمني، وأخبار الآحاد، والاعتصام، والتوحيد، وذلك في "فتح الباري".

٢. أقوال ابن حجر المتصلة بأحاديث الكتب موضوع الدراسة، أو برواتها في كتبه الأخرى.

٣. أقوال المستدرك عليهم في كتبهم كلما تيسر لي ذلك.

---

(١) حصلت زميلتي ورفيقة دربي في البحث، الأخت: هدى بنت محمد آل عبد الجبار على درجة الماجستير في استدراكات الحافظ ابن حجر الحديثية في فتح الباري من الكتب التالية: (بدء الوحي والإيمان والعلم) قبل مدة وجيزة.

أدوات البحث:

١. المصادر والمراجع المتخصصة بالدرجة الأولى.
٢. الحاسوب والوسائل المعاصرة.

مصطلحات البحث:

١. **الاستدراك:** يفيد هذا المصطلح في هذا البحث ما أضافه ابن حجر لإكمال نقص، أو تعديل حكم، أو ردّ فهم.
٢. **علم الرواية:** هو النقل المحرر لما صدر عن الرسول ﷺ من غير القرآن.
٣. **علم الدراية:** هو مجموعة العلوم والضوابط التي يسير عليها موثق الحديث حتى لا يقع في الخلل والزلل.
٤. **الحديث المرفوع:** هو ما أضيف إلى رسول الله ﷺ، قولاً كان أو فعلاً أو تقريراً.
٥. **الحديث الموقوف:** وهو ما يروى عن الصحابة ﷺ من أقوالهم وأفعالهم ونحوها.

إجراءات ومنهج البحث:

١. عزوت الآيات الواردة في البحث إلى مواضعها في القرآن الكريم، بذكر اسم السورة، ورقم الآية.
٢. خرجت الأحاديث التي لم ترد في صحيح البخاري، وقصدت بذلك الدلالة على موضع الحديث من الكتب التي خرجته منها.
٣. ترجمت للرواة والأعلام المذكورين (الذين لهم صلة بالاستدراك)، وذلك في أول موضع يرد ذكرهم.
٤. اعتمدت في البحث على نسخة "فتح الباري" التي نشرتها " مكتبة دار السلام بالرياض"، وهي طبعة جديدة منقحة ومقابلة على طبعة بولاق، والطبعة الأنصارية،

والطبعة السلفية التي حقق عدة أجزاء منها الشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز ـ رحمه الله ـ، ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله.

٥. حصرت الاستدراكات الحديثية في كتب: الفتن، والأحكام، والتمني، وأخبار الآحاد، والاعتصام، والتوحيد، حسب علمي القاصر.

٦. نقلت قول الحافظ ابن حجر بالنص في كل موضوع، وتتبعت شرحه للحديث في الأمكنة التي ذكره فيها البخاري عند الحاجة، مع الإشارة في نهاية الصفحة إلى ثبوت أقوال العلماء المستدرك عليهم بالرجوع إليها في مصادرها الأصلية.

٧. في حالة إذا كرر الحافظ موضوع الاستدراك في موضعين، أشير إلى ذلك في نهاية الصفحة، بدون تكراره مرة أخرى.

٨. إذا لم أجد المصدر الذي نقل منه الحافظ ابن حجر لكونه مخطوطا، أو مفقودا، فإني أنقله من الفتح، لدقة اعتناء الحافظ بالنقل، وأمانته في ذلك.

٩. جمعت معظم أقوال العلماء المتعلقة بموضوع الاستدراك، وقابلت بينها، مع تحري الإنصاف والأمانة العلمية؛ وذلك للوقوف على الرأي الراجح منها.

١٠. اعتمدت في صحيح البخاري على النسخة المطبوعة مع الفتح، وفي صحيح مسلم على النسخة المطبوعة مع شرح النووي.

١١. ذكرت المراجع في الحاشية، وذلك بذكر اسم المؤلف، ثم الكتاب، ثم رقم الجزء ـإن وجدـ، ثم رقم الصفحة.

١٢. وضعت فهارس مفصلة للبحث.

هذا وقد سرت في هذا البحث وفق **الخطة** التالية التي اشتملت على **مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، وفهارس عامة.**

المقدمة: وتناولت فيها ما يلي:

سبب اختيار الموضوع.

الأهداف التي أود تحقيقها في البحث.

أهمية البحث.

الدراسات السابقة.

حدود البحث.

أدوات البحث.

مصطلحات البحث.

إجراءات ومنهج البحث.

التمهيد وتحدثت فيه عن الشارح وعن شرحه، وذلك في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للحافظ ابن حجر مشتملة على:

اسمه ونسبه ونسبته ولقبه وكنيته.

مولده.

نشأته وطلبه للعلم.

أسرته.

صفاته الخلقية والخُلقية.

شيوخه.

تلاميذه.

الأعمال التي قام بها.

رحلاته.

مصنفاته.

وفاته.

ثناء العلماء عليه.

المبحث الثاني: التعريف بفتح الباري، ويتضمن ما يلي:

تسميته.

المنهج الذي سلكه الحافظ ابن حجر في الشرح، ويتضمن شرح الحافظ لأحاديث هذه الكتب في الفتح دراسة إجمالية.

طريقته في الشرح.

مصادر الحافظ في الفتح.

قيمة الكتاب العلمية.

المبحث الثالث: الاستدراكات الحديثية في شرح ابن حجر لأحاديث الكتب (موضوع الدراسة) وذلك كما يلي:

تعريف الاستدراك لغة واصطلاحا.

التعريف الكمي بها.

توزيعها إلى ثلاثة أنواع.

١. استدراكات ترجع إلى متن الحديث.

٢. استدراكات ترجع إلى إسناد الحديث.

٣. استدراكات ترجع إلى الصناعة الحديثية عند الإمام البخاري.

الفصل الأول: الاستدراكات الراجعة إلى متن الحديث، وفيه تمهيد، وثلاثة مباحث:

التمهيد: ويهتم بتعريف المتن وأهميته واهتمام ابن حجر به.

المبحث الأول: الاستدراكات الراجعة إلى ألفاظ الحديث واختلافها.

المبحث الثاني: الاستدراكات الراجعة إلى شرح ألفاظ الحديث.

المبحث الثالث: الاستدراكات الراجعة إلى فقه الحديث.

الفصل الثاني: الاستدراكات الراجعة إلى إسناد الحديث، وفيه تمهيد ومبحثان.

التمهيد: في بيان أهمية الإسناد عند المحدثين، وبيان محتويات الفصل.

المبحث الأول: في دراسة الاستدراكات الراجعة إلى أحوال الإسناد ومسائله.

المبحث الثاني: الاستدراكات الراجعة إلى معرفة الرجال.

الفصل الثالث: **الاستدراكات الراجعة إلى الصناعة الحديثية**، وفيه تمهيد ومبحثان.

التمهيد: ويتضمن مقدمة موجزة تظهر اهتمام العلماء ـ ومنهم الحافظ ابن حجر ـ بتراجم الإمام البخاري، والصناعة الحديثية فيها.

المبحث الأول: تراجم البخاري.

المبحث الثاني: اختيارات البخاري.

الفصل الرابع: **خصائص منهج ابن حجر في الاستدراكات**.

الخاتمة: وفيها أهم ما توصلت إليه.

الفهارس: وهي كما يلي :

١. فهرس الآيات القرآنية.

٢. فهرس الأحاديث والآثار.

٣. فهرس المفردات اللغوية.

٤. فهرس الأعلام.

٥. فهرس الأماكن والبلدان.

٦. فهرس المصطلحات الحديثية.

٧. فهرس المصادر والمراجع.

٨. فهرس المحتويات.

وفي الختام أحمد الله وأشكره على توفيقه وامتنانه أن يسر لي إتمام هذا البحث، فالحمد لله أولا وآخرا.

كما أزجي أعطر الثناء وأزكاه لوالدي د. محمد بن إبراهيم المطرودي، ووالدتي، وزوجي الفاضل، الذين كانوا لي الساعد الأيمن طوال مدة إعداد هذا البحث، فشكر الله لهم سعيهم، وأجزل لهم المثوبة في الدنيا والآخرة بمنه وكرمه.

أما أستاذي الكبير والقدير المشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور: شاكر ذيب فياض فإني لا أجد ما أثني عليه سوى الدعاء له بالتوفيق والسداد، وجزيل الثواب على صبره واحتماله في التوجيه والملاحظة والتدقيق والمتابعة؛ لتخرج هذه الرسالة إلى النور، وقد تلقيت من عنايته بي ما يعيى اللسان عن وصفه، وما يعجز البنان عن تسطيره من معاملة طيبة واتصالات مستمرة موفقة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لعضوي لـــجنة المناقشة؛ سعادة الدكتور: عبدالعزيز بن أحمد الجاسم، وسعادة الدكتور: حسن بن محمد عبه جي على تفضلهما بقراءة الرسالة، وقبول المناقشة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لجامعة الملك سعود ممثلة بمديرها وبعميد كلية التربية، ورئيس قسم الدراسات الإسلامية؛ لإتاحة الفرصة لإكمال هذه الدرجة العلمية، وتذليل الصعاب التي واجهتني في إعداد هذه الرسالة.

ومن تمام الشكر الاعتراف بالفضل لأهله، فإلى أخوة لي وأخوات كانوا لي خير عون بعد الله في إتمام هذا البحث.. إليهم أزجي شكري وامتناني وتقديري.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

المبحث الأول

ترجمة الحافظ ابن حجر رحمه الله

اسمه ونسبه[1]:

هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد العسقلاني الأصل[2] الكناني القبيلة[3]، المصري المولد والمنشأ، نزيل القاهرة.

---

(١) يُنظر: ترجمة الحافظ في الكتب التالية:

- الفاسي، ذيل التقييد: ١/٣٥٢ ــ ٣٥٧/ت٦٩١
- ابن حجر،رفع الإصر عن قضاة مصر: ٦٢ ــ ٦٤.
- ابن فهد المكي، لحظ الألحاظ: ٣٢٦.
- ابن تغرى بردي المنهل الصافي: ٢/١٧ ــ ٣٢.
- ابن تغرى بردي، النجوم الزاهرة:١٥/٢٥٩.
- البقاعي، عنوان الزمان: ١/٣٥ ــ ٦٩.
- السخاوي، بغية العلماء والرواة: ٧٥ ــ ٧٦.
- السخاوي، الجواهر و الدرر: ٢/٣٦-٤٠.
- السيوطي،حسن المحاضرة:١/٣١٠ ــ ٣١٢.
- السيوطي، نظم العقيان: ٤٥ ــ ٥٣.
- ابن طولون، القلائد الجوهرية: ٢/٣٣١.
- طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة: ١/٢٣٦.
- علي القاري، مقدمة شرح شرح نخبة الفكر في مصطلح الأثر: ٢٥ ــ ٥٦.
- المناوي، مقدمة اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: ١/١١٧ ــ ١٨١.
- ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٧/٤٠٧.
- الشوكاني، البدر الطالع: ١٠٣ ــ ١٠٧.
- الكتاني، فهرس الفهارس:١/٣٢١ ــ ٣٤٠.
- البغدادي، هدية العارفين: ٥/١٢٨ ــ ١٣٠.
- شاكر عبد المنعم، ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه الإصابة
- سعيد القرقي،مقدمة تحقيق كتاب الحافظ "تغليق التغليق".
- عبد الستار الشيخ، الحافظ ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث

(٢) نسبه إلى عَسْقَلان بفتح العين المهملة وسكون السين المهملة وفتح القاف، وهي مدينة بساحل الشام من فلسطين. يُنظر: السمعاني، الأنساب:٤/١٩٠، وياقوت الحموي، معجم البلدان: ٤/١٢٢.

(٣) نسبه إلى قبيلة كنانة، وهناك عدة قبائل عربية بهذا الاسم. يُنظر: السمعاني، الأنساب:٥/٩٨، ٩٩. وقال السخاوي: "وأما نسبته: فقرأت بخط صاحب الترجمة ـ رحمه الله ـ رأيت بخط والدي أنه كِنَاني الأصل، يعني بكسر الكاف، وفتح النون... وكتب شيخنا مرة، الكناني القبيلة. قال: وكان أصلهم من عسقلان، وهي مدينة بساحل الشام من فلسطين، فنقلهم صلاح الدين لما خربها. الجواهر والدرر:١/١٠٣.

اختلفت المصادر في اسم جده الرابع، فذكرت تارة "محمود"[١]، وتارة "أحمد"[٢]، والأرجح أنه أحمد، كما في الترجمة التي كتبها هو عن نفسه، وكما قال تلميذه السخاوي: "هذا هو المعتمد في نسبه"[٣].

كان يلقب شهاب الدين، ويكنى أبا الفضل[٤] كما صرح بذلك هو عن نفسه فقال في ترجمة أبيه: "وتركني لم أكمل أربع سنين، وأنا الآن أعقله كالذي يتخيل الشيء ولا يتحققه، وأحفظ منه أنه قال: كنية ولدي أحمد أبو الفضل[٥]، إلا أن الحافظ قد اشتهر بابن حجر، واختلف هل هو اسم أو لقب؟ فقيل: هو لقب لأحمد الأعلى في نسبه وقيل: هو اسم لوالده أحمد المشار إليه.[٦]

مولده:

ولد في الثاني والعشرين من شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمئة (٧٧٣هـ) بمنزل على شاطئ النيل بمصر.[٧]

نشأته وطلبه للعلم:

نشأ ابن حجر يتيماً كما عبر هو عن نفسه؛[٨] إذ مات أبوه في رجب سنة سبع وسبعين وسبعمئة، وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل.

وكان ـ رحمه الله ـ تحت رعاية زكي الدين أبي بكر بن نور الدين الخروبي[٩]

---

(١) يُنظر: ابن حجر، إنباء الغمر بأنباء العمر: ٢/١، ورفع الإصر عن قضاة مصر: ٦٢/١.

(٢) ابن حجر، رفع الإصر: ٦٢/١.

(٣) الجواهر والدرر: ١٠١/١.

(٤) المرجع السابق: ١٠٢/١.

(٥) ابن حجر، إنباء الغمر: ١٧٥/١.

(٦) السخاوي، الجواهر والدرر: ١٠٥/١.

(٧) ابن حجر، رفع الإصر: ص٦٢، وإنباء الغمر: ١٧٥/١، والسخاوي، الجواهر والدرر: ١٠٤/١).

(٨) ابن حجر، رفع الإصر: ٦٢.

(٩) زكي الدين أبو بكر محمد بن علي بن أحمد الخروبي، كان رئيس التجار بمصر، عظيم القدر في الدولة كان جواداً ممدوحاً، حج أكثر من مرة، وجاور بمكة، مات سنة ٧٨٧هـ. يُنظر: ابن حجر، إنباء الغمر: ١٩٦/٢.

والعلامة شمس الدين ابن القطان[1]، ولكن الثاني لم ينصح له كما نصح الأول، كما صرح هو بنفسه؛ فقد قال في ترجمته: "وكان له اختصاص بأبي فأسند إليه وصيته فلم يُحْمد تصرفه".[2]

ونشأ الحافظ ابن حجر في غاية العفة والصيانة والرياسة في كنف وصيِّه الخروبي إلى أن مات، وقد راهق و لم تُعرف له صبوة و لم تضبط عنه زلة، و لم يدخل الكتّاب حتى أكمل خمس سنين، فأكمل حفظ القرآن وله تسع سنين[3]، ولما بلغ اثنتي عشرة سنة صلى بالناس التراويح بمكة بالمسجد الحرام سنة ٧٨٥هـ، حيث إن وصيه الخروبي كان قد حج في سنة ٧٨٤هـ وصحب ابن حجر معه، وكانت الوقفة يوم الجمعة، فحجا وجاورا، وصلى بالناس في سنة ٧٨٥هـ[4]، ثم صلّى إماما بالمسجد الأقصى، وبعد رجوعه إلى مصر - سنة (٧٨٦هـ - حفظ عمدة الأحكام للمقدسي، والحاوي الصغير للقزويني، ومختصر ابن الحاجب في الأصول، وألفية العراقي في مصطلح الحديث، وألفية ابن مالك في النحو، والتنبيه في فروع الشافعية للشيرازي.

وتميز بين أقرانه بسرعة الحفظ، وسمع صحيح البخاري سنة ٧٨٥هـ على مسند الحجاز عفيف الدين عبد الله النشاوري (ت ٧٩٠هـ)، واجتهد في طلب العلم فاهتم بالأدب والتاريخ، وبلغ به الحرص على تحصيل العلم مبلغا جعله يستأجر أحيانا بعض الكتب، ويطلب إعارتها له، ثم أصابه فتور في طلب العلم.

وفي مدة فتوره اشتغل بالتجارة، ولعل لموت الخروبي سنة ٧٨٧هـ أثراً في فتوره؛ حيث كان يحثه على العلم، وفي سنة ٧٩٠هـ أكمل السابعة عشرة من عمره، وسمع

---

(١) شمس الدين محمد بن علي بن محمد بن القطان، اشتغل بالعلم ومهر ودرس وأفتى وصنف، مات سنة ٨١٣هـ. يُنظر: ابن حجر، إنباء الغمر:٦/٢٥٩.

(٢) شاكر عبد المنعم، ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابة الإصابة:١/٥٤.

(٣) السخاوي، الجواهر والدرر: ١/١٢١.

(٤) ابن حجر، رفع الإصر:ص٦٢، السخاوي، الجواهر والدرر: ١/١٢٢.

صحيح البخاري على بعض المشايخ واهتم بالأدب والتاريخ، ولما بلغ التاسعة عشرة من عمره نظر في فنون الأدب، ففاق أقرانه حتى لا يكاد يسمع شعراً إلا ويستحضر من أين أخذه ناظمه، وطارح الأدباء، وقال الشعر الرائق، والنثر الفائق، ونظم المدائح النبوية.

وفي سنة ٧٩٣هـ حبّب الله إليه الحديث النبوي، لكنّه لم يكثر من الطلب إلا في سنة ٧٩٦هـ، فإنه ـ كما كتب بخطه ـ: "رفع الحجاب، وفتح الباب وأقبل العزم المصمم على التحصيل، ووفق للهداية إلى سواء السبيل"،[١] فأخذ عن مشايخ ذلك العصر، وكان شيخه في الحديث زين الدين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، فلازمه عشرة أعوام، وتخرج به، وانتفع بملازمته، وقرأ عليه الألفية وشرحها، والنكت على علوم الحديث لابن الصلاح، وغيرهما من الكتب والأجزاء، وحمل جملة من أماليه، واستملى عليه بعضها، وهو أول من أذن له بالتدريس في علوم الحديث عام ٧٩٧هـ.[٢]

أسرته:

جمعت أسرته بين الاشتغال بالتجارة والاهتمام بالعلم، فجده قطب الدين محمد بن محمد بن علي (ت ٧٤١هـ) كان بارعاً تاجرا، حصل على إجازات من العلماء، ووالده نور الدين علي بن قطب الدين محمد العسقلاني ثم المصري (ت ٧٧٧هـ) انصرف من بين أخوته بالاشتغال بالعلم، فمهر في الفقه والعربية والأدب، وقال الشعر فأجاد.[٣]

أما والدته فهي تجّار ابنة الفخر أبي بكر بن الشمس محمد بن إبراهيم الزفتاوي[٤]، وقد ماتت قبل زوجها والد ابن حجر بمدة.[٥]

---

(١) السخاوي، الجواهر والدرر: ١/١٢٦.

(٢) ابن حجر، رفع الإصر:١/٦٢، السخاوي، الجواهر والدرر:١/١٢١ ـ ١٤٠.
شاكر عبد المنعم، ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه الإصابة:١/٥٢ ـ ٦١.

(٣) شاكر عبد المنعم، ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابة الإصابة،١/٦٢، عبد الستار الشيخ، الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث: ص ٣٠ ـ ٣١.

(٤) شاكر عبد المنعم، ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابة الإصابة:١/٦٤.

(٥) عبد الستار الشيخ، الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث:ص ٣٤.

وكان له أخ من أبيه أدركته الوفاة في حياة والده فحزن أبوه عليه كثيرا،[1] وله أخت تسمى ست الركب أكبر منه بثلاث سنين ترجم لها في "إنباء الغمر"، فقال: "وكانت بي برّة رفيقة محسنة جزاها الله تعالى عني خيراً، فلقد انتفعت بها وبآدابها مع صغر سنها، ماتت شابة في جمادى الآخر سنة ٧٩٨هـ"، وفجع بها ابن حجر فقال: "هي أمي بعد أمي، أصبت بها في جمادى الآخرة".[2]

وتزوج الحافظ عندما بلغ خمساً وعشرين سنة، وذلك في سنة ٧٩٨هـ من أُنس ابنة القاضي كريم الدين عبد الكريم بن عبد العزيز ناظر الجيش التي تنتمي إلى أسرة معروفة بالرئاسة والحشمة والعلم، وأنجب منها خمس بنات، وابناً واحداً، وكان الحافظ حريصا على تعليمهم العلم الشرعي.[3]

صفاته الخَلْقية:

كان الحافظ ابن حجر رحمه الله ربعة، أبيض اللون، منوَّر الصورة، كثّ اللحية، حسن الشيبة، مليح الشكل، صحيح السمع والبصر، ثابت الأسنان نقيَّها، صغير الفم، قوي البنية، نحيف الجسم، فصيح اللسان، شجي الصوت، جيد الذكاء عظيم الحذق.[4]

صفاته الخُلقية:

كان ذا سكون ووقار وثبات، تاركاً ما لا يعنيه، طارحاً للتكلّف، كثير الصمت إلا لضرورة، شديد الحياء، لا يواجه أحداً بمكروه، مع الصدع بالحقّ، وقوة النفس، مفشيا للسلام، حليما واسع الصدر، كان يحسن لمن يسيء إليه، ويتجاوز عمن قدر عليه.[5]

---

(١) ابن حجر، الدرر الكامنة: ٤/٤٣٢.

(٢) ابن حجر، إنباء الغمر: ٣/٣٠٢، السخاوي، الجواهر والدرر: ١/١١٤، ١١٥، شاكر عبد المنعم، ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه الإصابة: ١/٦٤.

(٣) السخاوي، الجواهر والدرر: ٣/١٢٠٧ – ١٢١٣، شاكر عبد المنعم، ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابة الإصابة: ٦٥ – ٦٧.

(٤) السخاوي، الجواهر والدرر: ٣/١٠٥٣، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٧/٤٠٩.

(٥) السخاوي، المرجع السابق: ٣/١٠٥٤،وعبد الستار الشيخ، الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث: ص ٥٢.

شيوخه:

لقد طوّف ابن حجر، ورحل إلى كثير من الأقطار، واجتمع بكبار علماء عصره، فكان لهم الأثر الحسن في تكوين شخصيته الفذة، وقد كتب هو عن شيوخه في كتابيه "المجمع المؤسس"، و"المعجم المفهرس"؛ وفي الأول ترجم لشيوخه، وذكر مروياته بالسماع أو الإجازة أو الإفادة، وفي الثاني أعطى فهرساً للكتب والمرويات التي حرص علماء الحديث النبوي على تلقيها وتدوينها، وذَكَر شيوخه من خلال ذِكْره لأسانيده في الكتب والأجزاء والمسانيد والمرويات عموما.

وفي "المجمع المؤسس" قسم شيوخه قسمين:

الأول: من حمل عنهم عن طريق الرواية.

الثاني: من حمل عنه شيئاً عن طريقة الدراية.

وأضاف إلى الثاني من أخذ عنه شيئا في المذاكرة من الأقران، ونحوهم، وقسمهم من حيث العلو خمس مراتب.[1]

وقد حصر السخاوي شيوخ أساتذة الحافظ ابن حجر وعدّهم، فكان مجموع ما ذكره ستمئة وزيادة على أربعين نفسا قسمهم ثلاثة أقسام:

الأول: من سمع منه الحديث ولو حديثاً تاما.

الثاني: من أجازه.

الثالث: من أخذ عنه مذاكرة، أو إنشاداً، أو سمع خطبته، أو تصنيفه، أو شهد له ميعادا (أي مجلساً للعلم يحدد موعده).[2]

وقال أيضا: "واجتمع له من الشيوخ الذين يشار إليهم، ويعوّل في حلّ المشكلات عليهم ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره، لأن كل واحد منهم كان متبحراً ورأساً في فنه

---

(١) ابن حجر، المجمع المؤسس: ١ – ٧٦ – ٧٧، شاكر، ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه الإصابة: ١/٩١ – ٩٢، عبد الستار، الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث: ص١٠٩.

(٢) يُنظر: السخاوي، الجواهر والدرر: ١/٢٠٠ – ٢٤٠.

الذي اشتهر فيه، فالعراقي[1] في الحديث وعلومه ومتعلقاتها، والهيثمي[2] في حفظ المتون واستحضارها، والبلقيني[3] في سعة الحفظ وكثرة الاطلاع، وابن الملقن[4] في كثرة التصانيف، والمجد الشيرازي[5] في حفظ اللغة واطلاعه عليها..."[6].

---

(١) عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن أبو الفضل زين الدين المهراني المولد، العراقي الأصل، الكردي، نزيل القاهرة، ولد سنة ٧٢٥هـ، انتهت إليه رياسة الحديث في البلاد الإسلامية، بحيث لم يكن له فيه نظير في عصره، قال الحافظ ابن حجر عنه: "ولم نر في هذا الفن أتقن منه، وعليه تخرج غالب أهل عصره" من مصنفاته: "الألفية في علوم الحديث" و"التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح"، توفى سنة ٨٠٦هـ. **يُنظر:** ابن حجر، إنباء الغمر: ١٧٠/٥، السخاوي، الجواهر والدرر ٢٦٤/١.

(٢) علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، ولد سنة ٧٣٥هـ بالقاهرة، صحب العراقي وهو صغير ولازمه سفراً وحضراً، وحج معه جميع حجاته وتزوج ابنته، له مصنفات منها: "مجمع الزوائد" و"موارد الظمآن" وغيرهما، مات سنة ٨٠٧هـ. **يُنظر:** ابن حجر، إنباء الغمر:٢٥٦/٥، والمجمع المؤسس:٢٦٣/٢.

(٣) عمر بن رسلان بن نصير بن صالح البلقيني، شيخ الإسلام، ولد ببلقينة سنة ٧٢٤هـ، أخذ عن مشايخ عصره، وأفتى ودرس وهو شاب، وناظر الأكابر، وظهرت فضائله، وبهرت فوائده، وطار في الآفاق صيته، وسمع الحديث من جماعة من مشايخ عصره، كان لا يحتج به أحد من العلماء إلا ويعترف بفضله، ووفور علمه، وحدة ذهنه، كتب من شرح صحيح البخاري على نحو من عشرين حديثا في مجلدين، وكتب على الروضة مجلدات، مات سنة ٨٠٥هـ. **يُنظر:** ابن حجر، إنباء الغمر: ١٠٧/٥.

(٤) عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري النحوي ابن الملقن، ولد بالقاهرة سنة ٧٢٣هـ، اشتغل في كل فن حتى قرأ في كل مذهب كتابا، وسمع على الحفاظ، وله مصنفات كثيرة منها: "تخريج أحاديث الرافعي"، "وتخريج أحاديث المهذب"، و"المنهاج" وغيرها، مات سنة ٨٠٤هـ. **يُنظر:** ابن حجر، إنباء الغمر: ٤١/٥، والمجمع المؤسس: ٣١١/٢.

(٥) محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي أبو الطاهر الفيروزآبادي، ولد سنة ٧٢٩هـ، نظر في اللغة فكانت جل قصده، فمهر فيها إلى أن بهر وفاق أقرانه، ودخل الديار الشامية فسمع بها وظهرت فضائله، وكثر الآخذون عنه، من مصنفاته: "القاموس المحيط" و"بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز"، مات سنة ٨١٧هـ. **يُنظر:** ابن حجر، إنباء الغمر:١٥٩/٧، السخاوي، الجواهر والدرر:٢٧٧/١.

(٦) **يُنظر:** السخاوي، الجواهر والدرر:١٤٠/١.

تلاميذه:

اشتهر أمر ابن حجر، وعلا ذكره، وتبوأ في العلم مكاناً عالياً، فأصبح مهوى أفئدة الطالبين ومحط رحالهم،[1] قال السخاوي: "كثرت طلبته حتى كان رؤوس العلماء من كل مذهب من تلاميذه"، وسرد السخاوي أسماء جماعة من الذين أخذوا عنه رواية ودراية وأوصل عددهم إلى ستمئة وستة وعشرين شخصا[2].

وسأذكر هنا أبرز تلاميذ ابن حجر:

١- إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي، أبو الحسن[3].

٢- زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري.[4]

٣- محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي[5].

---

(١) **يُنظر:** ابن حجر: إنباء الغمر: ١٥٩/٧، المجمع المؤسس: ٢/ ٢٦٣ - ٥٤٧.

(٢) السخاوي، الجواهر والدرر: ١٠٦٤/٣ - ١١٧٩.

(٣) برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط، ابن علي بن أبي بكر، البقاعي، الشافعي، نزيل القاهرة، ثم دمشق، ولد سنة ٨٠٩هـ، كان من أوعية العلم الجامعين بين علمي المعقول والمنقول، وفاق الأقران صنف تصانيف عديدة منها: "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور"، "عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران"، مات سنة ٨٨٥هـ، **يُنظر:** ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٣٣٩/٧، والشوكاني، البدر الطالع: ص٤٠، ت١٢.

(٤) زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، السنبكي ثم الأزهري، ولد سنة ٨٢٦هـ، أخذ عن جماعة منهم الحافظ ابن حجر، وجد في الطلب وقرأ في جميع الفنون، وأذن له شيوخه بالإفتاء والتدريس، وتصدر وأفتى وأقرأ وصنف التصانيف، ومنها: "فتح الباقي على ألفية العراقي"، وله شروح ومختصرات في كل فن، مات سنة ٩٢٦هـ. **يُنظر:** السخاوي، الضوء اللامع:٢٣٤/٣ - ٢٣٨، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ١٣٤/٨.

(٥) محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، شمس الدين أبو الخير، السخاوي الأصل القاهري المولد، ولد سنة ٨٣١هـ، أخذ عن جماعة من العلماء، ولازم ابن حجر وانتفع به، وحفظ من الحديث ما صار به متفرداً عن أهل عصره، له مصنفات عديدة منها: "فتح المغيث"، و"الجواهر والدرر" و"الضوء اللامع". مات سنة ٩٠٢هـ. **يُنظر:** السخاوي، الجواهر والدرر: ١١٤٦/٣، والضوء اللامع: ٢/٨ - ٢٣.

٤- محمد بن عبد الواحد العلامة المحقق الكمال ابن الهمام.[١]

٥- يوسف بن تغرى بردي بن عبد الله الحنفي [٢].

الوظائف العلمية والدعوية التي شغلها:

أ- الإملاء:

شرع الحافظ ابن حجر بالإملاء سنة ٨٠٨هـ، حيث أملى "الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع"، واستمرّ إملاؤه إلى أن مات سنة ٨٥٢هـ، حيث أملى ما يزيد على ألف مجلس، وكان مجلس إملائه مهيباً وقوراً مشتملا على الأئمة والعلماء والفضلاء والطلبة، أما عددهم فغالباً ما يزيد على ١٥٠ نفسا، ولم تقتصر أماليه على مصر بل أملى بدمشق[٣].

ب- التدريس:

عُني ابن حجر عناية فائقة بالتدريس، فتصدر لتدريس العلوم الشرعية المختلفة في أماكن متعددة، منها:

١) تدريس التفسير في مدرستين.

---

(١) محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود، السيواسي الأصل، ثم الإسكندري، ثم القاهري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام، ولد سنة ٧٩٠هـ، سمع عن جماعة منهم ابن حجر، وكان دقيق الذهن، عميق الفكر مع ديانة وفصاحة، صنف التصانيف النافعة منها: "فتح القدير في شرح الهداية والتحرير في أصول الفقه"، وجزء في "حديث: كلمتان خفيفتان على اللسان"، مات سنة ٨٦١هـ. يُنظر: السخاوي، الجواهر والدرر: ١١٤٩/٣.

(٢) يوسف بن تغرى بردي بن عبد الله الحنفي، أبو المحاسن جمال الدين الأتابكي، ولد بالقاهرة سنة ٨١٣هـ، من مصنفاته: "المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي"، و "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة". توفى بالقاهرة سنة ٨٧٤هـ. يُنظر: السخاوي، الضوء اللامع: ٣٠٥/١٠.

(٣) يُنظر: السخاوي، الجواهر والدرر: ٥٨١/٢، شاكر، ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابة الإصابة:١/١٣٣ - ١٤١). عبد الستار الشيخ، أمير المؤمنين في الحديث ص٢٥٣ - ٢٥٥.

٢) تدريس الحديث بشتى علومه في ثمان مدارس.

٣) تدريس الفقه في سبع مدارس.

وكانت طريقته في إلقاء الدروس متميزة عن أقرانه؛ لما يثيره من مسائل تقوم على الاستنباط والنقد والإشارة إلى الفوائد الكثيرة، واللفتات البديعة، فتقاطر العلماء ـ فضلا عن الطلاب ـ على حضورها، فتخرج على يديه الكثير من العلماء.[١]

ج- الإفتاء:

تولى ابن حجر مهمة الإفتاء سنة ٨١١هـ، واستمرت معه هذه الوظيفة حتى مات[٢].

د- الخطابة والإمامة والوعظ:

تولى وظيفة الخطابة في أكثر من جامع، ومنها: الجامع الأزهر، وجامع عمرو بن العاص، وجامع القلعة، كما أسندت إليه وظيفة الوعظ بجامع الظاهر بالحسينية.[٣]

هـ- خزن الكتب:

وقد ولي أيضا وظيفة خزن الكتب بالمحمودية[٤].

و- القضاء:

عُرض عليه منصب القضاء مراراً لكنه كان يمتنع إلى أن تغير موقفه فيما بعد، فقبِل مهمة القضاء بسبب إسناد بعض المهام المتعلقة بالقضاء إليه، عين قاضياً في محرم سنة ٨٢٧هـ ، ثم لازال يباشر القضاء ويُصرف، ويعاد إليه، إلى أن عزل نفسه سنة ٨٥٢هـ، واستمر منفصلا عازما على عدم العود إليه حتى مات.

---

(١) السخاوي، الجواهر والدرر:٢/٥٨٨ ـ ٦٠٠، شاكر، ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابة الإصابة:١/١٢٩ ـ ١٣٣، عبد الستار الشيخ، الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث: ص٢٥٨ ـ ٢٦١.

(٢) السخاوي، الجواهر والدرر: ٢/٦٠٠.

(٣) المرجع السابق: ٢/٦٠٥ ـ ٦١٧، عبد الستار الشيخ، الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث: ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(٤) السخاوي، المرجع السابق: ٢/٦٠٩، عبد الستار الشيخ، المرجع السابق: ص ٢٧٩، ٣٨٠.

وقد وُصف بالعدل والجرأة وإخماد سوط الظلم، ورفع منار الحق، وكان الناس علماء وعامة يحزنون لعزله، ويبتهجون بعودته.[1]

رحلاته:

إن مما امتازت به الأمة الإسلامية الرحلة في طلب العلوم الشرعية، وبخاصة ما قام به أئمة الحديث، حتى أن أحدهم ليرحل في الحديث الواحد يبتغي بذلك وجه الله، ليتصل السند برسول الله ﷺ، وكان ابن حجر واحداً من هؤلاء الأفاضل الشغوفين بالعلم والتضلع فيه، فواصل الغدوّ والترحال إلى الشيوخ؛ لتحصيل الإسناد العالي، والحصول على الإجازات، مبتدئا ببلده، ثم بقية مدن مصر، وبعدها يمّم شطر البلاد الإسلامية الأخرى، متحملا المشاق والمتاعب، وسأعرض رحلاته بصورة موجزة خشية الإطالة ولا سيما وقد تناولها بالتفصيل بعض الباحثين.[2]

رحلاته داخل مصر:

رحلته إلى قوص وغيرها من بلاد الصعيد سنة ٧٩٣هـ، ولم يستفد شيئاً من المسموعات الحديثية، إلا أنه لقي جماعة من أهل العلم، منهم نور الدين قاضي قوص، وابن السراج، وغيرهما.[3]

رحلته إلى الإسكندرية سنة ٧٩٧هـ، والتقى فيها بجماعة من العلماء منهم ابن الخراط (ت ٨٠٣هـ)، وابن سليمان الفيشي (ت ٧٩٨هـ)، وغيرهما، وجمع ما استفاد من هذه الرحلة في جزء سماه "الدرر المضية من فوائد الإسكندرية"، وذكر فيها مسموعه هناك وما وقع له من النظم والمراسلات، وغير ذلك.[4]

---

(١) عبد الستار الشيخ، المرجع السابق: ص٢٦٥ - ٢٧٧.

(٢) سعيد القزقي، مقدمة تحقيقه لكتاب تغليق التعليق: ١/٨٦ - ١٠٥، شاكر محمود، ابن حجر العسقلاني: ١/ ٧٥ - ٩١، وعبد الستار الشيخ، الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث: ص٨١ - ١٠٨.

(٣) ابن حجر، إنباء الغمر: ٤/٧٠، السخاوي، الجواهر والدرر: ١/١٤٢.

(٤) السخاوي، الجواهر والدرر: ١/١٤٦.

رحلتاه إلى اليمن:

توجّه قاصداً أرض الحجاز سنة ٧٩٩هـ عن طريق البحر، فوصل إلى الطور، ولقي جمعاً من الفضلاء الذين كانوا يقصدون اليمن منهم العلامة الرضي الزبيدي (ت٨٢١هـ)[١]، والصلاح الأقفهسي (ت٨٢٠هـ)[٢]، ونجم الدين المرجاني (ت٨٢٧هـ)، وأثار وجوده في اليمن اهتمام العلماء، فأقبلوا على السماع منه، والاستمداد من فوائده، كما أخذ هو عن بعضهم، وطلبوا إليه أن يخرج لهم من مروياته، فخرّج لهم بعض مروياته، فتنافسوا في تحصيلها، وهذه الرحلة أسفرت عن نتائج مهمة منها ازدياد معارفه وعلومه، ثم نشر بعض مصنفاته ومسموعاته، وتوثيق روابطه الثقافية مع علماء اليمن.

أما رحلته الثانية بعد أن حج سنة ٨٠٥هـ فقد جاور في بعضها، ثم رحل من مكة إلى اليمن، فلقي بعض من التقى بهم في المرة الأولى وغيرهم، فأخذوا من علمه، واستفاد هو من علومهم.[٣]

رحلاته إلى الحجاز:

حج حجة الإسلام سنة ٨٠٠هـ، ثم حج سنة ٨٠٥هـ، وحج سنة ٨١٥هـ، وكانت حجته الأخيرة سنة ٨٢٤هـ، ولقي بمكة ومنى والمدينة جمعاً من العلماء والمسندين، والفضلاء والقضاة والأعيان، فأخذ عنهم كما أخذوا عنه الكثير.[٤]

رحلته إلى الشام:

في سنة ٨٠٢هـ تنقل بين عدد من قرى الشام ومدنها، أقام بها مئة يوم، ومسموعه في تلك المدة نحو ألف جزء حديثي، منها الكتب الكبار "كمعجم الطبراني الأوسط"،

---

(١) ابن حجر، المجمع المؤسس:٣/٩٨ / ت٤٦٢.

(٢) المرجع السابق: ٣/١١٠ – ١١٢/ ت٤٨٠.

(٣) السخاوي، الجواهر والدرر: ١/١٤٧.

(٤) المرجع السابق: ١/١٥٠ – ١٥٦.

و"معرفة الصحابة" لابن منده، وغيرهما، كما علّق بخطه من الأجزاء الحديثية والفوائد النثرية التي يلحقها في تصانيفه ثمانية مجلدات فأكثر، وطرف كتاب "المختارة" للمقدسي في مجلد ضخم.[1]

وكان ابن حجر ـ رحمه الله ـ وهو بدمشق قد عزم على التوجه إلى البلاد الحلبية، ليأخذ عن خاتمة المسندين به عمر بن أيد غمش (ت٨٠١هـ)، فبلغته وفاته، فتخلف عن التوجه إليها ثم يسر الله ـ عز وجل ـ له بعد دهر ـ وذلك في سنة ٨٣٦ هـ ـ السفر إلى حلب.[2]

رحلته إلى حلب:

أقام بها خمسة عشر يوماً، وقرأ على البرهان سبط ابن العجمي إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الحلبي (ت٨٤١هـ) أشياء كثيرة، وسمع من غيره من المسندين، وتنقل بين القرى التي حولها، وقد حصل له في رحلته هذه فوائد ونوادر علقها في تذكرته التي سماها "جَلبُ حلب" في نحو أربعة أجزاء حديثية، كما حدث هناك وأقرأ، وعقد مجالس الإملاء.[3]

مصنفاته:

يعد الحافظ ابن حجر من المكثرين في هذا الباب، حتى صار من الصعب حصر آثاره، فبعضهم قال: إنها تزيد على مئة وخمسين مصنفاً، وذكر السخاوي ما يزيد على (٢٧٠) عنواناً[4]، وعد منها السيوطي[5] (١٩٨) مصنفاً، والبقاعي (١٤٢)كتاباً، وابن العماد (٧٣) مؤلفا، وابن تغرى بردي ما يزيد على السبعين،

---

(١) المرجع السابق:١/١٦١.

(٢) عبد الستار الشيخ، الحافظ ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث:ص١٠٣.

(٣) شاكر، ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابة الإصابة:١/٨٩.

(٤) السخاوي، الضوء اللامع:٢/٣٨.

(٥) السيوطي، نظم العقيان:ص ٤٦ ـ ٥٠.

وابن فهد (٢٥) مصنفا[١]، وقد بلغ بها الدكتور شاكر محمود عبد المنعم (٢٨٢) مصنفا.[٢]

أما من حيث مادتها فإنها تعالج موضوعات متعددة ومتنوعة، منها ما هو مبتكر، ومنها المختصرات، ومنها الشروح، ومنها التخريجات، ومنها النكت، ومنها التعاليق، وذلك في فنون مختلفة في الحديث وعلومه، وعلوم القرآن، والفقه وأصوله، والتاريخ، والأدب، واللغة.

وسأذكر بعضاً من مصنفاته في كل فن:[٣]

مصنفاته في علوم القرآن، ومنها:

١) أسباب نزول القرآن.

٢) الإحكام لبيان ما في القرآن من الإبهام.

٣) الإعجاب ببيان الأسباب، ويسمى أيضا "العباب في بيان الأسباب".

مصنفاته في العقيدة، ومنها:

١) الآيات النيرات في معرفة الخوارق والمعجزات.

٢) البحث عن أحوال البعث.

مصنفاته في علوم الحديث، دراية ورواية، ومنها:

١) هدي الساري مقدمة فتح الباري.

٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري.

---

(١) نقلا عن عبد الستار الشيخ، ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث:ص٣٧٦.

(٢) شاكر، ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابة الإصابة:١/١٧٣ – ٣٨٦.

(٣) فصّل القول عن مصنفات ابن حجر السخاوي في الجواهر والدرر:٢/٦٥٩ – ٧١٥، وشاكر في رسالته الحافظ ابن حجر:١/١٧٣ – ٣٨٦، وعبد الستار الشيخ في الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث:ص/٣٦٧ – ٦٠١.

٣) إتحاف المهرة بأطراف العشرة.

٤) انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري.

مصنفاته في الفقه، ومنها:

١) شرح الروضة.

٢) الأجوبة الجلية على الأسئلة الحلبية.

مصنفاته في علم الرجال والجرح والتعديل:

١) الإصابة في تمييز الصحابة.

٢) لسان الميزان.

٣) تهذيب التهذيب.

٤) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه.

مصنفاته في التراجم والمناقب، ومنها:

١) ترجمة ابن تيمية.

٢) ترجمة النووي.

٣) الإيناس بمناقب العباس.

مصنفاته في التاريخ، ومنها:

١) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة.

٢) رفع الإصر عن قضاة مصر.

مصنفاته في الأدب واللغة، ومنها:

١) التذكرة الأدبية.

٢) نزهة النواظر المسموعة في الملح والنوادر المسموعة.

مصنفاته في الشعر وله عدة دواوين، ومنها:

١) السبعة السيارة النيرات.

٢) أضواء الشهاب.

وفاته:

ابتدأ به المرض في ذي القعدة سنة ٨٥٢هـ، وثقل عليه المرض وتزايد حتى فاضت روحه إلى بارئها في يوم السبت الثامن والعشرين من ذي الحجة، وكان وقع المصيبة عظيماً، وبكى الناس عليه، وأقفلت الأسواق، وغلقت الحوانيت، وشوهدت له جنازة عظيمة، حتى قال السخاوي: "واجتمع في جنازته من الخلق من ما لا يحصيهم إلا الله عز وجل"[١].

وتقدم الأعيان بحمل نعشه، وكان ممن حمله السلطان، فمن دونه من الرؤساء والعلماء والقضاة[٢].

ثناء الأئمة عليه:

قال الإمام السخاوي: " فأما ثناء الأئمة عليه فاعلم أن حصر ذلك لا يستطاع، وهو في مجموعه كلمةُ إجماع"،[٣] وذكر ثناء عدد من الأئمة، وسأكتفي بذكر ثلاثة منها:

١. قول شيخه زين الدين العراقي عنه: "الحافظ المتقن الناقد الحجة شهاب الدين أحمد بن علي، نفع الله بفوائده، وأمتع بعوائده".[٤]

٢. وقول شيخه البلقيني عنه: "الشيخ العالم العلامة المحدث الحافظ"، وكان كثير التعظيم له، بل شهد له بأنه حافظ العصر، وذكر أيضا بأنه فاق الأقران في علم الحديث النبوي، وخرّج العوالي، فارتقى ذروة السنام، ورحل في طلب الحديث إلى بلاد الشام بعد أن حصل نخبة شيوخ عصره بمصر، واجتهد في التحصيل بهمة ظاهرة وفكرة باهرة.[٥]

٣. وقول أبي زرعة العراقي عندما وقف على بعض تخاريجه: "وقفت عند ما تضمنه من

---

(١) الجواهر الدرر:٣/١١٩٣ - ١١٩٧.

(٢) عبد الستار الشيخ، الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث: ص ٦١٥ - ٦١٨.

(٣) الجواهر الدرر:١/٢٦٣.

(٤) السخاوي، الجواهر والدرر:١/٢٦٨.

(٥) المرجع السابق:١/٢٨١.

المحاسن المجملة والمفصلة، واعترفت بأنه المجموع الجامع للفوائد والبحر الحاوي للفرائد..." إلى أن قال: "وكيف لا يكون بهذه الأوصاف الزاهرة، وهو صادر عن صاحب الفضائل الباهرة الشيخ الإمام، والسيد الهمام، ذي الأوصاف الحميدة، والمناقب العديدة، جمال المحدثين مفيد الطالبين شهاب الدين أبي الفضل أفاض الله عليه من فضله، وجمع له بين وابل الخير وطلّه، فما هي إلا فوائد تضبط، وما هو إلا مفيد يغبط، فلقد ظهرت بهذا التخريج فوائده الجمة، لما أبدى فيه من الفوائد المهمة، ولقد سلك طريق السلف الماضين، والأئمة المتقدمين، فيا حُسن ما انتقى، ويا علو ما ارتقى، لقد حلّ هذا الشهاب محل الشّهب الثواقب، وسار فضله في الخافقين مسير الكواكب، فكم له محاسن لا تُنكر، وفضائل لا شاذّ فيها ولا منكر، فشكر الله سعيه، وأدام رعيه، ونفع به المسلمين، وأبقى له ذكراً إلى يوم الدين".[1]

(١) المرجع السابق: ١/٢٨٣.

المبحث الثاني
التعريف بفتح الباري شرح صحيح البخاري

لقد اعتنى الحافظ ابن حجر بصحيح الإمام البخاري ما لم يعتن بغيره من الكتب، فقد صنف الحافظ عدة كتب تتعلق بصحيح البخاري خاصة، أو به مع غيره.

ويعد "فتح الباري" أجل شروح صحيح البخاري على الإطلاق، كما إنه أجل كتب ابن حجر رحمه الله، وذلك لما اشتمل عليه من الفوائد الحديثية والفقهية، ولا مثيل له من حيث الدقائق الغنية والتحقيقات العلمية.

وقد ابتدأ في تأليفه سنة ٨١٧هـ، وفرغ منه سنة ٨٤٢هـ.

تسميته:

أما عن تسميته، فقد سُبق ابن حجر إلى هذه التسمية، قال السخاوي: "سبقه شيخه المجد اللغوي صاحب القاموس، فرأيت في أسماء تصانيفه: (منح الباري بالسيح الفسيح الجاري في شرح صحيح البخاري)، وأنه كمل منه ربع العبادات في عشرين مجلدة، وكذا سبقه ـ فيما قيل ـ إلى التسمية بفتح الباري الحافظ الزين ابن رجب الحنبلي[1]، لكن سمعت صاحب الترجمة يذكر أنه لم يطلع على ذلك"،[2] وهذا النص يفيد أن ابن حجر روجع في ذلك، فبين أنه لم يطلع عليه، فهذا يشعر أنه سمى الكتاب، وشرع في تأليفه، ثم اطلع من بعد على تلك الأسماء أو بعضها.

ولا ضير في كل ذلك؛ سواء أكانت هذه التسمية من ابن حجر، أم نقلها عن أسماء كتب السابقين؛ إذ إن العبرة بمضمون الأشياء، وما اشتملت عليه، ولأن التمايز إنما يكون من هذه الجهة ليس غير، ولاشك أن مضمون فتح الباري للحافظ ابن حجر

---

(١) صرح بذلك ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب:٧ ـ ٩٠ ـ سنة ٧٩٥.

(٢) السخاوي، الجواهر والدرر: ٢/٦٧٥.

وما اشتمل عليه يتميز عن الكتب السابقة.

منهجه

لقد ذكر ابن حجر منهجه في مقدمة شرحه "هدي الساري"، فقال:

"افتتحت شرح الكتاب مستعيناً بالفتاح الوهاب، فأسوق إن شاء الله الباب وحديثه **أولاً**، ثم أذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية.

ثم أستخرج **ثانياً** ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من تتمات وزيادات، وكشف غامض، وتصريح مدلس بسماع، ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك، منتزعا كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك.

وثالثاً: أصل ما انقطع من معلقاته وموقوفاته، وهناك تلتئم زوائد الفوائد، وتنتظم شوارد الفرائد.

ورابعاً: أضبط ما يشكل من جميع ما تقدم أسماء وأوصافاً، مع إيضاح معاني الألفاظ اللغوية، والتنبيه على النكت البيانية، ونحو ذلك.

وخامساً: أورد ما استفدته من كلام الأئمة مما استنبطوه من ذلك الخبر؛ من الأحكام الفقهية، والمواعظ الزهدية، والآداب المرعية، مقتصراً على الراجح من ذلك، متحرياً للواضح دون المستغلق في تلك المسالك، مع الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره التعارض مع غيره، والتنصيص على المنسوخ بناسخه، والعام بمخصصه، والمطلق بمقيده، والمجمل بمبينه، والظاهر بمؤوله، والإشارة إلى نكت من القواعد الأصولية، ونبذ من فوائد العربية، ونخب من الخلافيات المذهبية بحسب ما اتصل بي من كلام الأئمة، واتسع له فهمي من المقاصد المهمة، وأراعي هذا الأسلوب - إن شاء الله تعالى - في كل باب، فإن تكرر المتن في باب بعينه غير باب تقدم نبهت

على حكمة التكرار من غير إعادة له، إلا أن يتغاير لفظه أو معناه فأنبه على الموضع المغاير خاصة، فإن تكرر في باب آخر، اقتصرت فيما بعد الأول على المناسبة، شارحاً لما لم يتقدم له ذكر، منبهاً على الموضع الذي تقدم بسط القول فيه، فإن كانت الدلالة لا تظهر في الباب المقدم إلا على بُعد غيّرت هذا الاصطلاح بالاقتصار في الأول على المناسبة، وفي الثاني على سياق الأساليب المتعاقبة، مراعياً في جميعها مصلحة الاختصار دون الهذر والإكثار..."[1].

وبهذه الكلمات الجامعة والعبارات المفيدة يكون قد أبان عن منهجه في الكتاب، وسوف ألخص أهم هذه الخطوات المنهجية فيما يأتي، وذلك حتى تتضح الغاية من دراستنا لاستدراكاته على العلماء التي هي جزء من هذا الشرح العظيم.

أولاً: شرح الترجمة وبيان مناسبتها لحديث الباب:

إن من يطالع كتاب "الفتح" لابن حجر يجد أنه يورد ترجمة الباب كما هي عند البخاري، فيتناول ألفاظها بالشرح والتحليل، موضحاً غرض البخاري منها، وما يتعلق بها من تفسير غريب، أو معاني فقهية وأدبية ولغوية وغيرها، يطيل في شرحها أحياناً عند الحاجة أو يختصر.

كذلك يبين مناسبة الحديث للباب على نحو موجز يكشف غموض الترجمة، ومدى مطابقتها لحديث الباب، وينقل أقوال من سبقه من العلماء في شرح الترجمة وبيان مناسبتها لحديث الباب؛ سواء أقبل هذه الأقوال ورضيها، أملم يقبلها و لم يرضها.

ثانياً: طريقة ابن حجر في الترجمة لرجال الإسناد والإشارة إلى لطائفه:

إن إسناد الحديث عند البخاري، والترجمة لرجاله، والوقوف على لطائفه، موضع اهتمام ابن حجر في شرحه، فهو يترجم لرجال الإسناد ترجمة تكشف -في الغالب- عن

---

(١) ص٧.

اسم الراوي، ولقبه، وكنيته، ونسبته، كما يضبط اسم الرجل من الرواة ضبطاً دقيقاً يميزه عمن سواه، وقد يشير إلى ما في الإسناد من لطائف إشارة خفيفة، والحافظ ابن حجر لم يتوسع في الترجمة لرجال الإسناد أثناء شرحه اعتماداً على ما ألفه من كتب في هذا الشأن،ككتاب "تهذيب التهذيب"، و"التقريب"، وعلى ما ذكره في هدي الساري من كلام يتعلق برجال الصحيح وغيرها.

ثالثاً: شرح الحديث:

إن أهم الأسس المنهجية التي آثر ابن حجر السير عليها في كتابه الاهتمام بمتن الحديث، فهو يسوق حديث الباب عند البخاري، ويقطعه إلى أجزاء، فيشرحها ويكشف عن غوامضها، من حيث اللغة، وبيان المسائل الفقهية، وما يستنبط من حديث الباب، فأما اللغة فابن حجر يتصدى لبيانها عند الحاجة، فيبين موقع بعض ألفاظ الحديث من حيث الإعراب والمعنى على وجه أو أكثر، وأما المسائل الفقهية فهو يستخرجها من حديث الباب أو الترجمة مع بيان الخلاف الواقع فيها، مرتباً الأقوال، ومسنداً كل قول لصاحبه، ويختار الراجح والأصح، ويناقش دليل كل رأي منبهاً على ما كان منه صحيحاً أو ضعيفا، فإن لشيخ الإسلام ابن حجر باعاً طويلاً في هذا الميدان الفسيح، وأما ذكر ما يستنبط من حديث الباب فإنه صنع ذلك في كثير من أحاديث الجامع كأن يقول: وفي الحديث كذا، أو استدل بحديث الباب على كذا من غير أن يضع عنواناً لذلك، فلم يلزم نفسه في ذكر خلاصة ما في الحديث من المسائل الفقهية والعلمية والأدبية في أوله أو منتصفه أو آخره ووضعه في آخر الحديث هو الغالب الأعم.

رابعاً: تخريج الحديث:

لقد اهتم الحافظ ابن حجر أثناء شرحه بتخريج حديث الباب عند البخاري تخريجاً تفصيليا، مبينا رواياته وطرقه الأخرى من الكتب الستة، وغيرها مما أُلِفَ في السنن

والمسانيد، وربما لا يستوعبها كلها في التخريج ويصرح باسم صاحب المصدر؛ كمسلم، وأبي داود، وأحمد، والحاكم، وغيرهم.

واعتمد الحافظ ابن حجر في شرحه على عدد كبير من المصادر[1]، ومنها: الشروح السابقة للبخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، وغيرها، وأذكر منها:

١. شرح صحيح البخاري، لحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، أبي سليمان البستي (ت ٣٨٨هـ)، واسمه "أعلام الحديث"، وهو مطبوع.

٢. شرح صحيح البخاري، لأبي جعفر أحمد بن سعيد الداودي، (ت ٤٠٢هـ)، وقيل إن شرحه هذا هو تذييل على شرح الخطابي، ويسمى "بالنصيحة"، وهو مفقود.

٣. شرح صحيح البخاري، للمهلب بن أحمد بن أبي صفرة الأزدي الأندلسي (ت ٤٣٥هـ)، وهو مفقود.

٤. شرح صحيح البخاري، لابن بطال أبي الحسن علي بن خلف بن بطال القرطبي، المالكي (ت ٤٤٩هـ)، وهو مطبوع.

٥. شرح صحيح البخاري، للقاضي أبي بكر ابن العربي محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي، (ت ٥٤٣هـ)، وهو مفقود.

٦. شرح صحيح البخاري، لابن التين أبي محمد عبد الواحد بن التين السفاقسي (ت ٦١١هـ)، ويسمى: "المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح"، وهو مفقود.

٧. شرح صحيح البخاري، لابن المنير علي بن محمد بن منصور الجذامي الإسكندري المالكي (ت ٦٩٥هـ)، وهو مخطوط.

---

(١) جاء في معجم المصنفات الواردة في فتح الباري، لأبي عبيدة منصور بن حسن سلمان، وأبي حذيفة رائد صبري، أن عدد الكتب التي عاد إليها ابن حجر يصل إلى (١٤٣٠) كتاب أغلبها متصل بصحيح البخاري.

٨. شرح صحيح البخاري، لشمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني (ت ٧٨٦هـ)، واسمه "الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري"، وهو مطبوع.

٩. شرح صحيح مسلم، للمازري محمد بن علي بن عمر التميمي، أبي عبدالله الصقلي (ت ٥٣٦هـ)، واسمه: "المعلم بفوائد مسلم"، وهو مطبوع.

١٠. شرح صحيح مسلم، للقاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمر اليحصبي، أبي الفضل البستي الأندلسي (ت ٥٤٤هـ)، واسم شرحه: "الإكمال في شرح مسلم"، وهو مطبوع.

١١. المفهم في شرح صحيح مسلم، للقرطبي أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري أبي العباس ضياء الدين، المعروف بابن المزين (ت ٦٥٦هـ)، وهو مطبوع.

١٢. معالم السنن للخطابي، وهو في شرح سنن أبي داود، وهو مطبوع.

١٣. شرح الترمذي، للعراقي (شيخ الحافظ ابن حجر)، وهو شرح مكمل لشرح ابن سيد الناس على الترمذي، المسمى بـــ "النَّفْح الشذي"، وهو مطبوع.

وغيرها من الكتب والشروحات التي اعتمد عليها، وذكرها الحافظ ابن حجر في شرحه.

القيمة العلمية لكتاب (فتح الباري)

هذا الكتاب هو أعظم شروح البخاري جلالة وقدراً، وأجمعها معرفة وفقهاً، ففيه وضح الحافظ ابن حجر مقاصد الصحيح، وكشف عن مغزاه وغوامضه، ومقدمته التي بين فيها قواعده وفوائده التي تفتح المستغلق وتذلل الصعاب، لهذا عرف العلماء قدره، وعظموا مكانته، وقد انتشر شرقاً وغرباً، وقرأه كل من كان في عصره من العلماء، وتهافتوا عليه، ففضّله الجميع، وقدّموه، وأثنوا عليه خيراً.

ولقد أثنى على الفتح كثير من العلماء إلى عصرنا الحاضر، وإليك بعضهم مع ذكر أقوالهم:

- قال أبو البركات محمد بن أحمد الغزّي الدمشقي الشافعي (ت ٨٦٤) عن "الفتح": "لم يصنف مثله ولا على منواله، وهو يُشهد له بالمرتبة العليا في الفنون".[١]
- ويقول قاضي القضاة الحنفية أبو الفضل ابن الشحنة (ت ٨٩٠هـ) عن الحافظ ومؤلفاته "وألف في فنون الحديث كتبا عجيبة أعظمها "شرح البخاري"، وعندي أنه لم يشرح "البخاري" أحد قبله فإنه أتى فيه بالعجائب والغرائب، وأوضحه غاية الإيضاح، وأجاب عن غالب الاعتراضات، ووجه كثيراً مما عجز غيرُه عن توجيهه".[٢]
- ويقول السيوطي مثنياً على الحافظ ومصنفاته: "وصف التصانيف التي عم النفع بها كالشرح الذي لم يصنف أحد من الأولين ولا الآخرين مثله".[٣]
- ولما طلب من العلامة الشوكاني أن يشرح البخاري رد قائلا بالحديث المشهور: "لا هجرة بعد الفتح"،[١] يعني فتح الباري.

---

(١) السخاوي، الجواهر والدرر: ١/٣١٤.

(٢) المرجع السابق: ١/٣٢٩.

(٣) نقلاً عن الكتاني في فهرس الفهارس: ١/٣٢٣.

وبالجملة فإن "فتح الباري" تميز عند العلماء عن غيره من الشروح إلى وقتنا الحاضر بالشهرة والانتشار والقيمة العلمية، التي جعلته يتبوأ المنزلة الرفيعة بين شروح الحديث النبوي بعامة، وشروح الجامع الصحيح بخاصة.

ولعل مما يدل على عظمة هذا الكتاب ما كان فيه من استدراكات علمية استدركها الحافظ على من سبقه من العلماء، وسأحاول جاهدة إبرازها في فصول هذا البحث إن شاء الله تعالى.

---

(١) المرجع السابق: ١/٣٢٢ - ٣٢٣.

المبحث الثالث
الاستدراكات الحديثية

الاستدراك لغة:

استفعال من "درك" والدَّرْك والدَّرَك: اللحاق والبلوغ يقال: أدرك الشيء إذا بلغ وقته وانتهى، وعشت حتى أدركت زمانه.

ويقال: أدركت الشيء أدركه إدراكا، ويقال: أدرك الغلام والجارية إذا بلغا، وتدارك القوم: لحق آخرُهم أولَهم، وتدارك الثَّرَيَان أي: أدرك ثرى المطر ثرى الأرض. فأما قوله تعالى: **﴿بل أدارك علمهم في الآخرة﴾** [1] فهو من هذا؛ لأن علمهم أدركهم في الآخرة حين لم ينفعهم.

فالاستدراك في اللغة له معنيان:

الأول: أن يستدرك الشيء بالشيء إذا حاول اللحاق به، يقال: استدرك النجاة بالفرار.

والثاني: في مثل قولهم: استدرك الرأي والأمر، إذا تلافى ما فرط فيه من الخطأ أو النقص[2].

والاستدراك في اصطلاح المحدثين على ما يظهر من مؤلفاتهم هو: إضافة جديدة فتقييم على المستدرك عليه، "كالمستدرك على الصحيحين" للحاكم أبي عبد الله، ثم استدرك الحافظ الذهبي على مستدرك الحاكم، أو هو تعديل وتصويب كما في عنوان كتاب الزركشي: "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة".

والاستدراكات المقصودة في هذه الدراسة تفيد الإضافة المتممة والمعدلة، كما تفيد النقد والتصويب.

---

(١) سورة النمل، الآية (٦٦).

(٢) **يُنظر:** لسان العرب: ٤٢١/١٠، مقاييس اللغة: ٤٠٤/٢، الموسوعة الفقهية: ٢٦٩/٣.

والجانب الحديثي هو المحور الأساس للبحث، لذا نجد أن شرح الحافظ ابن حجر اشتمل على مباحث مهمة في الإسناد، وفي المتن، وفي الرجال، وجوانب مهمة في مصطلح الحديث، لذا سوف أقتصر في بحثي على استدراكاته الحديثية من الكتب التالية من شرحه فتح الباري: (الفتن، والأحكام، والتمني، وأخبار الآحاد، والاعتصام، والتوحيد).

وقسمتها إلى ثلاثة أنواع:

١- استدراكات ترجع إلى متن الحديث.

٢- استدراكات ترجع إلى إسناد الحديث.

٣- استدراكات ترجع إلى الصناعة الحديثية عند الإمام البخاري.

الفصل الأول

الاستدراكات الراجعة إلى متن الحديث

الفصل الأول

الاستدراكات الراجعة إلى متن الحديث

تمهيد

قبل الخوض في غمار مباحث هذا الفصل لابد أن نبين أولاً المراد بمتن الحديث عند علماء السنة.

فالمتن من كل شيء: ما صَلُبَ ظَهْرُه، والجمع مُتُون ومِتَانٌ، والمتنُ: ما ارتفع من الأَرض واستوَى، وقيل: ما ارتفع وصَلُبَ، والمتن: الظهر.(١)

واصطلاحا: " ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني"، قاله الطيبي(٢)، وقال ابن جماعه(٣): هو غاية ما ينتهي إليه السند من الكلام، من المماتنة وهي المباعدة في الغاية؛ لأنه غاية السند، أو من متنتُ الكبش: إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها، فكأن المسند استخرج المتن بسنده، أو من المتن، وهو: ما صلب وارتفع من الأرض، لأن المسند يقويه بالسند، ويرفعه إلى قائله، أو من تمتين القوس أي شدها بالعصب؛ لأن المسند يقوي الحديث بسنده"(٤).

وقد اعتنى علماء الأمة قديماً وحديثاً بدراسة متن الحديث، واجتهد السلف

---

(١) يُنظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: ٢/ ٤٩٧، ابن منظور، لسان العرب: ١٣/٣٩٨-٣٩٩.

(٢) الحسن أو الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، أبو عبد الله أو أبو محمد، من مصنفاته: "شرح الكشاف" و "التفسير" و"شرح المشكاة"، توفي سنة ٧٤٣هـ. يُنظر: ابن حجر، الدرر الكامنة:٢/ ٦٨، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب:٦/٣١٥.

(٣) عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن محمد بن إبراهيم بن جماعه أبو عمر الكناني الحموي المصري القاضي الشافعي مات سنة ٧٦٧هـ. **يُنظر:** ابن حجر، الدرر الكامنة، ٣/٣٧٨، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٦/٢٠٨.

(٤) **يُنظر:** السيوطي، تدريب الراوي: ١/٢٣.

والخلف من بعدهم فوضعوا قواعد وضوابط لدراسة مسائله وقضاياه، وتشددوا في قبول متن الحديث، حتى جعلوا من علامات الحديث الموضوع الذي لم تثبت صحة نقله وقوله وفعله عنه ﷺ: أن يكون مخالفاً لبدهيات العقل أو المشاهدة والحس، مع عدم إمكان تأويله تأويلاً قريباً محتملاً، وأنهم كثيراً ما يردون متن الحديث بسبب مخالفته لصريح القرآن، أو صحيح السنة المشهورة، أو وقائع التاريخ المعروفة، مع تعذر الجمع والتوفيق أو غير ذلك.

كما تمثلت عنايتهم بمتن الحديث من خلال تقسيماتهم للحديث الضعيف؛ فجعلوا من أنواعه: المنكر، والشاذ، ومعلل المتن، ومضطرب المتن، والمدرج...، وغيرها من سائر مباحثه وقضاياه.

كما اتخذت عنايتهم بالمتن جانباً لا يقل أهمية عن هذه القضايا، وهو التصدي لشرحه وتحليل ألفاظه، واستخراج كنوزه وفوائده، واستنباط أحكامه، وبيان الاختلاف في ثبوت بعض جمله وألفاظه، وبلغ هؤلاء السادة من الفقهاء مبلغاً عظيماً في فقه الأحاديث النبوية الشريفة، وتميزوا في فهمها فهماً دقيقاً وعميقاً، فلم يكونوا مجرد ناقلين للأخبار لا يفقهون لها معنى.

والرعيل الأول من أئمة الحديث ـ الذين جمعوه ونقّوه من الشوائب والغرائب ـ كانوا أهل فقه ودراية بالمتون، أمثال الأئمة الأربعة، وأصحاب الكتب الستة الذين ألفوا كتبهم على الأبواب الفقهية، فهم بحق فقهاء المحدثين، ومحدثو الفقهاء.

وخير ما نتلمسه في وجود أثر المحدثين في فقه الحديث وعنايتهم بألفاظه ومعانيه ما صنعه الإمام البخاري في الجامع الصحيح من تبويبه للأبواب على الطريقة الفقهية، وطريقة استنباط الأحكام الشرعية والفوائد العلمية من خلال عناوين الأبواب المعروفة بتراجمه العظيمة، وتكراره أو تقطيعه للحديث الواحد في مواضع متعددة من الكتاب حسب مناسباته الفقهية.

وهو ما أبرزه الحافظ ابن حجر في شرحه، وأجاد في عرضه، وسوف يظهر لنا ذلك في أبهى صورة وأجمل بيان من خلال عرضنا لاستدراكات ابن حجر على من سبقه من شراح البخاري في الفصول التالية، والتي نبدأها بدراسة الاستدراكات الراجعة إلى متن الحديث في هذا الفصل الذي يتألف من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاستدراكات الراجعة إلى اختلاف ألفاظ الحديث.

المبحث الثاني: الاستدراكات الراجعة إلى شرح الحديث.

المبحث الثالث: الاستدراكات الراجعة إلى فقه الحديث.

المبحث الأول

الاستدراكات الراجعة إلى اختلاف ألفاظ الحديث

وسوف نتناول في هذا المبحث دراسة متن الحديث دراسةً تكشف عن حقيقة جمله وألفاظه من خلال عرض استدراكات ابن حجر على شراح الحديث قبله، فينقل عنهم كلامهم، فيكون إما موافقاً لهم، أو مستدركاً عليهم بالزيادة أو النقصان، وتصحيح الأخطاء، ورفع الأوهام، وإزالة الإشكالات التي رأى ابن حجر أنه قد جانب بعضهم الصواب في تحقيقها وبيانها، وكان جهده قاصراً في بيان ما حقه أن يستبين، وغير ذلك.

وسوف نتناول في هذا المبحث دراسة الاستدراكات الخاصة التي تعالج وقوع الاختلاف في ألفاظ الحديث بالتقديم والتأخير تارة، أو الزيادة والنقصان تارة أخرى، أو مجيء رواية باللفظ أو المعنى مكان لفظ آخر، وقد يكون متن الحديث على أكثر من صيغة، أو يكون للكلمة أكثر من وزن يختلف الشراح في اعتماد الصحيح من زنة الكلمة والبناء الصرفي لها، بسبب تعدد الروايات وما صح منها عند اللغويين في ذلك، وكما يقع الخلاف في وزن الكلمة كذلك يقع الاختلاف حول ضبطها ضبطاً تاما، وهذه من المهام الرئيسة التي يتصدَّى لها شراح الحديث.

وقد يأتي متن الحديث على سياق واحد أو متعدد، بأن تقع الزيادة في أوله، أو أثنائه، أو آخره، فيثبتها بعضهم، وينفيها بعضهم الآخر، فتختلف أقوالهم في هذا الشأن.

فنلاحظ أن ابن حجر يجد نفسه أمام ميدان فسيح من الاستدراكات والتعقبات على من سبقه من العلماء.. يصول ويجول، ويعتمد الأصح في هذا المضمار مؤيداً ذلك بالدليل والبرهان.

فإلى دراسة استدراكات هذا المبحث بمشيئة الله.

١ـ الاستدراك الأول

ويتعلق بالتنبيه على ما يقع فيه بعض الشراح من الخلط والالتباس في تعيين بعض ألفاظ الحديث، وتحديد راويها

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ[١] قال: مَا سَأَلَ أَحَدٌ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الدَّجَّالِ[٢] مَا سَأَلْتُهُ، وَإِنَّهُ قَالَ لِي:((**مَا يَضُرُّكَ مِنْهُ؟**)) **قُلْتُ: لأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ مَعَهُ جَبَلَ خُبْزٍ وَنَهَرَ مَاءٍ! قَالَ:** ((**بل هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ**))[٣].

قال الحافظ ابن حجر: "غفل القاضي ابن العربي[٤]، فقال في الكلام على حديث المغيرة عند مسلم لما قال له: (لَنْ يضرك قال: إن معه ماء وناراً). قلت: و لم أر ذلك في حديث المغيرة "[٥]. ا.هـ.

في هذا الاستدراك قال ابن العربي عن حديث المغيرة عند مسلم، لما قال له: "لن

---

(١) المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن مُعتب. الأمير أبو عيسى، ويقال أبو عبد الله، و أبو محمد، من كبار الصحابة، شهد بيعة الرضوان، مات سنة ٥٠هـ. **يُنظر:** ابن الأثير، أسد الغابة ٤/٤٠٦ الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣/٢١، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة:٦/١٩٧.

(٢) الدَجَّال: على وزن فعال بفتح أوله والتشديد من الدجل، وهو التغطية والكذب، أو من دَجَّل تدجيلاً: غُطِّي وطُلِي بالذهب لتمويهه بالباطل، وسُمِّي الدَّجَّال دجالاً: لأنه يغطي الحق بالباطل، أو لأنه يغطي على الناس كفره بكذبه وتمويهه وتلبيسه عليهم، وقيل: لأنه يغطي الأرض بكثرة جموعه. **يُنظر:** الفيروز آبادي، القاموس المحيط: ٣/٣٨٥، ابن منظور، لسان العرب: ١١/٢٣٦-٢٣٧.

(٣) أخرجه البخاري، (٩٢)كتاب الفتن، (٢٦) باب ذكر الدجال، حديث (٧١٢٢).

(٤) أبو بكر محمد بن عبد الله محمد بن عبد الله بن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي. ولد سنة ٤٦٨هـ، من مصنفاته: "علوم القرآن"، "القبس في شرح موطأ مالك"، "عارضة الأحوذي". توفي سنة ٥٤٣هـ، وقيل غير ذلك. **يُنظر:** ابن خلكان، وفيات الأعيان: ٤/٢٩٦ – ٢٩٧، الذهبي، تذكرة الحفاظ: ٤/١٢٩٤-١٢٩٨.

(٥) فتح الباري: ١٣/١١٦، ١١٧. وقول ابن العربي ثابت في كتاب عارضة الأحوذي: ٩/٦٦.

١ـ الاستدراك الأول

ويتعلق بالتنبيه على ما يقع فيه بعض الشراح من الخلط والالتباس في تعيين بعض ألفاظ الحديث، وتحديد راويها

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ[١] قال: مَا سَأَلَ أَحَدٌ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الدَّجَّالِ[٢] مَا سَأَلْتُهُ، وَإِنَّهُ قَالَ لِي:((**مَا يَضُرُّكَ مِنْهُ؟**)) **قُلْتُ:لأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ مَعَهُ جَبَلَ خُبْزٍ وَنَهَرَ مَاءٍ! قَالَ:** ((**بل هُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ**))[٣].

قال الحافظ ابن حجر: "غفل القاضي ابن العربي[٤]، فقال في الكلام على حديث المغيرة عند مسلم لما قال له: (لَنْ يضرك قال: إن معه ماء وناراً). قلت: و لم أر ذلك في حديث المغيرة "[٥]. ا.هـ.

في هذا الاستدراك قال ابن العربي عن حديث المغيرة عند مسلم، لما قال له: "لن

---

(١) المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن مُعتب. الأمير أبو عيسى، ويقال أبو عبد الله، و أبو محمد، من كبار الصحابة، شهد بيعة الرضوان، مات سنة ٥٠هـ. **يُنظر:** ابن الأثير، أسد الغابة ٤/ ٤٠٦ الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣/ ٢١، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة:٦/ ١٩٧.

(٢) الدَجَّال: على وزن فعال بفتح أوله والتشديد من الدجل، وهو التغطية والكذب، أو من دَجَّل تدجيلاً: غُطِّي وطُلِي بالذهب لتمويهه بالباطل، وسُمِّي الدَّجَّال دجالاً: لأنه يغطي الحق بالباطل، أو لأنه يغطي على الناس كفره بكذبه وتمويهه وتلبيسه عليهم، وقيل: لأنه يغطي الأرض بكثرة جموعه. **يُنظر:** الفيروز آبادي، القاموس المحيط: ٣/ ٣٨٥، ابن منظور، لسان العرب: ١١/ ٢٣٦-٢٣٧.

(٣) أخرجه البخاري، (٩٢)كتاب الفتن، (٢٦) باب ذكر الدجال، حديث (٧١٢٢).

(٤) أبو بكر محمد بن عبد الله محمد بن عبد الله بن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي. ولد سنة ٤٦٨هـ، من مصنفاته: "علوم القرآن"، "القبس في شرح موطأ مالك"، "عارضة الأحوذي". توفي سنة ٥٤٣هـ، وقيل غير ذلك. **يُنظر:** ابن خلكان، وفيات الأعيان: ٤/ ٢٩٦ – ٢٩٧، الذهبي، تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢٩٤-١٢٩٨.

(٥) فتح الباري: ١٣/ ١١٦، ١١٧. وقول ابن العربي ثابت في كتاب عارضة الأحوذي: ٩/ ٦٦.

يضرك" قال: "إن معه ماء وناراً"، نبه ابن حجر على الخطأ الذي وقع فيه ابن العربي حيث إن عبارة (إن معه ماء وناراً) لم ترد في حديث المغيرة عند مسلم.

وعند تخريج حديث المغيرة من كتب الحديث يتضح ما يأتي:

١- رواه الإمام مسلم في الأدب بلفظ: (إن معه أنهار الماء وجبال الخبز)[١]، وفي الفتن[٢]: (إن معه الطعام والأنهار)، وفي رواية أخرى: (معه جبال من خبز ولحم ونهر من ماء).

٢- ورواه ابن ماجه في الفتن بلفظ: (إن معه الطعام والشراب)[٣].

٣- ورواه الإمام أحمد بلفظ: (إن معه الخبز وأنهار الماء). وفي رواية: (إن معه جبل خبز ونهر ماء)[٤].

٤- ورواه ابن حبان بلفظ: (إن معه الأنهار والطعام)[٥].

٥- ورواه الطبراني بلفظ: (معه جبال خبز ونهر ماء)[٦]، وفي رواية: (إن معه جنةً وناراً والطعام والشراب)، وفي رواية أخرى: (إن معه الأنهار والطعام).

٦- ورواه ابن منده بلفظ: (إن معه جبال خبز وأنهار ماء)[٧].

ومن خلال هذا الاستقصاء لألفاظ هذا الحديث وتتبع طرقه ظهر لي:

---

(١) (٣٨) كتاب الأدب، (٦) باب جواز قوله لغير ابنه يا بني، واستحبابه الملاطفة، حديث (٥٥٨٩).

(٢) (٥٢)كتاب الفتن وأشراط الساعة،(٢٢) باب في الدجال وهو أهون على الله عز وجل، حديث (٧٣٠٤، ٧٣٠٥).

(٣) (٣٦)كتاب الفتن، (٣٣) باب فتنة الدجال، حديث (٤٠٧٣).

(٤) المسند: ٤/٢٤٨، ٢٥٢.

(٥) (٦٠)كتاب التاريخ، (١٠) باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث، حديث (٦٧٨٢).

(٦) المعجم الكبير: ٢٠/٤٠١، ٤٠٢.

(٧)كتاب الإيمان: ٣/٩١٧.

أولاً: صحة ما ذهب إليه ابن حجر من أن رواية المغيرة بن شعبة لم ترد بلفظ (إن معه ماء وناراً) عند مسلم وغيره، ولكن هي من رواية حذيفة بن اليمان، وأبي مسعود البدري[1] عند مسلم[2]، وهذا يدل دلالة واضحة على أن القاضي ابن العربي قد التبس عليه الأمر وهو يشرح الحديث.

ثانياً: أن ابن حجر بنى استدراكه على مسح قام به و لم يفصله، وإنما اقتصر على نتيجة أكدت أن حديث المغيرة لم يرد فيه اللفظ الذي ذكره ابن العربي.

ثالثاً: أن ابن حجر لم يشر إلى أن اللفظ الذي ذكره ابن العربي جاء به حديث حذيفة ابن اليمان.

منهج ابن حجر:

- نقل قول المستدرك عليه.
- نبه على خطأ قول المستدرَك عليه بعبارة (غفل).
- رد قول المستدرك عليه.

---

(١) حذيفة بن اليمان العبسي حليف الأنصار، صحابي جليل من السابقين، وأبوه صحابي أيضاً. مات سنة ٣٦هـ. **يُنظر**: ابن الأثير، أسد الغابة: ٤٦٨/١، الذهبي، تاريخ الإسلام: ١٥٢/٢، ابن حجر، تقريب التهذيب: ص١٥٤.

(٢) (٥٢)كتاب الفتن وأشراط الساعة، (٢٠) باب ذكر الدجال وصفته وما معه، حديث (٧٢٩٥، ٧٢٩٦).

٢ - الاستدراك الثاني

ويدور حول بيان اختلاف الألفاظ عند شراح البخاري تبعاً للروايات التي اعتمدوها

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى طَرِيفٍ أَبِي تَمِيمَةَ[١] قَالَ: شَهِدْتُ صَفْوَانَ[٢] وَجُنْدُبًا[٣] وَأَصْحَابَهُ وَهُوَ يُوصِيهِمْ، فَقَالُوا: هَلْ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: **"مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ" قَالَ: "وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ"** فَقَالُوا أَوْصِنَا فَقَالَ: "إِنَّ أَوَّلَ مَا يُنْتِنُ مِنَ الإِنْسَانِ بَطْنُهُ، فَمَنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لاَ يَأْكُلَ إِلاَّ طَيِّبًا فَلْيَفْعَلْ، وَمَنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لاَ يُحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجَنَّةِ بِمِلْءِ كَفِّهِ مِنْ دَمٍ هَرَاقَهُ فَلْيَفْعَلْ".[٤]

قال الحافظ ابن حجر: " قال ابن التين[٥]: وقع في روايتنا أهراقه، وهو بفتح

---

(١) طريف بن مجالد أبو تميمة الهجيمي البصري، روى عن أبي موسى الأشعري وأبي هريرة، وابن عمر وجندب، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، وقتادة، وسليمان التيمي مات سنة ٩٧ وقيل مات سنة ٩٥هـ، وثقه ابن معين. **يُنظر:** ابن سعد، الطبقات الكبرى: ١٥٢/٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤٩٢/٤، الذهبي، الكاشف: ٢٤٨٥/٢.

(٢) صفوان بن محرز بن زياد المازني، وقيل الباهلي، روى عن أبي موسى الأشعري وعمران بن حصين، روى عنه الحسن وقتادة وورقاء العجلي، مات سنة ٧٤هـ. قال أبو حاتم: " هو جليل ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤٢٣/٤، الباجي، التعديل و التجريح: ٨٧٥/٢.

(٣) جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي ثم العقلي، يكنى أبا عبد الله، روى عنه: أبو عمران الجوني، وعبد الملك بن عمير، وأنس بن سيرين. توفى سنة ٣٧هـ. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٥١١/٢، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: ٢٤٨/١. وتهذيب التهذيب: ١٠٧/٢.

(٤) أخرجه البخاري، (٩٣)كتاب الأحكام، (٩) باب من شاق شقَّ الله عليه، حديث (٧١٥٢).

(٥) عبد الواحد بن التين السفاقسي المغربي المحدث المالكي، له شرح الجامع الصحيح للبخاري في مجلدات. توفي سنة ٦١١هـ. **يُنظر:** البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: ٦٣٥/١، محمد عصام عرار الحسيني، إتحاف القاري بمعرفة جهود العلماء على صحيح البخاري: ص١٩١، محمد مخفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين: ٢٧٦/١، محمد مخلوب، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ص١٦٨.

الهمزة وكسرها، قلت: هي لمن عدا أبا ذر[1] اهـ.

في هذا الاستدراك نقل الحافظ قول ابن التين المتضمن أن الرواية التي اعتمدها هي "أهراقه" بفتح الهمزة وكسرها.

وبيَّن الحافظ أن الرواية التي اعتمدها في الفتح هي رواية أبي ذر "هراقه" وسبب هذا الاختلاف راجع لتعدد الروايات.

وعند الرجوع لباقي شروح البخاري نجد أن ابن بطال[2] اعتمد رواية (أهراقه) بفتح الهمزة، وكذلك الكرماني[3]، والعيني[4]، والقسطلاني[5]، وبعض الطبعات من كتاب البخاري كذلك، فأغلب الروايات روت الحديث بلفظ (أهراقه) عدا أبا ذر، فاللفظ عنده (هراقه)، وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن حجر، ومن خلال مراجعة كتب اللغة تأكدت أن لا فرق في المعنى بين (أهراقه) و(هَراقه) بفتح الهاء وسكونها، وإنما الاختلاف في البنية فقط[6].

منهج ابن حجر:

- نقل قول العلامة ابن التين، ثم استدرك عليه.
- بين السبب أن وقوع الاختلاف في الكلمة راجع إلى تعدد الروايات.

---

(١) فتح الباري : ١٣ / ١٦١ – ١٦٢.

(٢) ابن بطال، شرح صحيح البخاري: ٨/٢٢٠.

(٣) الكرماني شرح صحيح البخاري: ١٢/٢٠٠.

(٤) عمدة القاري: ٢٣/٢٢٩.

(٥) إرشاد الساري: ١٠/٢٢٤.

(٦) أهراقه، يُهَريقه إهراقاً وإهراقة وهو صَبَّه وأصله أراقه، يريقه إراقة. قال ابن الأثير: والهاء في هَرَاق بدلاً من همزة أَرَاقَ يقال: أَرَاقَ الماء يُريقهُ، وهَرَاقَهُ يُهريقُه بفتح الهاء، هِرَاقَةً. ويقال فيه: أَهْرَقْتُ الماءَ أُهْرِقُهُ إهْرَاقاً. **يُنظر:** ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥/٢٦٠، ابن منظور، لسان العرب: ١٠: ٣٦٥.

٣ - الاستدراك الثالث

ويتعلق بالتدقيق في ثبوت بعض ألفاظ الحديث أو عدم ثبوتها، أو حلول بعضها مكان بعض

نص الحديث:

قال البخاري: وقال عبيد الله بن عمرو[١] عن عبد الملك[٢]: "لا شخص أغير من الله" وأَخْرَجَ بسنده إلى أبي عوانة[٣]: حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ، عَنْ وَرَّاد[٤] ـ كَاتِبِ المُغِيرَةِ ـ عَنْ المُغِيرَةِ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ[٥]: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلاً مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصْفَحٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: ((أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ

---

(١) عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الأسدي مولاهم، أبو الذهب الجزري الرملي، روى عن عبد الملك بن عمير، وعبد الله بن محمد بن عقيل، والأعمش، وأيوب وغيرهم، قال يحيى بن معين: " ثقة "، مات سنة ١٨٠هـ. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٢٨/٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣٧/٧، ٣٨.

(٢) عبدالملك بن عمير بن سويد بن حارثة الفرسي، ويقال اللخمي، أبو عمرو، ويقال أبو عمر الكوفي، المعروف بالقبطي، روى عن الأشعث، والمغيرة، وغيرهما، توفي سنة ١٣٦هـ، قال ابن حنبل: " مضطرب الحديث وقال أبو حاتم: صالح الحديث تغير حفظه قبل موته. وقال ابن نمير : كان ثقة ثبتاً في الحديث ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم،الجرح والتعديل ٣٦٠/٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣٥٩/٦.

(٣) الوضاح بن عبد الله اليشكري، مولى يزيد بن عطاء الواسطي البزار، روى عنه شعبة، وأبو داود، والهيثم ابن سهل، وغيرهم، توفي سنة ١٧٦هـ، قال أبو زرعة: " بصري ثقة إذا حدث من كتابه ". **يُنظر:** البخاري، التاريخ الكبير: ١٨١/٨، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤٠/٩.

(٤) وّراد الثقفي، أبو سعيد، ويقال أبو ورد الكوفي، كاتب المغيرة ومولاه روى عن عبد الملك الشعبي وغيرهما. ذكره ابن حبان في "الثقات" ، ووثقه الذهبي وابن حجر **يُنظر:** البخاري، التاريخ الكبير: ١٨٥/٨ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤٨/٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب:١٠١/١١.

(٥) سعد بن عبادة بن دليم بن حارثه بن أبي خزيمة الأنصاري، سيد الخزرج، شهد بدرا والمشاهد كلها، وكان من أعظم الناس جودا وكرما.توفي سنة ١٦ هـ بالشام. **يُنظر:** ابن سعد، الطبقات الكبرى ٦١٣/٣، ابن الأثير / أسد الغابة: ٤٢٢/٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٤١٤/٣.

سَعْدٍ؟!! وَاللَّهِ لأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي، وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلاَ أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ العُذْرُ مِنَ اللَّهِ...)).[1]

قال الحافظ ابن حجر: قوله "لا شخص أغير من الله" يعني أن عبيد الله بن عمرو[2] روى الحديث المذكور عن عبد الملك بالسند المذكور أولاً فقال: (لا شخص) بدل قول: (لا أحد)، وقد وصله الدارمي[3] عن زكريا بن عدي[4] عن عبيد الله بن عمرو عن عبدالملك ابن عمير عن ورّاد مولى المغيرة عن المغيرة قال: "بلغ النبي ﷺ أن سعد بن عبادة: يقول..." [5] فذكره بطوله.

---

(١) أخرجه البخاري، (٩٧) كتاب التوحيد، (٢٠) باب قول النبي ﷺ لا شخص أغير من الله، حديث (٧٤١٦). ومسلم، (١٩)كتاب اللعان، حديث (٣٧٤٣).

(٢) عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الأسدي مولاهم، أبو الذهب الجزري الرملي، روى عن عبد الملك بن عمير، وعبد الله بن محمد بن عقيل، والأعمش، وأيوب وغيرهم، قال يحيى بن معين: " ثقة "، مات سنة ١٨٠هـ. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٢٨/٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣٧/٧، ٣٨.

(٣) عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الله الحافظ الإمام، أحد الأعلام أبو محمد التميمي، ثم الدارمي السمرقندي، حدث عنه: مسلم وأبو داود والترمذي، توفي سنة ٢٥٥هـ. **يُنظر:** الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ٢٠٩/١٠، ابن يعلى الموصلي، طبقات الحنابلة: ١٨٨/١ السمعاني، الأنساب: ٢٨٠/٦.

(٤) زكريا بن عدي بن رزيق بن إسماعيل، ويقال ابن عدي بن الصلت بن بسطام التيمي، أبو يحيى الكوفي، نزيل بغداد، روى عن أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك وشريك وغيرهم، روى عنه: ابن نمير، وابن أبي شيبة، وأبو خيثمة وغيرهم، قال ابن حجر: " ثقة جليل " توفى سنة ٢١١هـ وقيل سنة ٢١٢هـ. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل:٦٠٠/٣ الذهبي، الكاشف: ٣٢٣/١، ابن حجر، تهذيب: ٢٩٤/٣- ٢٩٥.

(٥) أخرجه الدارمي، (١) كتاب النكاح ، (٣٧) باب في الغيرة حديث (٢٢٧) بلفظ "لا شخص أغير من الله".

وساقه أبو عوانة يعقوب الإسفراييني[1] في صحيحه عن محمد بن عيسى العطار عن زكريا بتمامه، وقال في المواضع الثلاثة: (لا شخص)، قال الإسماعيلي[2] بعد أن أخرجه من طريق عبيد الله بن عمر القواريري[3]، وأبي كامل فضيل بن حسين الجحدري[4]، ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب[5]، ثلاثتهم عن أبي عوانة الوضاح البصري بالسند الذي أخرجه البخاري، لكن قال في المواضع الثلاثة: (لا شخص) بدل (لا أحد)، ثم ساقه من

---

(١) يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد النيسابوري الإسفراييني، سمع يونس بن عبدالأعلى، ومحمد بن يحيى الذهلي، وغيرهم، حدّث عنه: أحمد بن علي الرازي، وأبو علي النيسابوري، وغيرهما. من مصنفاته: "المسند الصحيح على صحيح مسلم "، توفي سنة ٣١٦هـ. **يُنظر:** السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ٢٤٤/٣، عبد الهادي الدمشقي الصالحي، طبقات علماء الحديث: ٤٩١/٢، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤١٧/١٤.

(٢) أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني الإمام الحافظ الثبت، من مصنفاته: مسند عمر، والمستخرج على الصحيح والمعجم، مات سنة ٣٧١هـ. **يُنظر:** أبو القاسم السهيمي، تاريخ جرجان: ص ٦٩، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٢٩٢/١٦، ابن كثير، البداية والنهاية: ٢٩٨/١١.

(٣) عبيد الله بن عمر بن ميسرة، أبو سعيد الحبشي، مولاهم، البصري، القواريري، الزجاج، نزيل بغداد ولد سنة ١٥٢هـ حدث عن: حماد بن زيد، وجعفر بن سليمان، وجماعة. حدث عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، وغيرهم، توفي سنة ٢٣٥هـ قال ابن حجر: " ثقة ". **يُنظر:** الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤٤٢/١١، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣٦/٧.

(٤) فضيل بن حسين بن طلحة الجحدري، أبو كامل، روى عن: حماد بن زيد، وأبي عوانة، وفضل بن سليمان وغيرهم. روى عنه: أبو زرعة، ومحمد بن عمار، ومسلم بن الحجاج وغيرهم، قال علي بن المديني: " ثقة " مات سنة ٢٣١هـ. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٧١/٧، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٠٧/١١.

(٥) أبو عبدالله محمد بن عبدالملك، بن أبي الشوارب محمد بن عبدالله بن أبي عثمان بن عبدالله بن خالد بن أسيد ابن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي البصري، حدث عن: كثير بن سليم، وأبي عوانة، وجماعة، وحدث عنه: مسلم، والنسائي، والترمذي وغيرهم، توفي سنة ٢٤٤هـ. قال ابن حجر: " صدوق ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٥/٨. الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٠٣/١١، ابن حجر، التقريب: ص٤٩٤.

طريق زائدة بن قدامة[1] عن عبد الملك كذلك، فكأن هذه اللفظة لم تقع في رواية البخاري في حديث أبي عوانة عن عبد الملك، فلذلك علقها[2] عن عبيدالله بن عمرو.

قلت: وقد أخرجه مسلم عن القواريري، وأبي كامل كذلك ، ومن طريق زائدة أيضاً[3].

قال ابن بطال[4]: "أجمعت الأمة على أن الله تعالى لا يجوز أن يوصف بأنه شخص؛ لأن التوقيف لم يرد به، وقد منعت منه المجسمة مع قولهم: "بأنه جسم لا كالأجسام" كذا قال، والمنقول عنهم خلاف ما قال، وقال الإسماعيلي: "ليس في قوله (لا شخص أَغْيَر من الله) إثبات أن الله شخص بل هو كما جاء "ما خلق الله أعظم من آية الكرسي"؛ فإنه ليس فيه إثبات أن آية الكرسي مخلوقة، بل المراد أنها أعظم من المخلوقات[5]، وهو كما يقول من يصف امرأة كاملة الفضل، حسنة الخلق ما في الناس

---

(١) زائدة بن قدامة، أبو الصلت الثقفي الكوفي، حدث عن: زياد بن علاقة، وعطاء بن السائب، وغيرهما، وعنه ابن المبارك، وأبو أسامة، وأبو داود، وغيرهم توفي سنة ١٦٠هـ، وقيل ١٦١هـ قال أبو حاتم: "ثقة صاحب سنة". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٦١٣/٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣٧٥/٤.

(٢) الحديث المعلق: هو ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر، فما كان منه بصيغة الجزم كقال وفعل وأمر وروى و ذكر فلان، فهو حَكُم بصحته عن المضاف إليه، وما ليس فيه جزم كيُروى، ويُذكر ويُحكى ويُقال، فليس فيه حُكم بصحته عن المضاف إليه. **يُنظر:** ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح : ص٣٧.

(٣) أخرجه مسلم (١٩) كتاب اللعان ، حديث (٣٧٤٣) من طريق القواريري وأبي كامل وحديث (٣٧٤٤) من طريق زائدة.

(٤) علي بن خلف بن بطال البكري، أبو الحسن، القرطبي، يعرف بابن اللجام. أخذ عن: ابن عفيف، وأبي المطرف القنازعي، ويونس بن مغيث، روى عنه: أبو داود المقرئ، وعبدالرحمن بن بشر. من مصنفاته:"شرح صحيح البخاري"، توفي سنة ٤٤٩هـ. **يُنظر:** القاضي عياض، ترتيب المدارك: ٧/٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤٧/١٨.

(٥) ابن حجر، فتح الباري: ٤٩٠/١٣.

رجل يشبهها، يريد تفضيلها على الرجال لا أنها رجل.

وقال ابن بطال: اختلفت ألفاظ هذا الحديث، فلم يختلف في حديث ابن مسعود أنه بلفظ لا أحد، فظهر أن لفظ شخص جاء موضع أحد، فكأنه من تصرف الراوي.

ثم قال: " على أنه من باب المستثنى من غير جنسه كقوله تعالى: ﴿ وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن﴾[1] وليس الظن من نوع العلم قلت: وهذا المعتمد، وقد قرره ابن فورك[2]، ومنه أخذه ابن بطال فقال بعد ما تقدم من التمثيل بقوله: ﴿إن يتبعون إلا الظن﴾ "فالتقدير أن الأشخاص الموصوفة بالغيرة لا تبلغ غيرتها وإن تناهت غيرة الله تعالى، وإن لم يكن شخصاً بوجه[3].

وأما الخطابي[4] فبنى على أن هذا التركيب يقتضي إثبات هذا الوصف لله تعالى، فبالغ في الإنكار، وتخطئة الراوي، فقال: "إطلاق الشخص في صفات الله تعالى غير جائز؛ لأن الشخص لا يكون إلا جسماً مؤلفاً، فخليق أن لا تكون هذه اللفظة صحيحة، وأن تكون تصحيفاً من الراوي، ودليل ذلك أن أبا عوانة روى هذا الخبر عن عبد الملك فلم يذكرها، ووقع في حديث أبي هريرة[5]، وأسماء بنت أبي بكر[1] بلفظ (شيء)، والشيء

---

(١) سورة النجم، الآية (٢٨).

(٢) محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، أبو بكر، سمع من: عبدالله بن جعفر بن فارس، وابن خُرَّزاذ الأهوازي، حدث عنه: أبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وأبو بكر بن خلف، وآخرون. توفي سنة ٤٠٦هـ. **يُنظر:** الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢١٤/١٧.

(٣) ابن بطال، شرح صحيح البخاري: ٤٤٢/١٠.

(٤) حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي، أبو سليمان، من مصنفاته: "شرح السنن"، و"شرح الأسماء الحسنى"، و"شرح البخاري" توفي سنة ٣٨٨هـ. **يُنظر:** الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٣/١٧.

(٥) عبدالرحمن بن صخر الدوسي اليماني، صاحب رسول الله، كان من حفاظ الصحابة، اختلف في سنة وفاته، فقيل مات سنة ٥٧هـ وقيل بعدها. **يُنظر:** أبو نعيم، حلية الأولياء: ١٧٦/١. ابن الأثير، أسد الغابة: ٣١٨/٦، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: ٦٣/١٢ ، تهذيب التهذيب : ٢٦٢/١٢.

والشخص في الوزن سواء، فمن لم يمعن في الاستماع لم يأمن الوهم، وليس كل من الرواة يراعون لفظ الحديث حتى لا يتعدوه، بل كثير منهم يحدث على المعنى، وليس كلهم بفقيه، وفي كلام آحاد الرواة منهم جفاء وتعجرف، وحري أن يكون لفظ الشخص إنما جرى من الراوي على هذا السبيل إن لم يكن من قبيل التصحيف، (يعني السمعي)، ثم إن عبيدالله بن عمرو انفرد به عن عبدالملك فلم يتابع عليه، واعتوره الفساد من هذه الأوجه[٢].

وقد تلقى هذا عن الخطابي أبو بكر بن فورك، فقال: "لفظ (الشخص) غير ثابت من طريق السند، فإن صح فبيانه في الحديث الآخر، وهو قوله: (لا أحد)، فاستعمل الراوي لفظ (شخص) موضع (أحد)"[٣]، ثم ذكر نحو ما تقدم عن ابن بطال، ومنه أخذ ابن بطال، ثم قال ابن فورك: "وإنما منعنا من إطلاق لفظ الشخص أمور، أحدها: أن اللفظ لم يثبت من طريق السمع، والثاني: الإجماع على المنع منه، والثالث: أن معناه الجسم المؤلف المركب، ثم قال: ومعنى الغيرة الزجر والتحريم، فالمعنى أن سعداً الزجور عن المحارم، وأنا أشد زجرا منه، والله أزجر من الجميع " انتهى.

وطَعْن الخطابي ومن تبعه في السند مبني على تفرد عبيد الله بن عمرو به، وليس كذلك كما تقدم، وكلامه ظاهر في أنه لم يراجع صحيح مسلم ولا غيره من الكتب التي وقع فيها هذا اللفظ من غير رواية عبيد الله بن عمرو، وردُّ الروايات الصحيحة، والطعن في أئمة الحديث الضابطين ـ مع إمكان توجيه ما رووا ـ من الأمور التي أقدم عليها كثير من غير أهل الحديث، وهو يقتضي قصور فَهْم من فعل ذلك منهم، ومن ثم قال

---

(١) أسماء بنت أبي بكر الصديق، ذات النطاقين أسلمت قديماً، وهاجرت للمدينة وهي حامل بابنها عبدالله بن الزبير، طال عمرها وعميت، وبقيت إلى أن قُتل ابنها عبدالله، توفت بمكة المكرمة سنة ٧٣هـ. **يُنظر:** ابن الأثير، أسد الغابة: ١١/٧، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: ٢٢٩/٥.

(٢) نقل ابن حجر عن الخطابي فيه اختصار وتصرف، ينظر: شرح صحيح البخاري: ٢٣٤٤/٤-٢٣٤٦.

(٣) ابن حجر، فتح الباري: ٤٩١/١٣.

الكرماني:" لا حاجة لتخطئة الرواة الثقاة، بل حكم هذا حكم سائر المتشابهات، إما التفويض، وإما التأويل"[1] ا.هـ.

في هذا النقل (ويعتذر من طوله لأهميته) نلاحظ:

أولا: أن مدار الاستدراك يدور حول لفظ حديث البخاري المعلق "لا شخص أغير من الله" بدلا من لفظ الحديث المتصل " لا أحد".

ثانيا: غلّط الرواية المعلقة كل من: ابن بطال والخطابي وابن فورك، وحجة كل منهم فيما ذهب إليه:

١- قال ابن بطال: "أجمعت الأمة على أن الله تعالى لا يجوز أن يوصف بأنه شخص، واختلفت ألفاظ هذا الحديث، فلم يختلف في حديث ابن مسعود، أنه بلفظ (لا أحد) فظهر أن لفظ (شخص) جاء موضع (أحد) فكأنه من تصرف الراوي".

٢- قال الخطابي: " إطلاق (الشخص) في صفات الله تعالى غير جائز، فخليق أن لا تكون هذه اللفظة صحيحة، وأن تكون تصحيفا من الراوي "، وقال أيضا: " إن عبيد الله بن عمرو انفرد عن عبد الملك فلم يتابع عليه".

٣) وقال ابن فورك: " لفظ (الشخص) غير ثابت من طريق السند، فإن صح فبيانه في الحديث الآخر، وهو قوله (لا أحد) فاستعمل الراوي لفظ (شخص) موضع (أحد)".

ثالثا: استدرك الحافظ على المتكلمين في ثبوت الحديث ، ورد عليهم معتمدا:

١- على أن الأصل النظر في ثبوت الرواية، وقد ثبتت عند الدارمي والإسفراييني من حديث زكريا بن عدي، عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الملك، والإسماعيلي من حديث عبيد الله بن عمر القواريري، وأبي كامل فضيل بن حسين الجحدري، ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ثلاثتهم عن أبي عوانة الوضاح بالسند الذي أخرجه البخاري، والإمام مسلم من حديث القواريري وأبي كامل ومن طريق زائدة أيضا، والإمام أحمد[2]

---

(١) المرجع السابق: ١٣/٤٩٠-٤٩١.

(٢) أخرجه الإمام أحمد ، المسند : ٤/٢٤٨.

من حديث القواريري، ومن طريق هشام بن عبد الملك عن أبي عوانة بمثل إسناد البخاري.

٢- ما ذهب إليه شراح آخرون في معنى اللفظ وتأويله، مثل الكرماني حيث قال: "لا حاجة لتخطئة الرواة الثقاة، بل حكم هذا حكم سائر المتشابهات، إما التفويض، وإما التأويل".[١]

وممن تأول هذا اللفظ: القاضي عياض، فقال: لا يكون في ذكر (الشخص) ما يشكل، ويجوز أن يكون لفظ الشخص وقع تجوزاً من: شيء، أو أحد، كما يجوز إطلاق الشخص على غير الله تعالى، وقد يكون المراد بالشخص المرتفع، لأن الشخص هو ما ظهر وشخص وارتفع، فيكون المعنى لا مرتفع أرفع من الله، كقوله: لا متعالي أعلى من الله، ويحتمل أن يكون المعنى: لا ينبغي لشخص أن يكون أغير من الله.[٢]

رابعا: وضع ابن حجر الأسس السليمة في التعامل مع ما أشكل لفظة من الأحاديث، فبين أنه ليس لهم رد الروايات الصحيحة أو الطعن في أئمة الحديث الضابطين له مع إمكانية توجيه ما رووا. وقول ابن الأثير (لا شخص أغير من الله): الشخص كل جسم له ارتفاع وظهور، و المراد به في حق الله تعالى إثبات الذات، فاستعير لها لفظ الشخص.

وقد جاء في رواية أخرى (لا شيء أغير من الله)، وقيل معناه: "لا ينبغي لشخص أن يكون أغير من الله "[٣].

من خلال ما سبق يتبين صحة ما ذهب إليه الحافظ في ثبوت رواية (لا شخص). وفي تقدير معناها.

---

(١) شرح صحيح البخاري: ١٢٨/٢٢.

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٩٣/٥.

(٣) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤٥١/٢.

منهج ابن حجر:

❁ ذكر أقوال الشراح المستدرك عليهم، مع بيان حججهم التي اعتمدوها.

❁ أبطل حججهم، وذلك من خلال ما يلي:

١- الاعتماد على إثبات الرواية.

٢- أن ليس لهم رد الروايات الصحيحة، أو الطعن في أئمة الحديث الضابطين له مع إمكانية توجيه ما رووا.

٣- النقل عن شراح آخرين ممن يثبتون هذه الرواية.

٤- تأويل المعنى عند بعض العلماء.

٤ - الاستدراك الرابع

ويدور حول الاختلاف في ضبط كلمة، أو في زيادة كلمة في الحديث نص الحديث:

قال البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ[١]، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ[٢]، عَنْ عَمْرٍو[٣]، عَنْ عِكْرِمَةَ[٤]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **((إِذَا قَضَى اللَّهُ الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتْ المَلائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ))**[٥].

قَالَ عَلِيٌّ وَقَالَ غَيْرُهُ: **((صَفْوَانٍ يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ، فَإِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: الحَقَّ وَهُوَ العَلِيُّ الكَبِيرُ))**.

قال الحافظ ابن حجر: عند قوله (وقال غيره: صفوان ينفذهم): " قال عياض:

---

(١) أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح بن بكر بن سعد مولاهم السعدي، البصري المعروف بابن المديني، مولى عروة بن عطية السعدي، ولد سنة ١٦١هـ بالبصرة، ومات سنة ٢٣٤هـ، من مصنفاته: الأسماء والكنى، الضعفاء، المدلسون، قال أبو حاتم الرازي: " كان علي بن المديني علما في الناس في معرفة الحديث والعلل ". **يُنظر:** البخاري تاريخ الكبير: ٢٨٤/٦. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٩٣/٦، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤١/١١.

(٢) سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي، كنيته أبو محمد، من أهل الكوفة، روى عن: الزهري، وعمرو بن دينار، وغيرهما، وروى عنه: ابن المبارك، ووكيع، وأبو نعيم، وغيرهم، ولد سنة ١٠٧هـ وتوفي سنة ١٩٨هـ قال أبو حاتم: " سفيان إمام ثقة ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٢٥/٤، ابن حبان، الثقات: ٤٠٣/٦.

(٣) عمرو بن دينار المكي الأثرم، كنيته أبو محمد، روى عن: ابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير، وجابر، روى عنه: أيوب، والثوري، وغيرهما، مات سنة ١٢٦هـ قال أبو حاتم: " هو ثقة ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٣١/٦، ابن حبان، الثقات: ١٦٧/٥، الذهبي، الكاشف: ٣٢٨/٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٢٨/٨.

(٤) عكرمة أبو عبد الله، مولى ابن عباس، سمع ابن عباس وأبا سعيد الخدري، وأبا هريرة، وعائشة، روى عنه: عمرو بن دينار، وقتادة، وأيوب السختياني. مات سنة ١٠٤هـ وقيل بعد ذلك. قال أبو حاتم: " ثقة يحتج بحديثه ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٨/٧ الباجي، التعديل والتجريح: ١١٤٩/٣.

(٥) الصفوان: حجر كبير أملس، واحده: صفوانة. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤١/٣.

ضبطوه بفتح الفاء من صفوان، وليس له معنى، وإنما أراد الغيرُ المبهمُ، قوله (ينفذهم)، وهو بفتح أوله، وضم الفاء، أي يعمهم. قلت: وكذا أخرجه ابن أبي حاتم عن محمد بن عبد الله بن زيد عن سفيان بن عيينة بهذه الزيادة، ولكن لا يفسر به الغير المذكور؛ لأن المراد به غير سفيان، وذكره الكرماني بلفظ: "صفوان ينفذ فيهم ذلك" بزيادة لفظ (الإنفاذ)، أي يُنْفِذُ اللهُ ذلك القول إلى الملائكة، أو من النفوذ أي يَنْفُذُ إليهم أو عليهم، ثم قال: ويحتمل أن يراد غير سفيان، قال: إن صفوان بفتح الفاء فالاختلاف في الفتح والسكون، وينفذهم غير مختص بالغير بل مشترك بين سفيان وغيره انتهى، وسياق علي في هذه الرواية يخالف هذا الاحتمال، لكن قد وقعت زيادة "ينفذهم" في الرواية التي ذكرتها، وهي عن سفيان فيقوي ما قال). أهـ[1].

اهتم الرواة والشراح بكلمة (صفوان) الواردة في المتن، فقد نبه البخاري إلى أن علي بن المديني رواه عن سفيان بلفظ (صفوان)، ثم نقل عن علي قوله: "وقال غيره: صفوان ينفذهم..." الحديث.

وهذا الجزء من الرواية هو الذي جعل ابن حجر ينقل أقوال الشراح عند شرح (وقال غيره صفوان ينفذهم)، فنقل **أولاً** عن القاضي عياض قوله: "ضبطوه بفتح الفاء في صفوان، وليس له معنى، وإنما أراد الغير المبهم، قوله ينفذهم وهو بفتح أوله وضم الفاء أي يعمهم".

وعند الرجوع لمشارق الأنوار للقاضي عياض نجد أن الحافظ ابن حجر نقل كلام القاضي بالمعنى.

قال القاضي عياض: "قوله (كأنها سلسلة على صفوان) أي: صخرة لا تراب عليها، ساكنة الفاء، وفي التوحيد: وقال غيره: (على صفوان ينفذهم)، ضبطه عن أبي ذر: بفتح الفاء، ورأى أن ذلك هو موضع الاختلاف، ولا نعلم فيه الفتح، والخلاف إنما

---

(١) فتح الباري: ١٣/٥٦٠.

هو في زيادة قوله "ينفذهم" بدليل أن النسفي[1] لم يذكر في قول غيره لفظة: (صفوان) جملة، وإنما قال وقال غيره ينفذهم ذلك)" [2].

فالقاضي يقول إن صفوان ساكنة الفاء، ولا نعلم فيها الفتح، والاختلاف بين الروايتين إنما هو في زيادة قوله (ينفذهم)، واستدل على ذلك برواية النسفي. وابن حجر يذكر أن ابن أبي حاتم أخرج الحديث عن محمد بن عبد الله بن زيد، عن سفيان بن عينيه بهذه الزيادة: (ينفذهم)، وعلق ابن حجر على هذا التخريج بقوله:" ولكن لا يفسر به الغير المذكور لأن المراد به غير سفيان "[3].

ثانياً: نقل قول الكرماني:" صفوان ينفذ فيهم ذلك، بزيادة لفظ (الإنفاذ)، أي يُنْفِذُ الله ذلك القول إلى الملائكة، أو من النفوذ: أي يَنْفُذ ذلك إليهم أو عليهم، ثم قال: ويحتمل أن يراد غير سفيان، قال: إن (صفوان) بفتح الفاء، فالاختلاف في الفتح والسكون، (وينفذهم) غير مختص بالغير بل مشترك بين سفيان وغيره "[4].

وعلق ابن حجر على كلام الكرماني فقال: " سياق عليّ في هذه الرواية يخالف هذا الاحتمال، لكن قد وقعت زيادة (ينفذهم) في الرواية التي ذكرتها، وهي عن سفيان، فيقوي ما قال". [5]

فالإشكال في المسألة يدور حول قول عليّ: (وقال غيره صفوان ينفذهم).

(١) أنه في كلمة "صفوان" هل هي بفتح الفاء أم بسكونها؟!

---

(١) إبراهيم بن معقل بن الحجاج الإمام الحافظ الفقيه القاضي، أبو إسحاق النسفي، أحد رواة صحيح البخاري، سمع أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهما، حدث عنه: أبو عوانة، وأبو النضر محمد بن محمد الفقيه وغيرهما، من مصنفاته: "المسند الكبير" و"التفسير"، مات سنة ٢٩٥هـ. **يُنظر:** الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٩٣/١٣.

(٢) القاضي عياض، مشارق الأنوار: ٦٣/٢.

(٣) فتح الباري: ٥٦٠/١٣.

(٤) الكرماني، الكواكب الدراري: ١٨٠/١٢.

(٥) فتح الباري: ٥٦٠/١٣.

(٢) أو أنه في زيادة لفظ (ينفذهم) بعد لفظ (صفوان)؟

وبعد التحقيق في المسألة توصلت لما يلي:

أولاً: القاضي عياض يرى أن الإشكال بزيادة لفظه (الإنفاذ)؛ لأن صفوان لا يعلم لها إلا السكون، واستدل على ذلك برواية النسفي، أما الكرماني فيرى أن هناك احتمالين:

أ ـ أن يكون الغير المبهم ضبط صفوان بفتح الفاء، أما كلمة الإنفاذ فهي مشتركة بين سفيان وغيره، وهذا ما ذهب إليه العيني[١] أيضاً، ومال إليه ابن حجر مستدلاً برواية ابن أبي حاتم.

ب ـ أن الغير المبهم زاد لفظ (الإنفاذ) أي ينفذ الله ذلك القول إلى الملائكة أو من النفوذ أي ينفذ ذلك إليهم أو عليهم، وظاهر عبارة الكرماني ترجح هذا الاحتمال؛ لأنه ذكره أولاً، ثم قال: ويحتمل...، وذكر الاحتمال الأول.

ثانياً: ذهب الحافظ إلى أن رواية سفيان هي ضبط كلمة (صفوان) بالسكون، سواء أأضيفت إليها الزيادة أم لم تضف، وأن رواية الحديث بكلمة "صفوان" بالفتح هي من غير طريق سفيان.

ثالثاً: عند تخريج الحديث لم أجد فيما اطلعت عليه أحداً خرج الحديث من طريق سفيان بلفظ (صفوان) بالفتح، أو بزيادة لفظ (الإنفاذ)، فالترمذي[٢]، وابن حبان[٣]، وابن ماجه[٤] أخرجوا الحديث بلفظ (صفوان) بالسكون، وبدون زيادة لفظ الإنفاذ، فهذا يؤيد ما ذهب إليه القاضي عياض بأن أبا ذر وحده ـ وهو أحد رواة الصحيح ـ هو الوحيد الذي صرح بضبط صفوان بالفتح.

---

(١) عمدة القاري: ٦٧١/١٦.

(٢) أخرجه الترمذي، (٤٨) كتاب تفسير القرآن، (٣٥) باب في سورة سبأ، حديث (٣٢٢٣).

(٣) أخرجه ابن حبان، (٢)كتاب الوحي، ذكر وصف الملائكة عند نزول الوحي على صفيه ﷺ، حديث (٣٦).

(٤) أخرجه ابن ماجه، (١)كتاب السنة،(١٣) باب فيما أنكرت الجهمية، حديث (١٩٤).

وحديث سفيان عند ابن أبي حاتم بزيادة لفظ (الإنفاذ) يقوي الاحتمال الأول الذي ذكره الكرماني، بأن الإشكال في (صفوان)، لا في زيادة لفظ (ينفذهم)؛ لأن لفظ (الإنفاذ) مشترك بين سفيان وغيره.

وهكذا.. فإن كل هذه الأقوال واردة، ولكن توجد قرينة للترجيح بينهما، وهي أن لفظ (ينفذهم) مروي عن سفيان أيضاً، إذاً فلا خلاف بين سفيان وبين غيره في ذلك، فيظل الخلاف في (صفوان) بفتح الفاء أم بسكونها، والله أعلم.

منهج ابن حجر :

- تتبع ابن حجر أقوال من سبقه من شراح البخاري في بيان المراد من جملة (وقال غيره: صفوان ينفذهم ذلك...) أهو خلاف في ضبط كلمة صفوان؟ أم هو خلاف في ثبوت كلمة (ينفذهم ذلك) في رواية ذلك الغير؟ أم عدم ثبوتها؟
- بين الاختلاف الواقع في هذه المسألة، وأشار إلى ما اعتمد عليه كل منهم في سياق الروايات المؤيدة لقوله.
- وبعد هذا العرض الدقيق من ابن حجر مال إلى القول بأن موضع الخلاف بين رواية سفيان ورواية غيره إنما هو في لفظ (صفوان)؛ أهو بسكون الفاء أم بفتحها؟ وبيّن الحافظ ما يؤيد به هذا الترجيح، والله أعلم.

٥ - الاستدراك الخامس

ويتعلق بدراسة ألفاظ المتن، وبيان ما يقع فيها من وهم

نص الحديث:

أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ بسنده إلى شَرِيكِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ[١] قال: سَمِعْتُ ابْنَ مَالِكٍ[٢] يقول لَيْلَةَ أُسْرِيَ برسول الله ﷺ مِنْ مَسْجِدِ الكَعْبَةِ: ((أنه جَاءَهُ ثَلاثَةُ نَفَرٍ قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ وَهُوَ نَائِمٌ فِي مَسْجِدِ الحَرَامِ فَقَالَ أَوَّلُهُمْ أَيُّهُمْ هُوَ فَقَالَ أَوْسَطُهُمْ هُوَ خَيْرُهُمْ فقال أحدهم خُذُوا خَيْرَهُمْ فَكَانَتْ تِلْكَ اللَّيلة فَلَمْ يَرَهُمْ حَتَّى جَاءُوا لَيْلَةً أُخْرَى..))[٣] الحديث بطوله.

قال الحافظ ابن حجر: " وقوله (وقبل) قبل أن يوحى إليه، أنكرها الخطابي،

---

(١) شريك بن عبد الله بن أبي نمر المدني، روى عن: أنس، وسعيد بن المسيب، وكريب، وعطاء بن يسار، وغيرهم، حدث عنه: مالك، وسليمان بن بلال، وعبد العزيز الدراوردي، وغيرهم، مات قبل الأربعين ومئة. قال ابن معين: " ليس به بأس ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٦٣/٤ الباجي، التعديل والتجريح: ١٣٢٣/٣. الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٥٩/٦.

(٢) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار الأنصاري، أبو حمزة المدني، خادم رسول الله ﷺ، روى عن النبي وأبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم، مات سنة ٩٣هـ وهو ابن مئة وثلاث سنين. **يُنظر:** ابن سعد، الطبقات الكبرى: ١٢/٧، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: ٧١/١.

(٣) أخرجه البخاري، (٦١)كتاب المناقب،(٢٤) باب كان النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه، حديث (٣٥٧٠)، و(٩٧)كتاب التوحيد، (٣٧) باب ما جاء في قوله ﷻ " وكلّم الله موسى تكليما "، حديث (٧٥١٧)، وأخرجه مسلم (١)كتاب الإيمان،(٧٤) باب الإسراء برسول الله حديث (٤١٢) عن ثابت البناني عن أنس بن مالك، من غير زيادة شريك. وحديث الإسراء الذي اخرجه البخاري، من طريق شريك تفرد فيه بأشياء لم يذكرها غيره وهي عشرة أشياء:

- الأول: أمكنة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في السماء.
- الثاني: كون المعراج قبل البعثة.
- الثالث: كونه مناماً.
- الرابع: مخالفته في النهرين.
- الخامس: مخالفته في محل سدرة المنتهى.
- السادس: شق الصدر عند الإسراء.
- السابع: ذكر نهر الكوثر في السماء الدنيا.
- الثامن:نسبة الدنو والتدلي إلى الله ﷻ.
- التاسع: تصريحه أن امتناعه ﷺ من الرجوع إلى سؤال ربه التخفيف كان عند الخامسة.
- العاشر: قوله: فعلا به إلى الجبار فقال وهو في مكانه.

ينظر : ابن حجر ، فتح الباري : ٥٩٣/١٣.

وابن حزم[1]، وعبد الحق[2]، والقاضي عياض[3]، والنووي[4]، وعبارة النووي: (وقع في رواية شريك ـ يعني هذه ـ أوهام أنكرها العلماء أحدها: قوله: (قبل أن يوحى إليه)، وهو غلط لم يوافق عليه، وأجمع العلماء على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء، فكيف يكون قبل الوحي)[5]، انتهى.

وصرح المذكورون بأن شريكاً تفرد بذلك، وفي دعوى التفرد نظر، فقد وافقه كثير بن خُنيس[6] عن أنس، كما أخرجه سعيد بن يحيى بن سعيد

---

(١) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن معدان الفارسي الأصل، ثم الأندلسي القرطبي اليزيدي، مولى الأمير يزيد بن أبي سفيان بن حرب الأموي، صاحب التصانيف، من مصنفاته "المحلى"، و"الجامع في صحيح الحديث"، و"الإملاء في شرح الموطأ" توفي سنة ٤٥٦هـ. **يُنظر:** الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٨/١٨٤.

(٢) أبو محمد عبد الحق بن عبد الله بن الحسين بن سعيد بن إبراهيم الأزدي الإشبيلي البجائي، ولد سنة ٥١٠ هـ من مصنفاته:"جامع الكتب الستة"،"الجمع بين الصحيحين"،"كتاب الصلاة والتهجد" توفي سنة ٥٨١ هـ وقيل ٥٨٢هـ. **يُنظر:** الذهبي، تذكرة الحفاظ:٤/١٣٥١ وسير أعلام النبلاء:٢١/١٩٨.

(٣) القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي البستي المالكي، ولد سنة ٤٧٦هـ. من مصنفاته:"إكمال المعلم بفوائد مسلم"،"مشارق الأنوار"، "العقيدة"، توفي سنة ٥٧٥هـ.**يُنظر:** الذهبي، سير أعلام النبلاء:٢٠/٢١٢، تذكرة الحفاظ: ٤/١٣٠٦.

(٤) يحيى بن شرف بن مري بن حسن الخزامي الحوراني النووي الشافعي، أبو زكريا محيي الدين، ولد سنة ٦٣١هـ،من مصنفاته:"تهذيب الأسماء واللغات"، "منهاج الطالبين"، "التقريب والتيسير"، توفي سنة ٦٧٦هـ. **يُنظر:** السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ٨/٣٩٥، ابن تغرى بردي، النجوم الزاهرة: ٧/٢٣٦.

(٥) ابن حجر، فتح الباري: ١٣/٥٨٧، وكلام النووي ثابت في كتابه شرح صحيح مسلم:١/٣٨٤.

(٦) كثير بن خُنيس – وقيل ابن حُبيش – الليثي، روى عن: أنس بن مالك، وعمرة بنت عبد الرحمن، روى عنه: الأسود بن العلاء، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وجعفر بن ربيعة. قال أبو حاتم: " هو مديني مستقيم الحديث لا بأس بحديثه". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٧/١٥٠، والذهبي، ميزان الاعتدال: ٣/٤٠٣.

الأموي[1] في "كتاب المغازي" من طريقه".[2] أ. هـ.

وعند قوله: (فلم يرهم حتى أتوه ليلة أخرى) يقول ابن حجر في شرحه لهذه الجزئية من الحديث: "لم يعين المدة التي بين المجيئين، فيحمل على أن المجيء الثاني كان بعد أن أوحي إليه، وحينئذ وقع الإسراء والمعراج... وإذا كان بين المجيئين مدة فلا فرق في ذلك بين أن تكون تلك المدة ليلة واحدة، أو ليالي كثيرة، أو عدة سنين، وبهذا يرتفع الإشكال عن رواية شريك، ويحصل به الوفاق أن الإسراء كان في اليقظة بعد البعثة وقبل الهجرة، ويسقط تشنيع الخطابي وابن حزم وغيرهما بأن شريكاً خالف الإجماع في دعواه أن المعراج كان قبل البعثة".

وقال "وأقوى ما يستدل به أن المعراج بعد البعثة قوله في هذا الحديث نفسه أن جبريل قال لبواب السماء إذ قال له أبُعِثَ؟ قال نعم، فإنه ظاهر في أن المعراج كان بعد البعثة، فيتعين ما ذكرته من التأويل".[3] ا.هـ.

في هذا الاستدراك أنكر الخطابي وابن حزم وعبد الحق والقاضي عياض والنووي على شريك قوله: (قبل أن يوحى إليه)، وعدوها من أوهامه، فقد أجمع العلماء أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء، فكيف يكون قبل الوحي؟!.

ودافع الحافظ اعتراضهم على شريك في هذا الموضع، وساق الأدلة التالية ليرد عليهم دعواهم:

١. إن شريكاً لم ينفرد بقوله (قبل أن يوحى إليه)، وإنما وافقه كثير بن خنيس عند

---

(١) سعيد بن يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص بن أميه الأموي أبو عثمان البغدادي، روى عن: أبيه، وعمه محمد، ووكيع، وابن المبارك، والنسائي وغيرهم مات سنة ٢٤٩هـ قال أبو حاتم: "صدوق" ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٧٤/٤. المزي، تهذيب الكمال: ١٠٢/١١.

(٢) كتاب المغازي ذكره الخطيب في تاريخ بغداد، والذهبي في السير، وابن عساكر في تاريخ دمشق. **يُنظر:** مشهور بن حسن ورائد بن صبري، معجم المصنفات الواردة في فتح الباري: ص٤٠٢.

(٣) فتح الباري: ٥٨٧/١٣.

الأموي في " كتاب المغازي".

٢. عند قوله (فلم يرهم حتى أتوه ليلة أخرى) لم يعين المدة التي بين المجيئين، فيحمل على أن المجيء الثاني كان بعد أن أوحي إليه، وحينئذ وقع الإسراء والمعراج، وبهذا يرتفع الإشكال عن رواية شريك.

٣. ويستدل كذلك على أن المعراج بعد البعثة قوله في الحديث إن جبريل قال لبواب السماء إذ قال له أبُعِثَ؟ قال: نعم.

وبعد هذا العرض لاستدراك ابن حجر تتبعت أقوال العلماء في هذه المسألة فكانت كما يلي:

قال الخطابي: "وأما راوية شريك بن عبد الله بن أبي نمر فإنه كثير التفرد بمناكير الألفاظ في مثل هذه الأحاديث، إذ رواها من حيث لا يُتابعه عليها سائر الرواة "[(١)].

وقال القاضي عياض: "قد جاء في مسلم من رواية شريك في هذا الحديث اضطراب وأوهام، أنكرها عليه العلماء، وقد نبه مسلم إلى ذلك بقوله: فقدم وأخر وزاد ونقص منها[(٢)]. قولـــه: (وذلك قبل أن يوحى إليه): وهو غلط لم يوافق عليه، فإن الإسراء أقلُّ ما قيل فيه: إنه كان بعد مبعثه بخمسة عشر شهرا، وهو قول الزهري. وقال الحربي: كان ليلة سبع وعشرين من ربيع الآخر قبل الهجرة بسنة، وقال الزهري: كان ذلك بعد مبعث النبيﷺ بخمس سنين، وقال ابن إسحاق: أسري به وقد فشا الإسلام بمكة والقبائل.

وأشبه هذه الأقاويل قول الزهري وابن إسحاق إذ لم يختلفوا أن خديجة صلت معه بعد فرض الصلاة عليه، ولا خلاف أنها توفيت قبل الهجرة بمدة، قيل: بثلاث سنين، وقيل بخمس، كما أن العلماء مجمعون أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء، فكيف يكون هذا كله قبل أن يوحى إليه"؟[(٣)].

---

(١) أعلام الحديث: ٢٣٥٢/٤.

(٢) أخرجه مسلم، (١) كتاب الإيمان،(٧٤) باب الإسراء برسول الله...، الحديث(٤١٢).

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٤٩٧/١.

وقال الحافظ عبد الحق: "رواية شريك بن أبي نمر عن أنس زاد فيه زيادة مجهولة، وأتى فيه بألفاظ غير معروفة، وقد روى حديث الإسراء جماعة من الحفاظ المتقنين، والأئمة المشهورين؛ كابن شهاب[1][2]، وثابت البناني[3][4]، وقتادة[5][6] عن أنس فلم يأت أحد

---

(١) أخرجه البخاري، (٨) كتاب الصلاة،(١) باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء، الحديث (٣٤٩).
وأخرجه أيضاً في (٦٠)كتاب أحاديث الأنبياء، (٥) باب ذكر إدريس عليه السلام، الحديث (٣٣٤٢).
ومسلم، (١)كتاب الإيمان،(٧٤) باب الإسراء برسول الله، الحديث (٤١٣).
والنسائي، (٥)كتاب الصلاة، (١) باب فرض الصلاة، الحديث (٤٤٩).
وابن ماجه، (٥)كتاب إقامة الصلاة، (١٩٤) باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس، الحديث (١٣٩٩).

(٢) محمد بن مسلم بن عبيدالله بن شهاب الزهري المدني، الإمام، الحافظ، أبو بكر القرشي، ولد سنة ٥٠هـ، حدث عن ابن عمر وأنس بن مالك، وابن المسيب، وغيرهم. حدث عنه: عقيل، ويونس، والزبيدي، وغيرهم، مات سنة ١٢٤هـ **يُنظر:** ابن سعد، الطبقات الكبرى:١٢٦/٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣٢٦/٥

(٣) أخرجه مسلم، (١)كتاب الإيمان،(٧٤) باب الإسراء برسول الله ﷺ الأحاديث (٤٠٩ و٤١٠ و٤١١).

(٤) ثابت بن أسلم البناني أبو محمد البصري. روى عن: أنس، والزبير، وابن عمرو، وغيرهم، وعنه: حميد الطويل، وشعبة، وأبو عوانة وطائفة، مات سنة ١٢٧هـ قال يحيى بن معين: " بصري ثقة " ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤٤٩/٢. الكلاباذي، رجال صحيح البخاري ١٣٠/١، الباجي، التعديل والتجريح: ٤٤٠/١.

(٥) أخرجه البخاري، (٥٩)كتاب بدء الخلق، (٦) باب ذكر الملائكة، الحديث (٣٢٠٧)، وأخرجه – أيضاً – في (٦٣)كتاب مناقب الأنصار،(٤٢) باب المعراج، الحديث (٣٨٨٧)، وأخرجه مسلم، (١) كتاب الإيمان،(٧٤) باب الإسراء برسول الله ﷺ، الحديث (٤١٥)، وأخرجه الترمذي، (٤٨) كتاب تفسير القرآن،(٨٢) باب من سورة ألم نشرح، الحديث (٣٣٤٦)، وأخرجه النسائي (٥) كتاب الصلاة،(١) باب فرض الصلاة، الحديث (٤٤٨).

(٦) قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة بن عمرو بن الحارث بن سدوس أبو الخطاب السدوسي، ثقة، روى عن أنس بن مالك، وأبي سعيد الخدري، وسعيد بن المسبب وغيرهم، ولد سنة ٦١هـ، ومات سنة ١١٧هـ. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٣٣/٧، الدارقطني، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم من صحت روايته في الثقات عند البخاري ومسلم: ٣٠٣/١.

منهم بما أتى به شريك، وشريك ليس بالحافظ عند أهل الحديث، والأحاديث التي تقدمت قبل هذا هي المعول عليها"[1].

عند تتبع أقوال هؤلاء العلماء في هذه المسألة نجد أنهم يؤكدون تفرد شريك بقوله (قبل أن يوحى إليه)، وبأنه خالف جميع من روى الحديث من الحفاظ المشهورين.

وعند تخريج الحديث من طرقه المتعددة لم أقف على رواية توافق رواية شريك بن عبد الله، وكتاب "المغازي" لسعيد بن يحيى بن سعيد الأموي الذي أشار إليه الحافظ مفقود، فلا يمكن الاطلاع عليه، ولا على رواية كثير بن خنيس[2].

وعلى الرغم من آراء هؤلاء الأئمة، وتلك الروايات، إلا أن الحافظ ابن حجر أنكر تفرد شريك بالرواية، وبيّنَ أنه لم يخالف الإجماع (بقوله قبل أن يوحى إليه)، وساق الأدلة على رأيه بمتابعة كثير بن خنيس، وأن شريكاً لم ينفرد به، وبما جاء في حديث شريك عند شرحه (إن جبريل قال لبواب السماء إذ قال له أبعث؟ قال: نعم...).

قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر:[3] "تعليل الحديث بتفرد شريك، ودعوى ابن حزم أن الآفة منه شيء لم يسبق إليه، فإن شريكاً قبله أئمة الجرح والتعديل، ووثقوه، ورووا عنه، وأدخلوا حديثه في تصانيفهم، واحتجوا به، وحديثه هذا رواه عنه ثقة، وهو سليمان بن بلال، وعلى تقدير تفرده بقوله (قبل أن يوحى إليه)، فلا يقتضي طرح حديثه، فوهم الثقة في موضع من الحديث لا يسقط جميع الحديث، لاسيما إذا كان الوهم لا يستلزم ارتكاب محذور، ولو ترك حديث من وهم في تاريخ لتُرِك حديث جماعة من أئمة المسلمين، ولعله

---

(١) **يُنظر:** النووي، شرح صحيح مسلم: ٥٦٨/١.

(٢) **يُنظر:** مشهور بن حسن ورائد بن صبري، معجم المصنفات الواردة في فتح الباري: ص ٤٠٢.

(٣) محمد بن طاهر بن علي بن أحمد بن القيسراني، الشيباني، روى عن: نصر المقدسي، وأبي عثمان بن ورقاء، وسعد الزنجاني، وخلق، حدث عنه: ابنه أبو زرعة، وأبو جعفر بن أبي علي، وآخرون، ولد سنه ٤٤٨هـ وتوفي سنة ٥٠٧هـ. **يُنظر:** المزي، تهذيب الكمال: ١٣/٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٣٦١، ابن خلكان، وفيات الأعيان: ٢٨٧/٤، ابن حجر، لسان الميزان: ٢٣٥/٥.

أراد أن يقول بعد أن أوحي إليه فقال قبل أن يوحى إليه". [1] أهـ.

منهج ابن حجر:

- ذكر ابن حجر وجهة نظر عدد من العلماء في مسألة توقيت الإسراء في رواية شريك وسمّاهم.
- ثم استدرك عليهم موضحاً موقفه من تلك المسألة موضوع البحث.
- ساق رأيه مدعماً بالدليل بما وجده من روايات، وبما يفهم من نص حديث الباب.
- وعلى الرغم من كثرة هؤلاء العلماء، ورفعة منازلهم، إلا أن ابن حجر خالفهم، وتوصل في النهاية إلى حسم القضية، ودافع عن رواية شريك كما سبق بيانه.

---

(١) فتح الباري: ١٣/٥٩٢-٥٩٣.

٦ - الاستدراك السادس

ويتعلق بدراسة ألفاظ المتن، وبيان ما يقع فيها من زيادة أو نقص

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّه قال: سَمِعْتُ ابْنَ مَالِكٍ يقول لَيْلَةَ أُسْرِيَ برسول الله ﷺ مِنْ مَسْجِدِ الكَعْبَةِ: ((**أنه جَاءَهُ ثَلاثَةُ نَفَرٍ...**)) إلى أن قال: ((**كُلُّ سَمَاءٍ فِيهَا أَنْبِيَاءُ قَدْ سَمَّاهُمْ، فَوَعَيْتُ مِنْهُمْ إِدْرِيسَ فِي الثَّانِيَةِ، وَهَارُونَ فِي الرَّابِعَةِ، وَآخَرَ فِي الخَامِسَةِ لَمْ أَحْفَظِ اسْمَهُ، وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّادِسَةِ، وَمُوسَى فِي السَّابِعَةِ؛ بِفَضْلِ كَلامِ اللَّهِ، فَقَالَ مُوسَى: رَبِّ لَمْ أَظُنَّ أَنْ يُرْفَعَ عَلَيَّ أَحَدٌ، ثُمَّ عَلاَ بِهِ فَوْقَ ذَلِكَ بِمَا لاَ يَعْلَمُهُ إِلاَّ اللَّهُ...**)).[1]

قال الحافظ ابن حجر "قولـــه: (كل سماء فيها أنبياء قد سماهم فَوعيْتُ منهم إدريسَ في الثانية، وهارون في الرابعة، وآخر في الخامسة و لم أحفظ اسمه، وإبراهيم في السادسة، وموسى في السابعة...)، كذا في رواية شريك، وفي حديث الزهري، عن أنس، عن أبي ذر[2]، قال أنس: (فذكر أنه وجد في السماوات آدم وإدريس وموسى وعيسى وإبراهيم، و لم يثبت كيف منازلهم، غير أنه ذكر أنه وجد آدم في السماء الدنيا، وإبراهيم في السماء السادسة...) انتهى[3].

وهذا موافق لرواية شريك في إبراهيم، وهما مخالفان لرواية قتادة عن أنس عن مالك

---

(١) سبق تخريجه في الاستدراك رقم (٥).

(٢) جندب بن جنادة الغفاري، أحد السابقين الأولين، من نجباء أصحاب رسول الله ﷺ، روى عنه ابن عباس، وأنس بن مالك، وابن عمر، وغيرهم. مات سنة ٣٢هـ. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٥١٠/٢ الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤٦/٢، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: ٢٤٧/١.

(٣) الحديث أخرجه البخاري، (٨) كتاب الصلاة، (١) باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء، حديث (٣٤٩)، وأخرجه مسلم، (١)كتاب الإيمان،(٧٤) باب الإسراء، حديث (٤١٣).

بن صعصعة[1][2]، وقد قدمت في شرحه أن الأكثر وافقوا قتادة، وسياقه يدل على رجحان روايته فإنه ضبط اسم كل نبي والسماء التي هو فيها، ووافقه ثابت[3]عن أنس وجماعة، فهو المعتمد، لكن إن قلنا إن القصة تعددت فلا ترجيح ولا إشكال "[4] ا. هـ.

في هذا الاستدراك نبه الحافظ إلى ما ذكر من مخالفة شريك لغيره من الرواة في ضبط أسماء الأنبياء وتحديدها، ومواضعهم في كل سماء، ففي رواية شريك أن إدريس في السماء الثانية، وهارون في الرابعة، وإبراهيم في السادسة، وموسى في السابعة.

والذي في رواية قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة أن الذي في السماء الدنيا هو: آدم عليه السلام، وفي الثانية: يحيى وعيسى عليهما السلام، وفي الثالثة: يوسف عليه السلام، وفي الرابعة: إدريس عليه السلام، وفي الخامسة: هارون عليه السلام، وفي السادسة: موسى عليه السلام، وفي السابعة: إبراهيم عليه السلام.[5]

قال ابن حجر: " والأكثر وافقوا قتادة، وسياقه يدل على رجحان روايته، فإنه ضبط اسم كل نبي، والسماء التي هو فيها، ووافقه ثابت عن أنس وجماعة فهو المعتمد، لكن إن قلنا إن القصة تعددت فلا ترجيح ولا إشكال "[6].

وأما عن أقوال العلماء في تلك المسألة:

قال النووي: " إذا كان الإسراء مرتين فلا إشكال فيه، ويكون في كل مرة وجده

---

(١) أخرجه البخاري، (٥٩)كتاب بدء الخلق،(٦) باب ذكر الملائكة، الحديث (٣٢٠٧)، وأخرجه مسلم، (١)كتاب الإيمان، (٧٤) باب الإسراء برسول الله، الحديث (٤١٥).

(٢) مالك بن صعصعة بن وهب بن عدي بن مالك بن غنم بن عدي بن عامر بن النجار الأنصاري، روى عن النبي ﷺ حديث المعراج، وروى عنه أنس بن مالك. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٨/٢١١. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة:٣/٣٤٦.

(٣) أخرجه مسلم، (١)كتاب الإيمان، (٧٤) باب الإسراء برسول الله ﷺ، حديث (٤٠٩).

(٤) فتح الباري: ١٣/٥٨٩.

(٥) هكذا وردوا في الصحيح، (٥٩) كتاب بدء الخلق،(٦) باب ذكر الملائكة، حديث (٣٢٠٧).

(٦) فتح الباري: ١٣/٥٨٩.

في سماء، وإحداهما موضع استقراره ووطنه، والأخرى كان فيها غير مستوطن، وإن كان الإسراء مرة واحدة فلعله وجده في السادسة ثم ارتقى إبراهيم أيضاً إلى السابعة "[1].

وأيد النووي الكرماني[2]، والعيني[3]، وذلك بنقلهما كلام النووي، وهذا يوافق ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر.

وأما عند شرح قوله في الحديث (وموسى في السابعة بفضل كلامه لله)، فيقول ابن حجر: " إن شريكاً ضبط كون موسى في السماء السابعة، وقد قدمنا أن حديث أبي ذر يوافقه، لكن المشهور في الروايات أن الذي في السابعة هو إبراهيم، وأكد ذلك في حديث مالك بن صعصعة بأنه كان مسنداً ظهره إلى البيت المعمور، فمع التعدد لا إشكال، ومع الاتحاد فقد جمع بأن موسى كان في حالة العروج في السادسة، وإبراهيم في السابعة، على ظاهر حديث مالك بن صعصعة، وعند الهبوط كان موسى في السابعة لأنه لم يذكر في القصة أن إبراهيم كلمه في شيء فيما يتعلق بما فرض الله على أمته من الصلاة كما كلمه موسى، والسماء السابعة هي أول شيء انتهى إليه حالة الهبوط، فناسب أن يكون موسى بها؛ لأنه هو الذي خاطبه في ذلك كما ثبت في جميع الروايات، ويحتمل أن يكون لقي موسى في السادسة، فأصعد معه إلى السابعة تفضيلاً له على غيره من أجل كلام الله تعالى "[4].

إذاً.. فابن حجر يرجح أن يكون موسى عليه السلام في السادسة في العروج، وإبراهيم في السابعة، وفي حالة الهبوط كان موسى في السابعة لسبب كلامه في أمر الصلاة، ويحتمل أيضاً أن يكون موسى في السادسة، وصعد معه إلى السابعة بسبب تفضيله بكلام الله.

---

(١) صحيح مسلم: ١/٥٧٦.

(٢) الكرماني، شرح صحيح البخاري: ٢٣/٢٠٦.

(٣) عمدة القاري: ١٦/٦٩٩.

(٤) فتح الباري: ١٣/٥٩٥.

وأما عن أقوال العلماء في ذلك:

قال النووي:" إذا كان الإسراء مرتين فلا إشكال فيه، وإن كان مرة واحدة فلعله وجده في السادسة ثم ارتقى هو أيضاً إلى السابعة" [1]، ونقله الكرماني عنه[2].

ويقول العيني: "يحتمل أن موسى عليه السلام صعد إلى السابعة من السادسة فلقيه النبي ﷺ في الهبوط في السابعة" [3].

ويقول القرطبي: "وأما قول من قال إن موسى عليه السلام أول من لاقاه بعد الهبوط فليس بصحيح، لأن حديث مالك بن صعصعة أقوى من هذا، وفيه أنه لقيه في السماء السادسة" [4].

ويستدرك ابن حجر عليه: "إذا جمعنا بينهما بأنه لقيه في الصعود في السادسة، وصعد موسى إلى السابعة فلقيه فيها بعد الهبوط ارتفع الإشكال، وبطل الرد المذكور، والله أعلم"[5].

مما سبق يمكن أن نستخلص ما يأتي:

أن ابن حجر حاول التوفيق والجمع بين رواية شريك ورواية مالك بن صعصعة فقال: " فمع التعدد لا إشكال، ومع الاتحاد يقال: إن موسى كان في حالة العروج في السادسة، وإبراهيم في السابعة، وعند الهبوط كان إبراهيم في السادسة، وموسى في السابعة؛ لأنه كلمه في أمر الصلاة، ويحتمل أن يكون موسى في السادسة، وصعد إلى السابعة معه تفضيلاً له على غيره من أجل كلام الله ". وهذا يوافق ما ذهب إليه أغلب شراح الحديث من العلماء؛ كالنووي، والعيني، والكرماني.

---

(١) شرح صحيح مسلم: ٤٠١/١.

(٢) الكرماني، شرح صحيح البخاري: ٢٠٦/٢٣.

(٣) عمدة القاري: ٦٩٩/١٦.

(٤) المفهم شرح صحيح مسلم: ٤٠١/١.

(٥) ابن حجر، فتح الباري: ٥٩٥/١٣.

وذهب القرطبي إلى تأييد رواية مالك بن صعصعة، ونفى وجود موسى في السابعة، ولكن ابن حجر حاول رفع الإشكال والتوفيق والجمع كما بيّنا، وهو أولى، وأحرى بالقبول.

منهج ابن حجر :

- جمع الروايات التي تؤيد رواية شريك وأيضاً الروايات التي تخالفه.
- حاول رفع الإشكال في رواية شريك والجمع بينها وبين غيرها.

٧ - الاستدراك السابع

ويدور حول النقص والزيادة في المتن

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ[١]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[٢] سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((**لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ**)).[٣]

قال الحافظ ابن حجر: "حديث أبي هريرة (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك) هكذا ذكره مختصراً من رواية جعفر بن ربيعة ـ وهو المصري ـ عن عبد الرحمن ـ وهو الأعرج ـ ونسبه الإسماعيلي في رواية شعيب بن الليث عن أبيه، و لم يزد على ما هناك، فدل على أن هذا القدر هو الذي وقع في هذه الطريق. وقد أورده المزي[٤] في" الأطراف"

---

(١) جعفر بن ربيعة بن شرحبيل ابن حسنة، وهي أمه، وهو ابن عبد الله بن مطاع بن عمرو القرشي المصري. يكنى أبا شرحبيل، روى عن: الأعرج، وبكر بن سوادة، روى عنه: عمرو بن الحارث، وابن لهيعة، قال أحمد بن حنبل: " ثقة ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤٧٨/٢ الباجي، التعديل والتجريح: ٤٥٢/١، ابن حجر، تقريب التهذيب: ص٧٠.

(٢) عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، مولى محمد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، سمع أبا هريرة، وأبا سعيد، روى عنه: الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، توفى سنة ١١٧هـ. قال أبو زرعة: "مدينيٍ ثقة ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٩٧/٥. الباجي، التعديل والتجريح: ٩٧٧/٢.

(٣) أخرجه البخاري،(٩٤)كتاب التمني،(٨) باب ما يجوز من اللوِّ وقوله تعالى:﴿ **لو أن لي بكم قوة**﴾، حديث (٧٢٤٠).

(٤) جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف القضاعي الكلبي المزي، ولد بظاهر حلب سنة ٦٥٤هـ من مصنفاته "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". و"تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" والمنتقى من الأحاديث "، توفى في دمشق سنة ٧٤٢هـ. **يُنظر:** ابن حجر، الدر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: ٤٥٧/٤، عبد الهادي الدمشقي الصالحي، طبقات علماء الحديث: ٢٧٥/٤، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ٣٩٥/١٠.

فزاد فيه (عند كل صلاة)[1]، و لم أر هذه الزيادة في هذه الطريق عند أحد ممن أخرجها، وإنما ثبتت عند البخاري[2] في رواية مالك عن أبي الزناد عن الأعرج، أورده في كتاب الجمعة"، ونسبه المزي إلى الصلاة بغير قيد الجمعة[3]، وهو مما يتعقب عليه أيضا، وعنده فيه (مع) بدل (عند)، وثبت عند مسلم [4] بلفظ (عند) من رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزناد)[5].ا.هـ.

استدرك الحافظ ابن حجر في هذا الموضع على المزي أمرين:

أولهما: أنه أورد حديث جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن الأعرج فزاد فيه: "عند كل صلاة"، ورد الحافظ بأن هذه الزيادة غير ثابتة في هذا الطريق عند أحد ممن أخرجها، وإنما ثبتت عند البخاري في (كتاب الجمعة) من رواية مالك عن أبي الزناد عن الأعرج.

قال ابن حجر:" وقوله: (عند كل صلاة) لم يقع في هذه الطريق، ولا ذكرها الإسماعيلي، ولا غيره ممن خرجه من هذا الوجه فيما رأيت "[6].

ثانيهما: تعقب الحافظ المزي أيضا أنه أورد رواية مالك عن أبي الزناد، عن الأعرج، ونسبه إلى الصلاة بغير قيد الجمعة.

ومن خلال مراجعة تخريج الحديث نجد:

أولا: لم يخرج الحديث من طريق جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة إلا البخاري (فيما اطلعت عليه من كتب الحديث).

ثانيا: هذه الزيادة ثابتة من طرق أخرى وهي:

---

(١) **يُنظر**: المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: ١٠/١٥٧.

(٢) أخرجه البخاري، (١١) كتاب الجمعة، (٨) باب السواك يوم الجمعة، حديث (٨٨٧).

(٣) **يُنظر**: المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: ١٠/١٩٦.

(٤) أخرجه مسلم، (٢)كتاب الطهارة، (١٥) باب السواك، حديث (٢٥٢).

(٥) فتح الباري: ١٣/٢٨١.

(٦) النكت الظراف على الأطراف: ١٠/١٥٧.

طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد[1] عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ (عند كلا صلاة)[2].

ومن طريق مالك[3] عن أبي الزناد به، ولكن بلفظ (مع كل صلاة)[4]، وأخرجه الإمام مالك[5] بدون (مع كل صلاة).

قال الحافظ : (مع كل صلاة) لم أرها في شيء من روايات الموطأ إلا عن معن بن عيسى لكن بلفظ "عند كل صلاة" وكذا النسائي عن قتيبة عن مالك.[6]

من خلال ما سبق يتضح لنا صحة ما ذهب إليه ابن حجر؛ فالمزي ـ رحمه الله ـ أورد حديث جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة بزيادة (عند كل صلاة) و لم ترد هذه الزيادة عند البخاري من هذا الطريق، إنما هي ثابتة من طريق أبي الزناد عن الأعرج، عند البخاري، ومسلم، والنسائي، وأبي داود، والدرامي، والله أعلم.

---

(١) عبدالله بن ذكوان أبو الزناد، روى عن: أنس، وعبدالله بن جعفر، وأبي سلمة بن عبدالرحمن والأعرج وغيرهم، روى عنه: مالك، والثوري، وابن عيينة وغيرهم. توفى سنة ١٣١هـ، وثقه أبو حاتم الرازي. **يُنظر:** البخاري، التاريخ الكبير:٣/٨٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل:٥/٤٩.

(٢) أخرجه مسلم، (٢) كتاب الطهارة، (٥) باب السواك، حديث (٢٥٢)، وأبو داود، (١) كتاب الطهارة ، (٢٥) باب السواك . حديث (٤٦) ، والنسائي في السنن الكبرى ، (٢٥) كتاب الصيام، (١٤٣) باب السواك للصائم بالغداة وذكر اختلاف الناقلين للخبر، حديث (٣٠٤٦)، والدارمي، (١) كتاب الطهارة، (١٨) باب في السواك، حديث (٦٨٣).

(٣) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبد الله المدني، روى عن الزهري، وعبد الله ابن دينار، ونافع مولى ابن عمر، روى عنه: يحيى بن سعيد الأنصاري، والثوري، وغيرهما ولد سنة ٩٣هـ، وتوفى سنة ١٧٩هـ، قال ابن معين: "ثقة". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٨/٢٠٤. الباجي، التعديل والتجريح: ٢/٧٦٣، ابن حجر، تقريب التهذيب: ص ٥١٦.

(٤) البخاري، (١١) كتاب الجمعة، (٨) باب السواك يوم الجمعة، حديث (٨٨٧).

(٥) كتاب الجمعة، (٥٥) باب ما جاء في السواك، حديث (٤٥٣).

(٦) فتح الباري : ٢/٤٨٢.

منهج ابن حجر:

* الدلالة على خطأ المستدرك عليه باستخدام عبارة (يتعقب عليه).
* الاستدلال بالإسماعيلي لإثبات أن الزيادة التي ذكرها المزي في الأطراف لم تثبت من طريق جعفر بن ربيعة عن الأعرج.
* بيان أن الزيادة ثابتة عند البخاري من طريق أبي الزناد عن الأعرج.

٨ - الاستدراك الثامن

ويدور حول وجود نقص في المتن من عدمه

نص الحديث: قال البخاري : "وقال ابن عباس[١] بعث النبي صلى الله عليه وسلم دحية الكلبي بكتابة إلى عظيم بصرى أن يدفعه إلى قيصر".

وأَخْرَجَ بسنده إلى ابنِ عَبَّاسٍ: ((**أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ بَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى فَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ البَحْرَيْنِ يَدْفَعُهُ عَظِيمُ البَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى فَلَمَّا قَرَأَهُ كِسْرَى مَزَّقَهُ...**)) **الحديث.**[٢]

قال الحافظ ابن حجر: "وقع للزركشي[٣] هنا خبط، فإنه قال: (عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى) كذا وقع في الأمهات، ولم يذكر فيه (دِحْيَة)[٤] بعد قوله: (بعث)، والصواب إثباته، وقد ذكره في رواية الكشميهني

---

(١) عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، أبو العباس، ابن عم رسول الله ﷺ روى عنه: عبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، ولد قبل الهجرة بثلاث. وتوفى سنة ٦٨هـ بالطائف. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١١٦/٥، الباجي، التعديل والتجريح: ٨٩٧/٢، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة:١٤١/٤.

(٢) أخرجه البخاري، (٩٥) كتاب أخبار الآحاد، (٤) باب ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل واحدا بعد واحد، وقال ابن عباس: " بعث النبي ﷺ دحية الكلبي بكتابه إلى عظيم بصرى أن يدفعه إلى قيصر "، حديث (٧٢٦٤).

(٣) محمد بن بهادر عبد الله الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين: عالم بفقه الشافعية والأصول، تركي الأصل، ولد سنة ٧٤٥هـ، وتوفى سنة ٧٩٤هـ في مصر، من مصنفاته: "الإصابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة" و"التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح" و"الديباج في توضيح المنهاج". **يُنظر:** ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: ٣٩٧/٣، ابن تغرى بردي، النجوم الزاهرة ١٠٣/١٢.

(٤) دِحْيَة بن خليفة بن فروة بن فضالة بن زيد بن امرئ القيس بن الخزرج، الكلبي القضاعي، صاحب النبي ﷺ، ورسوله بكتابه إلى عظيم بصرى ليوصله إلى هرقل، حدث عنه: منصور الكلبي، ومحمد ابن كعب القرظي. **يُنظر:** ابن سعد، الطبقات الكبرى:٢٤٨/٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣/ ٤٣٩، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥٥٠/٢.

تعليقا، فقال: (قال ابن عباس بعث النبي ﷺ دحية بكتابه إلى عظيم بصرى، وأن يدفعه إلى قيصر) وهو الصواب)، وكأنه توهم أن القصتين واحدة، وحمله على ذلك كونهما من رواية ابن عباس، والحق أن المبعوث لعظيم بصرى هو دحية، والمبعوث لعظيم البحرين، وإن لم يسم في هذه الرواية فقد سمي في غيرها، وهو عبد الله بن حذافة،[1] ولو لم يكن في الدليل على المغايرة بينهما إلا بعد ما بين بصرى والبحرين، فإن بينهما نحو شهر، وبصرى كانت في مملكة هرقل ملك الروم، والبحرين كانت في مملكة كسرى ملك الفرس، وإنما نبهت على ذلك مع وضوحه خشية أن يغتر به من ليس له اطلاع على ذلك ".[2] ا.هـ.

في هذا النقل استدرك الحافظ على الزركشي قوله: (إن حديث ابن عباس، أن رسول الله بعث...) لم يذكر فيه "دحية"، والصواب إثباته؛ بدليل رواية الكشميهني: (قال: ابن عباس بعث النبي دحية بكتابه إلى عظيم بصرى).

ورد الحافظ **أولا**: المبعوث لعظيم بصرى هو دحية، والمبعوث لعظيم البحرين هو عبد الله بن حذافة (قد ذكر في رواية أخرى).

ثانيا: بُعْد بصرى عن البحرين، فإن بينهما نحو شهر، وبصرى كانت في مملكة هرقل ملك الروم، والبحرين كانت في مملكة كسرى ملك الفرس.

وعند الرجوع للرويات التي تحدثت عن سفراء النبي ﷺ نجد:

أولا: روايات تثبت أن المبعوث لعظيم بصرى هو دحية الكلبي، عن ابن عباس " أن رسول الله ﷺ كتب إلى قيصر يدعوه إلى الإسلام، وبعث بكتابه إليه مع دحية

---

(١) عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدى بن سعد بن سهم بن عمرو بن كعب بن لؤي القرشي السهمي، يكنى أبا حذافة، وأمه بنت حرثان من بني الحارث بني عبد مناه، أسلم قديما، وصحب رسول الله ﷺ، روى عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف مرسلا، ومسعود بن الحكم. **يُنظر**: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٩/٥. ابن الأثير، أُسد الغابة: ١٤٢/٣.

(٢) ابن حجر، فتح الباري: ٢٩٧/١٣ - ٢٩٨.

الكلبي، وأمره رسول الله ﷺ أن يدفعه إلى عظيم بصرى ليدفعه إلى قيصر".[1]

وفي رواية عن ابن عباس، أن أبا سفيان أخبره من فيه إلى فيه، قال: انطلقت في المدة التي كانت بيني وبين رسول الله ﷺ، قال: فبينما أنا بالشام إذ جيء بكتاب من رسول الله ﷺ إلى هرقل: يعني عظيم الروم، قال: وكان دحية الكلبي جاء به فدفعه إلى عظيم بصرى، فدفعه عظيم بصرى إلى هرقل[2].

وفي رواية: "بعث رسول الله ﷺ دحية بن خليفة الكلبي إلى قيصر، وهو هرقل ملك الروم، فلما أتاه بكتاب رسول الله ﷺ نظر فيه، ثم جعله بين فخذيه وخاصرته "[3]، وفي رواية "قدم دحية بن خليفة على هرقل بكتاب رسول الله ﷺ[4].

ثانيا: روايات تثبت أن المبعوث لعظيم البحرين هو عبدالله بن حذافة، عن ابن عباس: "أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى مع عبد الله بن حذافة السهمي، فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى"[5].

من خلال ما سبق يتضح لنا صحة ما ذهب إليه ابن حجر بأن المبعوث لعظيم بصرى هو دحية الكلبي، والمبعوث لعظيم البحرين هو عبد الله بن حذافة[6]، ونعتذر للزركشي بمثل ما اعتذر ابن حجر، بأنه ربما اعتقد أن القصتين واحدة؛ لأنهما من رواية ابن عباس، والله أعلم.

---

(١) أخرجه البخاري، (٥٦)كتاب الجهاد والسير، (١٠٢) باب دعاء النبي ﷺ الناس إلى الإسلام والنبوة، وأن لا يتخذ بعضهم بعضا أرباب من دون الله، حديث (٢٩٤٠).

(٢) البخاري في الصحيح،(١)كتاب بدء الوحي، (٦)...، حديث (٧)، وأخرجه مسلم، (٣٢) كتاب الجهاد والسير، (٢٦) باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام، حديث (١٧٧٣).

(٣) الطبري، تاريخ الأمم والملوك: ٢/٦٤٦، ٦٤٩.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية: ٤/٢٦٤.

(٥) أخرجه البخاري، (٦٤)كتاب المغازي،(٨٢) باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر،حديث (٤٤٢٤).

(٦) **يُنظر:** الطبري،تاريخ الأمم والملوك:٢/٦٥٤، ومحمود خطاب، سفراء النبي ﷺ:١/٢٨٨ – ٣٠٥.

منهج ابن حجر في هذا الاستدراك يقوم على ما يأتي:

- نبه إلى ما وقع فيه الزركشي من الخطأ بعبارة (وقع خبط).
- نقل قول المستدرك عليه مع تصويب الخطأ بالاستدلال بالرواية، وكذلك بيَّن موضع بصرى والبحرين؛ للدلالة على أن هناك فرقاً بينهما، مما يثبت أنهما قصتان.
- علل قول المستدرك عليه.
- علل سبب الاستدراك، وهو خشية ابن حجر أن يغتر من ليس له اطلاع على هذا الموضوع، فيظن أن القصتين واحدة، فجرى التوضيح لذلك.

٩ - الاستدراك التاسع

ويدور حول زيادة لفظة في المتن، وتقديم جملة على جملة أخرى

نص الحديث:

قال البخاري: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِشْكَاب[١]، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ[٢]، عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ القَعْقَاعِ[٣]، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ[٤]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **((كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ العَظِيمِ))**.[٥]

---

(١) أحمد بن إشكاب الحضرمي أبو عبد الله الصفار الكوفي. نزيل مصر، وقيل اسم أبيه معمر، وقيل عبيدالله، وقيل اسم إشكاب مجمع، روى عن: محمد بن فضيل، وأبي بكر بن عياش، وشريك وغيرهم، وعنه: البخاري وأبو حاتم وغيرهما مات بمصر سنة ٢١٧هـ، وقيل ٢١٨هـ، قال أبو حاتم: "هو ثقة مأمون صدوق ". **يُنظر:** البخاري، التاريخ الكبير: ٤/٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢ /٧٧، المزي، تهذيب الكمال: ٢٦٧/١.

(٢) محمد بن فضيل بن غزوان الضبي، أبو عبد الرحمن الكوفي روى عن: الأعمش، وحصين بن عبدالرحمن، روى عنه: أحمد بن عبد الله بن يونس، وأحمد بن حنبل، توفى سنة ١٩٥هـ. قال أبو زرعة: "هو صدوق من أهل العلم ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٥٧/٨، الذهبي، تذكرة الحافظ: ٣١٥/١، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٤٠٥/٩.

(٣) عمارة بن القعقاع بن شبرمة الضبي الكوفي، ابن أخي عبد الله بن شبرمة، وكان أكبر من عمه، روى عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، وعنه القعقاع بن عمارة، والأعمش، وفضيل بن غزوان، وغيرهم. قال أبو حاتم: " هو صالح الحديث ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٦٨/٦، الباجي، التعديل والتجريح: ١١٥٤/٣.

(٤) أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبدالله البجليُّ الكوفيُّ، قيل اسمه هرم، وقيل عبد الله، وقيل عبدالرحمن، وقيل عمرو، وقيل جرير، روى عن: جده، وأبي هريرة، ومعاوية، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وغيرهم، وعنه: عمه إبراهيم بن جرير، والحارث الكعكلي، وعمرو بن سعيد الثقفي، قال ابن حجر: " ثقة ". **يُنظر:** الباجي، التعديل والتجريح: ١٣٥٣/٣ المزي، تهذيب الكمال: ٣٣/ ٣٢٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٨٩/١٢.

(٥) أخرجه البخاري، (٨٠) كتاب الدعوات، (٦٥) باب فضل التسبيح، حديث (٦٤٠٦)، عن زهير بن حرب عن ابن فضيل به، وفي المتن مغايرات ، و(٨٣) كتاب الأيمان والنذور، (١٩) باب إذا قال والله لا أتكلم اليوم فصلى أو قرأ أو سبح، حديث (٦٦٨٢)، عن قتيبة بن سعيد عن ابن فضيل به، وفي المتن مغايرات أيضا. و(٩٧) كتاب التوحيد، (٥٨) باب قول الله تعالى: ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾ ، حديث (٧٥٦٣). وسيأتي المزيد من تخريج الحديث.

قال الحافظ ابن حجر: " اتفقت الروايات عن محمد بن فضيل على ثبوت (وبحمده)، إلا أن الإسماعيلي قال بعد أن أخرجه من رواية زهير بن حرب[1]، وأحمد بن عبدة[2]، وأبي بكر بن أبي شيبة[3]، والحسين بن علي بن الأسود[4]، عنه: (ولم يقل أكثرهم "وبحمده"). قلت: وقد ثبت من رواية زهير بن حرب عند الشيخين، وعند مسلم[5] عن بقية من سميتُ من شيوخه، والترمذي[6] عن يوسف بن عيسى[7]،

---

(١) زهير بن حرب بن شداد أبو خيثمة النسائي ثم البغدادي، الحافظ، الحجة، مولى بني الحريش بن كعب ابن عامر بن صعصعة، ولد سنة ١٦٠هـ حدث عن: هشيم، وسفيان بن عيينة، ووكيع، وخلق، روى عنه الشيخان، وأبو داود، وابن ماجه، وخلق. مات سنة ٢٣٤هـ قال أبو حاتم:" صدوق ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٥٩١/٣. الباجي، التعديل والتجريح: ٦٢٧/٢، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤٨٩/١١.

(٢) أحمد بن عبدة بن موسى الضبي البصري، روى عن حماد بن زيد، ويزيد بن زريع، وحفص بن جميع، توفي سنة ٢٤٥هـ، قال أبو حاتم الرازي:" بصري ثقة". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٦٢/٢، ابن حجر، تقريب التهذيب: ص ٨٢.

(٣) عبد الله بن محمد بن القاضي أبي شيبة إبراهيم بن عثمان بن خواستي أبو بكر العبسي مولاهم الكوفي، من مصنفاته: "المسند"، "المصنف"، "التفسير والأحكام"، توفي سنة ٢٣٥هـ. **يُنظر:** الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٢٢/١١.

(٤) الحسين بن علي بن الأسود العجلي، أبو عبد الله الكوفي، نزيل بغداد، روى عن: عبد الله بن نمير، ويونس بن بكير، ومحمد بن فضيل، وغيرهم، وعنه أبو داود والترمذي، مات سنة ٢٥٤هـ. قال أبو حاتم:" صدوق". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥٦/٣، المزي، تهذيب الكمال: ٣٩١/٣، الذهبي، الكاشف: ٢٣٢/١.

(٥) أخرجه مسلم، (٤٨)كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، (١٠) باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، حديث (٦٧٨٦) عن محمد بن عبد الله بن نمير وزهير بن حرب، وأبو كريب، ومحمد بن طريف البجلي عن ابن فضيل به.

(٦) أخرجه الترمذي، (٤٩)كتاب الدعوات،(٦٠) باب فضل التسبيح والتكبير، حديث (٣٤٦٧).

(٧) يوسف بن عيسى بن دينار الزهري أبو يعقوب المروزي، روى عن: عمه يحيى، وحفص بن غياث، وعبد الله بن نمير، وابن فضيل، وعنه: البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وغيرهم، قال ابن=

والنسائي[1] عن محمد بن آدم[2]، وأحمد بن حرب[3]، وابن ماجه[4]، عن علي بن محمد[5]، وعلي بن المنذر[6]، وأبي عوانة عن محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي[7]،

= حجر: " ثقة "، مات سنة ٢٤٩هـ. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٢٧/٩. الباجي، التعديل والتجريح: ١٤١٤/٣ ابن حجر، تقريب التهذيب: ص٦١١.

(١) أخرجه النسائي،(٨١)كتاب عمل اليوم والليلة، (١٩٨) باب ما يثقل الميزان،حديث (١٠٦٦٦).

(٢) محمد بن آدم بن سليمان المصيصي، روى عن: ابن المليح الرقي، وعلى بن عباس، وابن المبارك، روى عنه حفص بن غياث وأبو خالد الأحمر، وغيرهم، مات سنة ٢٥٠هـ قال أبو حاتم:"صدوق". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٠٩/٧، ابن حجر، تقريب التهذيب: ص٤٦٧.

(٣) أحمد بن حرب بن محمد بن علي بن حيان بن مازن، الطائي أبو علي، ويقال أبو بكر الموصلي أخو علي، روى عن: ابن عيينه، وابن معاوية، وابن إدريس وغيرهم، وروى عنه: النسائي، وأبو بكر ابن أبي داود، وغيرهما، ولد سنة ١٧٤هـ ومات سنة ٢٦٣هـ قال أبو حاتم:" صدوق ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤٩/٢، المزي، تهذيب الكمال:١١/ ٢٨٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٢٢/١.

(٤) في "سنن أبي ماجه" ما نصه: (حدثنا أبو بشر وعلي بن محمد) في حين أن ابن حجر يقول في النص الأعلى: (عن علي بن محمد وعلي بن المنذر)، وبمراجعة "تحفة الأشراف" ١٠ : ٤٤٣ قال عن رواية ابن ماجه : (عن أبي بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد) فهذا وهم من ابن حجر رحم الله.
أخرجه ابن ماجه، (٣٣)كتاب الأدب،(٥٦) باب فضل التسبيح، حديث (٣٨٠٦).

(٥) علي بن محمد بن إسحاق بن أبي شداد، أبو الحسن الطنافسي الكوفي، مولى آل الخطاب، روى عن: ابن عيينة، وابن نمير، وابن فضيل وغيرهم، وعنه: ابن ماجه، والنسائي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم، مات سنة ٢٣٣هـ وقيل ٢٣٥هـ. قال ابن حجر: " ثقة ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٠٣/٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣١٩/٧.

(٦) علي بن المنذر بن زيد الأودي، ويقال الأسدي أبو الحسن الكوفي الطريقي، روى عن: أبيه، وابن عينية، ووكيع وجماعة، وعنه: الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وغيرهم، مات سنة ٢٥٦هـ قال أبو حاتم: "محله الصدق". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٠٦/٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ١٩٤/٣.

(٧) محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي، أبو جعفر الكوفي السراج، روى عن: أبي معاوية، وابن عينيه، والمحاربي، وغيرهم، وعنه: الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وآخرون، مات سنة ٢٦٠هـ وقيل ٢٥٨ هـ، قال أبو حاتم: " صدوق ". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٩٠/٧، المزي، تهذيب الكمال: ٤٧٧/٢٤.ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٤٧/٩.

وابن حبان[1] أيضاً من رواية محمد بن عبد الله بن نمير[2] كلهم عن محمد بن فضيل، كأنها سقطت من رواية أبي بكر، وأحمد بن عبدة، والحسين "[3].

وعند قوله: (سبحان الله العظيم) قال الحافظ ابن حجر: " هكذا عند الأكثر بتقديم (سبحان الله وبحمده) على (سبحان الله العظيم).

وتقدم في الدعوات عن زهير بن حرب بتقديم "سبحان الله العظيم" على "سبحان الله وبحمده"[4]، وكذا هو عند أحمد بن حنبل[5] عن محمد بن فضيل[6]، وكذا عند جميع من سميته قبل، وقد وقع لي بعلو في "كتاب الدعاء" لمحمد بن فضيل من رواية علي بن المنذر عنه بثبوت (وبحمده) وتقديم (سبحان الله وبحمده).[7] ا.هـ.

استدرك الحافظ ابن حجر في هذا الموضع أمرين؛ **أولهما**: الاستدراك على الإسماعيلي أنه ذهب إلى أن أكثر الرواة لم يذكروا لفظ (وبحمده) كما في رواية زهير بن حرب، وأحمد بن عبدة، وأبي بكر بن أبي شيبه، والحسين بن علي بن الأسود، ومحمد بن فضيل.

فرد عليه ابن حجر بأن هذه اللفظة ثابتة من رواية زهير بن حرب عند الشيخين،

---

(١) أخرجه ابن حبان، (٧) كتاب الرقائق، (٨) باب الأذكار، حديث (٨٣١). من رواية محمد بن عبدالله بن نمير، وبرقم (٨٤١) من رواية العباس بن يزيد البحراني، وهذا مما يستدرك به على ابن حجر رحمه الله.

(٢) محمد بن عبد الله بن نمير الحافظ الحجة، أبو عبد الرحمن الهمداني ثم الخارفي، مولاهم الكوفي، حدث عن: أبيه وأبي معاوية، وعبد الله بن إدريس، وخلق كثير، حدث عنه: البخاري، ومسلم في الصحيحين، وأبو داود، وابن ماجه وجماعة، مات سنة ٢٣٤هـ، قال أبو حاتم:" ثقة يحتج بحديثه". **يُنظر**: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٠٧/٧، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤٥٥/١١، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٢٤٤/٩- ٢٤٥.

(٣) ابن حجر، فتح الباري: ٦٦٣/١٣.

(٤) أخرجه البخاري، (٨٠) كتاب الدعوات، (٦٥) باب فضل التسبيح، حديث (٦٤٠٦).

(٥) والمقصود هو أن حديث أحمد مثل الأكثر : "سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم".

(٦) أخرجه الإمام أحمد: ٢٣٢/٢.

(٧) فتح الباري: ٦٦٣/١٣-٦٦٤.

وكذلك من رواية يوسف بن عيسى عند الترمذي، ومن رواية محمد بن آدم، وأحمد بن حرب عند النسائي، ومن رواية علي بن محمد، وأبي بكر بن أبي شيبة عند ابن ماجه، ومن رواية محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي عند أبي عوانة، ومن رواية محمد بن عبدالله بن نمير عند ابن حبان، جميعهم عن محمد بن فضيل، وأخرجه أيضاً الإمام أحمد من رواية محمد بن فضيل، فهؤلاء هم الأكثر، وليس كما قال الإسماعيلي.

فالصواب مع الحافظ في استدراكه على الإسماعيلي.

ثانيهما: أن الحافظ استدرك على رواية زهير بن حرب في "الدعوات" التي فيها تقديم (سبحان الله العظيم) على (سبحان الله وبحمده) بأن أكثر الرواة على تقديم (سبحان الله وبحمده) على (سبحان الله العظيم).

ومحمد بن فضيل في كتابه "الدعاء" أثبت لفظة (وبحمده) ، وتقديم (سبحان الله وبحمده) على (سبحان الله العظيم).

ومن خلال مراجعة تخريج الحديث نجد أن جميع من أخرج الحديث ممن تقدموا وهم: البخاري في كتاب الأيمان والنذور والتوحيد، والإمام مسلم، والنسائي، وابن ماجه، والإمام أحمد، وابن حبان، وأبو عوانة، قدموا (سبحان الله وبحمده) على (سبحان الله العظيم)، وكذلك الترمذي في السنن، إلا أن النسخة التي اعتمدها المباركفوري في شرحه[1] لجامع الترمذي فيها تقديم (سبحان الله العظيم) على (سبحان الله وبحمده)، وقال: "هكذا وقع في هذا الكتاب بتقديم (سبحان الله العظيم) على (سبحان الله وبحمده)، وكذا وقع عند البخاري في الدعوات، ووقع عنده في الإيمان والنذور والتوحيد بتقديم (سبحان الله وبحمده) على (سبحان الله العظيم)، وكذا وقع عند مسلم وابن ماجه"[2].

وهذا يخالف باقي نسخ سنن الترمذي، وكذلك يخالف قول الحافظ من أن رواية

(١) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي.

(٢) المباركفوري، تحفة الأحوذي: ٤٣٦/٩.

يوسف بن عيسى عند الترمذي بتقديم (سبحان الله وبحمده) على (سبحان الله العظيم).

والصحيح هو ما ذهب إليه الحافظ من أن الثابت عند الأكثرين تقديم (سبحان الله وبحمده) على (سبحان الله العظيم).

ثم أكد الحافظ ابن حجر أن ما رجّحه في الاستدراكين السابقين هو الثابت في كتاب "الدعاء" لمحمد بن فضيل نفسه.

منهج ابن حجر :

مما سبق يمكن أن نلاحظ ما اتبعه ابن حجر في استدراكه على رواية محمد بن فضيل.

- أخرج الحافظ الحديث من جميع طرقه لكي يثبت أن أكثر الرواة على إثبات لفظة (وبحمده)، وأيضاً على تقديم (سبحان الله وبحمده) على (سبحان الله العظيم).
- أكد ما ذهب إلى ترجيحه بثبوته في كتاب محمد بن فضيل، وهو الراوي الذي اختلف عليه.

١٠ -الاستدراك العاشر

يدور حول الاختلاف في إثبات زيادة قول النبي ﷺ "يا رب أمتي أمتي" في الحديث الطويل عن الشفاعة

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قال حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ﷺ قَالَ: ((**إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ، مَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ: اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا**)) إلى أن قال: ((**فيقال: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي...**)).[١]

قال الحافظ ابن حجر: "ادعى المهلب[٢] أن قوله (فأقول يا رب أمتي) مما زاد سليمان بن حرب [٣] على سائر الرواة، كذا قال، وهو اجتراء على القول بالظن الذي لا يستند إلى دليل، فإن سليمان بن حرب لم ينفرد بهذه الزيادة، بل رواها معه سعيد بن منصور[٤]

---

(١) أخرجه البخاري، (٩٧)كتاب التوحيد، (٣٦) باب كلام الرب ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، حديث (٧٥١٠).

(٢) المهلب بن أحمد بن أبي صفرة أسيد بن عبدالله الأسدي الأندلسي، من مصنفاته:"شرح صحيح البخاري ". أخذ عن: أبي محمد الأصيلي، وأبي الحسن علي بن بندار القزويني، وأبي ذر الحافظ، روى عنه: أبو عمرو بن الحذاء، وحاتم بن محمد، وأبو عبد الله بن عابد. توفي سنة ٤٣٥هـ. الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥٧٩/١٧.

(٣) سليمان بن حرب بن بجيل الأزدي الواشحي، أبو أيوب البصري، روى عن: شعبة، ومحمد بن طلحة بن مصرف، ووهيب بن خالد، وحوشب بن عقل وغيرهم، وعنه: البخاري، وأبو داود وغيرهما، حافظ للحديث مات سنة ٢٢٤ غير ذلك. قال ابن حجر: " ثقة ". **يُنظر:** البخاري، التاريخ الكبير ٨/٤، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٠٨/٤، الذهبي: سير أعلام النبلاء: ٣٣٠/١٠، ابن حجر، تقريب التهذيب: ص٢٥٠.

(٤) سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني أبو عثمان المروزي، ويقال الجوزجاني، روى عن مالك وحماد بن زيد وأبي قدامة الحارث بن عبيد وغيرهم، وعنه: مسلم، وأبو داود، وغيرهما، مات سنة ٢٢٧هـ أو نحوها بمكة المكرمة، قال أبو حاتم: " ثقة ". **يُنظر:** البخاري، التاريخ الكبير: ٥١٦/٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٦٨/٤.

عند مسلم، وكذا أبو الربيع الزهراني[1] عند مسلم والإسماعيلي، ولم يسق مسلم لفظه، ويحيى بن حبيب بن عربي عند النسائي في التفسير، ومحمد بن عبيد بن حساب[2]، ومحمد بن سليمان لوين[3] كلاهما عند الإسماعيلي، كلهم عن حماد بن زيد[4] ـ شيخ سليمان بن حرب ـ فيه بهذه الزيادة، وكذا وقعت هذه الزيادة في هذا الموضع من حديث الشفاعة في رواية أبي هريرة في كتاب الرقاق ".[5]ا. هـ

أنكر الحافظ في هذا الاستدراك ما ادعاه المهلب من تفرد سليمان بن حرب بزيادة لفظ (فأقول يا رب أمتي أمتي)، وساق ما يؤيد ثبوت هذا اللفظ عن غير سليمان.

وعند تخريج الحديث نجد صحة ما ذهب إليه ابن حجر من توهم المهلب في دعوى تفرد سليمان بن حرب بزيادة (يا رب أمتي)، فقد تابعه سعيد بن منصور عند

---

(١) سليمان بن داود العتكي، أبو الربيع الزهراني البصري الحافظ، سكن بغداد، روى عن: مالك، وحماد ابن زيد، وإسماعيل بن جعفر، وغيرهم، وعنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وغيرهم، مات سنة ٢٣٤، قال أبو حاتم: " ثقة ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١١٣/٤، الباجي، التعديل والتجريح: ١٢٥٩/٣.

(٢) محمد بن عبيد بن حساب الغُبري البصري. روى عن: حماد بن زيد، وأبي عوانة، وجعفر بن سليمان وغيرهم، روى عنه: مسلم وأبو داود وغيرهما، مات سنة ٢٣٨هـ، قال أبو حاتم: " صدوق ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم الجرح ١١/٨، المزي، تهذيب الكمال: ٦٠/٢٦.

(٣) محمد بن سليمان بن حبيب بن جبير الأسدي أبو جعفر المصيصي العلاف المعروف بلوين، كوفي الأصل، روى عن: مالك ابن أبي الزناد، وسليمان بن بلال، وحماد بن زيد، وروى عنه: أبو داود، والنسائي، وغيرهما، مات سنة ٢٤٦هـ، قال أبو حاتم: " صالح الحديث ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٦٨/٧، المزي، تهذيب الكمال: ٢٩٧/٢٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ١٧٠،١٧١/٩.

(٤) حماد بن زيد بن درهم أبو اسماعيل الأزدي البصري، سمع من: ثابت البناني، وأيوب، ويونس، وعمرو بن دينار، وغيرهم، وروى عنه: عبد الرحمن بن المبارك، وسليمان بن حرب، وأحمد بن حنبل، وغيرهم، توفي سنة ١٧٩هـ قال ابن حجر:" ثقة ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٣٧/٣، الباجي، رجال صحيح البخاري ١٩٩/١، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤٥٦/٧.

(٥) فتح الباري: ٥٨١/١٣.

مسلم، وأبو الربيع الزهراني عند مسلم[1] والإسماعيلي، ويحيى بن حبيب عند النسائي[2] في التفسير، ومحمد بن عبيد بن حساب، ومحمد بن سليمان لوين، كلاهما عند الإسماعيلي، وكذلك رواية أبي هريرة عند البخاري في كتاب التفسير[3]، وليس في كتاب الرقاق كما ذكر ذلك الحافظ[4].

أما عن أقوال العلماء في المسألة فنجد أن الكرماني[5] والعيني[6] نقلا قول المهلب دون التعليق عليه، أما البقية فلم يتطرقوا للموضوع[7].

منهج ابن حجر :

- الإنكار الشديد على دعوى المهلب بتفرد سليمان بزيادة لفظة في المتن.
- سياق الروايات المدعمة لعدم التفرد.

---

(١) أخرجه مسلم، (١) كتاب الإيمان، (٨٤) باب حديث الشفاعة، حديث (٣٢٦).

(٢) السنن الكبرى (٨٢)كتاب التفسير، (١١٠) باب قوله تعالى: ﴿ إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله﴾ حديث (١١١٣١).

(٣) أخرجه البخاري، (٦٥) كتاب التفسير، (٥) باب ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبداً شكورا، حديث (٤٧١٢).

(٤) أخرجه البخاري، (٨١) كتاب الرقاق، (٥١) باب صفة الجنة والنار، حديث (٦٥٦٥) من رواية أنس ابن مالك بدون زيادة "فأقول يا رب أمتي".

(٥) الكرماني، شرح البخاري: ١٩٨/١٢.

(٦) عمدة القاري: ٦٩٠/١٦.

(٧) ينظر: النووي، شرح صحيح مسلم: ٤٦٢/٣.والقسطلاني، إرشاد الساري: ٤٤٢/١٠.

١١ -الاستدراك الحادي عشر

ويدور حول الإدراج في متن الحديث من أحد رجال الإسناد

نص الحديث:

قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الذُّهْلِيُّ[١]، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيُّ[٢] قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ[٣]، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ **قَالَ**: ((**إِنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ[٤] كَانَ يَكُونُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْزِلَةِ صَاحِبِ الشُّرْطَةِ مِنَ الأَمِيرِ**)).[٥]

---

(١) محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي، أبو عبد الله النيسابوري، روى عن إبراهيم بن الحكم بن أبان، وإبراهيم الزبيري، وإسحاق بن راهوية وخلق، روى عنه: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، والجماعة سوى مسلم، وخلق، توفى سنة ٢٥٨هـ قال ابن حجر:" ثقة". **يُنظر:** الكلاباذي، رجال صحيح البخاري: ٦٨٧/٢، المزي، تهذيب الكمال: ٦١٧/٢٦ الذهبي، سير أعلام النبلاء:. ٢٧٣/١٢. ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٥١١/٩.

(٢) محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك بن النضر أبو عبد الله الأنصاري البصري، سمع أباه وحميداً الطويل وطائفة، وروى عنه: علي بن المديني، وقتيبة بن سعيد وطائفة، مات سنة ٢١٥هـ. قال ابن حجر: " ثقة ". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٠٥/٧، الكلاباذي، رجال صحيح البخاري: ٦٥٧/٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٢٧٤/٩.

(٣) ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، روى عن: أنس، متصلاً، وأبي هريرة مرسلاً، روى عنه: قتادة، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المثنى، قال ابن حنبل: " ثقة "، توفى بعد ١١٠هـ. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤٦٦/٢، الباجي، التعديل والتجريح: ٤٤٧/١.

(٤) قيس بن سعد بن عبادة بن دليم الأنصاري الخزرجي أبو الفضل وقيل أبو عبد الله، خدم النبي ﷺ عشر سنين، مات في آخر خلافة معاوية. وكانت آخر خلافته سنة ٦٠هـ روى عنه: عمرو بن شرحبيل، وأبو نجيح. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٩٩/٧، ابن حجر، الإصابة في تميز الصحابة: ٢٤٩/٣.

(٥) أخرجه البخاري، (٩٣)كتاب الأحكام، (١٢) باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون الإمام الذي فوقه، حديث رقم (٧١٥٥)، وأخرجه الترمذي، (٥٠)كتاب المناقب، (٥٢) باب في مناقب قيس بن سعد بن عبادة ﷺ، حديث (٣٨٥٠)، والطبراني، المعجم الكبير، حديث (٨٧٩)، ١٨/ ٣٤٦، والبيهقي، السنن الكبرى، كتاب قتال أهل البغي،(٩) باب جواز تولية الإمام من ينوب عنه وإن لم يكن قرشياً، حديث (١٦٦٠١)، وابن حبان، (٢١) كتاب السير، (١) باب الخلافة والأمارة. ذكر احتراز المصطفى ﷺ من المشركين في مجلسه إذا دخلوا عليه، حديث (٤٥٠٨)، والبغوى، شرح السنة. باب صاحب الشرط للأمير، حديث (٢٤٨٥)، ٧٥/١٠، والهيثمى، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (٤٠) كتاب المناقب، باب ما جاء في قيس بن سعد بن عباده رضي الله عنه: ٣٤٥/٩.

قال الحافظ ابن حجر عند قوله (بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير): "زاد الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن مرزوق [1] عن الأنصاري (لما ينفذ من أموره) ، وهذه الزيادة مدرجة من كلام الأنصاري، بيّن ذلك الترمذي، فإنه أخرج الحديث عن محمد بن مرزوق إلى قوله (الأمير)، ثم قال: قال الأنصاري: (لما يلي من أموره)، وقد خلت سائر الروايات عنها، وقد ترجم ابن حبان لهذا الحديث (احتراز المصطفى من المشركين في مجلسه إذا دخلوا عليه)، وهذا يدل على أنه فهم من الحديث أن ذلك وقع لقيس بن سعد على سبيل الوظيفة الراتبة، وهو الذي فهمه الأنصاري راوي الحديث، لكن يعكر عليه ما زاده الإسماعيلي، فقال: حدثنا الهيثم بن خلف، عن محمد بن المثنى، عن الأنصاري، حدثني أبي عن ثمامة، قال الأنصاري: ولا أعلمه إلا عن أنس قال: لما قدم النبي ﷺ كان قيس بن سعد في مقدمته بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير، فكلم سعد النبي ﷺ في قيس أن يصرفه من الموضع الذي وضعه فيه مخافة أن يقدم على شيء، فصرفه عن ذلك. ثم أخرجه الإسماعيلي عن أبي يعلى[2] ومحمد بن أبي سويد جميعاً عن محمد بن المثنى عن الأنصاري بمثل لفظ محمد بن مرزوق بدون الزيادة التي في آخره، قال: و لم يشك في كونه عن أنس.

قلت: وكذا أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق بشر بن آدم بن بنت السمان[3] عن الأنصاري، لكن لم ينفرد الهيثم ولا شيخه محمد بن المثنى بالزيادة

---

(١) محمد بن مرزوق بن بكير بن البهلول الباهلي، أو عبد الله البصري، روى عن: مسلم بن قتيبة، وصفوان بن عيسى، وعنه: مسلم، والترمذي وغيرهما، قال أبو حاتم: " صدوق ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٨/٨٩، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٩/٣٧٣.

(٢) محمد بن الصلت البصري أبو يعلي الثوري. روى عن: الوليد بن مسلم، وأبي صفوان الأموي، وروى عنه: البخاري وروى النسائي عن الذهلي عنه وغيرهما، مات سنة ٢٢٨هـ وقيل ٢٢٧هـ. قال أبو حاتم "صدوق". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٧/٢٨٩. ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٩/٢٠٠.

(٣) بشر بن آدم بن يزيد البصري الأصغر ، أبو عبد الرحمن بن بنت أبي أزهر بن سعد السمَّان ، روى عن جده وزيد بن الحباب ، وطائفة ، وعنه الأربعة إلا النسائي فروى عنه في مسند علي ، مات سنة ٢٥٤هـ، قال أبو حاتم " ليس بقوى ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢/٣٥١، ابن سعد، الطبقات الكبرى: ٧/٣٥٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ١/٤٠٣، ٤٠٤.

المذكورة، فقد أخرجه ابن منده في "المعرفة" عن محمد بن عيسى [1] قال: حدثنا أبو حاتم الرازي عن الأنصاري بطوله، فكأن القدر المحقق وصله من الحديث هو الذي اقتصر عليه البخاري، وأكثر من أخرج الحديث، وأما الزيادة فكان الأنصاري يتردد في وصلها، وعلى تقدير ثبوتها، فلم يقع ذلك لقيس بن سعد إلا في تلك المرة، ولم يستمر مع ذلك فيها".[2] ا.هـ.

في الكلام المتقدم نجد أن الحافظ **استدرك أولاً** على الإسماعيلي أنه زاد عن الحسن ابن سفيان عن محمد بن مرزوق عن الأنصاري: (لما ينفذ من أموره).

واستدرك ثانياً على ابن حبان أنه فهم من الحديث أن قيس بن سعد كان يتقدم بين يدي الرسول ﷺ لتنفيذ أوامره على سبيل الوظيفة الراتبة؛ بدليل أنه ترجم للحديث (احتراز المصطفى من المشركين في مجلسه إذا دخلوا عليه)، وهو الذي فهمه الأنصاري راوي الحديث، لذا جاءت هذه الزيادة منه.

ورد الحافظ أولاً على الإسماعيلي بأن هذه الزيادة مدرجة في كلام الأنصاري، وقد بين ذلك الترمذي في صحيحه، فقال بعد أن أخرج الحديث: "قال الأنصاري: يعني مما يلي من أموره"[3].

وعند الرجوع لكتب الحديث اتضح لي أن جميع من خرج حديث أنس بن مالك اقتصر على القدر الذي خرجه البخاري، أما الزيادة فقد بيّن الترمذي في صحيحه أنها من كلام الأنصاري.

ثانيا: نقض الحافظ فهم ابن حبان والأنصاري للحديث بالرواية المفصلة التي أخرجها الإسماعيلي، قال: حدثنا الهيثم بن خلف عن محمد بن المثنى عن الأنصاري،

---

(١) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي صاحب السنن، ولد سنة ٢١٠هـ، من مصنفاته: "الجامع الصحيح" و"العلل"، توفي سنة ٢٧٩هـ. الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٣/٢٧٠.

(٢) فتح الباري: ١٣/١٦٨.

(٣) (٥٠)كتاب المناقب، (٥٢) باب في مناقب قيس بن سعد، حديث رقم (٣٨٥٠).

حدثني أبي، عن ثمامة قال الأنصاري: ولا أعلمه إلا عن أنس قال: "لما قدم النبي ﷺ كان قيس بن سعد في مقدمته بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير، فكلم سعد النبي ﷺ في قيس أن يصرفه من الموضع الذي وضعه فيه مخافة أن يقدم على شيء، فصرفه عن ذلك".

وقد وجدتُ هذه الزيادة عند الطبراني[1] أيضاً، فهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن حجر بأن ما وقع لقيس بن سعد في تلك المرة ليس على سبيل الوظيفة الراتبة، لأنه لم يقع له إلا تلك المرة، و لم يستمر فيها.

بقي أن نشير إلى أن النتيجة التي توصل إليها ابن حجر بأن القدر المحقق وصله من الحديث هو الذي اقتصر عليه البخاري وأكثر من أخرج الحديث، وهذا ما توصلت إليه أيضاً، والله أعلم.

منهج ابن حجر:

- الاستدراك على الإسماعيلي في زيادته في الحديث ما ليس منه، والاعتماد على تصريح الراوي بذلك.
- الاستدراك على ابن حبان في فهمه للحديث حيث بنى هذا الفهم على تلك الزيادة، وكان استدراك ابن حجر معتمداً على رواية صريحة في مخالفة هذا الفهم.
- ذكر النتيجة التي توصل إليها ابن حجر في آخر الاستدراك.

---

(١) المعجم الكبير، حديث (٨٨٠)، ١٨/٣٤٦.

المبحث الثاني

شرح ألفاظ الحديث

تمهيد

لقد بذل علماء الحديث قصارى جهدهم في دراسة متن الحديث ـ كما سبق أن بيّنا في المبحث السابق ـ فأتوا على ألفاظ الحديث وجمله، فأظهروا الخلاف الواقع فيها بالزيادة والنقصان، والتقديم والتأخير، وإبدال لفظ مكان لفظ، وضبط الحركات، وبيان أصل مادتها اللغوية، وتميزها مما سبق دراسته.

وفي هذا المبحث نتناول جهود الحافظ ابن حجر في استدراكاته على من سبقه من العلماء في التصدي لشرح ألفاظ الحديث، وبيان حقيقتها وتوضيح معانيها، فالكلمة قد يتعدد معناها، ويأتي على أكثر من وجه، فقد يراد بها العموم في حين وردت بلفظ الخصوص، وغيرها من الأحوال، فإلى دراسة الاستدراكات.

١٢ -الاستدراك الأول

ويدور حول بيان معنى لفظة من ألفاظ الحديث

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى عُبَادَةَ بْنِ الصَّامت[١] قَالَ: ((**دَعَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَبَايَعْنَاهُ فَقَالَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا وَأَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ**...)).[٢]

قال الحافظ ابن حجر في شرح (منشطنا ومكرهنا):" أي في حالة نشاطنا، وفي الحالة التي نكون فيها عاجزين عن العمل بما نؤمر به، ونقل ابن التين عن الداودي: أن المراد الأشياء التي يكرهونها، قال ابن التين: والظاهر أنه أراد في وقت الكسل والمشقة في الخروج؛ ليطابق قوله منشطنا، قلت: ويؤيده ما وقع في رواية إسماعيل بن عبيد بن

---

(١) عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر بن ثعلبة الأنصاري الصحابي الجليل أحد النقباء ليلة العقبة، ومن أعيان البدريين شهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، توفي بالمدينة سنة ٣٤هـ. **يُنظر:** ابن سعد، الطبقات الكبرى: ٣/٥٤٦، ابن الأثير، أسد الغابة ٣/١٦٠، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة:٥/٣٢٢.

(٢) أخرجه البخاري، (٩٢)كتاب الفتن، (٢) باب قول النبي ﷺ سترون بعدي أموراً تنكرونها، حديث (٧٠٥٦). وأخرجه مسلم (٣٣)كتاب الإمارة (٨) باب وجوب طاعة الأمراء من غير معصية وتحريمها في المعصية، حديث (١٧٠٩)، وأحمد: ٥/٣١٦.بلفظ: منشطنا ومكرهنا

وأخرجه البخاري، (٩٣)كتاب الأحكام، (٤٣) باب كيف يبايع الإمام الناس، حديث (٧١٩٩)، ومسلم، (٣٣)كتاب الإمارة، (٨) باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، حديث (١٧٠٩)، والنسائي، (٣٩)كتاب البيعة، (١) باب البيعة على السمع والطاعة، حديث (٤١٤٩)، ومالك، (٢١)كتاب الجهاد، (١) باب البيعة على الجهاد، حديث (٨٩٦)، وأحمد: ٥/ ٣١٤- ٣١٩، وابن حبان ، (٢١)كتاب السير ، (٢) باب بيعة الأئمة وما يستحب لهم، حديث (٥٤٧٤). بلفظ: المنشط والمكره.

وأخرجه أحمد: ٥/٣٢٦، والبيهقي السنن الكبرى، كتاب قتال البغي، (٣) باب كيفية البيعة، حديث (١٦٥٥١). بلفظ: في النشاط والكسل.

رفاعة عن عبادة عند أحمد[1] في النشاط والكسل".[2] ا. هـ.

في هذا الاستدراك نقل الحافظ قول ابن التين عن الداودي في شرح (منشطنا ومكرهنا) قال: إن المراد الأشياء التي يكرهونها.

وقال ابن التين: "والظاهر أنه أراد في وقت الكسل والمشقة في الخروج ليطابق قوله منشطنا".

وأيد الحافظُ ابنَ التين بالاستدلال برواية إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، عن عبادة عند أحمد " في النشاط والكسل".

ودراسة هذا الاستدراك تتطلب:

الوقوف على أقوال الشراح في شرح (منشطنا ومكرهنا):

قال النووي: " تجب طاعة ولاة الأمور فيما يشق وتكرهه النفوس وغيره مما ليس بمعصية "[3].

وقال الكرماني: (منشطنا ومكرهنا) " أي فرحنا وحزننا ومحبوبنا ومكروهنا "[4].

وقال العيني: " (منشطنا) أي في حالة نشاطنا، (ومكرهنا) أي مكروهنا، والمَكره مصدر، وهو ما يكرهه الإنسان ويشق عليه"[5].

وقال السندي: "أي في حالة انشراح صدورنا، وطيب قلوبنا، وما يضاد ذلك".[6]

وقال السيوطي: " المَكره بمعنى المكروه "[7].

ويقول الإمام القسطلاني: " منشطنا ومكرهنا " مصدران ميميان، أي في حالة

---

(١) المسند: ٣٢٥/٥.

(٢) ابن حجر، فتح الباري: ١١/١٣.

(٣) شرح مسلم: ٤٦٥/١١.

(٤) الكرماني، شرح الكرماني: ١٤٧/١٢.

(٥) عمدة القاري: ٣٣١/١٦.

(٦) سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي: ١٣٨/٧.

(٧) المرجع السابق.

نشاطنا، والحالة التي نكون فيها عاجزين عن العمل بما نؤمر ب "[1] أي أنه يذهب مع ابن حجر في تفسير (منشطنا ومكرهنا).

ويقول ابن الأثير: " المنشط والمكره " يعني المحبوب والمكروه، وهما مصدران [2].

من خلال ما سبق يتضح أن جميع من شرح الحديث فسر لفظة (مكرهنا) على أنها الأشياء التي يكرهونها ما عدا ابن التين والسندي والقسطلاني اعتمدوا في شرحهم على ما يقابل كلمة (منشطنا) وهي كسلنا، ففسروها بأنها وقت الكسل والمشقة في الخروج، وهذا التفسير هو ما ذهب إليه ابن حجر؛ حيث عبر عن معناها بأنها الحالة التي نكون فيها عاجزين عن العمل بما نؤمر به، واستدل برواية إسماعيل بن عبيد عند الإمام أحمد وكلا التفسيرين صواب، والخلاف بين معنى ظاهر وأقل ظهور، والله أعلم.

منهج ابن حجر:

اتبع ابن حجر في تفسير معنى (منشطنا ومكرهنا) ما يأتي:

* ذكر تفسيرين لها.
* استظهر أحدهما مؤيداً له باحدى الروايات.

---

(١) إرشاد الساري: ١٠/١٦٩.

(٢) النهاية في غريب الحديث: ٤/١٦٩.

١٣ - الاستدراك الثاني

يدور حول شرح معنى لفظة من ألفاظ الحديث وآراء العلماء في تفسيرها

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((**يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ العَمَلُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ، وَتَظْهَرُ الفِتَنُ، وَيَكْثُرُ الهَرْجُ**))، **قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّمَا هُوَ؟ قَالَ: ((القَتْلُ القَتْلُ))**.[١]

قال الحافظ ابن حجر:" قال ابن بطال: ليس في هذا الحديث ما يحتاج إلى تفسير غير قوله يتقارب الزمان، ومعناه ـ والله أعلم ـ : تقارب أحوال أهله في قلة الدين حتى لا يكون فيهم من يأمر بمعروف، ولا ينهى عن منكر؛ لغلبة الفسق، وظهور أهله، وقد جاء في الحديث: (لا يزال الناس بخير ما تفاضلوا فإذا تساووا هلكوا)، يعني: لا يزالون بخير ما كان فيهم أهل فضل وصلاح وخوف من الله، يُلجأ إليهم عند الشدائد، ويستشفى بآرائهم، ويتبرك بدعائهم، ويؤخذ بقولهم وآثارهم[٢].

وقال الطحاوي: قد يكون معناه في ترك طلب العلم خاصة، والرضا بالجهل، وذلك لأن الناس لا يتساوون في العلم؛ لأن درج العلم تتفاوت، قال تعالى:﴿ **وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن**﴾[٣]، وإنما يتساوون إذا كانوا جهالاً[٤]، وكأنه يريد غلبة الجهل وكثرته بحيث يُفقد العلم بفقد العلماء.....

ثـــم نقل ابن بطال عن الخطابي في معنى تقارب الزمان المذكور في الحديث الآخر

---

(١) أخرجه البخاري (٩٢)كتاب الفتن، (٥) باب خروج النار، حديث (٧٠٦١).

(٢) فتح الباري: ٢١/١٣. وكلام ابن بطال ثابت في شرحه: ١٣/١٠.

(٣) سورة يوسف، الآية (٧٦).

(٤) انتهى كلام الطحاوي.

ـ يعني الذي أخرجه الترمذي ـ من حديث أنس وأحمد من حديث أبي هريرة مرفوعاً: (لا تقوم الساعة حتى يتقارب الزمان فتكون السنة كالشهر، والشهر كالجمعة، والجمعة كاليوم، ويكون اليوم كالساعة، وتكون الساعة كاحتراق السعفة)[1]. قال الخطابي: هو من استلذاذ العيش، يريد ـ والله أعلم ـ أنه يقع عند خروج المهدي، ووقوع الأمنة في الأرض، وغلبة العدل فيها، فيستلذ العيش عند ذلك، وتستقصر مدته، وما زال الناس يستقصرون مدة أيام الرخاء وإن طالت، ويستطيلون مدة المكروه وإن قصرت[2]. وتعقبه الكرماني: بأنه لا يناسب إخوانه من ظهور الفتن، وكثرة الهرج، وغيرهما[3].

وأقول: إنما احتاج الخطابي إلى تأويله بما ذكر؛ لأنه لم يقع النقص في زمانه، وإلا فالذي تضمنه الحديث قد وجد في زماننا هذا، فإنا نجد من سرعة مر الأيام ما لم نجده في العصر الذي قبل عصرنا هذا، وإن لم يكن هناك عيش مستلذ، والحق أن المراد نزع البركة من كل شيء حتى الزمان، وذلك من علامات قرب الساعة...

ونقل ابن التين عن الداودي: أن معنى حديث الباب أن ساعات النهار تقصر قرب قيام الساعة ويقرب النهار من الليل، وتخصيصه ذلك بالنهار لا معنى له، بل المراد نزع البركة من الزمان ليله ونهاره كما تقدم.

قال النووي ـ تبعاً لعياض وغيره ـ: المراد بقصره: عدم البركة فيه، وأن اليوم مثلاً يصير الانتفاع به بقدر الانتفاع بالساعة الواحدة[4]، قالوا: وهذا أظهر وأكثر فائدة وأوفق لبقية الأحاديث، وقد قيل في تفسير قوله: (يتقارب الزمان) قِصَر الأعمار بالنسبة إلى كل طبقة؛ فالطبقة الأخيرة أقصر أعماراً من الطبقة التي قبلها، وقيل: تقارب أحوالهم

---

(١) أخرجه أحمد ٢ : ٥٣٧ عن أبي هريرة ، والترمذي، (٣٧)كتاب الزهد، (٢٤) باب ما جاء في تقارب الزمن وقصر الأمل، عن أنس حديث (٢٣٣٢). وقال: "هذا حديث غريب من هذا الوجه".

(٢) ابن بطال، شرح صحيح البخاري: ١٣/١٠.

(٣) الكرماني، شرح صحيح البخاري: ١٥٠/٢٣.

(٤) **يُنظر:** النووي، شرح صحيح مسلم: ٤٦٣/١٥.

في الشر والفساد والجهل، وهذا اختيار الطحاوي، واحتج بأن الناس لا يتساوون في العلم والفهم، فالذي جنح إليه لا يناسب ما ذُكِر معه، إلا أن نقول إن الواو لا ترتب، فيكون ظهور الفتن أولاً ينشأ عنها الهرج، ثم يخرج المهدي، فيحصل الأمن.

قال ابن أبي جمرة[1]:يحتمل أن يكون المراد بتقارب الزمان قصره على ما وقع في حديث (لا تقوم الساعة حتى تكون السنة كالشهر...)، وعلى هذا فالقصر يحتمل أن يكون حسيّاً، ويحتمل أن يكون معنويّا، أما الحسي فلم يظهر بعد، ولعله من الأمور التي تكون قرب قيام الساعة، وأما المعنوي فله مدة منذ ظهر، يعرف ذلك أهل العلم الديني ومن له فطنة من أهل السبب الدنيوي فإنهم يجدون أنفسهم لا يقدر أحدهم أن يبلغ من العمل قدر ما كانوا يعملونه قبل ذلك، ويشكون ذلك ولا يدرون العلة فيه، ولعل ذلك بسبب ما وقع من ضعف الإيمان؛ لظهور الأمور المخالفة للشرع من عدة أوجه...، والواقع: أن البركة في الزمان وفي الرزق وفي النبت إنما تكون من طريق قوة الإيمان، واتباع الأمر، واجتناب النهي، والشاهد لذلك قوله تعالى: **﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾**[2].

وقال البيضاوي: يحتمل أن يكون المراد من تقارب الزمان تسارع الدول إلى الانقضاء، والقرون إلى الانقراض، فيتقارب زمانهم، وتتدانى أيامهم.

وأما قول ابن بطال (إن بقية الحديث لا تحتاج إلى تفسير) فليس كما قال، فقد اختلف أيضاً في المراد بقوله: (ينقص العلم)، فقيل: المراد نقص علم كل عالم بأن يطرأ عليه النسيان مثلاً، وقيل: نقص العلم بموت أهله؛ فكلما مات عالم في بلد و لم يخلفه غيره

---

(١) العلامة أبو محمد عبد الله بن سعد بن سعيد بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي المالكي، من مصنفاته: بهجة النفوس في شرح جمع النهاية" و "المرائي الحسان"، توفي سنة ٦٩٥هـ **يُنظر**:ابن كثير، البداية والنهاية: ٣٤٦/١٣، الزركلي، الأعلام: ٨٩/٤.

(٢) سورة الأعراف، الآية (٩٦).

نقص العلم من تلك البلد، وأما نقص العمل فيحتمل أن يكون بالنسبة لكل فردٍ، فإن العامل إذا دهمته الخطوب ألهته عن أوراده وعباداته، ويحتمل أن يراد به ظهور الخيانة في الأمانات والصناعات". [1] ا.هـ.

في هذا النقل يقوم الحافظ ابن حجر بتتبع أقوال العلماء في معنى (تقارب الزمان).

استدرك أولاً على الخطابي قوله في معنى (تقارب الزمان): هو من استلذاذ العيش، يريد والله أعلم ـ (أنه يقع عند خروج المهدي، ووقع الأمنة في الأرض، وغلبة العدل فيه، فيستلذ العيش عند ذلك، وتستقصر مدته، وما زال الناس يستقصرون مدة أيام الرخاء وإن طالت، ويستطيلون مدة المكروه وإن قصرت).

ورد الحافظ بقوله: إن المراد نزع البركة من كل شيء حتى الزمان، وذلك من علامات قرب الساعة.

واعتذر الحافظ للكرماني بأنه احتاج إلى تأويل معنى (تقارب الزمان) بما ذكر لأنه لم يقع النقص في زمانه، وإلا فالذي تضمنه الحديث قد وجد في زماننا هذا، واستدل على ما ذهب إليه بنقل قول النووي تبعاً لعياض وابن أبي جمرة بأن المراد من (تقارب الزمان): نزع البركة منه.

وعند الرجوع لباقي أقوال الشراح في ذلك نجد:

قال التُّوْرِبِشْتِي : " يحمل ذلك على قلة بركة الزمان، وذهاب فائدته في كل مكان، أو على أن الناس لكثرة اهتمامهم بما دهمهم من النوازل والشدائد وشغل قلبهم بالفتن العظام لا يدرون كيف تنقضي أيامهم ولياليهم "[2].

وقيل:" المراد تقارب أهل الزمان بسبب توفر وسائل الاتصالات والمراكب الأرضية والجوية السريعة التي قربت البعيد "[3].

---

(١) ابن حجر، فتح الباري : ٢٢/١٣ ، وكلام ابن بطال ثابت في كتابه شرح البخاري: ١٣/١٠.

(٢) المباركفوري، تحفة الأحوذي: ٦٢٤/٦.

(٣) يُنظر: محمود التويجري، إتحاف الجماعة: ٤٩٧/١، وسيد سابق، العقائد الإسلامية: ص ٢٤٧.

وقيل أيضاً:"إن المراد بذلك هو قصر الزمان وسرعته سرعة حقيقية، وذلك في آخر الزمان، وهذا لم يقع إلى الآن، ويؤيد ذلك ما جاء أن أيام الدجال تطول حتى يكون اليوم كالسنة وكالشهر وكالجمعة في الطول، فكما أن الأيام تطول فإنها تقصر، وذلك لاختلال نظام العالم وقرب زوال الدنيا"[1].

إذاً من خلال ما سبق نجد ابن حجر وضح المراد من تقارب الزمان، وهو نزع البركة من كل شيء حتى الزمان، وذلك من علامات قرب الساعة، وقول ابن أبي جمرة وهو أحد شراح البخاري أوضح الأقوال، فقد فرق بين المعنى الحسي والمعنوي؛ لتقارب الزمان، فقوله يوافق قول القاضي عياض والنووي والتوربشتي ـ وكذلك الحافظ ـ من أن المراد بتقارب الزمان قلة البركة في الزمان والرزق والنبت، وذلك من قلة الإيمان، واتباع الأمر، واجتناب النهي.

واستدرك الحافظ ثانياً على ابن بطال قوله: (إن بقية الحديث لا تحتاج إلى تفسير)، ورد الحافظ ببيان الحاجة إلى تفسيرها، وذلك بسرد الأقوال الواردة في تفسير قوله: (ينقص العلم) فقيل: المراد نقص علم كل عالم بأن يطرأ عليه النسيان مثلاً، وقيل: ينقص العلم بموت أهله؛ فكلما مات عالم في بلد و لم يخلفه غيره نقص العلم في تلك البلد.

وقال ابن حجر: المراد أن العلم يرتفع بموت العلماء، فكلما مات عالم ينقص العلم بالنسبة إلى فقد حامله، وينشأ عن ذلك الجهل بما كان ذلك العالم ينفرد به عن بقية العلماء.

ومن أقوال العلماء في هذا الشأن:

قال ابن أبي جمرة: "نقص العمل الحسي ينشأ عن نقص الدين ضرورة، وأما المعنوي فبحسب ما يدخل من الخلل بسبب سوء المطعم، وقلة المساعد على العمل، والنفس ميالة إلى الراحة، وتحن إلى جنسها، ولكثرة شياطين الإنس الذين هم أضر من

---

(١) **يُنظر:** المنذري، مختصر سنن أبي داود: ١٤٢/٦، وابن الأثير، جامع الأصول: ٤٠٩/١٠.

شياطين الجن "[1].

قال النووي تبعاً لعياض: "قوله ﷺ: إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء..."[2]، هذا الحديث يبين أن المراد من نقص العلم وقبضه ليس هو محوه من صدور حفاظه، ولكن معناه أنه بموت حملته، ويتخذ الناس جهالاً يحكمون بجهالتهم فيَضِلُّون ويُضِلُّون[3].

قال أبو الطيب محمد شمس الحق آبادي: "وينقص العلم، أي في ذلك الزمان بموت العلماء الأعيان "[4].

مما سبق نقول: إن قبض العلم يكون بقبض العلماء، ففي الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:" إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً، اتخذ الناس رؤوسا جُهَّالاً، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضَلُّوا "[5].

وفسر عمر رضي الله عنه قبض العلم فقال:" أَمَا إنه ليس يترع من صدور العلماء، ولكن بذهاب العلماء"[6].

ويقصد بالعلم هنا علم الكتاب والسنة، وهو العمل الموروث عن الأنبياء عليهم السلام، فإن العلماء هم ورثة الأنبياء، وبذهابهم يذهب العلم، وتموت السنن، وتظهر البدع، ويعمُّ الجهل.

وأما علم الدنيا فإنه في زيادة، وليس هو المراد في الأحاديث بدليل قوله ﷺ:

---

(١) ابن حجر، فتح الباري: ١٣/٢٤.

(٢) أخرجه مسلم، (٤٧)كتاب العلم، (٥) باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن، حديث (١٥٧).

(٣) **يُنظر**:القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٨/١٦٧،والنووي، شرح صحيح مسلم: ١٥/٤٦٤.

(٤) عون المعبود شرح سنن أبي داود: ١١/٣٣٢.

(٥) أخرجه البخاري، (٣) كتاب العلم، (٣٤) باب كيف يقبض العلم، حديث (١٠٠).

(٦) ابن حجر، فتح الباري: ١٣/٣٥٠ -٣٥١.

"فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا"، والضلال إنما يكون عند الجهل بالدين[1].

منهج ابن حجر:

- جمَعَ أقوال العلماء في معنى تقارب الزمان.
- رجَّحَ الأقرب والأصح في تفسير المراد بتقارب الزمان، والتمس ما يؤيده من الأحاديث النبوية وقول عمر.
- وثَّقَ أقوال العلماء بعزو كل قول إلى صاحبه.
- استدرك على ابن بطال في قوله: "أن بقية الحديث لا تحتاج إلى تفسير"، ثم نقل أقوال العلماء في تفسير نقص العلم.

---

(١) يوسف الوابل، أشراط الساعة: ص ١٣٣.

١٤-الاستدراك الثالث

ويدور حول علامات قرب الساعة

نص الحديث: أخرج البخاري بسنده إلى أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

((يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ العَمَلُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ، وَتَظْهَرُ الفِتَنُ، وَيَكْثُرُ الهَرْجُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّه، أَيُّمَا هُوَ؟ قَالَ: ((القَتْلُ القَتْلُ)).[١]

قال الحافظ ابن حجر:" قال ابن بطال: وجميع ما تضمنه هذا الحديث من الأشراط قد رأيناها عيانا؛ فقد نقص العلم، وظهر الجهل، وألقي الشح في القلوب، وعمت الفتن، وكثر القتل[٢].

قلت: الذي يظهر أن الذي شاهده كان منه الكثير مع وجود مقابله، والمراد من الحديث استحكام ذلك حتى لا يبقى مما يقابله إلا النادر، وإليه الإشارة بالتعبير بقبض العلم، فلا يبقى إلا الجهل الصرف، ولا يمنع من ذلك وجود طائفة من أهل العلم؛ لأنهم يكونون حينئذٍ مغمورين في أولئك، ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن ماجه بسند قوي عن حذيفة قال: (يَدْرُسُ الإسلامُ كما يَدْرُسُ وَشْيُ الثوبِ حتى لا يُدرَى ما صيامٌ ولا صلاةٌ ولا نُسُكٌ ولا صدقة، ويُسْرَى على الكتابِ في ليلةٍ فلا يبقَى في الأرضِ منه آية)[٣].

و عند الطبراني عن عبد الله بن مسعود قال: (ولَيُنْزَعَنَّ القرآنُ من بين أظهرِكم يُسْرى عليه ليلاً فيذهبُ من أجوافِ الرجالِ فلا يبقَى في الأرضِ منه شيء)[٤].

---

(١) سبق تخريج الحديث في الاستدراك رقم (١٣).

(٢) **يُنظر:** فتح الباري: ٢١/١٣.وكلام ابن بطال ثابت في كتابه شرح صحيح البخاري: ١٣/١٠.

(٣) أخرجه ابن ماجه، (٣٦)كتاب الفتن، (٢٦) باب ذهاب القرآن والعلم، حديث (٤٠٤٩). قال البوصيري: "إسناده صحيح رجاله ثقات".

(٤) الطبراني ، المعجم الكبير ١٤١/٩ (٨٧٠٠) قال الهيثمي: "رجاله رجال الصحيح غير شداد بن معقل وهو ثقة" ، مجمع الزوائد: ٣٢٩/٧-٣٣٠.

والواقع أن الصفات المذكورة وجدت بعض بداياتها في عهد الصحابة، ثم صارت تكثر في بعض الأماكن دون بعض، والذي يعقبه قيام الساعة استحكام ذلك كما قررته، وقد مضى من الوقت الذي قال فيه ابن بطال ما قال نحو ثلاثمئة وخمسين سنة، والصفات المذكورة في ازدياد في جميع البلاد، لكن يقل بعضها في بعض، ويكثر بعضها في بعض، وكلما مضت طبقة ظهر النقص الكثير في التي تليها، وإلى ذلك الإشارة بقوله في حديث الباب الذي بعده (لا يأتي زمان إلا والذي بعده شرٌ منه) [1]"[2].ا.هـ.

في هذا الموضع استدرك الحافظ على ابن بطال قوله: (جميع ما تضمنه هذا الحديث من الأشراط قد رأيناها عياناً، فقد نقص العلم، وظهر الجهل، وألقي الشح في القلوب، وعمت الفتن، وكثر القتل).

ورد الحافظ بأن هذه الأشراط ظهر منها الأغلب مع وجود ما يقابلها، أي مع ظهور الجهل يوجد طائفة من أهل العلم، والمراد من الحديث استحكام ذلك حتى لا يبقى مما يقابله إلا النادر، واستدل بحديث حذيفة عند ابن ماجه، وحديث عبد الله بن مسعود عند الطبراني، واستدل كذلك بالعصر الذي يعيش فيه، فقال: قد مضى من الوقت الذي قال فيه ابن بطال ما قاله نحو ثلاثمئة وخمسين سنة، والصفات المذكورة في ازدياد في جميع البلاد، لكن يقل بعضها في بعض، ويكثر بعضها في بعض، وكلما مضت طبقة ظهر النقص الكثير في التي تليها.

إذاً.. فابن بطال ذهب إلى أن أشراط الساعة قد تحققت بالكامل من نقص في العلم وظهور الجهل وغيرها، ورد الحافظ بأن المراد من الحديث استحكام ذلك حتى لا

---

(١) أخرجه البخاري (٩٢) كتاب الفتن (٦) باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه، عن أنس، حديث رقم (٧٠٦٨).

(٢) ابن حجر، فتح الباري: ٢١/١٣.

يبقى مما يقابله إلا النادر.

وهذا ما ذهب إليه الكرماني فقال:" المراد غلبته وكثرته بحيث يراه جميع الناس "[1]، أي غلبة هذه العلامات واستحكامها بحيث لا يقابلها إلا النادر، وهذا هو الراجح بالنظر إلى أدلة الحافظ، واستدلاله بالواقع ـ أي العصر ـ الذي يعيش فيه، والله أعلم.

منهج ابن حجر :

- نقل قول المستدرك عليه، مع توضيح ما ذهب إليه في شرحه للحديث.
- رد قول المستدرك عليه، بتوضيح المراد من الحديث.
- الاستدلال بالرواية، وكذلك بالواقع في العصر الذي يعيش فيه.

---

(١) الكرماني، شرح صحيح البخاري: ١٥١/١٢.

١٥-الاستدراك الرابع

يدور حول التفسير الصحيح لقوله ﷺ: (من شرار الناس)

نص الحديث:

قال البخاري: وقال ابْنُ مَسْعُودٍ[١]: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: ((مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكْهُمْ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءٌ)).[٢]

قال الحافظ ابن حجر عند قوله (من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء):" قال ابن بطال: هذا وإن كان لفظه العموم فالمراد به الخصوص، ومعناه أن الساعة تقوم في الأكثر والأغلب على شرار الناس؛ بدليل قوله: (لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى تقوم الساعة)، فدل هذا الخبر أن الساعة تقوم أيضاً على قوم فضلاء[٣]"، قلت: ولا يتعين ما قال، فقد جاء ما يؤيد العموم المذكور كقوله في حديث ابن مسعود أيضاً رفعه: (لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس) أخرجه مسلم[٤]. ولمسلم أيضاً من حديث أبي هريرة رفعه (إن الله يبعث ريحاً من اليمن ألين من الحرير فلا تدع أحداً في قلبه مثقال ذرة من إيمان إلا قبضته)[٥]. وله في آخر حديث النواس بن سمعان[٦] الطويل في

---

(١) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب أبو عبد الرحمن الهذلي الإمام الحبر فقيه الأمة، المكي المهاجري من السابقين الأولين، شهد بدراً وهاجر الهجرتين وروى علماً كثيراً عن النبي ﷺ، توفي سنة ٣٢هـ ودفن بالبقيع. **يُنظر:** ابن الأثير، أسد الغابة:٣٠/٣٨٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١/٤٦١، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: ٧/٢٠٩.

(٢) أخرجه البخاري، (٩٢)كتاب الفتن، (٥) باب ظهور الفتن، حديث (٧٠٦٧).

(٣) فتح الباري: ١٣/٢٥، وقول ابن بطال ثابت في كتابة شرح صحيح البخاري ١٠/١٤.

(٤) (٥٢)كتاب الفتن، (٢٧) باب قرب الساعة، حديث (٧٣٢٨).

(٥) (١)كتاب الإيمان، (٥٠) باب في الريح التي تكون قرب القيامة تقبض من في قلبه شيء من الإيمان، حديث (٣٠٨).

(٦) النواس بن سمعان الكلابي، ويقال الأنصاري، وقال بعضهم هو ابن سمعان بن خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن كلاب. **يُنظر:** ابن عبد البر ، الاستيعاب: ص/٧٣١ ، ط. دار الإعلام، ابن الاثير، أسد الغابة: ٤/٢٦٠ ط دار المعرفة. ابن حجر، تهذيب التهذيب: ١٠/٤٢٨، ٤٢٩.

قصة الدجال، وعيسى، ويأجوج ومأجوج: (إذْ بعث الله ريحاً طيبة فتأخذهم تحت آباطهم فتقبض روح كل مؤمن ومسلم، ويبقى شرار الناس يتهارجون تهارج الحمر، فعليهم تقوم الساعة)[1]، ولمسلم أيضاً (لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله)[2]، وهو عند أحمد بلفظ: (على أحد يقول لا إله إلا الله)[3].

والجمع بينه وبين حديث (لا تزال طائفة) حمل الغاية في حديث (لا تزال طائفة) على وقت هبوب الريح الطيبة التي تقبض روح كل مؤمن ومسلم، فلا يبقى إلا الشرار، فتهجم الساعة عليهم بغتة".[4] ا.هـ.

في هذا الاستدراك نقل الحافظ قول ابن بطال: إن الساعة تقوم في الأكثر والأغلب على شرار الناس مع وجود قوم فضلاء، واستشهد على ذلك برواية (لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى تقوم الساعة).

وتعقبه ابن حجر بما ثبت من أن الساعة لا تقوم إلا على شرار الناس فقط، فلا يبقى على ظهر الأرض مؤمن ولا مسلم.

يقول الرسول ﷺ: "لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس"، وقوله ﷺ: "لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله"، وقوله ﷺ: "إن الله يبعث ريحاً من اليمن ألين من الحرير...".

فهذه الريح الواردة في الحديث من علامات قرب الساعة، وهي لقبض أرواح المؤمنين، وقد جاء في صفة هذه الريح أنها ألين من الحرير.

روى مسلم عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: "قال رسول الله ﷺ

---

(١) أخرجه مسلم ، (٥٢)كتاب الفتن، (٢٠) باب ذكر الدجال وصفته، حديث (٧٢٩٩).

(٢) (١)كتاب الإيمان، (٦٦) باب ذهاب الإيمان آخر الزمان، حديث (٣٧٤).

(٣) بحثت عن هذه الرواية فلم أعثر عليها، وكل ما وجدته بلفظ مسلم، "المسند" ٣ : ١٠٧ ، ١٦٢ ، ٢٥٩.

(٤) ابن حجر، فتح الباري: ١٣/٢٥.

يخرج الدجال ... (فذكر الحديث وفيه) فيبعث الله عيسى بن مريم كأنه عروة بن مسعود، فيطلبه، فيهلكه، ثم يمكث الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة، ثم يرسل الله ريحاً باردة من قبل الشام، فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خير أو إيمان إلا قبضته، حتى لو أن أحدكم دخل في كبد جبل لدخلته عليه حتى تقبضه"[1].

فهذا الحديث يدل على أن ظهورها قريب جداً من قيام الساعة حتى لا تقوم إلا على شرار الناس، كما ذهب ابن حجر، ووافقه الكرماني[2]، والقاضي عياض[3]، والنووي[4]، والقرطبي[5]، والقسطلاني[6].

منهج ابن حجر:

قام بتفسير جملة من متن الحديث التي يدور حولها الاستدراك، واتبع ما يأتي:

أولاً: نقل قول المستدرك عليه في شرحه لهذه العبارة مع الاستدراك عليه.

ثانياً: أيد رأيه بالاستدلال بالروايات المختلفة، مع الجمع بين الروايات للوصول إلى المعنى الصحيح من العبارة.

---

(١) (٥٢)كتاب الفتن، (٢٣) باب في خروج الدجال ومكثه في الأرض ونزول عيسى وقتله إياه وذهاب أهل الخير والإيمان وبقاء شرار الناس، حديث (٧٣٠٧).

(٢) الكرماني، شرح البخاري: ١٥٢/١٢.

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٤٥٩/١.

(٤) شرح مسلم: ٣٥٥/١.

(٥) المفهم: ٣١٠/١.

(٦) إرشاد الساري: ١٧٥/١٠.

١٦ -الاستدراك الخامس

ويدور حول المرد بالحديث التخصيص أم التعميم؟

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى عبد الله بن مسعود ﷺ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **((إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً وَأُمُورًا تُنْكِرُونَهَا))، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ، وَسَلُوا اللَّهَ حَقَّكُمْ)).**(١)

قال الحافظ ابن حجر: " نقل ابن التين عن الداودي أنه خاص بالأنصار، وكأنه أخذه من حديث عبد الله بن زيد(٢)(٣) الذي قبله، ولا يلزم من مخاطبة الأنصار بذلك أن يختص بهم، فإنه يختص بهم بالنسبة إلى المهاجرين، ويختص ببعض المهاجرين دون بعض، فالمستأثر من يلي الأمر، ومن عداه هو الذي يستأثر عليه، ولما كان الأمر يختص بقريش ولا حظَّ للأنصار فيه خوطب الأنصار بأنكم ستلقون أثرة، وخوطب الجميع بالنسبة لمن يلي الأمر، فقد ورد ما يدل على التعميم، ففي حديث يزيد بن سلمة

---

(١) البخاري، (٩٢)كتاب الفتن، (٢) باب قول النبي ﷺ سترون بعدي أمور تنكرونها، حديث (٧٠٥٢).

(٢) عبدالله بن زيد بن عاصم الأنصاري المازني، قتل يوم الحرة سنة ٦٣هـ، له صحبة.روى عنه: عباد بن تميم، ويحيى بن عمارة بن أبي الحسن. **يُنظر:** البخاري، التاريخ الكبير: ١٢/٣، ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٣١٢/٢.

(٣) لفظ حديث عبد الله بن زيد:" لما أفاء الله على رسول الله ﷺ يوم حنين قسم في الناس في المؤلفة قلوبهم، ولم يعط الأنصار شيئاً، فكأنهم وجدوا إذ لم يصبهم ما أصاب الناس، فخطبهم، فقال: "يا معشر الأنصار، ألم أجدكم ضلالاً فهداكم الله بي، وكنتم متفرقين فألفكم الله بي، وعالة فأغناكم الله بي"؟ كلما قال شيئاً قالوا: الله ورسوله أمنُّ. قال: "ما يمنعكم أن تجيبوا رسول الله ﷺ"؟ قال: كلما قال شيئاً قالوا: الله ورسوله أمَنّ. قال: "لو شئتم قلتم: جئتنا كذا وكذا، ألا ترضون أن يذهب الناس بالشاة والبعير وتذهبون بالنبي ﷺ إلى رحالكم؟ لولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار، ولو سلك الناس وادياً وشعباً لسلكت وادي الأنصار وشعبها، الأنصار شعار والناس دثار، إنكم ستلقون بعدي أثرة، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض". أخرجه البخاري ، (٦٤) كتاب المغازي، (٥٦) باب غزوة الطائف، حديث (٤٣٣٠).

الجعفي[1] عند الطبراني أنه قال: "يا رسول الله إن كان علينا أمراء يأخذون بالحق الذي علينا ويمنعونا الحق الذي لنا أنقاتلهم؟ قال : لا ، عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم " [2]. وأخرج مسلم من حديث أم سلمة[3] مرفوعاً "سيكون أمراءُ فيعرفون وينكرون، فمن كره برئ ومن أنكر سلم ولكن من رضي وتابع. قالوا أفلا نقاتلهم؟ قال : لا ، ما صَلّوا " [4]. ومن حديث عوف بن مالك[5] رفعه في حديث في هذا المعنى " قلنا يا رسول الله أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: لا، ما أقاموا الصلاة" وفي رواية له (بالسيف) وزاد (وإذا رأيتم من ولاتكم شيئاً تكرهونه فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يداً من طاعة) [6]. وفي حديث عمر في مسنده للإسماعيلي من طريق أبي مسلم الخولاني [7] عن أبي عبيدة بن

---

(١) يزيد بن سلمة بن يزيد بن مشجعة بن مجمع بن مالك الجعفي، روى عنه: وائل ابن حجر، وعلقمة بن وائل، وسعيد بن اشوع. **يُنظر:** ابن الأثير، أسد الغابة، ٣٤٣/٤، ط. دار المعرفة، الذهبي، الكاشف: ٢٧٩/٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣٣٣/١١.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، حديث رقم (٦٣٤)، ٢٤٢/٢٢، ٢٤٣.

(٣) هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم بن يقظة بن مره المخزومية، بنت عم خالد بن الوليد سيف الله، من المهاجرات الأول، دخل بها النبي ﷺ سنة أربع من الهجرة، وتوفيت سنة ٥٩هـ. **يُنظر:** ابن سعد، الطبقات الكبرى: ٨٦/٨، ابن الأثير، أسد الغابة: ٣٤٠/٧، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: ٢٢١/٣.

(٤) أخرجه مسلم، (٣٣)كتاب الإمارة، (١٦) باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع، حديث (٤٧٧٧).

(٥) عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي الغطفاني، أبو عبد الرحمن، ويقال أبو عبد الله، ويقال أبو محمد، ويقال أبو حماد، ويقال أبو عمرو، شهد فتح مكة وخيبر، روى عن النبي وعن عبد الله بن سلام، وعنه أبو مسلم الخولاني، وجبير بن نفير، وعاصم بن حميد السكوني وغيرهم، ومات سنة ٧٣ هـ. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٣/٧، ابن الأثير ، أسد الغابة: ٤٢٩/٣ ط. دار المعرفة، المزي، تهذيب الكمال: ٤٤٣/٢٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ١٤٤/٨.

(٦) أخرجه مسلم، (٣٣)كتاب الإمارة، (١٧) باب خيار الأئمة وشرارهم، حديث (٤٧٨١).

(٧)أبو مسلم الخولاني اليماني الزاهد الشامي، اسمه عبد الله بن ثوب ويقال ابن ثواب، ويقال ابن عبدالله ويقال ابن عوف ويقال ابن مشكم، ويقال اسمه يعقوب بن عوف، روى عن: عمر، ومعاذ، وأبي عبيدة بن الجراح وغيرهم، قال يحيى بن معين:" ثقة ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٠/٥، المزي، تهذيب الكمال: ٢٩٠/٣٤. ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٢١١/١٢-٢١٢

الجراح [1] عن عمر رفعه قال: "أتاني جبريل فقال: إن أمتك مفتتنة من بعدك، فقلت: من أين؟ قال: من قبل أمرائهم وقرائهم، يمنع الأمراء الناس الحقوق فيطلبون حقوقهم فيفتنون، ويتبع القراء هؤلاء الأمراء فيفتنون. قلت: فكيف يسلم من سلم منهم؟ قال: بالكف والصبر إن أعطوا الذي لهم أخذوه وإن منعوه تركوه"[2][3].ا.هـ.

في هذا النقل استدرك الحافظ على الداودي قوله: إن الخطاب في هذا الحديث خاص بالأنصار، ورد عليه بأنه أخذه من حديث عبد الله بن زيد، وقال: لا يلزم من مخاطبة الأنصار بذلك أن يختص بهم دون سواهم، واستدل بحديث يزيد بن سلمة الجعفي عند الطبراني، وحديث أم سلمة عن مسلم، وحديث عوف بن مالك عند مسلم أيضاً، وحديث عمر في مسنده للإسماعيلي.

فابن حجر هنا يرد دعوى الخصوصية التي أشار إليها الداودي.

ويرجع ابن حجر قول الداودي إلى أنه أخذه من حديث عبد الله بن زيد الموجه للأنصار في يوم حُنين عندما قسم النبي ﷺ الغنائم للمؤلفة قلوبهم[4] حزن الأنصار لأنهم لم يصبهم ما أصاب الناس فخطبهم الرسول ﷺ بهذا الخطاب ... فقال: "إنكم ستلقون بعدي أثرة"، والمعنى أنه يستأثر عليهم بما لهم فيه اشتراك في الاستحقاق، فقال لهم رسول

---

(١) أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال بن أهيب القرشي الفهري المكي، أحد العشرة، وأمين الأمة. توفي سنة ١٨هـ. **يُنظر:** أبو نعيم، حلية الأولياء: ١/١٠٠، ابن الأثير، أسد الغابة: ٣/ ١٢٨، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: ٥/٢٨٥.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم، كتاب السنة، ١/١٣١، ١٣٢ حديث (٣٠٣).

(٣) ابن حجر، فتح الباري: ١٣/٩.

(٤) المراد بالمؤلفة قلوبهم: ناس من قريش أسلموا يوم الفتح إسلاماً ضعيفاً، والحكمة من قسم الغنائم فيهم فقط، إن غنائم الكفار لما حصلت ثم قسمت على من لم يتمكن الإيمان من قلبه لما بقيَّ فيه من الطبع البشري في محبة المال فقسمه فيهم لتطمئن قلوبهم، وتجتمع على محبته، لأنها جبلت على حب من أحسن إليها، ومنع أهل الجهاد من أكابر المهاجرين ورؤساء الأنصار مع ظهور استحقاقهم لجميعها؛ لأنه لو قسم ذلك فيهم لكان مقصوراً عليهم بخلاف قسمته على المؤلفة؛ لأنه فيه استجلاب قلوب أتباعهم الذين كانوا يرضون إذا رضى رئيسهم فلما كان ذلك العطاء سبباً لدخولهم في الإسلام ولتقوية قلب من دخل فيه فكان في ذلك عظيم المصلحة. **يُنظر:** ابن حجر، فتح الباري: ٨/٦١، ٦٢.

الله أيضاً: "فاصبروا حتى تلقوني على الحوض"، أي اصبروا حتى تموتوا، فإنكم ستجدونني عند الحوض، فيحصل لكم الانتصاف ممن ظلمكم، والثواب الجزيل على الصبر[1]. ومن ذلك اعتمد الداودي على تلك الرواية في اختصاص الحديث للأنصار، ولكن ابن حجر لم يؤيد ذلك، وذهب إلى أن الحديث عام وليس خاصاً بالأنصار، واعتمد على ذلك بما ساقه من الروايات.

وللعلماء في شرح هذا الحديث مجموعة أقوال، ومنها:

قول ابن بطال: "قوله (سترون بعدي أثرة...) فوصف أنهم سيكون عليهم أمراء يأخذون منهم الحقوق ويستأثرون بها، ويؤثرون بها من لا تجب له الأثرة، ولا يعدلون فيها، وأمرهم بالصبر عليهم، والتزام طاعتهم على ما فيهم من الجور "[2].

وقول القاضي عياض: "معناه الاستئثار بمال الله وبمال المسلمين عليهم، وإيثار بعضهم به دون بعض، أو الاستئثار بالخلافة، والملك بالعهد لمن لا يستحقه، أو لعقد ذي السلطان والقوة ذلك لغير أهله، أو يكون المراد بالأثرة (الشدة)، وقوله: (تؤدون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم) حض على الصبر، ولزوم الطاعة على كل حال، والاستسلام والضراعة إلى الله في كشف ما نزل "[3].

وقول النووي:" هذا من معجزات النبوة، وقد وقع هذا الإخبار متكرراً، ووجد مخبره متكرراً، وفيه الحث على السمع والطاعة، وإن كان المتولي ظالماً عسوفاً، فيعطى حقه من الطاعة، ولا يخرج عليه، ولا يخلع، بل يتضرع إلى الله تعالى في كشف أذاه، ودفع شره وإصلاحه "[4].

والذي يُلاحظ في أقوال العلماء أنهم لم يتعرضوا لخصوصية الخطاب أو عمومه،

---

(١) ابن حجر، فتح الباري: ٨/٦٥.

(٢) ابن بطال، شرح البخاري ١٠/٨.

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٦/٢٥١.

(٤) شرح مسلم: ١٢/٤٣٥.

ولم يعتمد الحافظ على أقوالهم، إلا أن أدلته ترجح ما ذهب إليه من أن الخطاب عام وليس خاصّاً بالأنصار، لأن حديث الرسول ﷺ فيه إخبار عما سيكون في المستقبل من الاستئثار بالمال والخلافة أو الملك لمن لا يستحقه من ولاة الأمر، وحث المسلمين على الصبر ولزوم الطاعة على كل حال، والضراعة والدعاء إلى الله في كشف ما نزل، والله أعلم.

منهج ابن حجر :

يظهر منهج ابن حجر هنا فيما اتبعه من خطوات للوصول إلى المعنى الصحيح والمراد الصائب للحديث، وهل يفيد الخصوص أم يفيد العموم؟ فاتبع ما يأتي:

- نقل قول الداودي في شرح الحديث مع الاستدراك عليه.
- نقل ما يؤيد استدراكه من روايات.
- الوصول في النهاية إلى التفسير الأمثل والمراد الصحيح للحديث بما استدل به من نصوص نبوية تقوي ما ذهب إليه.

١٧ - الاستدراك السادس

هذا الاستدراك يتعلق بدراسة ألفاظ المتن

نص الحديث:

أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ بسنده إلى شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ... إلى قوله: ((فَرَفَعَهُ عِنْدَ الخَامِسَةِ فَقَالَ يَا رَبِّ إِنَّ أُمَّتِي ضُعَفَاءُ أَجْسَادُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ وَأَسْمَاعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَأَبْدَانُهُمْ فَخَفِّفْ عَنَّا فَقَالَ الجَبَّارُ يَا مُحَمَّدُ قَالَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ قَالَ إِنَّهُ لاَ يُبَدَّلُ القَوْلُ لَدَيَّ كَمَا فَرَضْتُهُ عَلَيْكَ فِي أُمِّ الكِتَابِ قَالَ فَكُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا فَهِيَ خَمْسُونَ فِي أُمِّ الكِتَابِ وَهِيَ خَمْسٌ عَلَيْكَ فَرَجَعَ إِلَى مُوسَى فَقَالَ كَيْفَ فَعَلْتَ فَقَالَ خَفَّفَ عَنَّا أَعْطَانَا بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا قَالَ مُوسَى قَدْ وَاللَّهِ رَاوَدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ فَتَرَكُوهُ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ أَيْضًا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا مُوسَى قَدْ وَاللَّهِ اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَبِّي مِمَّا اخْتَلَفْتُ إِلَيْهِ...)).[1]

قال الحافظ ابن حجر: " هذا التنصيص على الخامسة على أنها الأخيرة يخالف رواية ثابت عن أنس[2] أنه وضع عنه كل مرة خمساً، وأن المراجعة كانت تسع مرات...، وأغفل الكرماني رواية ثابت، فقال: إذا خففت في كل مرة عشرة كانت الأخيرة سادسة. فيمكن أن يقال ليس فيه حصر لجواز أن يخفف بمرة واحدة خمس عشرة أو أقل أو أكثر".[3] ا.هـ.

---

(١) أخرجه البخاري، (٩٧)كتاب التوحيد،(٣٧) باب ما جاء في قوله عز وجل ﴿ **وكلم الله موسى تكليما**﴾ حديث (٧٥١٧).

(٢) في رواية ثابت عن أنس بن مالك عنه ﷺ قال: فلم أزل أرجع بين ربي تبارك وتعالى وبين موسى عليه السلام حتى قال: يا محمد إنهن خمس صلوات كل يوم وليلة بكل صلاة عشر فذلك خمسون صلاة ومن همَّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فإن عملها كتبت له عشرا، قال: فنزلت حتى انتهيت إلى موسى فأخبرته فقال: ارجع إلى ربك، فاسأله التخفيف فقال رسول الله صل الله عليه وسلم، فقلت: قد رجعت إلى ربي حتى استحييت منه. أخرجه مسلم، (١)كتاب الإيمان، (٧٤) باب الإسراء حديث (٤٠٩).

(٣) فتح الباري: ٥٩٤/١٣. وقول الكرماني ثابت في كتابه شرح البخاري: ٢٠٨/٢٣.

في هذا النقل استدرك الحافظ على الكرماني أنه أغفل رواية ثابت التي فيها (إنه وضع عنه كل مرة خمساً، وأن المراجعة كانت تسع مرات)، لذا حاول الكرماني أن يوفق بين الروايات، و لم يفطن لرواية ثابت.

وعند الرجوع إلى الروايات المختلفة في هذه المسألة نجد:

رواية أبي ذر: (فوضع شطرها).[1]

ورواية مالك بن صعصعة: (فوضع عني عشراً)[2] ومثله شريك.

إذاً.. فإن هذه الروايات يظهر فيها التعارض مع رواية ثابت: (فحط عني خمساً)، إلا أن الإمام النووي ينفي ذلك بقوله:"(فوضع شطرها) لا يخالف رواية ثابت، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: حط عني خمساً" إلى آخره"، فالمراد بحط الشطر هنا أنه حط في مرات بمراجعات، وهذا هو الظاهر"[3].

ويقول القاضي عياض:" المراد بالشطر هنا الجزء، وهو الخمس، وليس المراد به النصف"[4].

ويعلق الإمام النووي على ذلك بقوله: "وهذا الذي قاله محتمل، ولكن لا ضرورة إليه، فإن حديث ابن شهاب مختصرٌ يذكر فيه مرات المراجعة، أي أنه يثبت رواية ثابت"[5].

ويقول ابن المنير: "ذكر الشطر أعم من كونه وقع دفعة واحدة". ويستدرك ابن حجر فيقول: "وكذا العشر فكأنها وضع العشر في دفعتين والشطر في خمس دفعات. أو المراد بالشطر البضع، وقد حققت رواية ثابت أن التخفيف كان خمساً خمساً، وهي زيادة

---

(١) البخاري، (٨)كتاب الصلاة،(١) باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء، حديث (٣٤٩).

(٢) البخاري، (٦٣)كتاب مناقب الأنصار، (٤٢) باب المعراج، حديث (٣٨٨٧).

(٣) شرح صحيح مسلم: ٣٩٣/٢.

(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٥٠٤/١.

(٥) شرح صحيح مسلم: ٣٩٣/٢.

معتمدة يتعين حمل باقي الروايات عليها "[1].

فابن حجر يرى أن الرواية الصحيحة التي تدل على عدد مرات مراجعة الرسول لله تعالى هي رواية ثابت، وأن التخفيف كان خمساً خمساً، أي عدد مرات المراجعة تسع مرات.

ونعتذر للإمام الكرماني بمثل ما قال الإمام العيني:" كأن الكرماني لم يقف على رواية ثابت فلذلك أغفلها"،[2] والله أعلم.

منهج ابن حجر:

- صدّر الحافظ استدراكه على الكرماني بقوله (أغفل) للدلالة على خطأ الكرماني.
- نقل قول الكرماني.
- الرد بالاستدلال بالرواية.

---

(١) ابن حجر، فتح الباري: ١/٦٠٠.

(٢) عمدة القاري: ٢٣/١٧٣.

١٨-الاستدراك السابع

يدور حول بيان كيفية أخذ الحكم الشرعي من إحدى جزئيات الحديث بطريق الاجتهاد الذي يستنبط به الحكم الشرعي، أو بطريق الاستدلال الذي يستند إلى صريح النصوص النبوية.

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ(١) أَنَّ أَبَاهُ جُبَيْرَ بْنَ مُطْعِمٍ(٢) أَخْبَرَهُ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَتْهُ فِي شَيْءٍ فَأَمَرَهَا بِأَمْرٍ فَقَالَتْ: ((**أَرَأَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ أَجِدْكَ؟ قَالَ: إِنْ لَمْ تَجِدِينِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ**)). زَادَ لَنَا الْحُمَيْدِيُّ(٣) عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ(٤): كَأَنَّهَا تَعْنِي الْمَوْتَ(٥)

قال الحافظ ابن حجر:" قال ابن بطال: استدل النبي ﷺ بظاهر قولها: (فإن لم أجدك) أنها أرادت الموت، فأمرها بإتيان أبي بكر، قال: وكأنه اقترن بسؤالها حالة أفهمت

---

(١) محمد بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قُصَيّ النوفلي، أبو سعيد المدني، تابعي. روى عن: أبيه، وعمر، وابن عباس.، قال ابن حجر " ثقة "، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز. **يُنظر:** البخاري، التاريخ الكبير: ٥٢/١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل:٢١٨/٧، وابن حجر، التقريب: ص٤٧١.

(٢) جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي، أسلم بعد خيبر، وقيل يوم الفتح، مات سنة ٥٦ هـ. **يُنظر:** ابن الاثير، أسد الغابة: ٣١٠/١ ط. دار المعرفة. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة:٢٢٥. تهذيب التهذيب: ٥٨/٢.

(٣) عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله بن أسامة بن عبد الله بن حميد بن نضر بن الحارث بن أسد بن عبد العزى، وقيل في نسبه غير ذلك، ثقة، كثير الحديث، روى عنه البخاري خمسة وسبعين حديثاً. **يُنظر:** البخاري، التاريخ الكبير: ٥/ت ١٧٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ١٩٢/٥: ١٩٣.

(٤) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد. روى عن أبيه والزهري. وعنه: الليث وشعبه، كان ثقة، كثير الحديث. **يُنظر:** ابن سعد، الطبقات الكبرى: ٣٢٢/٧، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ٨٣/٦. ابن حجر، تهذيب التهذيب: ١١٠/١، ١١١.

(٥) أخرجه البخاري، (٩٦)كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، (٢٤) باب الأحكام التي تعرف بالدلائل، حديث (٧٣٦٠).

ذلك وإن لم تنطق بها[1].

قلت: وإلى ذلك وقعت الإشارة في الطريق المذكورة هنا التي فيها (كأنها تعني الموت) لكن قولها (فإن لم أجدك) أعم في النفي من حال الحياة وحال الموت، ودلالته لها على أبي بكر مطابق لذلك العموم"[2].ا.هـ.

في هذا النقل نقل الحافظ قول ابن بطال: "استدل النبي ﷺ بظاهر قولها (فإن لم أجدك) أنها أرادت الموت، فأمرها بإتيان أبي بكر، قال وكأنه اقترن بسؤالها حالة أفهمت ذلك وإن لم تنطق بها".

ورد الحافظ على قول ابن بطال: (أنها أرادت الموت):

أولاً: بأنه قد وقع التصريح بذلك في رواية الحميدي من طريق إبراهيم بن سعيد.

ثانياً: أن دلالة قولها (فإن لم أجدك) أعم من حالة الموت والحياة، فهي تدل على خلافة أبي بكر عن طريق الإشارة لا التصريح.

وهذا فيه رد على من قال عند قوله (فأتي أبا بكر) إن فيه دليلاً على استخلاف أبي بكر عن طريق التصريح، قال ابن بطال: "وفي هذا دليل على استخلاف أبي بكر، وقد أمر الله عباده بالاستدلال والاستنباط من نصوص الكتاب والسنة"[3].وقال الكرماني: "يستدل به على خلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه"[4].

أما عن أقوال باقي العلماء في المسألة:

قال القاضي عياض:" قول النبي ﷺ للمرأة (إن لم تجديني فأتي أبا بكر) مما استدل به من يقول بالنص على أبي بكر، ولا حجة فيه، بل فيه من الحجة صحة إمامته، وأن النبي عليه

---

(١) فتح الباري: ٤٠٧/١٣.وكلام ابن بطال ثابت في كتابه شرح صحيح البخاري: ٣٩٠/١٠.

(٢) ابن حجر، المرجع السابق.

(٣) ابن بطال، شرح صحيح البخاري: ٣٩٠/١٠.

(٤) الكرماني، شرح صحيح البخاري: ٨٥/١٢.

الصلاة والسلام قد أخبر أنه سيكون إماماً بعده، ولو لم يكن لها أهلاً لما أمر بالمجيء إليه"[1].

وقال النووي:" قول النبي ﷺ (فإن لم تجديني فأتي أبا بكر) فليس فيه نص على خلافته، وأمر بها، بل هو إخبار بالغيب الذي أعلمه الله تعالى به"[2].

وقال العيني في قوله (فإن لم تجديني فأتي أبا بكر):" فيه إشارة إلى أنه هو الخليفة من بعده".[3]

من خلال ما سبق يتضح لنا صحة ما ذهب إليه الحافظ من أن قول ابن بطال في قولها (إن لم أجدك) أنها أرادت الموت، وأنه قد وقع الإشارة إليه من طريق إبراهيم بن سعد، ودلالته أعم من حال الموت والحياة، فإن فيه دلالة على خلافة أبي بكر عن طريق الإشارة لا التصريح.

منهج ابن حجر:

- نقل قول المستدرك عليه.
- الرد بالاستدلال بالرواية.
- بيان كيفية الاستنباط من الحديث، حيث يستفاد منه الدلالة على خلافة أبي بكر عن طريق الإشارة لا التصريح، وفي ذلك رد على من قال: إن فيه التصريح بخلافة أبي بكر.

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٣٨٩/٧.

(٢) شرح مسلم: ١٥١/١٥.

(٣) عمدة القاري: ٣٩٤/١١.

١٩ - الاستدراك الثامن

يدور حول وقوع إشكال في تفسير بعض ألفاظ الحديث، يترتب عليه إنكار بعض الرواة لما أشكل عليه في فهمه، أو وجود حديث آخر يعارضه في الظاهر.

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى الزهري قال: كان مُحَمَّد بْن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ يحدث أَنَّهُ بَلَغَ مُعَاوِيَةَ ـ وَهم عِنْدَهُ فِي وَفْدٍ مِنْ قُرَيْشٍ - أَنَّ عَبْدَ اللَّه بْنَ عَمْرٍو يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَيَكُونُ مَلِكٌ مِنْ قَحْطَانَ فَغَضِبَ، فَقَامَ فَأَثْنَى عَلَى اللَّه بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رِجَالاً مِنْكُمْ يُحَدِّثُونَ أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّه، وَلاَ تُؤْثَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ وَأُولَئِكَ جُهَّالُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَالأَمَانِيَّ الَّتِي تُضِلُّ أَهْلَهَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَقُولُ: **((إِنَّ هَذَا الأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لاَ يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلاَّ كَبَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ مَا أَقَامُوا الدِّينَ))**.[1]

قال الحافظ ابن حجر:" قال ابن بطال: سبب إنكار معاوية أنه حمل حديث عبدالله بن عمرو على ظاهره، وقد يكون معناه أن قحطانياً يخرج في ناحية من النواحي فلا يعارض حديث معاوية، والمراد بالأمر في حديث معاوية الخلافة[2] كذا قال.

ونقل عن المهلب: أنه يجوز أن يكون ملك يغلب على الناس من غير أن يكون خليفة، وإنما أنكر معاوية خشية أن يظن أحد أن الخلافة تجوز في غير قريش، فلما خطب بذلك دل على أن الحكم عندهم كذلك إذ لم ينقل أن أحداً منهم أنكر عليه[3].

قلت: ولا يلزم من عدم إنكارهم صحة إنكار معاوية ما ذكره عبد الله بن عمرو، فقد قال ابن التين: الذي أنكره معاوية في حديثه ما يقويه لقوله (ما أقاموا الدين)، فربما

---

(١) أخرجه البخاري، (٩٣) كتاب الأحكام، (٢) باب الأمراء من قريش، حديث (٧١٣٩).

(٢) فتح الباري: ١٤٣/١٣. وكلام ابن بطال ثابت في كتابه شرح البخاري: ٢١٢/٨.

(٣) فتح الباري: ١٤٣/١٣. وكلام المهلب ثابت في شرح ابن بطال لصحيح البخاري: ٢١٢/٨.

كان فيهم من لا يقيمه فيتسلط القحطاني عليه، وهو كلام مستقيم". [1] ا.هـ.

نقل ا لحافظ قولي ابن بطال والمهلب المتقدمين، ورد عليهما بأنه لا يلزم من عدم إنكارهما صحة إنكار معاوية ما ذكره عبد الله بن عمرو، ويستند بقول ابن التين بأن ما أنكره معاوية في حديثه ما يقويه لقوله (ما أقاموا الدين)، فربما كان فيهم من لا يقيمه فيتسلط القحطاني عليه.

مما سبق يتضح لنا أن هذا الاستدراك يدور حول إنكار معاوية لحديث عبدالله بن عمرو بن العاص مع أنه ثابت من طريق أبي هريرة:"لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه" [2].

وابن بطال عَدَّ أن الحديثين صحيحان ووفق بينهما، بأن القحطاني يخرج في ناحية من النواحي (ليس خليفة)، بينما الخليفة يكون قرشيا.

وقول ابن بطال مستمد من قول المهلب، وفي قول المهلب إن الذين حضروا خطبة معاوية لم ينكروا عليه المعنى الذي قرره وهو: أن الخلافة في قريش.

فابن حجر يستدرك على المهلب قوله: إن سكوت من سمعوا خطبة معاوية إقرار لمضمونها، بأن سكوتهم لا يعني صحة إنكار معاوية ما ورد في حديث عبد الله بن عمرو، وقول ابن التين الذي نقله فيه رّد على هذه الفكرة الأخيرة الواردة في كلام المهلب أن الخلافة في قريش ما أقاموا الدين، فربما كان فيهم من لا يقيمه فيتسلط القحطاني عليه.
وقد وُجِد ذلك، فإن الخلافة لم تزل في قريش، والناس في طاعتهم إلى أن استخفوا بأمر الدين، فضعف أمرهم وتلاشى إلى أن لم يبق لهم من الخلافة سوى اسمها المجرد في بعض الأقطار دون أكثرها [3]، والله أعلم.

---

(١) فتح الباري: ١٣/١٤٣.

(٢) أخرجه البخاري، (٦١) كتاب المناقب، (٧) باب ذكر القحطاني، حديث (٣٥١٧).

(٣) **يُنظر:** ابن حجر، فتح الباري: ٦/٦٥٤.

منهج ابن حجر:

- نقَلَ قول العلماء في شرح الحديث.
- استدرك على بعض تلك الأقوال.
- نقل ما يؤيد استدراكه، من أقوال العلماء (ابن التين)، وأبرز مستندهم في ذلك.

٢٠ - الاستدراك التاسع

ويدور حول توضيح الخطأ الواقع من بعض الشراح في تقدير مقول القول.

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ[١]، حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ الضُّبَعِيُّ[٢] قُلْتُ لابنِ عَبَّاسٍ: فَقَالَ قَدِمَ وَفْدُ عَبْدِ القَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: ((**إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ مُضَرَ، وَإِنَّا لاَ نَصِلُ إِلَيْكَ إِلاَّ فِي أَشْهُرٍ حُرُمٍ، فَمُرْنَا بِجُمَلٍ مِنْ الأَمْرِ ..... الحديث**)).[٣]

قال الحافظ ابن حجر عند قوله (قلت لابن عباس فقال: قدم وفد عبد القيس): "كذا في هذه الرواية لم يذكر مقول قلت، وبيّنه الإسماعيلي من طريق أبي عامر عبدالملك بن عمرو العَقَدي[٤] ـ بفتح المهملة والقاف ـ عن قرة بن خالد، فقال في روايته: (حدثنا أبو جمرة قال: قلت لابن عباس: إن لي جرة أنتبذ فيها، فأشربه حلواً لو أكثرت منه فجالست القوم لخشيت أن أفتضح، فقال: قدم وفد عبد القيس)، وقد أخرج مسلم

---

(١) قرة بن خالد أبو خالد ويُقال أبو محمد السدوسي البصري. حدث عن: محمد بن سيرين، والحسن، وغيرهم، حدث عنه: يحيى القطان، وبشر بن الفضل، وابن مهدي، ومُعاذ بن مُعاذ، وأبو نعيم، خلق. مات سنة ١٥٤هـ قال أبي حاتم: "ثقة"، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٣١/٧، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٩٥/٧.

(٢) نصر بن عمران الضبعي البصري، أحدُ الأئمة الثقات، حدث عن: ابن عباس، وابن عمر، وغيرهم، حدث عنه شعبة، وإبراهيم بن طهمان وآخرون، مات سنة ١٢٧هـ. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤٦٥/٨، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٤٣/٥.

(٣) أخرجه البخاري، (٩٧) كتاب التوحيد،(٥٦) باب قول الله تعالى: **﴿والله خلقكم وما تعملون﴾**، الحديث (٧٥٥٦).

(٤) عبد الملك بن عمرو القيسي العقدي أبو عامر البصري، حدّث عن: زكريا بن إسحاق، وأيمن بن نابل، وأفلح بن حُميد، وقرة بن خالد، وغيرهم، حدث عنه: أحمد بن حنبل، وابن راهويه، وأبو خيثمة، وأحمد بن الفرات، وغيرهم. مات سنة ٢٠٤ هـ، قال يحيى بن معين:" ثقة ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٥٩/٥، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤٦٩/٩.

طريق أبي عامر، لكن لم يسق لفظه، و لم يقف الكرماني [1] على هذا، فقال: التقدير قلت لابن عباس حدثنا إما مطلقاً وإما عن قصة وفد عبد القيس، فجعل مقول (قلت) طلب التحديث"[2].ا.هـ.

استدراك ابن حجر على الكرماني أنه قدّر "مقول القول" بكلام من عنده دون الرجوع إلى الروايات التي صرحت بمقول القول.

فقد أثبتت رواية الإسماعيلي أن مقول قلت، هو قول أبي جمرة لابن عباس: "إن لي جرة..." وليس هو: طلب التحديث.

إذاً.. فالحافظ ابتدأ استدراكه بالتأكيد على أن الرواية التي أخرجها البخاري لم يذكر فيها مقول قلت، وبيّنه الإسماعيلي من رواية أبي عامر، واستدرك على الكرماني بأنه لم يقف عليها، فظن أن مقول قلت هو طلب التحديث.

وإضافة لما ذكره الحافظ فقد أخرج البخاري في كتاب المغازي من طريق أبي عامر العقدي، عن قرة عن أبي جمرة، قلت لابن عباس: "إن لي جرة تَنْتَبِذُ لي نبيذاً فأشربه حلواً في جَرٍّ، إن أكثرت منه فجالست القوم فأطلت الجلوس خشيت أن أفتضح"[3]، مما يبين مقول القول وهذا يستدرك به على ابن حجر نفسه كونه استدل على صحة ما ذهب إليه برواية الإسماعيلي، مع أن رواية أبي عامر في البخاري نفسه وفيها سبب الحديث.

أما عن أقوال الشراح، فقد ذكر العيني أن قوله: (قلت لابن عباس)، التقدير قلت:

---

(١) محمد بن يوسف بن علي الكرماني البغدادي، ولد سنة ٧١٧ هـ. من مصنفاته: "الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري"، "شرح المواقف"، "شرح الجواهر"، توفي سنة ٧٨٦ هـ. **يُنظر:** ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: ٧٧/٥، السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١/ ٢٧٩، الزركلي، الأعلام: ٢٧/٨.

(٢) فتح الباري: ٦٥٥/١٣. وكلام الكرماني ثابت في كتابه شرح البخاري: ٢٤٣/١٢.

(٣) أخرجه البخاري، (٦٤)كتاب المغازي،(٦٩) باب وفد عبد القيس، الحديث (٤٣٦٨).

حدثنا إما مطلقاً وإما عن قصة عبد القيس[1]، فوافق الكرماني فيما ذهب إليه، والبقية لم يذكروا الموضوع من أصله.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا صحة استدراك الحافظ على الكرماني؛ بدليل رواية الإسماعيلي، وكذلك ما أخرجه البخاري في كتاب المغازي عن طريق أبي عامر، والله أعلم.

منهج ابن حجر:

- نقل قول الكرماني مع الإشارة إلى أنه ربما لم يطلع على الروايات التي تبين مقول القول.
- إثبات صحة ما ذهب إليه بالاستدلال برواية الإسماعيلي.

---

(١) يُنظر: العيني، عمدة القاري: ١٦/٧٣٣.

المبحث الثالث

فقه الحديث

تمهيد

الفقه في الأصل هو الفهم:[1]، وعند الفقهاء هو: "العلم بالأحكام الشرعية المكتسبة من أدلتها التفصيلية"[2].

و من ينظر في شرح ابن حجر واستدراكاته على العلماء في المسائل الفقهية يجدها كثيرة ومتنوعة؛ لأن الكتاب الأصلي الذي شرحه ابن حجر ـ وهو صحيح البخاري ـ مرتب ترتيباً فقهيّاً في كتبه وأبوابه، واشتملت أحاديثه على قضايا فقهية، وأحكام شرعية في أصول الدين وفروعه، لذا فسوف ندرس في هذا المبحث استدراكات ابن حجر المشتملة على مسائل علمية متنوعة، منها ما يتصل بالعقائد، ومنها ما يتصل بالفضائل والأخلاق، لما يؤخذ منه أحكام شرعية مع ثبوت أدلتها، وما يتصل بذلك مما سوف نجده في دراسة الاستدراكات الآتية:

---

(١) ابن منظور، لسان العرب: ٥/٣٤٥٠.

(٢) **يُنظر:** الإمام الإسنوي، تخريج الفروع على الأصول: ص ٥١،٥٠.

٢١ - الاستدراك الأول

يدور حول تمني الموت عند ظهور الفتن، وبيان السبب في ذلك.

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **((لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ))**.(١)

قال الحافظ ابن حجر: " قال ابن بطال": "تغبط أهل القبور وتمني الموت عند ظهور الفتن إنما هو خوف ذهاب الدين بغلبة الباطل وأهله وظهور المعاصي والمنكر"(٢).

وليس هذا عاماً في حق كل أحد، وإنما هو خاص بأهل الخير، وأما غيرهم فقد يكون لما يقع لأحدهم من المصيبة في نفسه أو أهله أو دنياه، وإن لم يكن في ذلك شيء يتعلق بدينه، ويؤيده ما أخرجه في رواية أبي حازم عن أبي هريرة عند مسلم "لا تذهب الدنيا حتى يمر الرجل على القبر فيتمرغ عليه ويقول: يا ليتني مكان صاحب هذا القبر، وليس به الدين إلا البلاء"(٣).

وذكر الرجل فيه للغالب، وإلا فالمرأة يتصور فيها ذلك، والسبب في ذلك ما ذكر في رواية أبي حازم أنه "يقع البلاء والشدة حتى يكون الموت الذي هو أعظم المصائب أهون على المرء فيتمنى أهون المصيبتين في اعتقاده"، وبهذا جزم القرطبي(٤) (٥). وذكره

---

(١) أخرجه البخاري،(٩٢)كتاب الفتن، (٢٢) باب لا تقوم الساعة حتى يغبط أهل القبور،حديث (٧١١٥).

(٢) فتح الباري: ٩٤/١٣.وكلام ابن بطال ثابت في كتابه شرح صحيح البخاري: ٥٨/١٠.

(٣) أخرجه مسلم، (٥٢)كتاب الفتن، (١٨) باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء، حديث (٥٤).

(٤) أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر القرطبي الأنصاري القرطبي المالكي، ضياء الدين، نزيل الإسكندرية، ولد سنة ٥٧٨هـ، قرأ على أبي الحسن اليحصبي صحيح مسلم، تتلمذ عليه: أبو عبدالله محمد القرطبي، وعبدالمؤمن الدمياطي، وغيرهما، من تصانيفه: "المفهم في شرح مسلم ". توفي سنة ٦٥٦هـ.**يُنظر:** السيوطي، حسن المحاضرة: ٣٨٠/١، ابن تغرى بردي، النجوم الزاهرة: ٦٤/١، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٤٠٦/٥.

(٥) **يُنظر:** القرطبي، التذكرة: ص ٤.

عياض احتمالاً[1]، وأغرب بعض شراح المصابيح فقال: المراد بالدين هنا العبادة، والمعنى أنه يتمرغ على القبر ويتمنى الموت في حالة ليس المتمرغ فيها من عادته، وإنما الحامل عليه البلاء، وتعقبه الطيبي: بأن حمل الدين على حقيقته أولى، أي ليس التمني والتمرغ لأمر أصابه من جهة الدين، بل من جهة الدنيا[2].

وقال ابن عبد البر: ظن بعضهم أن هذا الحديث معارض للنهي عن تمني الموت، وليس كذلك، وإنما في هذا أن هذا القدر سيكون لشدة تنزل بالناس من فساد الحال في الدين أو ضعفه أو خوف ذهابه لا لضرر ينزل في الجسم[3]، كذا قال، وكأنه يريد أن النهي عن تمني الموت هو حيث يتعلق بضرر الجسم، وأما إذا كان لضرر يتعلق بالدين فلا.

وقد ذكره عياض احتمالاً أيضاً، وقال غيره: ليس بين هذا الخبر وحديث النهي عن تمني الموت معارضة، لأن النهي صريح، وهذا إنما فيه إخبار عن شدة ستحصل ينشأ عنها هذا التمني، وليس فيه تعرض لحكمه، وإنما سيق للإخبار عما سيقع.

قلت: ويمكن أخذ الحكم من الإشارة في قوله: "وليس به الدين إنما هو البلاء" فإنه سيق مساق الذم والإنكار، وفيه إيماء إلى أنه لو فعل ذلك بسبب الدين لكان محموداً، ويؤيده ثبوت تمني الموت عند فساد أمر الدين عن جماعة من السلف. قال النووي: لا كراهة في ذلك، بل فعله خلائق من السلف منهم عمر بن الخطاب، وعيسى الغفاري، وعمر بن عبد العزيز وغيرهم"[4].ا.هـ.

في هذا النقل استدرك الحافظ على ابن بطال قوله: (تمني الموت عند ظهور الفتن إنما هو خوف ذهاب الدين).

ورد الحافظ بقوله: "ليس هذا عاماً في حق كل أحد، وإنما هو خاص بأهل الخير،

---

(١) يُنظر: القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم: ١٧٩/٨.

(٢) فتح الباري: ٩٤/١٣، وكلام الطيبي ثابت في شرحه على مشكاة المصابيح: ٣٤٣٩/١١.

(٣) فتح الباري: الموضع السابق. وكلام ابن عبد البر ثابت في كتابه التمهيد: ١٤٦/١٨.

(٤) فتح الباري: الموضع السابق. وكلام النووي ثابت في شرحه لصحيح مسلم: ١٠/١٧.

وأما غيرهم فقد يكون لما يقع لأحدهم من المصيبة في نفسه أو أهله أو دنياه، بدليل حديث أبي هريرة عند مسلم (ليس به الدين إلا البلاء)، والسبب في ذلك ما ذكر في رواية أبي حازم أنه (يقع البلاء والشدة حتى يكون الموت الذي هو أعظم المصائب أهون على المرء فيتمنى أهون المصيبتين في اعتقاده)، وبهذا جزم القرطبي، والطيبي، وذكره القاضي عياض احتمالاً.

إذاً هذا الاستدراك يدور حول تمني الموت عند ظهور الفتن، أهو خوف ذهاب الدين، أم لشدة تنزل بالنفس والأهل وغيرها من مصائب الدنيا؟ ابن بطال يرى أن تمني الموت يكون خوف ذهاب الدين، والحافظ في استدراكه على ابن بطال أثبت أن تمني الموت عند ظهور الفتن يكون لشدة تنزل بالنفس والأهل وغيرها من مصائب الدنيا، أما تمني الموت خوف ذهاب الدين فهو محمود.

ثم نقل الحافظ قول ابن عبد البر: "ظن بعضهم أن هذا الحديث معارض للنهي عن تمني الموت، وليس كذلك، وإنما في هذا أن هذا القدر سيكون لشدة تنزل بالناس من فساد الحال في الدين أو ضعفه أو خوف ذهابه لا لضرر ينزل في الجسم".

وعلق الحافظ بقوله: "كأنه يريد أن النهي عن تمني الموت هو حيث يتعلق بضرر الجسم، وأما إذا كان لضرر يتعلق بالدين فلا".

والسؤال المطروح هل حديث الباب يتعارض مع النهي عن تمني الموت الوارد في قول الرسول ﷺ: " لا يتمنين أحدُ منكم الموت لضر نزل به، فإن كان لابد متمنياً للموت فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي"[1].

وعند الرجوع لأقوال العلماء في المسألة نجد الأقوال التالية:

١ ــ قال القاضي عياض: "كراهة الدعاء به من ضر وفاقة أو محنة من عدو، لأنه إنما يدعو به هنا بمعنى الضيق والضجر والسخط لما قدر عليه، وأما لو كان لضر ديني يخشاه فمباح،

---

(١) أخرجه البخاري، (٨٠) كتاب الدعوات، (٣٠) باب الدعاء بالموت والحياة، حديث (٦٣٥١).

وعليه قوله آخره (وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي)[1].

٢ـ وقال النووي:"في الحديث التصريح بكراهية تمني الموت لضر نزل به من فاقة أو محنة بعدو ونحوه من مشاق الدنيا، فأما إذا خاف ضرراً أو فتنة في دينه فلا كراهية فيه لمفهوم هذا الحديث، وقد فعله خلائق من السلف، وفيه أن من خالف فلم يصبر على الضر وتمنى الموت لضر نزل به فليقل الدعاء المذكور"[2].

٣ ـ قال القرطبي: "إن تمني الموت يكون لشدة تنزل بالناس، من فساد الحال في الدين وضعفه وخوف ذهابه، لا لضر ينزل بالمرء في جسده، أو غير ذلك من ذهاب ماله مما يحط به من خطاياه، ويؤيد هذا كله الأدلة التالية:

أ. قول الله ﷻ مخبراً عن مريم عليها السلام:﴿**يا ليتني مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا**﴾[3] فهي تمنت الموت لوجهين:

أحدهما: أنها خافت أن يُظَنَّ بها السوء في دينها وتُعيّر، فيفتنها ذلك.

الثاني: لئلا يقع قوم بسببها في البهتان والزور، والنسبة إلى الزنا، وذلك مهلك لهم.

ب. قول الله ﷻ في حق من افترى على عائشة رضي الله عنها:﴿ **والذي تولى كبره، منهم له، عذاب عظيم**﴾[4]، وقال تعالى:﴿ **وتحسبونه، هينا وهو عند الله عظيم**﴾[5]، فيكون الافتراء عليها أعظم، والبهتان في حقها أشد، وفيه يكون الهلاك حقاً، فعلى هذا يكون تمني الموت في حقها جائزاً"[6].

٤ـ وقال البعض: "ليس بين الخبر وحديث النهي عن تمني الموت معارضة، لأن النهي

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم: ١٧٩/٨.

(٢) شرح صحيح مسلم: ١٠/١٧.

(٣) سورة مريم، الآية (٢٣).

(٤) سورة النور، الآية (١١).

(٥) سورة النور، الآية (١٥).

(٦) التذكرة: ص ٧.

صريح، وهذا إنما فيه إخبار عن شدة ستحصل ينشأ عنها هذا التمني، وليس فيه تعرض لحكمه، وإنما سبق للأخبار عما سيقع"[1].

قال الحافظ: "يمكن أخذ الحكم من الإشارة في قوله (وليس به الدين إنما هو البلاء)، فإنه سيق مساق الذم والإنكار، وفيه إيماء إلى أنه لو فعل ذلك بسبب الدين لكان محموداً، ويؤيده ثبوت تمني الموت عند فساد أمر الدين عن جماعة من السلف"[2].

ومن خلال ما سبق يتضح أن تمني الموت يكون مع ظهور الفتن والمصائب، فيتمنى المرء الموت من شدة البلاء في النفس والمال والأهل، وهذا التمني مكروه، أما إذا كان للدين فلا، مما يثبت صحة ما ذهب إليه الحافظ في استدراكه على ابن بطال.

وتناول الحافظ القضية في موضع آخر، عند قول الرسول ﷺ: "لا يتمنى أحدكم الموت إما محسناً فلعله يزداد، وإما مسيئاً فلعله يستعتب"[3].

وبعد أن أورد ابن حجر قول النووي السابق الذكر قال: "ظاهر الحديث المنع مطلقاً، والاقتصار على الدعاء مطلقاً، لكن الذي قاله الشيخ لا بأس به لمن وقع منه التمني ليكون عوناً له على ترك التمني"[4].

فابن حجر يرى أن ظاهر الحديث يفيد أن تمني الموت ممنوع مطلقاً، وأن على المسلم اللجوء إلى الدعاء والاقتصار عليه، ولكنه يجيز ما قاله النووي، ويشترط في التمني أن يغلق الباب أمام وسوسة الشيطان.

فالحافظ هنا يوضح ما يلي:

أ ـ أن ظاهر الحديث منع تمني الموت مطلقاً، سواءً لضر نزل في المال والجسد، أو خوف ذهاب الدين، والاقتصار على الدعاء مطلقاً في الحالتين.

---

(١) ذكر ذلك ابن حجر عن بعض المتقدمين. **يُنظر:** فتح الباري: ١٣/٩٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) أخرجه البخاري، (٩٤)كتاب التمني، (٦) باب ما يكره من التمني، حديث (٧٢٣٥).

(٤) فتح الباري: ١٣/٢٧٣.

ب ـ أن تمني الموت قبل حلوله نوع اعتراض ومراغمة للقدر، وإن كانت الآجال لا تزيد ولا تنقص، فإن تمني الموت لا يؤثر في زيادتها ولا نقصها، ولكنه أمر قد غيب عنه[1].

ومع أدلته أجاز ابن حجر بعض ما قاله النووي، وكأنه أدرك أن الإنسان في بعض الحالات يرخص له هذا التمني حتى يستعين به على وسوسة الشيطان.

فاستدراك ابن حجر يؤكد على حكم أصلي وهو: النهي عن تمني الموت مطلقاً، ويشير إلى رخصة مارسها بعض الصالحين، مع اشتراط شرط يحقق في النهاية الحكم الأصلي، والله أعلم.

منهج ابن حجر:

- نقل قول المستدرك عليه.
- رد قول المستدرك عليه بالاستدلال بالروايات المختلفة وأقوال العلماء.
- جمع أقوال العلماء في حكم تمني الموت مع ترجيح الأقرب والأصح في المسألة.

---

(١) المرجع السابق.

٢٢ - الاستدراك الثاني

ويدور حول بيان موقف الصحابة من قتال المسلم أخاه وقت الفتن

نص الحديث:

أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ بسنده إلى أَبِي بَكْرَةَ[١] قَالَ: لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةٍ أَيَّامَ الجَمَلِ[٢] لَمَّا بَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّ فَارِسًا مَلَّكُوا ابْنَةَ كِسْرَى قَالَ: **((لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ امْرَأَةً))**.[٣]

قال الحافظ ابن حجر:" نقل ابن بطال عن المهلب: أن ظاهر حديث أبي بكرة يوهم توهين رأي عائشة فيما فعلت، وليس كذلك لأن المعروف من مذهب أبي بكرة أنه كان على رأي عائشة في طلب الإصلاح بين الناس، و لم يكن قصدهم القتال، لكن لما انتشبت الحرب لم يكن لمن معها بد من المقاتلة، و لم يرجع أبو بكرة عن رأي عائشة، وإنما تفرس بأنهم يغلبون لما رأى الذين مع عائشة تحت أمرها لما سمع في أمر فارس، قال: ويدل لذلك أن أحداً لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا علياً في الخلافة، ولا دعوا إلى أحد منهم ليولوه الخلافة، وإنما أنكرت هي ومن معها على علي منعه من قتل قتلة عثمان، وترك الاقتصاص منهم، وكان علي ينتظر من أولياء عثمان أن يتحاكموا إليه، فإذا ثبت على أحد بعينه أنه ممن قتل عثمان اقتص منه، فاختلفوا بحسب ذلك،

---

(١) نفيع بن الحارث – وقيل ابن مسروح – ابن كلدة بن عمرو بن علاج بن أبي سلمة، أبو بكرة الثقفي، روى عنه الأحنف بن قيس، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين وخلق، مات سنة ٥٠هـ وقيل ٥١هـ وقيل ٥٢هـ. **يُنظر:** ابن الأثير، أسد الغابة : ٢٥٢/٤ ط. دار المعرفة. المزي، تهذيب الكمال: ٥/٣٠، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥/٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٤١٨/١٠.

(٢) يقصد بها وقعة الجمل، فبعد مقتل عثمان ﷺ بويع لعلي بالخلافة وخرج طلحة والزبير إلى مكة فوجدا عائشة وكانت قد حجت، فأجمع رأيهم على التوجه إلى البصرة يستنفرون الناس للطلب بدم عثمان، فبلغ عليا فخرج إليهم فكانت الوقعة، ونسبت إلى الجمل الذي كانت عائشة قد ركبته، وهي في هودجها تدعو الناس إلى الإصلاح. **يُنظر:** القسطلاني، إرشاد الساري: ٤٦٠/٦.

(٣) البخاري، (٩٢)كتاب الفتن، (١٨) باب...، حديث (٧٠٩٩).

وخشي من نُسِبَ إليهم القتل أن يصطلحوا على قتلهم، فأنشبوا الحرب بينهم إلى أن كان ما كان، فلما انتصر علي عليهم حمد أبو بكرة رأيه في ترك القتال معهم، وإن كان رأيه موافقاً لرأي عائشة في الطلب بدم عثمان[1].

وفـــي بعضه نظر يظهر مما ذكرته ومما سأذكره، وتقدم قريباً في باب (إذا التقى المسلمان بسيفيهما) من حديث الأحنف أنه كان خرج لينصر علياً فلقيه أبو بكرة فنهاه عن القتال[2]، وتقدم قبله بباب من قول أبي بكرة لما حرق ابن الحضرمي[3] ما يدل على أنه كان لا يرى القتال في مثل ذلك أصلاً[4]، فليس هو على رأي عائشة ولا على رأي علي في جواز القتال بين المسلمين أصلاً، وإنما كان رأيه الكف وفاقاً لسعد بن أبي وقاص[5]، ومحمد بن مسلمة[6]، وعبد الله بن عمر[1]، وغيرهم، ولهذا لم يشهد صفين

---

(١) فتح الباري: ٧١/١٣. وكلام ابن بطال ثابت في كتابه شرح البخاري: ٥١/١٠.

(٢) أخرجه البخاري، (٩٢)كتاب الفتن، (١٠) باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما، حديث رقم (٧٠٨٣).

(٣) عبد الله بن عمرو الحضرمي، ولد على عهد النبي ﷺ، وروى عن عمر، روى عنه: السائب بن يزيد. **يُنظر:** ابن الأثير ، أسد الغابة : ٤٩/٣ ط. دار المعرفة ، المزي، تهذيب الكمال: ٣٧٤/١٥ ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣٠٢/٥، والتقريب: ص٣١٦.

(٤) **يُنظر:** صحيح البخاري، (٩٢)كتاب الفتن، (٨) باب قول النبي ﷺ لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض، حديث (٧٠٧٨). ونص الحديث ... عن أبي بكرة أن رسول الله ﷺ خطب الناس فقال:" ألا تدرون أي يوم هذا؟ قالوا الله ورسوله أعلم ... فلما كان يوم حرق ابن الحضرمي حين حرقه جارية بن قدامة قال: أشرفوا على أبي بكرة فقالوا: هذا أبو بكرة يراك. قال عبد الرحمن: فحدثتني أمي عن أبي بكرة أنه قال: لو دخلوا عليَّ ما بَهَشْتُ بقصبة".

(٥) سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب – ويقال وهيب – ابن عبد مناف بن زهرة بن كلاب الزهري أبو إسحاق، أسلم قديماً، وهاجر قبل رسول الله ﷺ، وهو أول من رمى بسهم في سبيل الله وشهد بدراً والمشاهد كلها. وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، مات سنة ٥٤هـ. **يُنظر:** ابن عبد البر، الاستيعاب:ص/٢٧٥، ط. دار الأعلام، ابن سعد، الطبقات الكبرى: ١٣٧/٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٩٣/٤.

(٦) محمد بن مسلمة بن خالد بن عدي بن مجدعة الأنصاري الحارثي، أبو عبد الله ويقال أبو عبد الرحمن ويقال أبو سعيد المدني، مات سنة ٤٣هـ. **يُنظر:** البخاري، التاريخ الكبير: ٢٣٩/١، ابن الأثير، أسد الغابة: ٨٣/٤، ط. دار المعرفة، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: ٣٨٣/٣.

مع معاوية[٢] ولا علي، وقال ابن التين أيضاً: كلام أبي بكرة يدل على أنه لولا عائشة لكان مع طلحة والزبير لأنه لو تبين له خطؤهما لكان مع علي.

كذا قال وأغفل قسماً ثالثاً، وهو أنه كان يرى الكف عن القتال في الفتنة كما تقدم تقريره، وهذا هو المعتمد، ولا يلزم من كونه ترك القتال مع أهل بلده للحديث المذكور أن لا يكون مانعه من القتال سبب آخر وهو ما تقدم من نهيه الأحنف عن القتال، واحتجاجه بحديث: (إذا التقى المسلمان بسيفيهما) كما تقدم"[٣]. ا.هـ.

وفي هذه المواضع تنبه الحافظ لما يلي:

استدرك أولاً على المهلب قوله: "إن المعروف من مذهب أبي بكرة أنه كان على رأي عائشة في طلب الإصلاح بين الناس، و لم يكن قصدهم القتال، لكن لما انتشبت الحرب لم يكن لمن معها بد من المقاتلة، و لم يرجع أبو بكرة عن رأي عائشة، وإنما تفرس بأنهم يغلبون لما رأى الذين مع عائشة تحت أمرها لما سمع في أمر فارس".

ورد الحافظ على المهلب بقوله: "إن أبا بكرة لم يكن على رأي عائشة ولا على رأي علي في جواز القتال بين المسلمين أصلاً، وإنما كان رأيه الكف عن القتال وفاقاً لسعد بن أبي وقاص، ومحمد بن مسلمة، وعبد الله بن عمر، وغيرهم، ولهذا لم يشهد صفين مع معاوية ولا علي".

---

(١) عبدالله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي أبو عبد الرحمن المكي، ثم المدني، أسلم قديماً وهو صغير، وهاجر مع أبيه، استصغر يوم أحد، وشهد الخندق وما بعدها من المشاهد مع رسول الله، وهو شقيق حفصة أم المؤمنين، توفي سنة ٧٣هـ. **يُنظر:** البخاري، التاريخ الكبير: ١٢٥/٣، ابن الأثير، أسد الغابة : ٤٢/٣ . ط. دار المعرفة.

(٢) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أميه بن عبد شمس أبو عبد الرحمن الأموي، أسلم يوم الفتح، وقيل قبل ذلك، روى عن النبي وأبي بكر وعمر وأخته أم حبيبة، وعنه جرير بن عبد الله البجلي والسائب ابن يزيد، وأبو إدريس، مات سنة ٦٠ هـ. **يُنظر:** البخاري، التاريخ الكبير: ٣٢٦/٤، وابن الأثير، أسد الغابة: ١٥٤/٤، ط. دار المعرفة، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ١٨٨/١٠، ١٨٩.

(٣) ابن حجر، فتح الباري: ٧١/١٣.

واستدل على ذلك بحديث الأحنف: "أنه كان خرج لينصر علياً فلقيه أبو بكرة فنهاه عن القتال". كما استدل بقول أبي بكرة لما حرق ابن الحضرمي.

واستدرك ثانياً على ابن التين قوله: "كلام أبي بكرة يدل على أنه لولا عائشة لكان مع طلحة والزبير؛ لأنه لو تبين له خطؤهما لكان مع علي".

ورد عليه الحافظ بالتأكيد على أن مذهب أبي بكرة هو الكف عن القتال كما تقدم تقريره وهو المعتمد.

إذاً يدور هذا الاستدراك حول موقف أبي بكرة من الفتنة التي قامت بعد مقتل عثمان ﷺ، وبخاصة ما وقع بين علي ﷺ، وعائشة، وطلحة، والزبير، ﷺ، فإنه لما قُتل عثمان، أتى الناس علياً وهو في المدينة، فقالوا له: ابسط يدك نبايعك. فقال: حتى يتشاور الناس، فقال بعضهم: لئن رجع الناس إلى أمصارهم بقتل عثمان، و لم يقم بعده قائم، لم يؤمن الاختلاف وفساد الأمة، فألحوا على علي ﷺ في قبول البيعة، فبايعوه، وكان ممن بايعه طلحة، والزبير، رضي الله عنهما، ثم ذهبا إلى مكة للعمرة، فلقيتهم عائشة رضي الله عنها، وبعد حديث جرى بينهم في مقتل عثمان توجهوا إلى البصرة، وطلبوا من علي أن يسلم لهم قتلة عثمان[1]، فلم يجبهم؛ لأنه كان ينتظر من أولياء عثمان أن يتحاكموا إليه، فإذا ثبت على أحد بعينه أنه ممن قتل عثمان اقتص منه، فاختلفوا بسبب ذلك، وخشي من نُسِب إليهم القتل ـ وهم الخارجون على عثمان ـ أن يصطلحوا على قتلهم، فأنشبوا الحرب بين الطائفتين[2].

وللصحابة رضوان الله عليهم مواقف من الفتنة:

أولاً: فريق عائشة رضي الله عنها والزبير وطلحة لم يخرجوا للقتال، وإنما بقصد الإصلاح

---

(١) يرى أبو بكر ابن العربي: أن خروجهم إلى البصرة إنما كان للصلح بين المسلمين. وقال: " هذا هو الصحيح". **يُنظر:** العواصم من القواصم: ص١٥١.

(٢) **يُنظر:** ابن حجر، فتح الباري: ١٣/٦٩-٧٠.

بين المسلمين، ولكن وقع القتال بغير اختيارهم[1].

ثانياً: فريق لم ير القتال في الفتنة، وهم كل من ترك القتال مع علي في حروبه؛ كسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر، ومحمد بن مسلمة، وغيرهم، وقالوا:" يجب الكف حتى لو أراد أحد قتله لم يدفعه عن نفسه".

ثالثاً: منهم من قال لا يدخل في الفتنة، فإن أراد أحد قتله دافع عن نفسه وهو مذهب ابن عمر، وعمران بن حصين[2]، وغيرهم.

رابعاً: ذهب جمهور الصحابة والتابعين إلى وجوب نصر الحق، وقتال الباغين، وحمل هؤلاء الأحاديث الواردة في ذلك على من ضعف عن القتال، أو قصر نظره عن معرفة صاحب الحق[3].

والسؤال المطروح الآن ما موقف أبي بكرة من هذه الفتنة؟ أمع عائشة رضي الله عنها في الإصلاح بين المسلمين؟ كما ذكر ذلك المهلب وابن التين، أم مع الفريق الذي يرى الكف عن القتال حتى لو أراد أحد قتله فلم يدفعه عن نفسه؟ كما استنتج الحافظ ذلك من نهي أبي بكرة الأحنف عن القتال مع علي، وذكره بحديث رسول الله ﷺ: "إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فكلاهما من أهل النار"[4]. وكذلك قول أبي بكرة في حادثة حرق ابن الحضرمي "لو دخلوا على داري ما رفعت عليهم قصبة؛ لأني لا أرى قتال المسلمين فكيف أن أقاتلهم بسلاح"[5].

فالحافظ أثبت أن مذهب أبي بكرة هو الكف عن القتال، بدليل حديث الأحنف،

---

(١) **يُنظر:** القاضي أبي بكر بن العربي، العواصم من القواصم: ص ١٥٢، القرطبي، التذكرة: ص ٦١٩.

(٢) عمران بن حصين بن عبيد بن خلف بن كعب بن عمرو الخزاعي أبو نجيد، أسلم هو وأبو هريرة عام خيبر، مات سنة ٥٢هـ وقيل ٥٣هـ. **يُنظر:** ابن الاثير، أسد الغابة : ٤٠٨/٣ د. دار المعرفة. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة:٢٦/٣.

(٣) ابن حجر، فتح الباري: ٤٣/١٣. **ويُنظر:** القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٤١٩/٨.

(٤) أخرجه البخاري (٩٢) كتاب الفتن (١٠) باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما حديث رقم (٧٠٨٣).

(٥) ابن حجر، فتح الباري: ٣٧/١٣.

وحديث ابن الحضرمي، فبين الحافظ أن أبا بكرة لم يترك القتال لوجود عائشة، وإنما لأنه لا يرى القتال، وهذا القول هو المعتمد عند باقي العلماء.

قال الطبري: "من السلف من قعد عن الدخول في القتال بين المسلمين مطلقاً كسعد بن أبي وقاص، ومحمد بن مسلمة، وأبي بكرة، وآخرين"[1].

قال النووي تبعاً لعياض: "مذهب أبي بكرة الصحابي ﷺ لا يقاتل في فتن المسلمين، وإن دخلوا عليه بيته، وطلبوا قتله، فلا يجوز له المدافعة عن نفسه، لأن الطالب متأول"[2].

ومعنى هذا أن ابن حجر ذهب إلى ما ذهب إليه الطبري والنووي والقاضي عياض في أن أبا بكرة كان يرى الكف عن القتال، وهذا هو الصواب، والله أعلم.

منهج ابن حجر:

- تناول مسألة فقهية، وهي حكم قتال المسلمين وقت الفتنة.
- تتبع أقوال بعض الشراح في ذلك، وعلق عليها.
- حاول من خلال استدراكه أن يصل إلى الرأي الصائب في تلك المسألة.
- استدل بالروايات المتعددة التي تؤيد ما ذهب إليه.

---

(١) **يُنظر:** المرجع السابق: ١٣/٤٠.

(٢) النووي شرح مسلم: ١٨/٢١٨. **ويُنظر:** القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد المسلم: ٨/٤١٨.

٢٣ - الاستدراك الثالث

يدور حول بيان حكم الله تعالى في عباده إذا أنزل بهم العذاب، هل يشمل الصالحين والمفسدين معاً، أم أنه يختص بالمفسدين فقط؟

نص الحديث:

أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ بسنده إلى ابْنِ عُمَرَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ـ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **((إِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا أَصَابَ الْعَذَابُ مَنْ كَانَ فِيهِمْ ثُمَّ بُعِثُوا عَلَى أَعْمَالِهِمْ))**.(١)

قال الحافظ ابن حجر: " قال ابن بطال: هذا الحديث يبين حديث زينب بنت جحش(٢)، حيث قالت: "أَنَهْلِكُ وفينا الصالحون؟ قال: نعم إذا كثر الخبث"(٣)، فيكون إهلاك الجميع عند ظهور المنكر، والإعلان بالمعاصي(٤).

قلت: الذي يناسب كلامه الأخير حديث أبي بكر الصديق إذ سمع رسول الله ﷺ يقول: (إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشكَ أن يعمهم الله بعقاب) ، أخرجه الأربعة(٥)، وصححه ابن حبان، وأما حديث ابن عمر في الباب، وحديث زينب بنت جحش فمتناسبان، وقد أخرجه مسلم(٦) عقبه، ويجمعهما أن الهلاك يعم الطائع مع

---

(١) أخرجه البخاري، (٩٢)كتاب الفتن، (١٩) باب إذا أنزل الله بقومٍ عذاب، حديث (٧١٠٨).

(٢) زينب بنت جحش بن رئاب بن يعمر بن صبرة بن مُرة بن كبير بن غنم بن دودان، أم المؤمنين، وأمها أميمة بنت عبد المطلب عمة رسول الله ﷺ، تزوجها النبي سنة ثلاث، وقيل سنة خمس، وتوفيت سنة ٢٠هـ. **يُنظر:** ابن الاثير ، أسد الغابة: ٥/٢٩٤ د. دار المعرفة ، ابن سعد، الطبقات الكبرى: ٨/٧١، المزي، تهذيب الكمال: ٣/١٨٢.

(٣) أخرجه البخاري، (٩٢)كتاب الفتن، (٢٨) باب يأجوج ومأجوج، حديث (٧١٣٥).

(٤) فتح الباري: ١٣/٧٧. وكلام ابن بطال ثابت في كتابه شرح البخاري: ١٠/٥٣.

(٥) أخرجه أبو داود السنن، (٣١)كتاب الملاحم، (١٧) باب الأمر والنهي، حديث (٤٣٣٨)، وأخرجه الترمذي ، (٣٤)كتاب الفتن ، (٨) باب ما جاء في نزول العذاب إذا لم يغيروا المنكر ، حديث (٢١٦٨). و(٤٨)كتاب التفسير،(٦) باب في سورة المائدة،حديث (٣٠٥٧)، وابن ماجه(٣٦) كتاب الفتن، (٢٠) باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حديث (٤٠٠٥).

(٦) أخرجه مسلم، (٥٢)كتاب الفتن، (١) باب اقتراب الفتن وأشراط الساعة، حديث (٧١٦٤).

العاصي، وزاد حديث ابن عمر أن الطائع عند البعث يجازى بعمله، ومثله حديث عائشة مرفوعاً: (العجب أن ناساً من أمتي يؤمون هذا البيت حتى إذا كانوا بالبيداء خسف بهم، فقلنا: يا رسول الله إن الطريق قد تجمع الناس، قال: نعم فيهم المستبصر والمجبور وابن السبيل، يهلكون مهلكاً واحداً، ويصدرون مصادر شتى، يبعثهم الله على نياتهم) أخرجه مسلم[1].

وله من حديث أم سلمة نحوه، ولفظه: (فقلت يا رسول الله فكيف بمن كان كارهاً؟ قال: يخسف به معهم ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته)[2]، وله من حديث جابر[3] رفعه: (يبعث كل عبد على ما مات عليه)[4].

وقال الداودي: معنى حديث ابن عمر: أن الأمم التي تعذب على الكفر يكون بينهم أهل أسواقهم، ومن ليس منهم فيصاب جميعهم بآجالهم، ثم يبعثون على أعمالهم، ويقال: إذا أراد الله عذاب أمة أعقم نساءهم خمس عشرة سنة قبل أن يصابوا لئلا يصاب الوِلْدان الذين لم يجر عليهم القلم. وهذا ليس له أصل، وعموم حديث عائشة يرده، وقد شوهدت السفينة ملأى من الرجال والنساء والأطفال تغرق فيهلكون جميعاً، ومثله الدار الكبيرة تحرق، والرفقة الكثيرة تخرج عليها قطاع الطريق فيهلكون جميعاً أو أكثرهم، والبلد من بلاد المسلمين يهجمها الكفار فيبذلون السيف في أهلها، وقد وقع ذلك من الخوارج قديماً، ثم من القرامطة ثم من الططر أخيراً، والله المستعان.

قال القاضي عياض: أورد مسلم حديث جابر: (يبعث كل عبد على ما مات

---

(١) أخرجه مسلم، (٥٢)كتاب الفتن، (٢) باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت، حديث (٧١٧٣).

(٢) أخرجه مسلم، الموضع السابق، حديث (٧١٦٩).

(٣) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمه الأنصاري، صاحب النبي ﷺ، توفي سنة ٧٨هـ. **يُنظر:** ابن الأثير، أسد الغابة: ٢٥٦/١، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة:٢١٣/١.

(٤) أخرجه مسلم، (٥١) كتاب الجنة ونعيمها، (١٩) باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت، حديث (٧١٦١).

عليه) [1] عقب حديث جابر أيضاً رفعه: (لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله) [2] يشير إلى أنه مفسر له، ثم أعقبه بحديث: (ثم بعثوا على أعمالهم) مشيراً إلى أنه وإن كان مفسراً لما قبله لكنه ليس مقصوراً عليه، بل هو عام فيه وفي غيره، ويؤيده الحديث الذي ذكره بعده (ثم يبعثهم الله على نياتهم) انتهى ملخصاً.

والحاصل أنه لا يلزم من الاشتراك في الموت الاشتراك في الثواب أو العقاب، بل يجازى كل أحد بعمله على حسب نيته، وجنح ابن أبي جمرة: إلى أن الذين يقع لهم ذلك إنما يقع بسبب سكوتهم عن الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وأما من أمر ونهى فهم المؤمنون حقاً ، لا يرسل الله عليهم العذاب ، بل يدفع بهم العذاب، ويؤيده قوله تعالى : **﴿وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون﴾**[3] وقوله تعالى: **﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبيهم وهم يستغفرون﴾** [4]، ويدل على تعميم العذاب لمن لم ينه عن المنكر وإن لم يتعاطه قوله تعالى:**﴿ فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذا مثلهم﴾** [5]، ويستفاد من هذا مشروعية الهرب من الكفار ومن الظلمة؛ لأن الإقامة معهم من إلقاء النفس إلى التهلكة، هذا إذا لم يعنهم و لم يرض بأفعالهم، فإن أعان أو رضى فهو منهم، ويؤيده أمره ﷺ بالإسراع في الخروج من ديار ثمود، وأما بعثهم على أعمالهم فحكم عدل، لأن أعمالهم الصالحة إنما يجازون بها في الآخرة، وأما في الدنيا فمهما أصابهم من بلاء كان تكفيراً لما قدموه من عمل سيء، فكان العذاب المرسل في الدنيا على الذين ظلموا يتناول من كان معهم و لم ينكر عليهم، فكان

---

(١) أخرجه مسلم، (٥١)كتاب الجنة ونعيمها (١٥) باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى، عند الموت . حديث (٧١٦١).

(٢) أخرجه مسلم، (٥١) كتاب الجنة ونعيمها (١٩) باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى، عند الموت . حديث (٧١٦٠).

(٣) سورة القصص، الآية (٥٩).

(٤) سورة الأنفال، الآية (٣٣).

(٥) سورة النساء، الآية (١٤٠).

ذلك جزاء لهم على مداهنتهم، ثم يوم القيامة يبعث كل منهم فيجازى بعمله، وفي الحديث تحذير وتخويف عظيم لمن سكت عن النهي، فكيف بمن داهن؟ فكيف بمن رضي؟ فكيف بمن عاون؟ نسأل الله السلامة.

قلت: ومقتضى كلامه أن أهل الطاعة لا يصيبهم العذاب في الدنيا بجريرة العصاة، وإلى ذلك جنح القرطبي في " التذكرة"[1]، وما قدمناه قريباً أشبه بظاهر الحديث، وإلى نحوه مال القاضي ابن العربي".[2] ا.هـ.

في هذا النقل استدرك الحافظ **أولاً على ابن بطال** قوله: "وهذا الحديث يبين حديث زينب بنت جحش حيث قالت: (أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: نعم إذا كثر الخبث)، فيكون إهلاك الجميع عند ظهور المنكر، والإعلان بالمعاصي ".

ورد الحافظ بقوله الذي يناسب كلامه الأخير حديث أبي بكر (إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب).

أما بالنسبة للجزء الأول من قول ابن بطال، وهو: "أن حديث ابن عمر يبين حديث زينب بنت جحش"، فرد ابن حجر بأن الحديثين متناسبان، واستدل بصنيع الإمام مسلم بأنه أخرج حديث زينب عقب حديث ابن عمر، وبين وجهة الجمع بين الحديثين بأن الهلاك يعم الطائع مع العاصي، وحديث ابن عمر زاد أن الطائع عند البعث يجازى بعمله، واستدل برواية عائشة، وحديث أم سلمة، وحديث جابر.

وبعد دراسة الاستدراك توصلت إلى أن قول الحافظ: "إن ما يناسب قول ابن بطال (فيكون إهلاك الجميع عند ظهور المنكر والإعلان بالمعاصي) حديث أبي بكر الصديق، وهذا لا ينفي مناسبة حديث ابن عمر وزينب بنت جحش لقول ابن بطال، فحديث ابن عمر فيه إخبار عن إصابة العذاب من كان فيهم، أي إهلاك الجميع الطائع والعاصي، وحديث زينب بنت جحش أن الهلاك يعم الصالحين عند ظهور المنكر

---

(١) ص ٦١٠.

(٢) فتح الباري: ١٣/٧٧.

والمعاصي، وقول الحافظ: إن حديث أبي بكر يناسب قول ابن بطال صحيح، ولا يمنع ذلك من مناسبته لحديث ابن عمر وحديث زينب بنت جحش.

وقول ابن بطال: إن حديث ابن عمر يبين حديث زينب بنت جحش، فالظاهر أن المراد أن الهلاك يعم الجميع، ويبعث كل عبد على حسب عمله.

قال القرطبي في قوله: (إذا أراد الله بقوم عذاباً ...): "يعني: إذا أراد الله أخذ قومٍ بما ظهر فيهم من المنكر، أهلك جميعهم بعذاب يرسله على جميعهم، صالحهم وطالحهم، وهذا نحو مما قالته عائشة رضيَّ الله عنها: (أنهلك وفينا الصالحون)، قال: "نعم إذا كثر الخبث"[1].

إذاً قول القرطبي يوافق قول ابن بطال في أن هلاك الجميع عند ظهور المنكر، هذا والله أعلم.

واستدرك الحافظ ثانياً على ابن أبي جمرة قوله: "إن العذاب لا يصيب أهل الطاعة بجريرة العصاة، ومن يقع لهم العذاب إنما بسبب سكوتهم عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، واستدل على ذلك بما ذكر من أدلة.

وعلق الحافظ بقوله: "ومقتضى كلامه أن أهل الطاعة لا يصيبهم العذاب في الدنيا بجريرة العصاة، وإلى ذلك جنح القرطبي في التذكرة"[2]، وما قدمناه قريباً أشبه بظاهر الحديث، وإلى نحوه مال القاضي ابن العربي"[3].

ووافق ابن أبي جمرة من العلماء:

١ ـ القرطبي حيث قال: "في حديث زينب بنت جحش (أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: نعم إذا كثر الخبث) دليل على أن البلاء قد يرفع عن غير الصالحين إذا كثر الصالحون، فأما إذا كثر المفسدون وقل الصالحون هلك المفسدون والصالحون معهم إذا لم يأمروا بالمعروف

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ١٤٢/٧.

(٢) القرطبي، التذكرة:ص٦١٠.

(٣) ابن حجر، فتح الباري: ٧٧/١٣.

ويكرهوا ما صنع المفسدون، وهو معنى قوله: {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً}[1]، بل يعم شؤمها من تعاطاها، ومن رضيها؛ هذا بفساده، وهذا برضاه"[2].

٢ ـ والقاضي عياض؛ حيث قال في حديث عائشة (العجب أن ناساً من أمتي يؤمون هذا البيت حتى إذا كانوا بالبيداء خسف بهم، فقلنا: يا رسول الله إن الطريق قد تجمع الناس، قال: نعم فيهم المستبصر والمجبور وابن السبيل، يهلكون مهلكاً واحداً ويصدرون مصادر شتى، يبعثهم الله على نياتهم)[3]، قال: "في هذا الحديث من الفقه تجنب أهل المعاصي والبعد عنهم، وتجنب مجالس الظلم وجموع البغي، لئلا يعم البلاء ويحيق بالجميع المنكر، وفيه أن من كثر سواد قوم فهو منهم، وأن المعاصي إذا كثرت ولم تنكر ولم تغير عمت العقوبة، قال الله تعالى: {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً}، وهو من معنى قوله في الحديث "أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: نعم، إذا كثر الخبث"[4].

٣ـ والنووي حيث قال: "يقع الهلاك في الدنيا على جميعهم، ويبعثون مختلفين على قدر نياتهم، فيجازون بحسبها، وفي الحديث من الفقه التباعد من أهل الظلم، والتحذير من مجالستهم، ومجالسة البغاة، ونحوهم من المبطلين لئلا يناله ما يعاقبوه به"[5].

أما الحافظ فقد رد على ابن أبي جمرة بأن ما قرره سابقاً، وهو: أن الهلاك يعم الطائع مع العاصي، وعند البعث يجازي الكل بعمله، هو أشبه بظاهر الحديث، ووافقه من العلماء:

١) ابن العربي حيث يقول: " في حديث زينب بنت جحش: فيه البيان بأن الخير

---

(١) سورة الأنفال، الآية (٢٥).

(٢) القرطبي، التذكرة: ص٦١٠.

(٣) أخرجه مسلم، (٥٢)كتاب الفتن، (٢) باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت، حديث (٧١٧٣).

(٤) القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٤١٦/٨.

(٥) المنهاج: ٢١٦/١٧.

يهلك بهلاك الشرير، إذا لم يغير عليه خبثه، أو إذا غيّر لكنه لم ينفع التغيير، بل كثر المنكر بعد النكير، فيهلك حينئذ القليل والكثير، ويحشر كل أحد على نيته"[1].

٢) والكرماني قال: "إذا كثر الفسق يحصل الهلاك العام، لكن يبعثون حسب أعمالهم، فالعذاب يصيب الصالحين أيضاً، قال تعالى: **{وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً}**[2].

٣) والعيني قال: "العذاب يصيب الصالحين أيضاً، لكن يبعثون يوم القيامة على حسب أعمالهم، فيثاب الصالح بذلك، لأنه كان تمحيصاً له، ويعاقب غيره"[3].

فالفريق الأول له أدلته من القرآن الكريم التي تثبت أن الله تعالى لا يعذب المؤمنين بجريرة العصاة، إلا إذا لم ينكروا على العصاة، أما إذا أنكروا ذلك فتلزمهم عزلة العصاة، والبعد عنهم حتى لا يشملهم العذاب.

والفريق الآخر يرى الأخذ بظاهر الحديث: أن المنكر إذا عم وظهرت المعاصي، وكثرت أنزل الله العذاب بالصالح والطالح ويجازي كلاً على عمله.

إذاً كل فريق له أدلته التي يستند إليها، فقول ابن أبي جمرة ومن تبعه من العلماء يقتضي أمرين:

الأمر الأول: أن من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر فقد أدى ما عليه، وإذا لم يؤخذ بنصيحته فإنه ينعزل عن هذه الفئة العاصية خشية على نفسه من أن يصيبه العذاب.

الأمر الثاني: إذا لم ينكروا و لم يأمروا بالمعروف فإن العذاب يحيق بهم مع العاصين كذلك، فيكون هلاكهم معهم.

والواقع أن البلاء والعذاب الدنيوي يقع على الناس عموما، وفيهم العاصي، وفيهم الظالم، وفيهم من يرضى، وفيهم من لا ينكر، وفيهم كذلك الصالحون المنكرون، فهل يقال:

---

(١) عارضة الأحوذي: ٢٧/٥.

(٢) الكرماني، شرح صحيح البخاري: ١٩٠/١٢ - ١٧٦.

(٣) عمدة القاري: ٣٦٧/١٦.

إن هؤلاء الصالحين لن يصيبهم العذاب؟ لا، وكما قالت عائشة في روايتها المرفوعة: يبعثهم الله على نياتهم، وكما في حديث ابن عمر: يبعثون أو يبعثهم الله على أعمالهم؛ إذ إن بلاء الدنيا وعذابها إنما هو لانتهاء الأجل، أما عذاب الآخرة فهو للظالمين.

هذا خلاصة قول ابن حجر، وهو فيما أرى أولى من قول ابن أبي جمرة، والله أعلم.

منهج ابن حجر :

* وضح المسألة الفقهية التي يتناولها الحديث، وذلك من خلال عرضه لآراء العلماء فيها، وسياق أدلتهم.
* وضح الاختلاف بين آرائهم ومذاهبهم في تلك المسألة مع بيان أدلتهم.
* ساق الأدلة التي تؤيد مذهبه.

٢٤- الاستدراك الرابع

ويدور حول إحدى الفتن التي تقع للعرب، وهي يأجوج ومأجوج، وحفرهم للسد الذي يخرجون منه للناس

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَزِعًا يَقُولُ: «**لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدْ اقْتَرَبَ فُتِحَ اليَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ**[1] **مِثْلُ هَذِهِ وَحَلَّقَ بِإِصْبَعَيْهِ الإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا**».[2]

---

(١) يأجوج ومأجوج: اسمان أعجميان، وقيل عربيان، وعلى هذا يكون اشتقاقهما من آجت النار أجيجا إذا التهبت، أو من الأجاج: وهو الماء الشديد الملوحة المحرق من ملوحته، وقيل من الأج: سرعة العدو، وقيل مأجوج من ماج، إذا اضطرب. وهما على وزن يفعول في يأجوج، ومفعول في مأجوج، أو على وزن فاعول فيهما، وكل ما ذكر في اشتقاقهما مناسب لحالهم، ويؤيد الاشتقاق من ماج بمعنى اضطرب قوله تعالى:﴿**وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض**﴾ سورة الكهف، الآية (٩٩)، وذلك عند خروجهم من السد. **يُنظر:** ابن حجر، فتح الباري: ١٣/١٣٢، ابن منظور، لسان العرب: ٢/ ١٠٦، ١٠٧.

وأصل يأجوج ومأجوج من البشر، من ذرية آدم وحواء عليهما السلام، ابن حجر، فتح الباري: ١٣/١٣٣ والدليل على ذلك ما رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري ﷺ عن رسول الله ﷺ "يقول الله تعالى: يا آدم فيقول لبيك وسعديك، والخير في يديك. فيقول: أخرج بعث النار قال: وما بعث النار؟ قال: من كل ألف تسعمئة وتسعة وتسعين، فعنده يشيب الصغير، وتضع كل ذات حمل حملها، وترى الناس سكارى وما هم بسكارى، ولكن عذاب الله شديد. قالوا: يا رسول الله وأُيُّنا ذلك الواحد؟ قال: أبشروا فإن منكم رجلاً ومن يأجوج ومأجوج ألف". أخرجه البخاري، (٦٠)كتاب الأنبياء، (٧) باب قصة يأجوج ومأجوج، حديث (٣٣٤٨).

وقد سخر الله تعالى ذا القرنين لبناء السد العظيم ليحجز بين يأجوج ومأجوج القوم المفسدين في الأرض وبين الناس، قال تعالى:﴿ **قالو ياذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا ، قال ما مكني فيه ربي خير فأعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردما، اتوني زبر الحديد حتى إذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى إذا جعله نارا قال اتوني أفرغ عليه قطرا، فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا، قال هذا رحمة من ربي فإذا جاء وعد ربي جعله دكا وكان وعد ربي حقا**﴾ سورة الكهف الآية/٩٢-٩٩. أي إذا جاء الوقت المعلوم واقتربت الساعة اندكّ هذا السد، وخرج يأجوج ومأجوج بسرعة عظيمة، وجمع كبير، لا يقف أمامه أحد من البشر، فماجوا في الناس وعاثوا في الأرض فساداً. **يُنظر:** ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: ٥/١١٥ – ١١٨، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ١١/٦٠،٥٧: ٦٢.

(٢) البخاري، (٩٢)كتاب الفتن، (٢٨) باب يأجوج ومأجوج،حديث (٧١٣٥).

قال الحافظ ابن حجر:" جاء في خبر مرفوع: (إن يأجوج ومأجوج يحفرون السد كل يوم)، وهو فيما أخرجه الترمذي وحسَّنه، وابن حبان، والحاكم وصححاه من طريق قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة رفعه في السد (يحفرونه كل يوم حتى إذا كادوا يخرقونه قال الذي عليهم ارجعوا فستخرقونه غدا، فيعيده الله كأشد ما كان، حتى إذا بلغ مدتهم وأراد الله أن يبعثهم قال الذي عليهم ارجعوا فستخرقونه غدا إن شاء الله واستثنى، قال فيرجعون فيجدونه كهيئته حين تركوه فيخرقونه فيخرجون على الناس...)[1] الحديث.

قال ابن العربي:" في هذا الحديث ثلاث آيات:

الأولى: أن الله منعهم أن يوالوا الحفر ليلاً ونهاراً.

والثانية: منعهم أن يحاولوا الرقي على السد بسلم أو آلة فلم يلهمهم ذلك، ولا علمهم إياه، ويحتمل أ ن تكون أرضهم لا خشب فيها ولا آلات تصلح لذلك.

قلت: وهو مردود، فإن في خبرهم عند وهب[2] في "المبتدأ" أن لهم أشجاراً وزروعاً، وغير ذلك من الآلات، فالأول أولى، وأخرج ابن أبي حاتم[3]، وابن

---

(١) أخرجه ابن ماجه،(٣٦)كتاب الفتن، (٣٣) باب فتنة الدجال وخروج عيسى بن مريم وخروج يأجوج ومأجوج، حديث (٤٠٨٠). الإمام أحمد، المسند: ٢/٥١٠. وابن حبان،(٦٠) إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث، حديث (٦٨٢٩).

(٢) وهب بن منبه، أبو عبدالله الصنعاني، عالم أهل اليمن، ولد سنة ٣٤هـ، روى عنه عبدالله بن عمر، وابن عباس،وجابر، وغيرهم. حدث عنه: عمرو بن دينار، وإسرائيل وأبو موسى، وسماك بن الفضل، وآخرون، وعنده من علم أهل الكتاب شيء كثير، توفي سنة ١١٤هـ. **يُنظر:** الذهبي، تذكرة الحفاظ: ١/١٠٠.

(٣) عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازي أبو محمد الحافظ الثبت، يروي عن: أبي سعيد الأشج ويونس بن عبد الأعلى،من مصنفاته: "الجرح والتعديل"و"كتاب العلل"، توفي سنة ٣٢٧هـ. **يُنظر:** الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٣/٢٦٣، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ٣/٣٢٤.

مردويه[1]، من طريق ابن عمرو بن أوس عن جده رفعه "إن يأجوج ومأجوج لهم نساء يجامعون ما شاؤوا و شجر يلقحون ما شاؤوا"[2] الحديث.

الثالثة: أنه صدهم عن أن يقولوا إن شاء الله حتى يجيء الوقت المحدد[3].

قلت: وفيه أن فيهم أهل صناعة وأهل ولاية وسلاطة ورعية تطيع من فوقها، وأن فيهم من يعرف الله ويقر بقدرته ومشيئته، ويحتمل أن تكون تلك الكلمة تجري على لسان ذلك الوالي من غير أن يعرف معناها فيحصل المقصود ببركتها.

وقد أخرج عبد بن حميد[4] من طريق كعب الأحبار[5] نحو حديث أبي هريرة، وقال فيه: (فإذا بلغ الأمر ألقي على بعض ألسنتهم: نأتي إن شاء الله غداً فنفرغ

---

(١) أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني، ولد سنة ٣٢٣هـ، من مصنفاته: "التفسير الكبير"في سبع مجلدات – وهو مفقود – و"التاريخ" روى عن: أبي سهل زياد القطان، وميمون ابن إسحاق، وغيرهم، حدث عنه: أبو عمرو عبدالوهاب، والقاضي أبو منصور بن شكرويه. توفي سنة ٤١٠هـ. **يُنظر:** الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣٠٨/١٧، وتذكرة الحفاظ: ١٠٥٠/٣، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ١٩٠/٣،(طبعة القاهرة) مشهور حسن و رائد بن صبري: معجم المصنفات الواردة في فتح الباري: ص١٢٢.

(٢) أخرجه النسائي، (٨٢)كتاب التفسير، سورة طه،(٢٤٢) باب قوله تعالى:﴿ **حتى إذا فتحت يأجوج وماجوج**﴾، حديث (١١٣٣٤).

(٣) **يُنظر:** القاضي ابن العربي، عارضة الأحوذي: ٢٦/٥.

(٤) عبد بن حميد بن نصر الكسي وقيل الكشي، أبو محمد، قيل اسمه عبد الحميد، روى عن: جعفر بن عون، وعبد الله بن بكر السهمي وغيرهما، وعنه: مسلم، والترمذي، وابنه محمد بن عبد وغيرهم، مات سنة ٢٤٩هـ، قال ابن حجر:" ثقة". **يُنظر:** المزي، تهذيب الكمال: ٥٢٤/١٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣٩٧/٦، والتقريب: ص٣٦٨.

(٥) كعب بن ماتع الحميري، أبو إسحاق، المعروف بكعب الأحبار، أدرك الجاهلية وأسلم أيام أبي بكر، وقيل أيام عمر، روى عن النبي ﷺ مرسلاً، وعن عمر وصهيب وعائشة وعنه أبو هريرة وابن عباس ومالك بن أبي عامر الأصبحي وغيرهم، مات سنة ٣٢هـ، قال ابن حجر:" ثقة ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم الجرح ٩٠٦/٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣٨٢/٨.

منه)[1]، وأخرج ابن مردويه من حديث حذيفة نحو حديث أبي هريرة وفيه "فيصبحون وهو أقوى منه بالأمس حتى يسلم رجل منهم حين يريد الله أن يبلغ أمره فيقول المؤمن غداً نفتحه إن شاء الله، فيصبحون ثم يغدون عليه فيفتح"... الحديث، وسنده ضعيف جداً".[2] ا.هـ.

استدرك الحافظ على ابن العربي قوله في الاحتمال الثاني: "إن الله تعالى منعهم أن يحاولوا الرقي على السد بسلم أو آلة، فلم يلهمهم ذلك، ولا علمهم إياه، ويحتمل أن تكون أرضهم لا خشب فيها ولا آلات تصلح لذلك" بأن قوله هذا مردود؛ لأن خبرهم عند وهب في "المبتدأ" أن لهم أشجاراً وزروعاً وغير ذلك من الآلات، واستدل بحديث ابن عمرو بن أوس عن جده "أن يأجوج ومأجوج لهم نساء يجامعون ما شاؤوا وشجر يلقحون ما شاؤوا"، فما ساقه الحافظ هو الأرجح لما يلي:

١. لدليل عمرو بن أوس عن جده الذي استشهد به الحافظ.

٢. بناء ذي القرنين للسد العظيم، فكيف بناه إذا لم يكن في أرضهم أدوات البناء من خشب وآلات وغير ذلك؟

والصحيح أن الله تعالى منعهم أن يوالوا الحفر ليلاً ونهاراً؛ لأن من أشراط الساعة الكبرى خروج يأجوج ومأجوج في آخر الزمان، ويكون خروجهم بعد نزول عيسى عليه السلام، وأنه هو الذي يدعو عليهم فيهلكهم الله، ثم يرميهم في البحر، ويريح العباد

---

(١) رجعتُ للمنتخب من مسند عبد بن حميد فلم أجد هذا الحديث من طريق كعب الأحبار، وقد عثرت عليه في كتاب الفتن لنعيم بن حماد، ونصه: " عن كعب قال: إذا كان عند خروج يأجوج ومأجوج حفروا حتى يسمع الذين يلونهم قرع فؤوسهم، فإذا كان الليل قالوا نحن غداً نفتح ونخرج، فيعيده الله كما كان، فيحفرون حتى يسمع الذين يلونهم قرع فؤوسهم، فإذا كان الليل قالوا نحن غداً نفتح ونخرج، فيعيده الله كما كان، فيحفرون حتى يسمع الذين يلونهم قرع فؤوسهم، فإذا كان الليل ألقى الله على لسان رجل منهم في الثالثة، فيقول نحن غداً نخرج إن شاء الله، فيحفرون في الغد، فيجدونه كما تركوه، فيحفرون ثم يخرجون " ٢/٨٩٠.

(٢) فتح الباري: ١٣/١٣٥.

والبلاد من شرهم.

فمنعهم الله من الحفر ليلاً نهاراً لذلك، ويكون فكاكهم على يد رجل منهم يقول ما شاء الله، فيفتح الردم في الوقت الذي قدره الله تعالى، هذا والله أعلم.

منهج ابن حجر :

- نقل ابن حجر شرح ابن العربي، واستدرك على بعضه.
- بين الأدلة والأقوال التي يمكن في ظاهرها أن تدعم أقوال ابن العربي.
- استدرك على أحد أقوال ابن العربي بأدلة أخرى، وبأحداث واقعية.

٢٥ - الاستدراك الخامس
ويدور حول تفرد الراوي بزيادة في لفظ الحديث

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أنه قال: سَمِعْتُ ابن مَالِكٍ[١] يقول لَيْلَةَ أُسْرِيَ برسول ﷺ مِنْ مَسْجِدِ الكَعْبَةِ: ((**أنه جَاءَهُ ثَلاثَةُ نَفَرٍ قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ وَهُوَ نَائِمٌ فِي مَسْجِدِ الحَرَامِ فَقَالَ أَوَّلُهُمْ أَيُّهُمْ هُوَ فَقَالَ أَوْسَطُهُمْ هُوَ خَيْرُهُمْ..**))[٢] الحديث.

قال الحافظ ابن حجر: "قال الخطابي:...وأما من اعتبر أول الحديث بآخره فإنه يزول عنه الإشكال، فإنه مصرح فيهما بأنه كان رؤيا؛ لقوله في أوله: وهو نائم، وفي آخره: استيقظ، وبعض الرؤيا مثل يضرب ليتأول على الوجه الذي يجب أن يصرف إليه معنى التعبير في مثله، وبعض الرؤيا لا يحتاج إلى ذلك بل يأتي كالمشاهدة."[٣]

قلت: وهو كما قال، ولا التفات إلى من تعقب كلامه بقوله في الحديث الصحيح: إن رؤيا الأنبياء وحي، فلا يحتاج إلى تعبير؛ لأنه كلام من لم يمعن النظر في هذا المحل، فقد تقدم في كتاب التعبير أن بعض مرائي الأنبياء يقبل التعبير...، لكن جزم الخطابي بأنه كان في المنام متعقب بما تقدم تقريره قبل.[٤]

أنكر الحافظ على الخطابي جزمه أن حادثة المعراج كانت مناما؛ لقوله في أول الحديث (وهو نائم)، وفي آخره (استيقظ).

ورد بأن حادثة المعراج كانت في اليقظة، وليس مناما، وقوله في الحديث (فاستيقظ

---

(١) أنس بن مالك.

(٢) أخرجه البخاري، (٩٧) كتاب التوحيد، (٣٧) باب ما جاء في قوله عزل وجل: ﴿**وكلم الله موسى تكليما**﴾، حديث (٧٥١٧).

(٣) فتح الباري: ٥٩١/١٣، وكلام الخطابي ثابت في كتابه أعلام المحدثين: ٢٣٥٢/٤.

(٤) **يُنظر:** فتح الباري، الموضع السابق.

وهو عند المسجد الحرام)، فإن حمل على ظاهره جاز أن يكون نام بعد أن هبط من السماء، فاستيقظ وهو عند المسجد الحرام، وجاز أن يؤول قوله: (ستيقظ) أي أفاق مما كان فيه؛ فإنه كان إذا أوحي إليه يستغرق فيه، فإذا انتهى رجع إلى حالته الأولى، فكنىَّ عنه بالاستيقاظ[1].

وقد ذهب الحافظ إلى أن المعراج كان ليلة الإسراء "مما يؤكد أنه ليس مناماً"، فقال: "كانا في ليلة واحدة في يقظته ﷺ، وهذا هو المشهور عند الجمهور، وقيل كانا جميعاً في ليلة واحدة في منامه، وقيل: وقعا جميعاً مرتين في ليلتين مختلفتين؛ إحداهما يقظة والأخرى منام، وقيل كان الإسراء إلى بيت المقدس خاصة في اليقظة، وكان المعراج مناما، إما في تلك الليلة أو غيرها[2].

وباستعراض أقوال العلماء:

قال القاضي عياض: "في رواية شريك (وهو نائم)، وقوله في الرواية الأخرى (أنا عند البيت بين النائم واليقظان)، فقد يحتج به من يجعلها رؤيا نوم، ولا حجة فيه؛ إذ قد يكون ذلك حاله أول وصول الملك إليه، وليس في الحديث ما يدل على كونه نائماً في القصة كلها"[3].

وقال القرطبي بعد أن ذكر اختلاف العلماء في كيفية الإسراء وزمانه: "الذي عليه معظم السلف والخلف أنه إسراء بجسده، وحقيقته في اليقظة إلى آخر ما انطوى عليه الإسراء، وعليه يدل ظاهر الكتاب، وصحيح الأخبار، ومبادرة قريش لإنكار ذلك وتكذيبه، ولو كان مناماً لما أنكروه"[4].

وقال الكرماني:"ثبت من الروايات الأخرى أن الإسراء كان في اليقظة، قلت: إن

---

(١) ابن حجر، فتح الباري: ١٣/٥٨٧.

(٢) المرجع السابق: ١/٥٩٦.

(٣) القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم: ١/٤٩٩.

(٤) القرطبي، المفهم شرح صحيح مسلم: ١/٣٨٩.

قلنا بتعدده فظاهر، وإن قلنا باتحاده فيمكن أن يقال كان أول الأمر وآخره في النوم، وليس فيه ما يدل على كونه نائماً في القصة كلها"[1].

وناسب هنا أن نذكر استدراك الحافظ على القرطبي عند قوله: (فاستيقظ وهو في المسجد الحرام) قال القرطبي: "أن يكون استيقاظاً من نومة نامها بعد الإسراء؛ لأن إسراءه لم يكن طول ليلته، وإنما كان في بعضها، ويحتمل أن يكون المعنى أفقت مما كنت فيه مما خامر باطنه من مشاهدة الملأ الأعلى؛ لقوله تعالى ﴿لقد رأى من ايات ربه الكبرى﴾ [2] فلم يرجع إلى حال بشريته ﷺ إلا وهو بالمسجد الحرام، وأما قوله في أوله بينما أنا نائم فمراده في أول القصة، وذلك أنه كان قد ابتدأ نومه فأتاه الملك فأيقظه، وفي قوله في الرواية الأخرى بينما أنا بين النائم واليقظان أتاني الملك إشارة إلى أنه لم يكن استحكم في نومه "[3] أ. هـ.

ورد الحافظ بقوله: "وهذا كله ينبني على توحيد القصة، وإلا فمتى حملت على التعدد بأن كان المعراج مرة في المنام وأخرى في اليقظة فلا يحتاج لذلك"[4].

ومما سبق يتضح لنا صحة ما ذهب إليه الحافظ من أن حادثة المعراج كانت في اليقظة، وليس مناماً، وهو المشهور عند العلماء، وتعليل القرطبي لقوله فاستيقظ وهو في المسجد الحرام على أساس أن المعراج في اليقظة، وليس مناماً كما ذكر ذلك مسبقاً القاضي عياض والكرماني والحافظ ابن حجر، أما إذا حملت على تعدد القصة بأن كان المعراج مرة في المنام، وأخرى في اليقظة كما افترض ذلك جماعة من العلماء، مع أن الإجماع على أنها في اليقظة، فلا يحتاج لذلك تعليل كما ذكر ابن حجر.

---

(١) الكرماني، شرح صحيح البخاري: ٢٠٤/١٢.

(٢) سورة النجم، الآية (١٨)

(٣) المفهم في شرح صحيح مسلم: ٣٩١/١.

(٤) فتح الباري: ٥٩٥/١٣.

منهج ابن حجر :

* نقل قول المستدرك عليه، وأحال على ما سبق شرحه؛ لأنه ناقش القضية في موضع سابق.

* في رده اعتمد على:

١. ما يفهم من الحديث.

٢. سرد أقوال دون نسبتها لأصحابها، مع توضيح رأي الجمهور في المسألة.

٢٦ - الاستدراك السادس

يدور حول تحقيق القول في المسألة التي تتعلق بتحريم الجنة على الوالي الغاش لرعيته

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ[١] سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: **((مَا مِنْ وَالٍ يَلِي رَعِيَّةً مِنْ الْمُسْلِمِينَ فَيَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لَهُمْ إِلاَّ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ))**.[٢]

قال الحافظ ابن حجر: " قال ابن بطال: هذا وعيدٌ شديد على أئمة الجور فمن ضيع من استرعاه الله أو خانهم أو ظلمهم، فقد توجه إليه الطلب بمظالم العباد يوم القيامة، فكيف يقدر على التحلل من ظلم أمة عظيمة، ومعنى (حرم الله عليه الجنة) أي: أنفذ الله عليه الوعيد، و لم يرض عنه المظلومين[٣].

ونقل ابن التين عن الداودي نحوه قال: ويحتمل أن يكون هذا في حق الكافر؛ لأن المؤمن لا بد له من نصيحة.

قلت: وهو احتمال بعيد جداً، والتعليل مردود، فالكافر أيضاً قد يكون ناصحاً فيما تولاه ولا يمنعه ذلك الكفر.

وقال غيره: يحمل على المستحل، والأولى أنه محمول على غير المستحل، وإنما أريد به الزجر والتغليظ، وقد وقع في رواية لمسلم بلفظ (لم يدخل معهم الجنة)[٤]، وهو يؤيد أن المراد أنه لا يدخل الجنة في وقت دون وقت"[٥]. ا.هـ.

---

(١) معقل بن يسار بن عبد الله بن معبد المزني، أبو علي ويقال أبو يسار، ويقال أبو عبد الله البصري، كان ممن بايع تحت الشجرة، قيل مات بالبصرة في آخر خلافة معاوية وقيل في ولاية يزيد. **يُنظر:** البخاري، التاريخ الكبير: ٣٩١/٤، المزي، تهذيب الكمال: ١٧٩/٢٨.

(٢) أخرجه البخاري، (٩٣)كتاب الأحكام، (٨) باب من استرعى رعيته فلم ينصح، حديث (٧١٥١).

(٣) فتح الباري: ١٥٩/١٣. وكلام ابن بطال ثابت في كتابه شرح البخاري: ٢١٩/٨.

(٤) أخرجه مسلم، (١) كتاب الإيمان، (٦٣) باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته، حديث (٣٦٤).

(٥) فتح الباري: ١٥٩/١٣.

في هذا النقل ذكر ابن حجر قول ابن بطال، **واستدرك أولا**: على الداودي قوله: "يحتمل أن يكون هذا في حق الكافر"، ورد دليله الفعلي بالدليل العقلي وبالواقع، فقال: "بأن ذلك احتمال بعيد جداً، والتعليل مردود". **ثانيا**: استدرك على غيره قوله: "يحمل على المستحل"، و لم يذكر لقوله دليلا، ورده بأن الأولى أنه محمول على غير المستحل، والمراد به الزجر والتغليظ، واستدل برواية للإمام مسلم بلفظ (لم يدخل معهم الجنة)، وهو يؤيد أن المراد أنه يدخل الجنة في وقت دون وقت.

ومن آراء العلماء في ذلك:

قال القرطبي: "قوله: (حرم الله عليه الجنة) وإن كان ذلك محمولاً على ظاهره إن كان مستحلاً، وإن لم يكن مستحلاً فأحد تأويلاته أنه إن أنفذ الله عليه الوعيد أدخله النار آماداً، ومنعه الجنة، وحرمها عليه في تلك الآماد، ثم تكون حاله حال أهل الكبائر من أهل التوحيد، وقوله: (لم يدخل معهم الجنة) مشيراً لصحة ما ذكرناه من أنه لا يدخل الجنة في وقت دون وقت، وهو تقييد للرواية الأخرى المطلقة التي لم يذكر فيها منعهم"[1].

وقال القاضي عياض: "قوله: (إلا حرم الله عليه الجنة)، وفي الحديث الآخر: (لم يدخل معهم الجنة) يفسر أحد الحديثين الآخر أنه لا يدخل معهم الجنة عند دخولهم إن عاقبه الله، بل يحبسه دونها، ويحرمها عليه مدة معاقبته إياه في جهنم أو البرزخ أو طول المحاسبة بما الله أعلم بمدته، إلى أن يرحمه وينقضي أمد ما أراد من عقابه"[2].

وقال النووي:" هذا الحديث يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون مستحلاً لغشهم فتحرم عليه الجنة ويخلد في النار، والثاني: أنه لا يستحله فيمتنع من دخولها أول وهلة مع الفائزين، وهو معنى قوله ﷺ في الرواية الثانية: (لم يدخل معهم الجنة) أي وقت دخولهم، بل يؤخر عنهم عقوبة له إما في النار، وإما في الحساب، وإما في غير ذلك"[3].

---

(١) المفهم شرح صحيح مسلم: ٣٤٩/١، ٣٥٠.

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٢٣١/٦.

(٣) شرح صحيح مسلم: ٤١٩/١٢.

وذكره الكرماني احتمالاً، قال: "قوله (حرم الله عليه الجنة) إما تغليظاً، وإما للمستحل، وإما أنه لم يجد رائحتها مع الفائزين الأولين، لأنه ليس عاماً في جميع الأزمان"[1].

من خلال ما سبق يتضح لنا أن القرطبي ذكر المستحل وغير المستحل، وقول القاضي عياض هو ذاته قول ابن حجر، والنووي ذكر الاحتمالين كما عند القرطبي، فلعل ابن حجر أراد (بغيره) في عبارته القرطبي والنووي، وبهذا يظهر أن ابن حجر نظر في أقوال الشراح السابقين فأخذ بقول عياض، وهو متضمن في قولي القرطبي والنووي، ورد باقي الأقوال؛ لعدم اتفاقها مع الحديث الآخر، والله أعلم.

منهج ابن حجر:

* نقل قول المستدرك عليهم الداودي وغيره (ويحتمل أنه القرطبي والنووي).
* نقل قولا دون نسبته لصاحبه.
* التأكيد على المذهب الصحيح، مع النظر في الأدلة الأخرى للتوفيق بينها، وإبطال اجتهاد العالم باجتهاد مقابل مدعوم بالواقع.

---

(١) الكرماني، شرح صحيح البخاري: ١٢/٢٠٠.

٢٧ - الاستدراك السابع

يدور حول كيفية استخراج الحكم الفقهي واستنباطه من إحدى جزيئات متن الحديث

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: ((**جَاءَتْ مَلَائِكَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ نَائِمٌ**..)) إلى قوله: ((**فَقَالُوا: أَوِّلُوهَا**[1] **لَهُ يَفْقَهْهَا**...)).[2]

قال الحافظ ابن حجر: "قيل يؤخذ منه حجة لأهل التعبير أن التعبير إذا وقع في المنام اعتمد عليه، قال ابن بطال: قوله: (أولوها له) يدل على أن الرؤيا على ما عبرت في النوم[3].

وفيه نظر لاحتمال الاختصاص بهذه القصة؛ لكون الرائي النبي ﷺ، والمرئي الملائكة، فلا يطرد ذلك في حق غيرهم"[4]. ا.هـ.

في هذا الاستدراك نقل الحافظ قول ابن بطال: في قوله (أولوها له) يدل على أن الرؤيا ما عبرت في النوم.

وعقب الحافظ على كلام ابن بطال بقوله: "وفيه نظر ومراجعة؛ لأن الرائي في هذه الرؤية يختلف عن بقية الناس وهو النبي ﷺ".

وكذلك الأمر ينطبق على بقية الأنبياء، فالأمر مختص بجميع الأنبياء؛ لأنهم رسل الله، وأحياناً يأتيهم الوحي مناماً، فالأمر في حقهم أقرب من غيرهم. فهذا قول ابن

---

(١) بكسر الواو المشددة، أي: فسروا الحكاية، أو التمثيل من أول تأويلاً إذا فسر الشيء بما يؤول إليه، والتأويل في اصطلاح العلماء: تفسير اللفظ بما يحتمله احتمالاً غير بيّن. **يُنظر:** القسطلاني، إرشاد الساري: ١٠/٣٠٣.

(٢) أخرجه البخاري، (٩٦)كتاب الاعتصام، (٢) باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، حديث (٧٢٨١).

(٣) فتح الباري: ١٣/٣١٤، وكلام ابن بطال ثابت في شرح صحيح البخاري: ١٠/٣٣٤.

(٤) فتح الباري: الموضع السابق.

حجر. فكأنه مال إلى قاعدة عامة وهي أن رؤى الانبياء تختلف عن رؤى غيرهم، فرؤاهم إحدى طرق الوحي، ورغم أن كلام ابن بطال محتمل جوازه في حق غير الأنبياء فإن الاحتمال الأقرب في تفسير الرؤيا على ما عبرت به في المنام خاص بالأنبياء، والله أعلم.

منهج ابن حجر:

- نقل قولاً دون أن ينسبه لصاحبه، وذلك بقوله: (قيل)، ثم نقل قول ابن بطال.
- جعل قوله محل نظر.
- علل عدم جزمه بما ذهب إليه ابن بطال لوجود الخصوصية للرأي والمرئي.

٢٨ - الاستدراك الثامن

ويدور حول توضيح الإشكال الوارد في ظاهر حديث "المدينة كالكير"

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ـ أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الإِسْلامِ، فَأَصَابَهُ وَعْكٌ، فَقَالَ: أَقِلْنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقِلْنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى، فَخَرَجَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((**المَدِينَةُ كَالكِيرِ تَنْفِي خَبَثَهَا وَيَنْصَعُ طِيبُهَا**)).[1]

قال الحافظ ابن حجر: "قال ابن المنير: ظاهر الحديث ذم من خرج من المدينة وهو مشكل، فقد خرج منها جمع كثير من الصحابة، وسكنوا غيرها من البلاد، وكذا من بعدهم من الفضلاء.

والجواب أنّ المذموم من خرج عنها كراهة فيها، ورغبة عنها، كما فعل الأعرابي المذكور وأما المشار إليهم فإنما خرجوا لمقاصد صحيحة كنشر العلم، وفتح بلاد الشرك، والمرابطة في الثغور، وجهاد الأعداء، وهم مع ذلك على اعتقاد فضل المدينة وفضل سكناها"[2].ا.هـ.

في هذا النقل استدرك الحافظ على ابن المنير قوله: إن ظاهر الحديث ذم من خرج من المدينة، وقد خرج كثير من الصحابة، وسكنوا غيرها من البلاد.

ورد الحافظ على ذلك بأن المذموم من خرج منها كراهة فيها، أما الصحابة فقد خرجوا لمقاصد حسنة، كنشر العلم، وفتح بلاد الشرك، وغير ذلك.

---

(١) أخرجه البخاري، (٩٣) كتاب الأحكام، (٤٥) باب بيعة الأعرابي، حديث (٧٢٠٩).

(٢) ابن حجر، فتح الباري: ٢٤٧/١٣

وإضافة لما ذكره الحافظ نذكر:

أولا: السبب الذي من أجله امتنع النبي ﷺ من إقالة الإعرابي.

قال ابن التين: "امتنع النبي ﷺ من إقالته لأنه لا يعين على معصية، لأن البيعة في أول الأمر كانت على أن لا يخرج من المدينة إلا بإذن، فخروجه عصيان، وكانت الهجرة إلى المدينة فرضا قبل فتح مكة على كل من أسلم، ومن لم يهاجر لم يكن بينه وبين المؤمنين موالاة"[1].

ثانيا: قصة الأعرابي تدل على أن الذم الوارد خاص بزمن النبي ﷺ، فقد حمل القاضي عياض نفي المدينة لخبثها على زمن النبي ﷺ؛ لأنه لم يكن يصبر على الهجرة والمقام في المدينة إلا من كان ثابت الإيمان، وأما المنافقون وجهلة الأعراب فلا يصبرون على شدة المدينة، ولا يحتسبون الأجر في ذلك[2].

وحمله النووي على زمن الدجال، واستبعد ما اختاره القاضي عياض، وقال: "إنه يحتمل أن يكون ذلك في أزمان متفرقة"[3].

وذكر الحافظ: أنه يحتمل أن يكون المراد كلاً من الزمنين؛ زمن النبي ﷺ بدليل قصة الأعرابي، والزمن الثاني زمن الدجال، كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه ذكر الدجال، ثم قال: " ثم ترتجف المدينة بأهلها ثلاث رجفات فيخرج الله إليه كل كافر ومنافق".[4]

وأما ما بين ذلك من الأزمان فلا، فإن كثيرا من فضلاء الصحابة قد خرجوا بعد النبي ﷺ، كمعاذ بن جبل، وأبي عبيدة، وابن مسعود، وطائفة، ثم خرج علي، وطلحة، والزبير، وعمار، وغيرهم، وهم من أطيب الخلق، فدل على أن المراد بالحديث تخصيص

---

(١) المرجع السابق.

(٢) **يُنظر**: القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٤/٥٠٠.

(٣) **يُنظر**: النووي، شرح صحيح مسلم: ٩/١٥٦.

(٤) أخرجه البخاري، (٢٩) كتاب فضائل المدينة، (٩) باب لا يدخل الدجال المدينة، حديث (١٨٨١).

ناس دون ناس، ووقت دون وقت[1].

من خلال ما سبق يتضح لنا صحة استدراك الحافظ على ابن المنير من أن المذموم من خرج منها كراهة فيها، والذم الوارد في الحديث خاص بزمن النبي ﷺ، لأن البيعة في أول الأمر كانت على الهجرة، لأن خروجه يُعَد عصياناً، لذا ضرب النبي هذا المثل لمن يخرج من المدينة بدون إذن، لأنه يدل على خبثه وضعف دينه، وكانت الهجرة واجبة لكن فيما بعد تم نسخ وجوب الهجرة، وانتهاء ما يترتب عليها من أحكام، أما باقي الأزمان فلا، بدليل خروج كثير من الصحابة لنشر العلم، وفتح بلاد الكفار، وغير ذلك، هذا والله أعلم.

منهج ابن حجر:

- أوضح الإشكال الذي أورده المستدرك عليه.
- أجاب الحافظ عن هذا الإشكال مع التعليل لما ذهب إليه.

---

(١) فتح الباري: ٤/١١٤.

الفصل الثاني

الاستدراكات الراجعة إلى إسناد الحديث

الفصل الثاني

الاستدراكات الراجعة إلى إسناد الحديث

تمهيد

(في بيان أهمية الإسناد عند المحدثين وبيان محتويات هذا الفصل)

خص الله تعالى هذه الأمة بالإسناد الذي نقلت بواسطته أخبارها، و لم يكن ذلك في أمة قبلها[1]، وقد اهتم المحدثون من أئمة السلف، ومن جاء بعدهم بإسناد الحديث، ودراسة أحوال رجاله، وجرى ذلك على ألسنتهم، كما ظهر جلياً في تصرفاتهم تجاه تحري القبول في الرواية، والتزام المنهج الدقيق فيما يصح من الحديث الشريف. روى مسلم بسنده عن ابن سيرين قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"، وفي أثر آخر لمسلم عن ابن سيرين قال:" إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم".[2]

ولقد كان للمحدثين جهدٌ عظيم في العناية بالإسناد، وقد أدّى بهم تأصيل بعض القواعد والأصول إلى بعض النتائج والفوائد التي أفاد منها العلماء في تصحيح الأحاديث، والحكم عليها، من خلال وضع قواعده وأصوله، وتمييز الصحيح من الضعيف، والموصول من المرسل والمنقطع، والمرفوع من الموقوف، وغيرها.

وامتداداً لهذا الجهد العظيم، وسيراً على المنهج القويم الذي رسمه علماء السنة، تأتي جهود الحافظ ابن حجر في استدراكاته على العلماء، وبخاصة استدراكاته على العلماء الخاصة بإسناد الحديث وصولاً لهذا العمل العظيم الذي ساهم به في تأسيس قواعد الإسناد، والكشف عن دقائقه وأسراره، وسوف نرى في الفصل الآتي كيف كان بارعاً

---

(١) يُنظر: السيوطي، تدريب الراوي: ٢/١٤٥.

(٢) يُنظر: مقدمة صحيح مسلم: ١/٨٤.

في هذا الميدان الفسيح من خلال دراسة استدراكاته، حيث نلمس فيها قواعد عامة في علوم الحديث، والترجمة لرجال البخاري، ورأيت أن أقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: في دراسة الاستدراكات الراجعة إلى أحوال الإسناد ومسائله.

المبحث الثاني: الاستدراكات الراجعة إلى معرفة الرجال.

المبحث الأول

الاستدراكات الراجعة إلى أحوال الإسناد ومسائله

في هذا المبحث سوف نقف مع ابن حجر على جهوده الموفقة في شرح قضايا الإسناد؛ إذ كان يتصدى لإسناد الحديث، فيذكر ما فيه من انقطاع أو إرسال أو تعليق، وقد ذكرت الزيادة في بعض أسماء الرواة، ونحو ذلك مما سوف نعرضه في هذا المبحث، فهو يكشف لنا عن حقيقة ما في الإسناد من دقائق وأسرار، وفي بعض الأحيان يقارن بين إسناد البخاري والأسانيد الأخرى عند غيره من أصحاب كتب السنن والمسانيد ونحوها، وذلك من خلال تخريجه للحديث، واستقصاء طرقه، والمقارنة بين الروايات المتعددة، موضحاً ما كان صحيحاً منها أو ضعيفاً، ويتناوله الحافظ وهو يصحح أخطاء من سبق من أهل هذا الشأن في جمع الأحاديث وشرحها، ويذكر ما فاتهم معتمداً على أقوال من سبقه، ويمتاز بتوثيق كلامه والرجوع إلى الكثير من المصادر التي يعزو إليها.

وسوف يتضح لنا ذلك جلياً من خلال هذا المبحث، فإلى دراسة أول استدراكات هذا المبحث:

٢٩ - الاستدراك الأول
التنبيه على خطأ من خلط بين المرفوع [١] والموقوف [٢]

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى أَبِي هُرَيْرَةَ: ((**فَقَالَ هَذِهِ خَدِيجَةُ أَتَتْكَ بِإِنَاءٍ فِيهِ طَعَامٌ أَوْ إِنَاءٍ فِيهِ شَرَابٌ...**)). [٣]

قال الحافظ ابن حجر: " كذا أورده هنا مختصراً، والقائل جبريل كما تقدم في باب تزويج خديجة في أواخر المناقب [٤] عن قتيبة بن سعيد [٥] عن محمد بن فضيل بهذا السند عن أبي هريرة قال: (أتى جبريل النبي ﷺ فقال يا رسول الله هذه خديجة...) إلى آخره، وبهذا يظهر أن جزم الكرماني بأن هذا الحديث موقوف غير مرفوع مردود" [٦] ا.هـ.

استدرك الحافظ على الكرماني قوله: "إن حديث أبي هريرة موقوف غير مرفوع"، وحكم عليه بالرد؛ لأن البخاري أورد الحديث هنا مختصراً، في حين أورده في أواخر

---

(١) المرفوع هو: ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة، ولا يقع مطلقه على غير ذلك نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم. **يُنظر:** العراقي، التقييد والايضاح: ص٦٦.

(٢) الموقوف هو: ما يروى عن الصحابة رضى الله عنهم من أقوال وأفعال ونحوها، فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ. **يُنظر:** المرجع السابق: ص٦٧.

(٣) أخرجه البخاري، (٩٧)كتاب التوحيد، (٣٥) باب قول الله تعالى ﴿**يريدون أن يبدلوا كلام الله**﴾، حديث (٧٤٩٧).

(٤) أخرجه البخاري، (٦٣) كتاب مناقب الأنصار، (٢٠) باب تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها رضي الله عنها، حديث (٣٨٢٠).

(٥) قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البغلاني، روى عن: الليث بن سعد، ومالك بن أنس، وابن لهيعة، وخلق، روى عنه أبو زرعه وخلق. توفى سنة ٢٤٠هـ وثقه ابن معين. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٤٠/٣، الباجي، التعديل والتجريح: ١٢١٢/٣.

(٦) فتح الباري: ٥٧٣/١٣. وكلام الكرماني ثابت في كتابه شرح البخاري: ١٨٩/١٢.

كتاب المناقب مرفوعاً عن أبي هريرة، وبهذا يظهر أن جزم الكرماني غير صحيح.

وبالرجوع للكرماني في شرحه نجده يقول: "واعلم أن هذا الحديث فيه اختصار، ويوضحه ما تقدم في مناقب الصحابة أن أبا هريرة قال: " أتى جبريل النبيﷺ، فقال يا رسول الله هذه خديجة..."، ومع هذا فالحديث غير مرفوع بل هو موقوف".[1]

وفي موضع آخر قال الكرماني: "والحديث من مراسيل الصحابة؛ لأن أبا هريرة لم يدرك خديجة وأيامها"[2]، وهذا ما قاله النووي كذلك.[3]

فالكرماني حكم على الحديث هنا بأنه موقوف، وحكم على الحديث في المناقب بأنه مرسل صحابي، وهو في حكم الموصول المرفوع، فقوله: إن البخاري اختصره (أي اختصر إسناده)، فكانت صورته صورة الموقوف مرة، ورواه بسنده كاملا بدون اختصار في الموضع الآخر، يشبه قول ابن حجر، ولكن وجه استدراك ابن حجر على الكرماني منصب على قوله: "ومع هذا فالحديث غير مرفوع بل هو موقوف".

إلا أن العيني رد على ابن حجر بقوله: "فقول بعضهم: جزم الكرماني أن هذا الحديث موقوف غير مرفوع، مردود ، مجرد تشنيع عليه بلا وجه؛ لأن مقصوده بالنظر إلى ما ورد هنا مختصرا، و لم يجزم بأنه موقوف"[4].

واعتذار العيني للكرماني مردود، فالكرماني مع بيانه أن الحديث مختصر هنا وواضح في المناقب، إلا أنه عاد فجزم بأن الحديث موقوف وليس مرفوعا، مما يرجح استدراك الحافظ، أما تعليل العيني فليس في محله، والله أعلم.

---

(١) الكرماني، شرح صحيح البخاري: ١٢/١٨٩.

(٢) المرجع السابق: ٧/٥٨.

(٣) شرح صحيح مسلم: ١٥/١٩٥.

(٤) عمدة القاري: ١٦/٦٨١.

منهج ابن حجر:

* ذكر ابن حجر الموجود عند البخاري في المواضع المختلفة.
* سمى المستدرك عليه، وبين قوله.
* رد عليه بالاستدلال بالرواية، كما وردت عند البخاري، في الموضع الآخر.

٣٠ - الاستدراك الثاني

في الخلط بين المرسل والمعلق في الوصف

نص الحديث:

قال البخاري: باب ﴿وكان الله سميعا بصيرا﴾[١] قَالَ الأَعْمَشُ، عَنْ تَمِيمٍ[٢]، عَنْ عُرْوَةَ[٣]، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: ((الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الأَصْوَاتَ)) فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾.[٤][٥]

قال الحافظ ابن حجر: "قال ابن التين: قول البخاري (قال الأعمش) مرسل لأنه لم يلقه، قال الشيخ أبو الحسن: ولهذا لم يذكره في تفسير سورة المجادلة، انتهى.

وتسمية هذا مرسلاً مخالف للاصطلاح، والتعليل ليس بمستقيم؛ فإن في الصحيح عدة أحاديث معلقة لم تذكر في تفسير الآية التي تتعلق بها"[٦] ا.هـ.

---

(١) سورة النساء، الآية (١٣٤).

(٢) تميم بن سلمة السلمي الكوفي، روى عن: أبي الزبير، وشريح، وعروة، روى عنه: طلحة بن مُصَرِّف، والأعمش، مات سنة ١٠٠هـ، وثقه ابن معين. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤٤١/١ الباجي، التعديل والتجريح: ٤٣٥/١.

(٣) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب الإمام القدوة، عالم المدينة أبو عبد الله القرشي المدني، ولد سنة ٢٣هـ أحد الفقهاء السبعة، حدث عن أبيه وأمه أسماء بنت أبي بكر وخالته عائشة أم المؤمنين، ولازمها، وطائفة من الصحابة، مات سنة ٩٣هـ. **يُنظر:** ابن سعد، الطبقات الكبرى:١٧٨/٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ١٨٠/٧.

(٤) سورة المجادلة، الآية (١).

(٥) ذكره البخاري تعليقاً، (٩٧) كتاب التوحيد، (٩) باب ﴿ وكان الله سميعا بصيرا﴾. وأخرجه موصولاً النسائي في سننه،(٢٧)كتاب الطلاق،(٣٣) باب الظهار، حديث (٣٤٦٠)، وابن ماجه، (١) كتاب السنة، (١٣) باب فيما أنكرت الجهمية حديث (١٨٨)، و(١٠)كتاب الطلاق، (٢٥) باب الظهار، حديث (٢٠٦٣)، والحاكم في المستدرك ٤٨١/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٨٢/٧.

(٦) فتح الباري: ٤٥٧/١٣.

في هذا النقل **استدرك الحافظ أولا**: على ابن التين قوله:" إن قول البخاري: (قال الأعمش) مرسل لأنه لم يلقه"، بأن هذا مخالف للاصطلاح.

والمرسل في الاصطلاح هو: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره[1].

ومن معاني المرسل في الاصطلاح أيضا: المنقطع[2]، والذي اشتهر في الاصطلاح أن ما رواه البخاري عن غير شيوخه يسمى "المعلق".

قال ابن حجر: "المراد بالتعليق ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد".[3]

فإذاً اعتراض ابن حجر على ابن التين أنه لم يسمه "معلقا" ولكن سماه "مرسلا".

واستدرك ثانيا على الشيخ أبي الحسن: بأن تعليله غير مستقيم؛ لأن في الصحيح عدة أحاديث لم تذكر في تفسير الآية التي تتعلق بها.

فالصواب ما قاله الحافظ: أن قول ابن التين مخالف للاصطلاح المشهور عند علماء المصطلح، وتعليل الشيخ أبي الحسن لقول ابن التين تعليل غير مستقيم، والله أعلم.

منهج ابن حجر :

في هذا الموضع استدراكان؛ **فمنهجه في الاستدراك الأول**:

* نقل قول المستدرك عليه وسماه.
* رد عليه بالاستناد إلى المعنى الاصطلاحي المشهور عند علماء المصطلح.

وفي الاستدراك الثاني:

* ذكر قول المستدرك عليه وذكر كنيته فقط.
* رد عليه معتمداً على منهجية البخاري، وصنيعه في كتابه.

---

(١) يُنظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ٢ / ٥٤٦.

(٢) يُنظر: ابن كثير، الباعث الحثيث: ص٤٠-٤٢.

(٣) هدي الساري: ص ٢١.

٣١ - الاستدراك الثالث

وهو في بيان الانقطاع في الإسناد والزيادة في أحد أسماء رجاله نص الحديث:

قال البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ[١] أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ [٢] عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ[٣] ابْنُ أُخْتِ نَمِرٍ أَنَّ حُوَيْطِبَ بْنَ عَبْدِالعُزَّى[٤] أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ السَّعْدِيِّ[٥] أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ فِي خِلافَتِهِ... إلى قوله : ((**فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ خُذْهُ**

---

(١) الحكم بن نافع، أبو اليمان البهراني الحمصي، سمع: من صفوان بن عمرو، وأرطاة بن المنذر، وأبي بكر ابن أبي مريم، وشعيب بن أبي حمزة، وغيرهم، حدث عنه: البخاري، واحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهم، ولد سنة ١٣٨هـ وتوفى سنة ٢٢١هـ. قال أبو حاتم:"هو نبيل صدوق ثقة". **يُنظر:** ابن سعد، الطبقات الكبرى: ٤٧٢/٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٢٩/٣، والذهبي، تذكرة الحفاظ: ٤١٢/١.

(٢) شعيب بن أبي حمزة واسمه: دينار بن حمزه الحمصي، أبو بشر، روى عن: الزهري، ونافع، ومحمد بن المنكدر، وأبي الزناد، وخلق، روى عنه الوليد بن مسلم، وأبو حيوة شريح بن يزيد، وخلق، مات سنة ١٦٢هـ، وثقه أبو حاتم. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٤٤/٤. الباجي، التعديل والتجريح: ٣/ ١٣١٢.

(٣) السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة بن الأسود الكندي الأسدي الليثي أو الهذلي يعرف بابن أخت نمر، له ولأبيه صحبة، حدث عنه: ابنه عبد الله، والزهري، مات سنة ٩١هـ، وقيل سنة ٩٦هـ. **يُنظر:** ابن عبد البر، الاستيعاب: ص/٣١٣ د، دار الأعلام ، ابن الاثير ، أسد الغابة : ٢/ ٢٧٣ د دار المعرفة، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣٩٢/٣.

(٤) حويطب بن عبد العزى بن لؤي العامري أبو محمد القرشي المكي، صحابي أسلم يوم الفتح، روى عن عبد الله بن السعدي، وعنه: السائب، وابنه أبو سفيان، وعبد الله بن بريدة، مات سنة ٥٤هـ. **يُنظر:** الباجي، التعديل والتجريح: ٥٥١/٢، ابن الاثير ، أسد الغابة: ٧٠/٢ ط دار المعرفة، ابن حجر، التقريب: ص١٨٤.

(٥) عبد الله بن وقدان القرشي السعدي، صحابي جليل، روى عنه:حويطب، وعامر، توفي سنة ٥٧هـ. يُنظر: الباجي، التعديل والتجريح: ٩٠١/٢، ابن الاثير ، أسد الغابة : ٩٢/٣ ط : دار المعرفة.

فَتَمَوَّلْهُ وَتَصَدَّقْ بِهِ فَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلاَ سَائِلٍ فَخُذْهُ وَإِلاَّ فَلاَ تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ)).[1]

قال الحافظ ابن حجر:" أخرج مسلم [2] أيضاً هذا الحديث من طريق عمرو بن الحارث[3] عن الزهري عن السائب بن يزيد عن عبد الله بن السعدي عن عمر، فلم يسق لفظه بل أحال على سياق رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه[4]، وسقط من السند (حويطب بن عبدالعزى) بين: السائب وابن السعدي، ووهم المزي في "الأطراف"[5] تبعاً لخلف[6] فأثبت حويطب بن عبدالعزى في السند في رواية مسلم، وزعم أنه وقع في روايته "ابن الساعدي" بزيادة ألف، وليس ذلك في شيء من نسخ صحيح مسلم، لا إثبات حويطب ولا الألف في الساعدي، وقد نبه على سقوط حويطب من سند مسلم أبو علي الجياني[7]، والمازَري[1]، وعياض، وغيرهم، ولكنه

---

(١) أخرجه البخاري، (٩٣)كتاب الأحكام،(١٧) باب رزق الحاكم والعاملين عليها،حديث (٧١٦٣).

(٢) أخرجه مسلم ،(١٢)كتاب الزكاة (٣٧) باب إباحة الأخذ لمن أعطى من غير مسألة ولا إشراف. حديث (٢٤٠٤).

(٣) عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري، أبو أمية المصري، روى عن: أبيه، وسالم، والزهري، وثقه أبو حاتم مات سنة ١٤٩هـ. يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٢٥/٣، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ١٣/٨.

(٤) أخرجه مسلم، (١٢) كتاب الزكاة (٣٧) باب إباحة الأخذ لمن أعطى من غير مسألة ولا إشراف. حديث (٢٤٠٣).

(٥) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: ٣٩/٨-٤٠، وذكر هذا التعقب الحافظ في "النكت الظراف".

(٦) خلف بن محمد الواسطي، سمع من: ابن مالك القطيعي، وأبي بكر الاسماعيلي وروى عنه: الحاكم، وأبو علي الاهوازي، توفي بعد سنة ٤٠٠هـ. صنف كتاب أطراف الصحيحين مخطوط في دار الكتب المصرية نسخة تقع في ثلاثة مجلدات. يُنظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ٣٣٤/٨، عبدالهادي الدمشقي الصالحي، طبقات علماء الحديث: ٢٦٤/٣ الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٦٠/١٧، فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي:٤٥٢/١/١.

(٧) أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني، الأندلسي، الجياني، صاحب كتاب تقيد المهمل وتمييز المشكل ولد سنة ٤٢٧هـ وتوفي سنة ٤٩٨هـ. يُنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٤٨/١٩.

ثابت في رواية عمرو بن الحارث في غير كتاب مسلم كما أخرجه أبو نعيم في "المستخرج"، ووقع عند ابن خزيمة من طريق سلامة عن عقيل عن ابن شهاب حدثني السائب: أن حويطباً أخبره، أن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أخبره... [٢] فذكره، وهو وَهْمٌ من سلامة، قاله الرهاوي[٣]"[٤]. ا.هـ.

في هذا الموضع استدرك الحافظ على المزي:

أولا: إثباته حويطب بن عبدالعزى في السند في رواية مسلم.

ثانيا: أنه زعم أنه وقع في روايته "ابن الساعدي" بزيادة ألف.

ورد الحافظ بأن ذلك ليس في شيء من نسخ صحيح مسلم، لا إثبات حويطب، ولا الألف في الساعدي، واستدل كذلك بأن أبا علي الجياني والمازري وعياضاً وغيرهم قد نبهوا على سقوط حويطب من سند مسلم.

بعد تخريج الحديث من طريق عمرو بن الحارث عن الزهري، نجد أن الصواب مع الحافظ، فحويطب ساقط من سند مسلم، وثابت في رواية عمرو بن الحارث ـ في غير كتاب مسلم ـ عند الإمام أحمد[٥]، وابن خزيمة، والبيهقي[٦].

---

(١) محمد بن علي بن عمر التميمي المازري الصقلي، توفي سنة ٥٣٦هـ، واسم كتابه "المعلم بفوائد مسلم"، منه نسخة خطية كاملة في الخزانة الحسنية، رقم ٤٣٤٨، ونُسِخَت سنة ٥٤٣هـ. مطبوع بتحقيق الشيخ محمد الشاذلي في ثلاثة مجلدات. **يُنظر:** فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي ١/٢١٠، مشهور بن حسن ورائد بن صبري، معجم المصنفات الواردة في فتح الباري: ص ٢٤٨.

(٢) ابن خزيمة ، (٣٥٥) باب إعطاء العامل على الصدقة منها رزقاً... ، حديث (٢٣٦٦)، ٤/٦٧،٦٨.

(٣) أبو محمد عبدالقادر بن عبدالله بن عبدالله الرهاوي الحنبلي السفار، ولد سنة بالرها ٥٣٦هـ، سمع من مسعود بن الحسن الثقفي، وعبدالجليل بن أبي سعد العدل وغيرهما، حدث عنه: ضياء الدين المقدسي، وأحمد بن سلامة النجار، وغيرهما. من مصنفاته:" أربعي البلدان "، المادح والممدوح". توفي سنة ٦١٢هـ. يُنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٢/٧١، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٥/٥٠، ٥١. طبعة القاهرة.

(٤) فتح الباري: ١٣/١٨٨.

(٥) أحمد، المسند ٢/٩٩، حديث (٥٧٤٩).

(٦) البيهقي، السنن الكبرى كتاب الهبات،(١٧) باب إعطاء الغني من التطوع، حديث (١٢٠٤١).

أما عن أقوال العلماء في المسألة:

قال النسائي:" لم يسمعه السائب بن يزيد من عبد الله بن السعدي، ورواه عن حويطب"[1].

وقال القاضي عياض: "في سند هذا الحديث انقطاع، سقط منه رجل بين السائب بن يزيد وبين عبد الله بن السعدي، وهو حويطب بن عبدالعزى"[2].

وقال القرطبي:" حديث عبد الله بن السعدي فيه انقطاع، فإن مسلما رواه من حديث السائب بن يزيد عن ابن السعدي، وبينهما رجل وهو حويطب بن عبدالعزى "[3].

وقال النووي:" وسقوط حويطب مما استدرك على الإمام مسلم "[4].

قال الحافظ ابن حجر:" والسبب في عدم تنبيه المزي على ذلك أنه وقع في سياق مسلم عن عمرو بن الحارث، عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد، عن ابن السعدي، عن عمر بمثل ذلك، ونقل المزي قوله: (بمثل ذلك)، وتوهم أن المثلية للسند، وليس كذلك، بل هي للمتن، قصد به الحوالة على رواية ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه، عن عمر"[5].

وبذلك يكون الحافظ قد بين الوهم الذي وقع فيه المزي بسبب فهمه الخطأ لقول مسلم: (بمثل ذلك).

أما بالنسبة لزيادة الألف في (الساعدي) فقد نص ابن أبي حاتم[6] أن عبدالله بن السعدي يقال له السعدي والساعدي، إلا أن نسخ صحيح مسلم ليس فيها الساعدي، إنما السعدي، فيحتمل أن يكون المزي ذكر الساعدي على أساس أنه يطلق عليه ذلك

---

(١) يُنظر: القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٣/٥٨٠، والنووي، شرح مسلم: ١٣٦/٧.

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٣/٥٨٠.

(٣) المفهم شرح صحيح مسلم: ١٧٥٠/٤.

(٤) شرح صحيح مسلم: ١٣٦/٧

(٥) النكت الظراف: ٣٩/٨.

(٦) علل الحديث: ٢٨/١-٢٩

أحياناً، وأحياناً أخرى السعدي، إلا أن تخصيصه ذلك في كتاب مسلم مما يستدرك عليه كما ذكر ذلك الحافظ.

وهذا الانقطاع لا يقدح في صحته لأنه قد رُوي عند البخاري وغيره مسنداً ومرفوعاً للنبي ﷺ، والله أعلم.

منهج ابن حجر:

- استدرك على المزي باستخدام عبارة (وهم)، وأنه ـ أي المزي ـ تبع في قوله ذلك، خلف الواسطي.
- استدل على ما ذهب إليه بالرجوع لنسخ صحيح مسلم، والاستدلال كذلك بأقوال العلماء.
- واستدل أيضا بروايات من أخرج الحديث من الطريق التي أخرج مسلم بها الحديث.

٣٢ - الاستدراك الرابع

وهو في تصحيح خطأ من ظن تعليق الحديث والصواب وصله

نص الحديث:

قال البخاري: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الأَسْوَدِ[١]، حَدَّثَنَا حَرَمِيٌّ[٢]، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ[٣]، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((يُلْقَى فِي النَّارِ)). ح و قَالَ لِي خَلِيفَةُ[٤]، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ[٥]، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ[٦]، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ

---

(١) عبد الله بن محمد بن أبي الأسود حميد بن الأسود البصري، أبو بكر، روى عن: مالك بن أنس، ويزيد ابن زريع، وخلق. وروى عنه: البخاري، وأبو داود، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، ومحمد بن يحيى الذهلي، وخلق، توفي سنة ٢٢٣هـ قال ابن حجر: " ثقة ". يُنظر: المزي، تهذيب الكمال: ٤٦/١٦، الذهبي، ميزان الاعتدال: ٤٩١/٢. ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٦/٦.

(٢) حرمي بن عمارة بن أبي حفصة أبو روح، مولى العتيك الأزدى، روى عن: شعبة، وقرة بن خالد وخلق، روي عنه: ابن المديني، وإبراهيم بن عرعرة وخلق، مات سنة ٢٠١هـ قال أبو حاتم:" هو صدوق ". يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٠٧/١، الباجي، التعديل والتجريح: ٥٤٢/١

(٣) شعبة بن الحجاج بن الورد، أبو بسطام بصرى أصله واسطي، روى عن: الحسن البصري وسعيد المقبري، وخلق، روى عنه: الثورى، ومحمد بن إسحاق، وإبراهيم بن سعد وخلق، ولد سنة ٨٣هـ، وتوفى سنة ١٦٠هـ، وثقه أبو حاتم. يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٦٩/٢، الباجي، التعديل والتجريح: ١٣٢٠/٣.

(٤) خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط العصفري، أبو عمرو البصري المعروف بشباب، روى عن: إسحاق بن إدريس، وبشر بن الفضل، وبكر بن سليمان، وخلق، روى عنه: البخاري، وأبو يعلي الموصلي، ومحمد بن يزيد، وخلق. توفي سنة ٢٤٠هـ قال ابن حجر: " صدوق ربما اخطأ ". يُنظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٥١٧/٣، المزي، تهذيب الكمال: ٣١٤/٨، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤٧٢/١١، ابن حجر: تقريب التهذيب: ص١٩٥.

(٥) يزيد بن زريع العيشي، أبو معاوية البصري، من بكر بن وائل. روى عن: حميد الطويل، وخالد الحذاء، وأبي سلمة، وسعيد بن يزيد، وخلق. روى عنه: أحمد بن عبدة الضبي، وعفان بن مسلم، وابن المديني، وخلق. توفي سنة ١٨٢هـ، وقيل ١٨٣هـ، قال يحيى بن معين: " ثقة ". يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٦٤/٩، المزي، تهذيب الكمال: ١٢٤/٣٢.

(٦) سعيد بن أبي عروبة، مهران أبو النضر، مولى بني عدي، سكن البصرة، روى عن: محمد بن سيرين، والنضر بن أنس وخلق، روى عنه: الثوري، وشعبة، ويزيد بن زريع، وخلق، توفى سنة ١٥٦هـ وثقه ابن معين. يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٦٥/٢، الباجي، التعديل والتجريح: ١٢٢٨/٣.

وَعَنْ مُعْتَمِرٍ[1] سَمِعْتُ أَبِي[2] عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لاَ يَزَالُ يُلْقَى فِيهَا وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ العَالَمِينَ قَدَمَهُ فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ...**» الحديث.[3]

قال الحافظ ابن حجر:" قال الكرماني: روى البخاري هذا الحديث من ثلاث طرق:

الأولى: عن شيخه، يعني ابن أبي الأسود، واسمه عبد الله بن محمد بالتحديث، **والثانية**: بالقول يعني قوله (وقال لي خليفة) وكان ينبغي أن يزيد فيه بالقول المصاحب لحرف الجر للفرق بينه وبين القول المجرد قال، **والثالث**: بالتعليق يعني قولـــه (وعن معتمر)[4].

لأن هذا الثالث ليس تعليقاً بل هو موصول معطوف على قوله (حدثنا يزيد بن زريع). فالتقدير... وقال لي خليفة عن معتمر، وبهذا جزم أصحاب الأطراف، قال المزي: حديث (لا يزال يلقى) الحديث خ في التوحيد، قال لي خليفة عن معتمر عن أبيه[5]، وقال أبو نعيم في "المستخرج" بعد تخريجه: رواه البخاري عن خليفة عن يزيد

---

(١) معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي، أبو محمد البصري، روى عن: إبراهيم بن يزيد الخوزي، وإسماعيل بن حماد، وأشعث بن عبد الملك، وخلق، روى عنه: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وخليفة بن خياط، وخلق. ولد سنة ١٠٦هـ، وتوفي سنة ١٨٧هـ، وثقه ابن معين. **يُنظر**: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٨/ ٤٠٢ الذهبي، ميزان الاعتدال: ١٤٢/٤. ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٢٢٧/١٠.

(٢) سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر البصري، روى عن: أسلم العجلي، وأنس بن مالك، والحسن البصري، وسليمان الأعمش، وخلق، روى عنه: إبراهيم بن سعد، وزائدة بن قدامة، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، توفي سنة ١٤٣هـ، وثقه ابن معين. **يُنظر**: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٢٤/٤. الباجي، التعديل والتجريح: ١٢٦٠/٣ ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٥/١٢.

(٣) أخرجه البخاري، (٩٧)كتاب التوحيد، (٧) باب قوله تعالى: ﴿**وهو العزيز الحكيم**﴾، حديث (٧٣٨٤).

(٤) ابن حجر، فتح الباري: ٤٥٤/١٣، وكلام الكرماني ثابت في كتابه شرح البخاري: ١٠٥/١٢.

(٥) تحفة الأشراف: ٣٢٠/١.

بن زريع عن سعيد، وعن المعتمر عن أبيه قال: وحديث سليمان التيمي غير مرفوع. قلت: وكذا لم يصرح الإسماعيلي برفعه لما أخرجه من طريق أبي الأشعث[1] عن المعتمر".[2] ا.هـ.

استدرك الحافظ على الكرماني قوله: إن الطريق الثالث تعليق. يريد قوله "وعن معتمر سمعت أبي (سليمان التيمي) عن قتادة عن أنس..." بأن هذا ليس بتعليق؛ لأن قوله: وعن معتمر، معطوف على قوله: حدثنا يزيد بن زريع فهو موصول، فالتقدير: وقال لي خليفة عن معتمر عن أبيه.

واستدل بما يلي:

أولاً: بما جزم به أصحاب الأطراف كالمزي، حيث قال حديث (لا تزال يلقى) الحديث خ في التوحيد، قال لي خليفة عن معتمر عن أبيه.

ثانياً: واستدل بقول أبي نعيم في "المستخرج" بعد تخريج الحديث: "رواه البخاري عن خليفة عن يزيد بن زريع عن سعيد وعن المعتمر عن أبيه".

فمراد الحافظ هنا توضيح الخطأ الذي وقع فيه الكرماني من أن الطريق الثالث معلق عن معتمر، بأنه موصول معطوف على قوله (حدثنا يزيد بن زريع) فالتقدير، وقال لي خليفة عن معتمر، حتى لا يقع الالتباس لمن يرى الإسناد فيظنه معلقاً وهو موصول.

فالصواب مع الحافظ فيما ذهب إليه بدليل ما جزم به أصحاب الأطراف وأبو نعيم في المستخرج، والله أعلم.

---

(١) أحمد بن المقدام بن سليمان بن الأشعث بن أسلم بن سويد بن الأسود بن ربيعة بن سنان العجلي، أبو الأشعث البصري، روى عن: أمية بن خالد، ومعتمر بن سليمان، وخلق، روى عنه: البخاري، والترمذي، والنسائي، وخلق، وثقه ابن عدي. توفى سنة ٢٥٣هـ. **يُنظر:** الباجي، التعديل والتجريح: ٣٠٢/١، المزي، تهذيب الكمال: ٤٨٨/١.

(٢) ابن حجر، فتح الباري: ٤٥٤/١٣.

منهج ابن حجر:

- نقل قول الكرماني، وهو المستدرك عليه.
- توضيح الخطأ الذي وقع فيه الكرماني.
- تصويب هذا الخطأ بالرجوع لأقوال أصحاب الأطراف، ولقول أبي نعيم في المستخرج.

٣٣ - الاستدراك الخامس

التنبيه على خطأ من ضعف زيادة في المتن بعدم اتصال إسنادها نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ[١] قَالَ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّه: ((**هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ: هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ وَالقَمَرِ إِذَا كَانَتْ صَحْوًا؟! قُلْنَا:لا...**)) إلى قوله: ((**فَيَقُولُ أَهْلُ الجَنَّةِ: هَؤُلاءِ عُتَقَاءُ الرَّحْمَنِ أَدْخَلَهُمْ الجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلاَ خَيْرٍ قَدَّمُوهُ، فَيُقَالُ لَهُمْ: لَكُمْ مَا رَأَيْتُمْ وَمِثْلَهُ مَعَهُ**)).[٢]

قال الحافظ ابن حجر: " قَرأت في "تنقيح" الزركشي: وقع هنا في حديث أبي سعيد بعد شفاعة الأنبياء: فيقول الله بقيت شفاعتي فيخرج من النار من لم يعمل خيراً، وتمسك به بعضهم في تجويز إخراج غير المؤمنين من النار. ورد بوجهين؛ أحدهما: أن هذه الزيادة ضعيفة لأنها غير متصلة، كما قال عبدالحق في "الجمع"، والثاني: أن المراد بالخير المنفي ما زاد على أصل الإقرار بالشهادتين، كما تدل عليه بقية الأحاديث[٣]، هكذا قال، والوجه الأول غلط منه فإن الرواية متصلة هنا، وأما نسبة ذلك لعبدالحق فغلط؛ لأنه لم يقله إلا في طريق أخرى وقع فيها: (أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة خردل من خير). قال: هذه الرواية غير متصلة[٤]، ولما ساق حديث أبي سعيد الذي في هذا الباب ساقه بلفظ البخاري و لم يتعقبه بأنه غير متصل[٥]، ولو قال ذلك لتعقبناه عليه؛

---

(١) سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد الخدري، مشهور بكنيته، له ولأبيه صحبة، كان من الحفاظ المكثرين لحديث رسول الله ﷺ، توفي بالمدينة ودفن بالبقيع سنة ٦٣هـ وقيل غير ذلك. **يُنظر:** ابن الأثير، أسد الغابة: ٣٦٥/٢، وابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة:٣٥/٢.

(٢) أخرجه البخاري، (٩٧)كتاب التوحيد (٢٤) باب قول الله تعالى: ﴿**وجوه يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة**﴾، حديث (٧٤٣٩).

(٣) فتح الباري: ٥٢٥/١٣. وكلام الزركشي ثابت في كتاب التنقيح لألفاظ جامع الحديث: ٨٧٤/٣.

(٤) الجمع بين الصحيحين: ١٥٢/١.

(٥) المرجع السابق: ١٥١/١، ١٥٠.

فإنه لا انقطاع في السند أصلاً، ثم إن لفظ حديث أبي سعيد هنا ليس كما ساقه الزركشي وإنما فيه: (فيقول الجبار بقيت شفاعتي فيخرج أقواماً قد امتحشوا)، ثم قال في آخره: (فيقول أهل الجنة هؤلاء عتقاء الرحمن أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدموه)، فيجوز أن يكون الزركشي ذكره بالمعنى".[1] ا.هـ.

استدرك الحافظ على الزركشي أمرين:

أحدهما: رده على من استدل بحديث أبي سعيد بجواز إخراج غير المؤمنين من النار، بأن هذه الزيادة ضعيفة؛ لأنها غير متصلة، ونسب ذلك لعبدالحق في الجمع بين الصحيحين.

وهذا غلط من الزركشي؛ لأن هذه الزيادة ليست في حديث أبي سعيد هذا وإنما علقها البخاري[2] عن أبي سعيد أيضاً بقوله قال وُهَيبُ: حدثنا عمرو "الحياة" وقال (خردل من خير)، أما حديث الباب الذي عليه مدار الموضوع فهو ثابت متصل غير منقطع بهذه الألفاظ عند البخاري، وغيره.[3]

فقوله إن هذه الزيادة ضعيفة لأنها غير متصلة غير صحيح، وتعليق عبد الحق الإشبيلي كان على رواية أخرى أخرجها البخاري معلقة[4].

وثانيهما: أن الزركشي ساق الحديث بلفظ غير لفظ البخاري، وبيّن الحافظ بعد أن ساق لفظ البخاري - الفرق ما بين اللفظين، واعتذر الحافظ ـ هنا ـ للزركشي بأنه ربما أراد ذكر معنى الحديث لا لفظه، والله أعلم.

---

(١) ابن حجر، فتح الباري: ٥٢٥/١٣.

(٢) معلقة في (٢)كتاب الإيمان، (١٥)باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، حديث (٢٢).

(٣) كما عند مسلم، (١)كتاب الإيمان، (٨١) باب معرفة طريق الرؤية، حديث (٤٥٣)، وابن حبان، حديث (٧٣٧٧)، والحاكم في المستدرك ٥٨٢/٤-٥٨٤ عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد.

(٤) الإشبيلي، الجمع بين الصحيحين: ١٥٢/١.

منهج ابن حجر :

في الاستدراك الأول:

❁ نقل قول المستدرك عليه بوضوح.

* رد قول المستدرك عليه، وأظهر وجه الغلط عنده.

في الاستدراك الثاني:

❁ نقل لفظ المستدرك عليه.

❁ وضح أن نقله لم يكن دقيقا، وذلك بأنه ساق اللفظ الثابت.

* اعتذر للمستدرك عليه، وتأول له غلطه.

٣٤-الاستدراك السادس

الاستدراك بذكر المزيد من أسانيد البخاري

نص الحديث

قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى[١] حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ[٢] حَدَّثَنَا أَيُّوبُ[٣] عَنْ مُحَمَّدٍ[٤] عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ[٥] عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((**الزَّمَانُ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ... الحديث**)).[٦]

---

(١) محمد بن المثنى أبو موسى الزَّمِن البصري، سمع خالد بن الحارث، ويحيى القطان وغيرهم، روى عنه البخاري، والجماعة، ولد سنة ١٦٧هـ وتوفي سنة ٢٥٢هـ وثقه ابن معين. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤/ ٩٥، الباجي، التعديل والتجريح: ٧٠٦/٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٤٨٥/٩.

(٢) عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي أبو محمد البصري، روى عن: جعفر بن محمد، وأيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر وخلق، روى عنه: مسدد، وعلي بن المديني، ومحمد بن بشار، وخلق، توفى سنة ١٩٤هـ قال ابن معين: " اختلط بآخره". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٧١/٣، الباجي، التعديل والتجريح: ١٠٣٦/٣.

(٣) أيوب بن أبي تميمة كيسان أبو بكر السختياني ثم العنزي، مولاهم البصري، روى عن أنس بن مالك، والحسن، وخلق، روى عنه: الثوري، وشعبة، وحماد بن زيد، وخلق، توفى ١٣١هـ قال ابن حجر "ثقة". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٥٥/١ الباجي، التعديل والتجريح: ٣٦٤/١. ابن حجر، تقريب التهذيب: ص١١٧.

(٤) محمد بن سيرين أبو بكر، مولى أنس بن مالك البصري، روى عن أبي هريرة، وعمران بن حصين، وابن عمر، وخلق، وروى عنه؛ الشعبي، وقتادة، وأيوب السختياني توفى سنة ١١٠هـ وثقه ابن معين. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٨٠/٣. الباجي، التعديل والتجريح: ٧٣٩/٢.

(٥) عبد الرحمن ابن أبي بكرة نفيع بن الحارث أبو بحر الثقفي البصري، روى عن أبيه أبي بكرة، وروى عنه ابن سيرين، وعبد الملك بن عمير، وخالد الحذاء وخلق، توفى سنة ٩٦هـ قال ابن حجر: "ثقة". **يُنظر:** الباجي، التعديل والتجريح: ٩٦٥/٢. ابن حجر، التقريب: ص٣٣٧.

(٦) هذا الحديث أخرجه البخاري في عدة مواضع من كتابه: فأخرجه في (٣)كتاب العلم،(٩) باب قول النبي ﷺ: "رُبَّ مبلغ أوعى من سامع"، حديث (٦٧)، وفي (٩٢) كتاب الفتن، (٨) باب قول النبي ﷺ: لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض، حديث (٧٠٧٨) عن مسدد.

وأخرجه في (٣)كتاب العلم، (٣٧) باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب، حديث (١٠٥)، وَفِي (٦٥)كتاب =

قال الحافظ ابن حجر:" أغفل المزي[1] ذكر هذا السند في "التوحيد" وفي "المغازي" وهو ثابت فيهما، وزعم أنه أخرجه في "التفسير" عن أبي موسى، ولم أره في التفسير، مع أنه لم يذكر منه في بدء الخلق إلا قطعة يسيرة إلى قوله: (وشعبان)، وساقه بتمامه في "المغازي" وهنا، إلا أنه سقط في وسطه هنا عند أبي ذر عن السرخسي، قوله (قال: فأي يوم هذا...) إلى قوله (قال: فإن دماءكم)"[2] ا.هـ.

أخذ الحافظ على المزي استدراكين؛ أحدهما: أنه أغفل ذكر طريق محمد بن المثنى في كتابَي التوحيد والمغازي، وبعد الرجوع للمزي اتضح لي صحة ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من أن المزي فاته ذكر هذا السند في "التوحيد" و"المغازي".

وثانيهما: أن المزي زعم أن البخاري أخرج الحديث في كتاب "التفسير" عن أبي موسى (محمد بن المثنى) وهذا غير صحيح، إنما أخرجه من طريق عبد الله بن عبدالوهاب[3] عن حماد بن زيد، فالصواب مع الحافظ فيما ذهب إليه.

فكأن الحافظ هنا يتعجب من صنيع المزي كيف ذكر الطريق التي في بدء الخلق

= التفسير، (٨) باب إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله...، حديث (٤٦٦٢) من طريق عبد الله بن عبد الوهاب.

وأخرجه في (٢٥)كتاب الحج، (١٣٢) باب الخطبة أيام منى، حديث (١٧٤١) عن عبد الله بن محمد.

وأخرجه في (٥٩)كتاب بدء الخلق، (٢) باب ما جاء في سبع أرضين، حديث (٣١٩٧)، وفي (٦٤) كتاب المغازي، (٧٧) باب حجة الوداع، حديث (٤٤٠٦)، وفي (٩٧)كتاب التوحيد،(٢٤) باب قول الله تعالى: **﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾** ، حديث (٧٤٤٧) من طريق محمد بن المثنى.

وأخرجه في (٧٣)كتاب الأضاحي، (٥) باب من قال الأضحى يوم النحر، حديث (٥٥٥٠) من طريق محمد بن سلام.

(١) **يُنظر**: تحفة الأشراف: ٩/٥٠،٤٩.

(٢) فتح الباري: ١٣/٥٣٠.

(٣) عبدالله بن عبدالوهاب الحجبي، أبو محمد البصري، روى عن مالك، والمغيرة بن عبدالرحمن، وحماد بن زيد وخلق ، توفى سنة ٢٢٨هـ ، قال أبو حاتم " ثقه صدوق ". **يُنظر**: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٥/١٠٦، الباجي، التعديل والتجريح: ٢/٩٣٥.

رغم أن البخاري لم يذكر منها إلا قطعة يسيرة وغفل عن طريق أبي موسى في التوحيد والمغازي مع أن البخاري ساقه فيهما بتمامه؟! إلا ما كان من رواية أبي ذر عن السرخسي التي سقط منها ما سقط في كتاب "المغازي" وذكره في "بدء الخلق"، رغم أنه لم يذكر منه إلا قطعة يسيرة، والله أعلم.

منهج ابن حجر:

* نبه على إغفال المزي لطريق محمد بن المثنى في كتاب "التوحيد"، وفي "المغازي".
* أكد على خطأ المزي بتوضيح مواضع الطريق عند البخاري، وما ساقه تاماً، وما لم يذكر منه إلا قطعة يسيرة.

٣٥-الاستدراك السابع
وهو في ترجيح بعض طرق الحديث

نص الحديث:

قال البخاري: بَاب قَوْلِ اللَّه تَعَالَى ﴿ **لا تحرك به لسانك** ﴾ [١]... إلى قوله: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: ((**قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَا مَعَ عَبْدِي حَيْثُمَا ذَكَرَنِي وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ**)). [٢]

قال الحافظ ابن حجر: هذا طرف من حديث أخرجه أحمد [٣] والبخاري في "خلق أفعال العباد"[٤] والطبراني من رواية عبدالرحمن بن يزيد بن جابر[٥] عن إسماعيل بن عبيدالله بن أبي المهاجر[٦] عن كريمة بنت الحسحاس[٧] عن أبي هريرة، فذكره بلفظ (إذا ذكرني)، وفي رواية لأحمد[٨]:(حدثنا أبو هريرة ونحن في بيت هذه -يعني

---

(١) سورة القيامة، الآية (١٦).

(٢) أخرجه البخاري معلقاً، (٩٧)كتاب التوحيد، (٤٣) باب قول الله تعالى ﴿**لا تحرك به لسانك**﴾.

(٣) المسند: ٢/٥٤٠.

(٤) ص ٣٦٤.

(٥) عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، سمع مكحولا، والزهري، وسليم بن عامر وغيرهم، روى عنه: ابن المبارك، والوليد بن مسلم، وغيرهم، توفى سنة ١٥٣هـ. وثقه ابن معين. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٥/٢٩٩، الباجي، التعديل والتجريح: ٢/٩٧٩.

(٦) إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر مولى بني مخزوم، روى عن السائب بن يزيد وأم الدرداء، وخلق. روى عنه الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز وخلق، توفى سنة ١٣١هـ قال ابن حجر: " ثقة ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١/١٨٢، الباجي، التعديل والتجريح: ١/٣٤٩. ابن حجر، التقريب: ص١٠٩.

(٧) كريمة بنت الحسحاس المزنية، روت عن أبي هريرة، روى عنها إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، قال ابن حجر:" ثقة ". **يُنظر:** ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٦/٦١٣.

(٨) المسند: ٢/٥٤٠.

أم الدرداء[1] ـ أنه سمع رسول الله)، وأخرجه البيهقي في "الدلائل" من طريق ربيعة بن يزيد الدمشقي[2] عن إسماعيل بن عبيدالله[3] قال: (دخلت على أم الدرداء فلما سلمت جلست، فسمعت كريمة بنت الحسحاس، وكانت من صواحب أبي الدرداء قالت: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه وهو في بيت هذه ـ تشير إلى أم الدرداء ـ سمعت أبا القاسم ﷺ يقول...) فذكره بلفظ "ما ذكرني"، وأخرجه أحمد[4] أيضاً، وابن ماجه[5]،والحاكم[6] من رواية الأوزاعي[7] عن إسماعيل بن عبيد الله عن أم الدرداء عن أبي هريرة، ورواه ابن حبان[8] في صحيحه من رواية الأوزاعي عن إسماعيل، عن كريمة، عن أبي هريرة، ورجّح الحفاظ طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وربيعة بن يزيد، ويحتمل أن يكون عن إسماعيل عن كريمة وعن أم الدرداء معاً، وهذا من الأحاديث التي علقها البخاري، و لم يصلها في موضع آخر من كتابه"[9] ا.هـ.

---

(١) أم الدرداء الصغرى هجيمة بنت حي الوصابية الشامية، زوج أبي الدرداء، روت عن أبي الدرداء، روى عنها ربيعة بن يزيد، وإسماعيل بن عبيد الله، ويونس بن ميسرة، وخلق. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤٦٣/٩. الباجي، التعديل والتجريح: ١٥٠٢/٣.

(٢) ربيعة بن يزيد الدمشقي القصير، روى عن واثلة بن الأسقع وأبي ادريس الخولاني، وخلق، روى عنه الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، وخلق توفى سنة ١٢٣هـ، قال ابن حجر: " ثقة ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤٧٤/٣. الباجي، التعديل والتجريح: ٥٩٨/٢، ابن حجر، التقريب ص٢٠٨.

(٣) شعب الإيمان: ص ٥٠٩، ٥١٠.

(٤) المسند ٥٤٠/٢.

(٥) (٣٣)كتاب الأدب، (٥٣) باب فضل الذكر، حديث (٣٧٩٢).

(٦) المستدرك: ٤٩٦/١. والحديث عنده من رواية أم الدرداء عن أبي الدرداء ، وهذا مما يستدرك به على ابن حجر.

(٧) عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، روى عن: عطاء، والزهري، ومكحول، ويحيى بن أبي كثير، وخلق، روى عنه: مالك بن أنس، والثوري، ومحمد بن شعيب، وخلق، توفى سنة ١٥٧هـ، قال ابن حجر:" ثقة". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٦٦/٥. الباجي، التعديل والتجريح: ٩٧١/٢. ابن حجر، التقريب: ص٣٤٧.

(٨) "الإحسان" (٧)كتاب الرقائق،(٨) باب الاذكار، ذكر رجاء سرعة المغفرة لذكر الله إذا تحركت به شفتاه، حديث (٨١٥).

(٩) فتح الباري: ٦١٢/١٣.

استدرك ابن حجر على الحفّاظ الذين رجحوا طريق عبدالرحمن بن يزيد بن جابر وربيعة بن يزيد بذكره احتمالاً يتمثل في أن إسماعيل بن عبيدالله روى الحديث عن كريمة وعن أم الدرداء.

قال الحافظ ابن حجر: "ورُوي عن عبد الحميد بن أبي العشرين[1]، عن الأوزاعي، عن إسماعيل، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، وهو محفوظ عن الأوزاعي، وأنه كان يَهِمُ بذكر أبي الدرداء فيه، والصواب قول من قال: عن إسماعيل، عن كريمة، عن أبي هريرة.

وسبب الاشتباه على من رواه عن إسماعيل، عن أم الدرداء، كون أبي هريرة حدَّث به كريمة وهو في بيت أم الدرداء، ويحتمل مع ذلك أن تكون أم الدرداء حدَّثت به إسماعيل أيضاً كما حدثته به كريمة، فلا يكون هناك وهم، والأول أقعد بطريقة المحدثين"[2].

من خلال تخريج الحديث نجد أن الطريقين محفوظان عن كريمة وأم الدرداء، عن أبي هريرة، وترجيح الحافظ لطريق إسماعيل عن كريمة عن أبي هريرة لا يرد طريق أم الدرداء.

لأنه يحتمل أن تكون أم الدرداء حدثت به إسماعيل كما حدثت به كريمة؛ لأنها سمعته من أبي هريرة في بيتها، كما ذكر ذلك الحافظ احتمالاً، والله أعلم.

منهج ابن حجر:

* استدرك على الحفاظ الذين رجحوا طريق عبدالرحمن بن يزيد بن جابر وربيعة بن يزيد بذكره احتمال أن إسماعيل روى الحديث عن كريمة وعن أم الدرداء.
* ذَكَر من أخرج الحديث من أصحاب السنن والمسانيد مع ذكر ألفاظ الروايات.

---

(١) عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين، أبو سعيد البيروتي كاتب الاوزاعي، روى عن الأوزاعي، وروى عنه يحيى بن أبي الخطيب، وهشام بن عمار، وخلق. قال أبو زرعة الرازي: " دمشقي ثقة ". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣/١١، الباجي، التعديل والتجريح: ٢/١٠١٢.

(٢) تغليق التعليق: ٥/٣٦٣.

٣٦-الاستدراك الثامن

ويـــدور حول التنبيه على خطأ من زاد راوياً في الإسناد والثابت خلافه نص الحديث:

قال البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ[١]، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ[٢]، عَنْ أَبِي صَالِحٍ[٣]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **((يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ يَدَعُ شَهْوَتَهُ وَأَكْلَهُ وَشُرْبَهُ مِنْ أَجْلِي... الحديث))**.[٤]

قال الحافظ ابن حجر: "وقوله (حدثنا الأعمش) كذا للجميع إلا لأبي علي بن السكن[٥] فوقع عنده (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان[٦] ـ وهو الثوري ـ حدثنا

---

(١) الفضل بن دُكين الحافظ أبو نُعيم المُلائي، مولى آل طلحة، روي عن: الأعمش، وزكريا بن أبي زائدة، وأُمم، وعنه البخاري، وأبو زرعة، وأمم، مات سنة ٢١٩هـ، قال ابن حجر: " ثقة ". **يُنظر:** ابن سعد، الطبقات الكبرى: ٤٠٠/٦، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٦١/٧، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ٣٤٦/١٢، ابن حجر، التقريب: ص٤٤٦.

(٢) سليمان بن مهران أبو محمد الكاهلي الأعمش، أحد الأعلام، روي عن: ابن أبي أوفى، وأبي وائل، وعنه: شعبة، ووكيع، مات سنة ١٤٨هـ، وثقه ابن معين. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٤٦/٤، الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: ٤٦٤/١ ترجمة ٢١٣٢.

(٣) ذكوان بن عبد الله أبو صالح السمان الزيات، المدني، روى عن: سعد بن أبي وقاص، وأبي سعيد الخدري، وخلق، وروى عنه: عطاء بن أبي رباح، والزهري، والحكم بن عتيبة، والأعمش، وخلق، توفي سنة ١٠١هـ، وثقه ابن معين. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤٥٠/٣، الباجي، التعديل والتجريح: ٥٨٩/٢.

(٤) أخرجه البخاري، (٩٧)كتاب التوحيد، (٣٥) باب قول الله تعالى **﴿يريدون أن يبدلوا كلم الله﴾**، حديث (٧٤٩٢).

(٥) سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن أبو علي، الحافظ، الحُجة، البغدادي، نزيل مصر، ولد سنة ٢٩٤هـ سمع: أبا القاسم البغوي، وسعيد الحلبي وطبقتهما، حدث عنه: أبو سليمان بن زيد، وأبو عبدالله بن منده، وغيرهما، صنف:"الصحيح المنتقى"، مات سنة ٣٥٣هـ. **يُنظر:** الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٦/ ١١٧،١١٨، وتذكرة الحفاظ: ٩٣٧،٩٣٨/٣.

(٦) سفيان بن سعيد الثوري، أبو عبد الله، روي عن: حبيب بن أبي ثابت، وسلمة بن كهيل، وابن المنكدر، وعنه يحيى بن سعيد القطان، والفريابي، وعلي بن الجعد، توفي سنة ١٦١هـ،وثقه ابن معين. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٢٢/٤، الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: ٤٤٩/١، ترجمة (١٩٩٦).

الأعمش) زاد فيه الثوري.

قال أبو علي الجياني: والصواب قول من خالفه من سائر الرواة. ورأيت في رواية القابسي[1] عن أبي زيد المروزي[2] (حدثنا أبو نعيم ـ أراه ـ حدثنا سفيان الثوري حدثنا...)، فحذف لفظ (قال) بين قوله (أراه) و(حدثنا) وأُراه ـبضم الهمزةـ أي أظنه، وأبو نعيم سمع من الأعمش ومن السفيانين عن الأعمش؛ لكن سفيان المذكور هنا هو الثوري جزماً، وعلى تقدير ثبوت ذلك فقائل (أراه) يحتمل أن يكون البخاري، ويحتمل أن يكون من دونه، وهو الراجح، وقد أخرجه أبو نعيم[3] في "المستخرج"[4] من رواية الحارث بن أبي أسامة عن أبي نعيم عن الأعمش بدون الواسطة، وهذا من أعلى ما وقع لأبي نعيم من العوالي في هذا الجامع الصحيح)[5] ا.هـ.

استدرك الحافظ على ابن السكن أنه وقع عنده الحديث (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان ـ وهو الثوري ـ حدثنا الأعمش) زاد فيه الثوري بخلاف الجميع، وأيد ذلك بقول

---

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري القروي القابسي المالكي، ولد سنة ٣٢٤هـ، سمع من: حمزة بن محمد الكناني، وأبي زيد المروزي، وابن مسرور، وجماعة، وكان عارفا بالرجال والعلل والفقه والأصول والكلام، وكان ضريرا، وهو من أصح العلماء كتبا، وضبط له بمكة "صحيح البخاري" وحرره واتقنه رفيقه الإمام أبو محمد الأصيلي. من مصنفاته "الممهد" و "أحكام الديانات" و"ملخص الموطأ"، توفي سنة ٤٠٣هـ. يُنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٧/١٥٨-١٦٠.

(٢) أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي، راوي "صحيح البخاري" عن الفربري، وسمع أيضاً من أحمد بن محمد المنكدري، وعمر بن علك، ومحمد بن عبد الله السعدي، وطائفة. حدث عنه: الحاكم، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو الحسن الداقطني.، ولد سنة ٣٠١هـ، وتوفي سنة ٣٧٠هـ. يُنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٤/٣١٣-٣١٤.

(٣) أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، أبو نعيم، المهراني، الأصبهاني، الصوفي، ولد سنة ٣٣٦هـ، من مصنفاته "الحلية"، و" المستخرج على الصحيحين"، و "المستخرج على صحيح مسلم"، و "تاريخ أصبهان"، توفي سنة ٤٣٠هـ. يُنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٧/٤٥٣-٤٦٢.

(٤) حديث (٢٦١٤).

(٥) فتح الباري: ١٣/٥٧١.

الجياني، والصواب قول من خالفه من سائر الرواة.

وعند تخريج الحديث نجد أن الجميع أخرج الحديث من طريق أبي نعيم عن الأعمش عن أبي صالح بدون زيادة الثوري[1]، فالصواب مع الحافظ فيما ذهب إليه من استدراكه على ابن السكن.

ثم إن الحافظ أضاف أن الجياني رأى في رواية القابسي عن أبي زيد المروزي (حدثنا أبو نعيم ـ أراه ـ حدثنا سفيان الثوري...) فكأنه يرى أن ما وقع عند ابن السكن له ما يعضده في رواية القابسي، وعلى تقدير ثبوت ذلك ففي الإسناد قول (أراه) وهو يحتمل أن يكون من البخاري[2]، ويحتمل أن يكون ممن دونه، وهو الراجح، والله أعلم.

منهج ابن حجر:

* أوضح الحافظ أن الجميع أخرج الحديث من طريق أبي نعيم عن الأعمش عن أبي صالح.
* استدرك على ابن السكن أنه زاد في الإسناد (الثوري) بخلاف الجميع.
* استدل بالروايات لإثبات خطأ ابن السكن، لما زاد (الثوري) في الإسناد.
* أورد ما يؤيد ما ذهب إليه من أقوال العلماء، فذكر قول أبي علي الجياني.
* ذكر الحافظ أنه رأى في رواية القابسي ما يعضد رواية ابن السكن.
* لكنه لم يعتد بما في هذه الرواية؛ لأن هذه الزيادة ليست في أصل الإسناد، إنما هي ظني أيّاً كان قائلها.

---

(١) أخرجه الدارمي، (٤) كتاب الصوم، (٥٠) باب في فضل الصيام،حديث (١٧٧١)، وأحمد ٢/٣٩٣، والبيهقي في السنن الكبرى: ٤/٢٣٥-٢٧٣، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم، حديث (٢٦١٤).

(٢) احتمال أن يكون قائل (أراه) البخاري ضعيف جدا؛ لكون الإسناد مذكوراً في مواضع عند البخاري وفي عدة نسخ منه، و لم يذكر هذا اللفظ عن أحد غير القابسي ذكره.

٣٧ -الاستدراك التاسع

ويدور حول الإدراج في الإسناد

نص الحديث:

قال البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عن عَمْرٍو، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ[١]، قَالَ أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ بالعِشَاءِ فَخَرَجَ عُمَرُ فَقَالَ: الصَّلاَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَقَدَ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ، فَخَرَجَ ـ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ ـ يَقُولُ: «**لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي**» ـ أَوْ «**عَلَى النَّاسِ**»، وَقَالَ سُفْيَانُ أَيْضًا: **عَلَى أُمَّتِي ـ لأَمَرْتُهُمْ بِالصَّلاَةِ هَذِهِ السَّاعَةَ**».[٢]

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ[٣]، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ هَذِهِ الصَّلاَةَ، فَجَاءَ عُمَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَقَدَ النِّسَاءُ وَالوِلْدَانُ، فَخَرَجَ ـوَهُوَ يَمْسَحُ المَاءَ عَنْ شِقِّهِـ يَقُولُ: «**إِنَّهُ لَلْوَقْتُ، لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي...**».

وَقَالَ عَمْرٌو: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ لَيْسَ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَمَّا عَمْرٌو فَقَالَ: رَأْسُهُ يَقْطُرُ.

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: يَمْسَحُ المَاءَ عَنْ شِقِّهِ.

وَقَالَ عَمْرٌو: «**لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي**».

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: «**إِنَّهُ لَلْوَقْتُ لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي**».

---

(١) عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي أبو محمد المكي، روى عن: عائشة، وأبي هريرة، وابن عباس، وخلق. روى عنه ابن جريج، وابن إسحاق، والأزواعي، وخلق. وثقه أبو زرعة، مات سنة ١١٤هـ وقيل ١١٥ هـ. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٣٠/٦، المزي، تهذيب الكمال:٦٩٢٠، الذهبي، تذكرة الحفاظ: ٩٨/١.

(٢) أخرجه البخاري، (٩٤) كتاب التمني، (٩) باب ما يجوز من اللو، حديث (٧٢٣٩).

(٣) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم أبو الوليد وأبو خالد المكي، روى عن: عطاء بن أبي رباح، وأبي طلحة وخلق، وعنه: الثوري، والليث بن سعد، وحماد بن سلمة، وخلق، مات سنة ١٤٩هـ ، وقيل ١٥٠هـ، قال أبو حاتم: " صالح الحديث ". يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٥/ ٣٥٦ ، ابن حبان ، الثقات : ٩٣/٧، المزي ، تهذيب الكمال : ٣٣٨/١٨ ، الذهبي ، تذكرة الحفاظ : ١٦٩/١.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ[1]: حَدَّثَنَا مَعْنٌ[2]، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ[3]، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [4]

قال الحافظ ابن حجر:" قوله: (أعتم النبي ﷺ...) هو من رواية عمرو عن عطاء مرسلاً، ومن رواية ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مسنداً، كما بيَّنه سفيان، وهو القائل: قال ابن جريج عن عطاء... إلخ، وهو موصول بالسند المذكور وليس بمعلق، وسياق الحميدي له في مسنده أوضح من سياق علي بن المديني، فإنه أخرجه عن سفيان قال: حدثنا عمرو عن عطاء، قال سفيان: وحدثناه ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، فساق الحديث[5]، ثم قال الحميدي: كان سفيان ربما حدَّث بهذا الحديث عن عمرو وابن

---

(١) إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام بن خويلد بن أسد الأسدي الحزامي أبو اسحاق المدني، روى عن: مالك وابن عيينة وابن وهب وخلق، وعنه: البخاري، والترمذي، وابن ماجه وخلق. مات سنة ٢٣٥هـ وقيل ٢٣٦هـ قال ابن حجر: " صدوق ". **يُنظر:** الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ١٨٠/٦، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ٨٢/٢، ابن حجر، التقريب: ص٩٤.

(٢) معن بن عيسى القزاز بن يحيى بن دينار، روى عن: مالك بن أنس، ومعاوية بن صالح، ومحمد بن هلال، وغيرهم، روى عنه: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإبراهيم بن المنذر وخلق، ثقة، قال أبو حاتم: "هو أثبت أصحاب مالك". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل : ٢٧٧/٨. ابن حجر، التقريب : ص٥٤٢.

(٣) محمد بن مسلم بن سوسن الطائفي، روى عن: إبراهيم بن ميسرة الطائفي، وأيوب بن موسى القرشي، وعبدالملك بن جريج، وعمرو بن دينار، وخلق. روى عنه: أحمد بن عبدالله بن يونس، وأسد بن موسى، وبشر بن السري، وخلق. مات سنة ١٧٧هـ، قال ابن مهدي: "كتبه صحاح"، وقال عبدالله ابن أحمد عن أبيه: " ما أضعف حديثه "،وذكره ابن حبان في الثقات، وذكر له ابن عدي أحاديث وقال:" له أحاديث حسان غرائب وهو صالح الحديث لا بأس به ولم أر له حديثاً منكراً ". **يُنظر:** البخاري، التاريخ الكبير: ٢٢٤/١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٧٧/٤، المزي، تهذيب الكمال: ٤١٤/٢٦-٤١٥.، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٤٤٤/٩/٤٤٥.

(٤) أخرجه البخاري معلقاً، (٩٤) كتاب التمني، (٩) باب ما يجوز من اللو، حديث (٧٢٣٩)، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف: ٥٥٧/١، حديث (٢١١٣).

(٥) أخرجه الحميدي في مسنده: ٢٣٠/١.

جريج فأدرجه عن ابن عباس، فإذا ذكر فيه الخبر فقال: حدثنا أو سمعت أخبر بهذا، يعني عن عمرو عن عطاء مرسلاً، وعن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس موصولاً[1].

قلت: وقد رواه عليّ هنا بالعنعنة، ومع ذلك فَصَلَهُ فلم يدرجه، وزاد فيه تفصيل سياق المتن عنهما أيضاً، حيث قال: أما عمرو فقال: (رأسه يقطر). وقال ابن جريج: (يمسح الماء عن شقه...) الخ. وقوله: (وقال إبراهيم بن المنذر... الخ) يريد أن محمد بن مسلم ـوهو الطائفيـ رواه عن عمرو ـوهو ابن دينارـ عن عطاء موصولاً بذكر ابن عباس فيه، وهو مخالف لتصريح سفيان بن عيينة عن عمرو بأن حديثه عن عطاء ليس فيه ابن عباس، فهذا يعد من أوهام الطائفي، وهو موصوف بسوء الحفظ، وقد وصل حديثه الإسماعيلي من وجهين عنه هكذا، وذكر أن من جملة من حدث به عن سفيان مدرجاً[2] ـكما قال الحميديـ: عبد الأعلى بن حماد[3]، وأحمد بن عبدة الضبي، وأبا خيثمة، وأن

---

(١) فتح الباري: ٢٨١/١٣. وكلام الحميدي ثابت في مسنده: ٢٣٠/١.

(٢) وكذلك حدث به عن سفيان مدرجاً كل من:

● محمد بن أحمد بن أبي خلف السلمي القطيعي، مات سنة ٢٣٧هـ، قال ابن حجر: " ثقة ". ابن حجر، التقريب: ص٤٦٦. أخرج حديثه الدارمي، (٢) كتاب الصلاة، باب ما يستحب من تأخير العشاء، حديث (١٢١٥) الدارمي ١٩٣/١.

● عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار العطار، أبو بكر المكي، روى عن: ابن عيينة، ومروان الفزاري، وعنه: مسلم، والترمذي وخلق. مات سنة ٢٤٨هـ، قال أبي حاتم "مكي صالح". ابن أبي حاتم الجرح، ٣٢/٦. ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٩٥/١. أخرج حديثه ابن خزيمة ١٧٦/١، حديث (٣٤٢).

● سعيد بن منصور بن شعبه الخراساني أبو عثمان المروزي سبق التعريف به ص، أخرج حديثه الطبراني المعجم الكبير ١٦٩/١١ حديث (١١٣٩١).

(٣) عبد الأعلى بن حماد بن نصر الباهلي، مولاهم أبو يحيى البصري المعروف بالنرسي، روى عن بشر بن السري، وبشر بن منصور، وحماد بن زيد، وخلق. روى عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وخلق، توفي سنة ٢٣٧هـ قال أبو حاتم: "بصرى ثقة". يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٩/٦، الكلاباذي، رجال صحيح البخاري: ٤٨٦/٢، المزي، تهذيب الكمال: ٣٤٨/١٦، الذهبي، تذكرة الحفاظ: ٤٦٧/٢.

عبدةَ بن عبد الرحيم[1] وعمار بن الحسن[2]، روياه عن سفيان، فاقتصرا على طريق عمرو، وذكرا فيه ابن عباس فوهما في ذلك أشدّ مِنْ وَهْم عبد الأعلى، وأن ابن أبي عمر[3] رواه في موضعين عن ابن عيينة مفصلاً على الصواب. قلت: وكذلك أخرجه النسائي[4] عن محمد بن منصور[5] عن سفيان مفصلاً "[6] ا.هـ.

كلام ابن حجر السابق يتضمن ثلاثة أمور:

١- وقوع الاختلاف في الإسناد بين وروده مرسلاً من طرق، وموصولاً من طرق أخرى.

٢- ما قاله الحميدي أن سفيان قد يجمع بين الإسنادين، فيدرج ابن عباس في حديث عمرو ـ يفعل ذلك بالعنعنة ـ فإذا أراد التفصيل رواه بالتحديث مبينا رواية عمرو عن عطاء المرسلة، ورواية ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس المتصلة.

٣- ما قاله الإسماعيلي من أن بعض الرواة:

---

(١) عبدة بن عبد الرحيم بن حسان المروزي، أبو سعيد، نزيل دمشق، روى عن: إبراهيم بن الأشعث البخاري، وإبراهيم بن عيينة، وخلق، وروى عنه: البخاري في "الأدب المفرد" حديثاً واحداً، والنسائي، وخلق، توفي سنة ٢٤٤هـ قال أبو حاتم: "صدوق". يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٦ /٩٠، ابن حبان، الثقات: ٤٣٦/٨، المزي، تهذيب الكمال: ٥٣٩/١٨.

(٢) عمار بن الحسن بن بشير الهمداني، أبو الحسن الرازي، روى عن: بشار بن قيراط النيسابوري، وعامر بن الفرات الذهلي، وخلق، وروى عنه: النسائي، وأحمد بن سيار المروزي وخلق، توفي سنة ٢٤٢هـ، قال ابن حجر: "ثقة". يُنظر: المزي، تهذيب الكمال: ١٨٥/٢١، ابن حجر، التقريب: ص٤٠٧.

(٣) محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، أبو عبد الله نزيل مكه، روى عن: إسحاق بن يوسف الأزرق، وأيوب ابن واصل، وخلق، وروى عنه: مسلم، والترمذي، وابن ماجه، وخلق، توفي سنة ٢٤٣هـ، قال أبو حاتم: "صدوق ". يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٢٤/٨، المزي، تهذيب الكمال: ٦٣٩/٢٦.

(٤) أخرجه النسائي، (٦) كتاب المواقيت، (٢٠) باب ما يستحب في تأخير العشاء، حديث (٥٣٢).

(٥) محمد بن منصور بن ثابت بن خالد الخزاعي، أبو عبد الله الجواز المالكي، روى عن: بشر بن السري، وخلاد بن يحيى وخلق، وروى عنه: النسائي، وإبراهيم بن سهلويه، وخلق، توفي سنة ٢٥٢هـ، قال ابن حجر:" ثقة". يُنظر:ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٩٤/٨، المزي، تهذيب الكمال: ٤٩٧/٢٦، ابن حجر، تقريب التهذيب: ص٥٠٨.

(٦) فتح الباري: ٢٨١/١٣.

- جمعوا بين الإسنادين (مدرجا كما قال الحميدي) وهذا خطأ.
- رووا الحديث المرسل منفصلاً، وهو حديث سفيان عن عمرو عن عطاء فجعلوا فيه عن ابن عباس، أي وصلوه، وهذا خطأ أشد، وفعله عبدة بن عبدالرحيم، وعمار بن الحسن.
- بعض الرواة رووه على الصواب منفصلا، كما فعل ابن أبي عمر، ومحمد بن منصور كما عند النسائي.

واستدرك الحافظ على الحميدي قوله:" إن سبب إدراج ابن عباس في رواية عمرو عن عطاء هو سفيان بن عيينة، فإنه حين يروى الحديث بالعنعنة يدرج ابن عباس، وحين يرويه بصيغة التحديث يأتي به على الصواب ".

وردّ الحافظ بأن رواية علي بن المديني عن سفيان عند البخاري معنعنة، ومع ذلك فصله فلم يدرجه، وإنما زاد في بيان سياق المتن فقال:" أما عمرو فقال (رأسه يقطر) وقال ابن جريج (يمسح الماء عن شقه)"، وهذا ينقض قول الحميدي، ويثبت صحة ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر، والظاهر ــ والله أعلم ــ أن سبب الإدراج هو وهم الرواة الذين جمعوا بين الإسنادين، و لم يفرقوا بين طريقة أداء سفيان، والله أعلم.

منهج الحافظ في هذا الاستدراك:

- بدأ الحافظ ببيان الاختلاف في الإسناد بين إرساله ووصله.
- نقل قول المستدرك عليه.
- تقسيم قول المستدرك عليه إلى جزء أيده بالاستدلال بقول الإسماعيلي، وجزء ردّه معتمداً على الإسناد الوارد عند البخاري.

س٣٨ -الاستدراك العاشر

يدور حول الكلام على شروط خبر الآحاد وعرض ابن حجر للخلاف فيه بين العلماء من أهل السنة وغيرهم

نص الحديث: قال البخاري : باب ما جاء في إجازة خبر الواحد[١].

قال الحافظ ابن حجر : " نقل الأستاذ أبو منصور البغدادي: [٢]أن بعضهم اشترط في قبول خبر الواحد أن يرويه ثلاثة عن ثلاثة إلى منتهاه، واشترط بعضهم أربعة عن أربعة، وبعضهم خمسة عن خمسة، وبعضهم سبعة عن سبعة، انتهى.

وكأن كل قائل منهم يرى أن العدد المذكور يفيد التواتر، أو يرى تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد ومتوسط بينهم، وفات الأستاذ ذكر من اشترط اثنين عن اثنين كالشهادة على الشهادة، وهو منقول عن بعض المعتزلة، ونقَلَه المازَري وغيره عن أبي علي الجبائي[٣]، ونُسب إلى الحاكم أبي عبد الله، وأنه ادّعى أنه شرط الشيخين، ولكنه غَلَطٌ ، على الحاكم كما أوضحته في الكلام على علوم الحديث "[٤].ا.هـ.

في هذا النقل **استدرك الحافظ أولاً** على الأستاذ أبي منصور البغدادي بعد أن ذكر شروط البعض في قبول خبر الآحاد أنه غفل عن ذكر من اشترط اثنين عن اثنين كالشهادة على الشهادة، وهو منقول عن بعض المعتزلة أمثال الجبائي.

---

(١) البخاري، (٩٥) كتاب أخبار الآحاد، (١) باب ما جاء في إجازة خبر الواحد.

(٢) عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي، أبو منصور البغدادي ثم النيسابوري، من مصنفاته: " الأصول الخمسة عشر"، " معنى لفظتي التصوف والصوفي "، " التكملة "، توفي سنة ٤٢٩هـ. **يُنظر:** ابن خلكان، وفيات الأعيان: ٢٠٣/٣، الشهرزوري، طبقات الفقهاء الشافعية: ٥٥٣/٢.

(٣) أبو علي محمد بن عبد الوهاب البصري، من مشاهير المعتزلة ورؤسائهم، أخذ عنه ابنه هاشم، وأبو الحسن الأشعري، من مصنفاته: تفسير القرآن، توفي سنة ٣٠٣هـ. **يُنظر:** السيوطي، طبقات المفسرين: ص١٠٢، ١٠٣.

(٤) فتح الباري: ٢٨٧/١٣.

واستدرك ثانيا: على من نسب إلى الحاكم قولاً لم يقله (أنه ادعى أنه شرط الشيخين).

ودافع الحافظ عن الحاكم بقوله: "وغلط على الحاكم كما أوضحته في الكلام على علوم الحديث".

إذاً هذا الاستدراك يدور حول قبول خبر الآحاد، وغفلة أبي منصور البغدادي عن ذكر من اشترط في قبول خبر الآحاد اثنين عن اثنين كالشهادة على الشهادة، وهذا مدار بحثنا، فقد زعم أبو علي الجبائي من المعتزلة أن هذا شرط للحديث الصحيح، وإليه يومئ كلام الحاكم أبي عبد الله في علوم الحديث، حيث قال:" الصحيح أن يرويه الصحابي الزائل عنه اسم الجهالة، بأن يكون له راويان، ثم يتداوله أهل الحديث إلى وقتنا كالشهادة على الشهادة"(١).

وقد نقله عنه الحازمي لما ذكر أن الحديث الصحيح ينقسم أقساماً، وأعلاها شرط البخاري ومسلم، وهي الدرجة الأولى من الصحيح، وهو أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة، بأن يروي عنه تابعيان عدلان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين حافظ متقن، وله رواة ثقات من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً مشهوراً بالعدالة في روايته(٢).

قال الحافظ بعد نقل كلام الحاكم: "وقد فهم الحافظ أبو بكر الحازمي من كلام الحاكم أنه ادعى أن الشيخين لا يخرجان الحديث إذا انفرد به أحد الرواة، فنقض عليه بغرائب الصحيحين"(٣).

ودافع الحافظ عن الحاكم، وردّ على من فهم كلامه خطأ، حيث قال: "والظاهر أن الحاكم لم يرد ذلك، وإنما أراد كل راوٍ في الكتابين من الصحابة فمن بعدهم يشترط

---

(١) **يُنظر:** ابن حجر، نزهة النظر: ص ٦٥.

(٢) **يُنظر:** ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ١/٢٣٩.

(٣) المرجع السابق: ١/٢٤٠.

أن يكون له راويان في الجملة، لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه عنه، إلا أن قوله في آخر الكلام (ثم يتداوله أهل الحديث كالشهادة على الشهادة)، إن أراد به تشبيه الرواية بالشهادة من كل وجه فيقوي اعتراض الحازمي، وإن أراد به تشبيهها بها من الاتصال والمشافهة فقد ينتقض عليه بالإجازة، والحاكم قائل بصحتها، وأظنه إنما أراد بهذا التشبيه أصل الاتصال، والإجازة عند المحدثين لها حكم الاتصال، والله أعلم.

وأضاف: "ولا شك أن الاعتراض عليه بما في علوم الحديث أشد من الاعتراض عليه بما في المدخل، لأنه جعل في المدخل هذا شرطاً لأحاديث الصحيحين، وفي العلوم جعله شرطاً للصحيح في الجملة"[1].

وممن ذهب إلى اشتراط العدد في صحة الحديث عند الشيخين:

١- أبو حفص الميانجي، قال:" إن شرط الشيخين في صحيحهما أن لا يدخلا فيه إلا ما صح عندهما، وذلك ما رواه عن الرسول ﷺ اثنان فصاعداً، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر، وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة "[2].

٢- القاضي أبو بكر بن العربي في شرح البخاري قال:" مذهب البخاري أن الصحيح لا يثبت حتى يرويه اثنان عن اثنين "[3].

والرد أن الشيخين لم يشترطا ذلك ولا واحد منهما، وكم في الصحيحين من حديث لم يروه إلا صحابي واحد، وكم فيهما من حديث لم يروه إلا تابعي واحد، قال ابن رشيد في الرد على القاضي ابن العربي:" ولقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادّعى أنه شرط البخاري أول حديث مذكور فيه[4] قول الرسول ﷺ "إنما الأعمال بالنيات وإنما

---

(١) المرجع السابق ١/٢٤٠.

(٢) **يُنظر:** ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح ١/٢٤١.

(٣) **يُنظر:** حاشية ابن حجر، النكت على نزهة النظر: ص ٦٦.

(٤) **يُنظر:** المرجع السابق: ص ٦٩.

لكل امرئ ما نوى "[1].

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن من فهم من كلام الحاكم ـ رحمه الله ـ اشتراطه العدد عن عدلين إلى النبي ﷺ، هذا خطأ في الفهم، وتحميل للحاكم على غير مراده، وإنما مراده ـ والعلم عند الله ـ أن يكون الراوي خارجاً عن الجهالة، بأن يكون له راويان فأكثر، لا أنه يريد أن يكون لكل حديث خاص راويان يرويانه عن راويين يرويانه كذلك"[2]، والله أعلم.

منهج الحافظ ابن حجر:

في الاستدراك الأول:

* نقل قول المستدرك عليه.
* استدرك عليه أنه أغفل ذكر من اشترط اثنين عن اثنين، وهو منقول عن بعض المعتزلة.

في الاستدراك الثاني:

* نقل قول المستدرك عليه.
* رد قول المستدرك عليه بالإحالة إلى ما ذكره في "كتابة علوم الحديث".

---

(١) أخرجه البخاري، (١) كتاب بدء الوحي، (١) باب كيف كان بدءُ الوحي إلى رسول الله ﷺ، حديث(١).

(٢) يُنظر: السيوطي، تدريب الراوي: ١/ ١٢٥، الملا خاطر، مكانة الصحيحين: ص ٦٤.

المبحث الثاني

الاستدراكات الراجعة إلى معرفة الرواة

تمهيد

إن الترجمة لرجال إسناد البخاري، والكشف عن أحوالهم، من مواضع اهتمام الحافظ، ومن شغله الشاغل قبل أن يأتي على شرح ألفاظ الحديث، فهو يترجم لرجال الإسناد ترجمة تكشف عن اسم الراوي ولقبه وكنيته ونسبته ومولده ووفاته أحياناً، ويضبط اسم الرجل من الرواة ضبطاً يميزه عن غيره، ثم يبين درجته من التعديل والتجريح، لاسيما إذا كان الراوي ممن جرحه بعض علماء الحديث.

وفي هذا المبحث سوف ندرس استدراكاته على من سبقه من العلماء في تراجم الرجال، والوقوف على أحوالهم، فيصحح الخطأ، ويبين وجه الصواب في المسألة المختلف عليها أثناء الترجمة.

فإلى دراسة أول هذه الاستدراكات.

٣٩-الاستدراك الأول

وهو في بيان وقوع الخلاف في تعيين وتحديد الراوي الذي اتفق مع غيره في اسمه

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى الحسن [١] قال: وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ جَاءَ الحَسَنُ[٢]فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ)).[٣]

قال الحافظ ابن حجر: "قوله: (قال الحسن) هو البصري، وهو موصول بالسند المتقدم، ووقع في رجال البخاري لأبي الوليد الباجي[٤] في ترجمة الحسن بن

---

(١) الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، الإمام أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت، وقيل مولى جميل بن قطبة وقيل غير ذلك، وأبوه من سبي ميسان، أعتقه الربيع بن النضر، ولد الحسن زمن عمر، وسمع عثمان، وروى عن عمران بن حصين، وابن عباس، وجندب، وروى عنه ابن عون، ويونس، و أمم، ولد سنة ٢١هـ، مات في رجب سنة ١١٠هـ. قال ابن حجر: " ثقة ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣/ ٤٠، المزي؛ تهذيب الكمال: ٦/٩٥، الذهبي، الكاشف: ص٣٢٢.

(٢) الحسن بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو محمد المدني، ولد في النصف من رمضان سنة ٣هـ، وروى عن جده رسول الله ﷺ وعن أبيه علي بن أبي طالب وأخيه الحسين بن علي، روى عنه: إسحاق بن يسار المدني، وجابر أبو خالد، وعكرمة مولى ابن عباس، وعائشة أم المؤمنين، وخلق . توفي سنة ٤٨هـ، وقيل ٤٩هـ وقيل غير ذلك. **يُنظر:** ابن الاثير ، أسد الغابة : ٢/ ١٢ د: دار المعرفة. المزي، تهذيب الكمال: ٦/ ٢٢٠، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣/ ٢٤٥.

(٣) أخرجه البخاري، (٩٢)كتاب الفتن، (٢٠) باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي إن ابني هذا لسيد، حديث (٧١٠٩).

(٤) أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي المالكي الأندلسي الباجي. ولد سنة ٤٠٣هـ من مصنفاته: "المنتخب"، "أحكام الفصول في أحكام الأصول"، "التعديل والتجريح فيمن روى عنه البخاري في الصحيح". توفي سنة ٤٧٤هـ. **يُنظر:** ابن بشكوال، الصلة: ١/ ٢٠١، ابن خلكان، وفيات الأعيان: ٢/ ٤٠٨، عبد الهادي الدمشقي الصالحي، طبقات علماء الحديث: ٣/ ٣٧٠.

علي بن أبي طالب ما نصه: (أخرج البخاري قول الحسن سمعت أبا بكرة)، فتأوله الدارقطني وغيره على أنه الحسن بن علي؛ لأن الحسن البصري عندهم لم يسمع من أبي بكرة، وحمله ابن المديني والبخاري على أنه الحسن البصري، قال الباجي: وعندي أن الحسن الذي قال: "سمعت هذا من أبي بكرة"، إنما هو الحسن بن علي، [1] انتهى.

وهو عجيب منه، فإن البخاري قد أخرج متن هذا الحديث في "علامات النبوة"[2] مجرداً عن القصة من طريق حسين بن علي الجعفي[3] عن أبي موسى ـ وهو إسرائيل بن موسى[4] ـ عن الحسن عن أبي بكرة، وأخرجه البيهقي[5] في "الدلائل "من رواية مبارك بن فضالة[6] ومن

---

(١) التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح: ٤٨٧/١.

(٢) أخرجه البخاري، (٦١)كتاب المناقب، (٢٥) باب علامات النبوة في الإسلام، حديث (٣٦٢٩).

(٣) الحسين بن علي بن الوليد الجعفي مولاهم، أبو عبد الله، ويقال: أبو محمد الكوفي، ولد سنة ١١٩هـ، روى عن: أبي موسى إسرائيل بن موسى البصري، وجعفر بن برقان، وزائدة بن قدامة، روى عنه: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن معين، وتوفي سنة ٢٠٤ هـ، وقيل ٢٠٥هـ، قال ابن حجر:" ثقة ". يُنظر: المزي، تهذيب الكمال: ٤٤٩/٦، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣٩٧، وتهذيب التهذيب: ٣٥٧/٢.

(٤) إسرائيل بن موسى، أبو موسى البصري، نزل الهند، روى عن: الحسن البصري، وسليمان بن حازم الأشجعي، ومحمد بن سيرين وغيرهم، روى عنه: سفيان الثوري، وسفيان بن عيينه، ويحيى بن سعيد القطان. توفى سنة ١٦٢هـ، قال أبو حاتم: " لا بأس به ". يُنظر: البخاري، التاريخ الكبير: ٥٦/١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل:٣٢٩/٢، المزي، تهذيب الكمال: ٥١٤/٢، الذهبي، ميزان الاعتدال: ٢٠٨/١، ابن حجر، التقريب: ص١٠٤

(٥) أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي، الفقيه الشافعي، من مصنفاته: "السنن الكبير " و "السنن الصغير" و"دلائل النبوة" و"السنن" و"الآثار"، ولد سنة ٣٨٤هـ، وتوفي سنة ٤٥٨ هـ. يُنظر:ابن خلكان، وفيات الأعيان: ٧٥/١، عبد الهادي الدمشقي الصالحي، طبقات علماء الحديث: ٣٢٩/٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٦٣/١٨.

(٦) مبارك بن فضالة بن أبي أمية، أبو فضالة القرشي العدوي، مولى عمر بن الخطاب، حدث عن: الحسن، وبكر بن عبد الله، ومحمد بن المنكدر، وغيره. وحدث عنه: وكيع، وعفان، ومسلم، وسليمان بن حرب، وخلق، توفي سنة ١٦٤هـ، وقيل ١٦٥هـ، قال ابن حجر: " صدوق يدلّس ويُسَوِّي ". يُنظر: المزي، تهذيب الكمال: ١٨٠/٢٧، عبد الهادي الدمشقي الصالحي، طبقات علماء الحديث: ٣٠٢/١، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٨١/٧، ابن حجر، التقريب: ص٥١٩.

رواية علي بن زيد[1] كلاهما عن الحسن عن أبي بكرة، وزاد في آخره (قال الحسن: فلما ولى ما أهريق في سببه محجمة دم)[2]، فالحسن القائل هو البصري، والذي ولي هو الحسن بن علي، وليس للحسن بن علي في هذا رواية، وهؤلاء الثلاثة ـإسرائيل بن موسى، ومبارك بن فضالة، وعلي بن زيدـ لم يدرك واحد منهم الحسن بن علي، وقد صرح إسرائيل بقـــوله: (سمعت الحسن)، وذلك فيما أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن الصلت بن مسعود[3] عن سفيان بن عيينة عن أبي موسى ـوهو إسرائيل ـ (سمعت الحسن سمعت أبا بكرة)[4]، وهؤلاء كلهم من رجال الصحيح، والصلت من شيوخ مسلم.

وقد استشعر ابن التين خطأ الباجي، فقال: (قال الداودي [5]: الحسن ـمع قربه من النبي ﷺ بحيث توفي النبي ﷺ هو ابن سبع سنينـ لا يشك في سماعه منه، وله مع ذلك صحبة).

---

(١) علي بن زيد بن جدعان، أبو الحسن القرشي، التميمي البصري الأعجمي، حدث عن: أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والحسن وغيرهم، حدث عنه: شعبة، والثوري، وحماد بن سلمة، وعبد الوارث، وشريك، وغيرهم، مات سنة ١٣١هـ. قال ابن حجر:" ضعيف ". **يُنظر:** المزي، تهذيب الكمال: ٢٠/٤٣٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥/٢٠٦، ابن حجر، التقريب: ص٤٠١.

(٢) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة، باب ما جاء في إخباره بسيادة ابن ابنته الحسن بن علي: ٦/٤٤٣.

(٣) الصلت بن مسعود بن طريف الجحدري، أبو بكر، ويقال: أبو محمد البصري، أخو إسماعيل بن مسعود، روى عن: بكار بن سقير البصري، وجعفر بن سليمان الضبعي، وحماد بن زيد، وغيرهم، وروى عنه: مسلم حديثاً واحداً، وإبراهيم بن هاشم البغوي، وأحمد بن الحسن بن الجعد، وخلق. توفي سنة ٢٣٩هـ، قال ابن حجر:"ثقة". **يُنظر:** المزي، تهذيب الكمال: ١٣/٢٢٩، الذهبي، ميزان الاعتدال: ٢/٣٢٠، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٤/٤٣٦، ابن حجر، تقريب التهذيب:ص٢٧٧.

(٤) وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، (١٧)كتاب الجمعة (٢٦)باب الكلام في الخطبة، حديث (١٧١٨). من طريق محمد بن منصور قال: " حدثنا سفيان: قال حدثنا أبو موسى قال: سمعت الحسن يقول: سمعت أبا بكرة ".

(٥) أحمد بن نصر الداودي الأسدي التلمساني، أبو جعفر، فقيه من أئمة المالكية بالمغرب في عصره، من مصنفاته: "النصيحة شرح صحيح البخاري"، "النامي"، "الواعي"، "الإيضاح". توفي سنة ٤٠٢هـ. **يُنظر:** عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر: ص ٤٦.

قال ابن التين: الذي في البخاري إنما أراد سماع الحسن بن أبي الحسن البصري من أبي بكرة[1].

قلت: ولعل الداودي إنما أراد رد توهم من يتوهم أنه الحسن بن علي، فدفعه بما ذكر وهو ظاهر، وإنما قال ابن المديني ذلك لأن الحسن كان يرسل كثيراً عمن لم يلقهم بصيغة (عن) فخشي أن تكون روايته عن أبي بكرة مرسلة، فلما جاءت هذه الرواية مصرحة بسماعه من أبي بكرة ثبت عنده أنه سمعه منه، ولم أر ما نقله الباجي عن الدارقطني من أن الحسن هنا هو ابن علي في شيء من تصانيفه، وإنما قال في التتبع لما في الصحيحين: (أخرج البخاري أحاديث عن الحسن عن أبي بكرة، والحسن إنما روى عن الأحنف عن أبي بكرة، وهذا يقتضي أنه عنده لم يسمع من أبي بكرة، لكن لم أر من صرح بذلك ممن تكلم في مراسيل الحسن كابن المديني، وأبي حاتم، وأحمد، والبزار، وغيرهم، نعم كلام ابن المديني يشعر بأنهم كانوا يحملونه على الإرسال حتى وقع هذا التصريح"[2] ا.هـ.

في هذا النقل ـ ويعتذر عن طوله لأهميته ـ استدرك الحافظ على الباجي قوله: إن الحسن القائل (سمعت هذا من أبي بكرة) هو الحسن بن علي، والحامل على هذا القول أن الحسن البصري لم يسمع من أبي بكرة، فلما وقع في الرواية (سمعت) مال الباجي إلى أنه الحسن بن علي، واستدل بأن الدارقطني وغيره ذهبوا إلى ذلك، ورد الحافظ بالاستنكار والتعجب لهذا القول، وذهب إلى أن القائل هو الحسن البصري واستدل بما يلي:

أولاً: أن البخاري أخرج الحديث في (علامات النبوة) من طريق إسرائيل بن موسى، وأخرجه البيهقي من طريق مبارك بن فضالة، وطريق علي بن زيد، وهؤلاء الثلاثة لم يدرك واحد منهم الحسن بن علي.

ثانياً: أخرج البيهقي الحديث من طريق مبارك بن فضالة بزيادة (قال الحسن: فلما ولي ما

---

(١) فتح الباري: ٨٣/١٣.

(٢) المرجع السابق.

أهريق في سببه محجمة دم)، فالذي ولي هو الحسن بن علي، وهو المتحدَّث عنه لا المتحدِّث.

ثالثاً: قول الداودي الذي حكاه ابن التين: إن الحسن بن علي، وهو صحابي ثبتت صحبته، وكان عمره سبع سنين لما توفى رسول الله ﷺ، وقد سمع منه، فلو كان هو المذكور في الحديث لما احتاج إلى واسطة أبي بكرة، بل روى عن جده رسول الله مباشرة، وهذا هو وجه الاستدلال الذي نقله ابن حجر عن ابن التين والداودي.

وللرد على أدلة الباجي:

أولا قال الحافظ: "إن المراد بالحسن في اعتراض الدار قطني، هو الحسن البصري لا الحسن بن علي، و لم ينص الدار قطني في شيء من تصانيفه على أنه الحسن بن علي كما زعم ذلك الباجي ".وقال أبو زرعة العراقي: "إن البخاري أخرج عدة أحاديث عن الحسن عن أبي بكرة، وإن لم يكن فيها التصريح بالسماع، فالبخاري لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء، وغاية ما اعتل به الدار قطني أن الحسن روى أحاديث عن الأحنف عن قيس عن أبي بكرة، وذلك لا يمنع من سماعه منه ما أخرجه البخاري"[1].

ثانيا: نص كثير من العلماء على أن الحسن البصري سمع من أبي بكرة، ومنهم: بهز بن أسد[2]، وأبو حاتم[3]، وأحمد، والبزار [4]، وابن المديني، في العلل [5].

ثالثا: سماع الحسن البصري من أبي بكرة ثابت على قول ابن المديني والبخاري لما ورد في صحيح البخاري في كتاب "الصلح"، قال في آخره، قال لي علي بن عبد الله: "إنما ثبت

---

(١) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: ص ٨٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) يُنظر: ابن أبي حاتم، المراسيل: ص٤٣.

(٤) يُنظر: ابن حجر، الفتح: ١٣/٨٢-٨٣.

(٥) ص ٥١.

عندنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث"[1].

وهذا رد على الباجي في أصل ما حمله على قوله ذلك، ويثبت صحة ما ذهب إليه الحافظ من أن الحسن القائل هو الحسن البصري، وليس الحسن بن علي، والله أعلم.

منهج الحافظ ابن حجر:

- نقل قول المستدرك عليه (الباجي)، وحدد موضع قوله ودليله.
- رد قول المستدرك عليه معتمدا على الروايات مع نسبتها إلى من أخرجها من أصحاب الحديث، وسرد أقوال العلماء للاستدلال على صحة ما ذهب إليه.
- إبطال أدلة المستدرك عليه بما يلي:

١. الرجوع إلى المصدر الذي استدل به لإثبات خطأ الباجي.

٢. ذكر أسماء العلماء الذين خالفوا قول المستدرك عليه.

---

(١)أخرجه البخاري، (٥٣)كتاب الصلح، (٩) باب قول النبي للحسن بن علي ابني هذا سيد، حديث (٢٧٠٤).

٤٠ -الاستدراك الثاني

ويدور حول الخلط بين راويين لاشتراكهما في الاسم

نص الحديث:

قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الذُّهْلِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: ((**إِنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ كَانَ يَكُونُ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْزِلَةِ صَاحِبِ الشُّرُطَةِ مِنْ الأَمِيرِ**)). (١)

قال الحافظ ابن حجر: "قال الحاكم والكلاباذي:(٢) أخرج البخاري عن محمد بن يحيى الذهلي فلم يصرح به، وإنما يقول (حدثنا محمد)، وتارة (محمد بن عبد الله)، فينسبه لجده، وتارة (حدثنا محمد بن خالد)، فكأنه نسبه إلى جد أبيه؛ لأنه محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس(٣).

قلت: ويؤيده أنه وقع منسوباً في حديث آخر أخرجه عند الأكثر في "الطب"(٤) عن محمد بن خالد، حدثنا محمد بن وهب بن عطية، فوقع في رواية الأصيلي: حدثنا محمد بن خالد الذهلي، وكذا هو في نسخة الصنابي، وأخرج ابن الجارود(٥) الحديث

---

(١) سبق تخريجة في الاستدراك رقم (١١).

(٢) أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن بن علي بن رستم البخاري الكلاباذي، ولد سنة ٣٢٣هـ، سمع من: الهيثم بن كليب الشاشي وعلي بن محتاج، وعبد المؤمن بن خلف النسفي وغيرهم، روى عنه: الدار قطني، والحاكم، وآخرون. صنف كتاب " دار الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين خرج لهم البخاري في جامعه "، توفي سنة ٣٩٨هـ. يُنظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان: ٢١٠/٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٩٤/١٧.

(٣) فتح الباري: ١٦٦/١٣. وكلام الكلاباذي ثابت في كتاب الهداية والارشاد: ٦٨٧/٢.

(٤) أخرجه البخاري، (٧٦) كتاب الطب، (٢٦) باب ذات الجنب، حديث (٥٧١٨).

(٥) أبو محمد عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة، ولد سنة ٢٣٠هـ، وسمع: إسحاق بن راهويه، وعلي بن حجر، وأحمد بن منيع، وطبقتهم، روى عنه: أبو حامد بن الشرقي، ويحيى بن منصور، وخلق، توفي سنة ٣٠٧هـ، من مصنفاته "المنتقى في السنن". يُنظر: عبدالهادي الدمشقي الصالحي، طبقات علماء الحديث: ٤٦٨/٢، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٣٩/١٤.

المذكور عن محمد بن يحيى الذهلي عن محمد بن وهب المذكور، وقال خلف في "الأطراف"[1]: هو محمد بن خالد بن جبلة الرافقي[2]، وتعقبه ابن عساكر[3]، فقال عندي أنه الذهلي[4].

وقال المزي في "التهذيب": قول خلف إنه الرافقي ليس بشيء[5]، قلت: قد ذكر أبو أحمد بن عدي[6] في شيوخ البخاري محمد بن خالد بن جبلة [7]، لكن عرفه بروايته عنه عن عبيد الله بن موسى، والحديث الذي أشار إليه وقع في "التوحيد"[8]، لكن قال فيه حدثنا محمد بن خالد فقط، و لم ينسبه لجده جبلة، وهو بفتح الجيم والموحدة، ولا لبلده

---

(١) اسمه "أطراف الصحيحين"، محفوظ في دار الكتب المصرية نسخة تقع في ثلاث مجلدات، ومنه نسخة في "دار الكتب الظاهرية". **يُنظر:** فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي: ٤٥٢/١/١.

(٢) محمد بن جبلة، وقيل محمد بن خالد بن جبلة الرافقي، أبو بكر، ويقال أبو عمر، خراساني، سكن الرافقة، روى عن: أحمد بن أبي شعيب الحراني، وأحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني، وخلق.روى عنه: النسائي، وأحمد بن سليمان العباداني، وخلق، توفي سنة ٢٦٥هـ. قال ابن حجر:"صدوق". **يُنظر:** الباجي، التعديل والتجريح: ٦٨٧/٢، المزي، تهذيب الكمال: ٥٧١/٢٤، ابن حجر، التقريب: ص٤٧١.

(٣) أبو القاسم علي بن أبي محمد الحسن بن هبة الله أبي الحسن بن عبد الله بن الحسين المعروف بابن عساكر، الدمشقي، الملقب ثقة الدين، ولد سنة ٤٩٩هـ، من مصنفاته: تاريخ دمشق، الأطراف، توفي سنة ٥٧١ هـ. **يُنظر:** ابن خلكان، وفيات الأعيان: ٣٠٩/٣ السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ٢١٥/٧، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥٥٤/٢٠.

(٤) اسم كتاب ابن عساكر: الأشراف على معرفة الأطراف" جمع فيه أطراف السنن الأربع، في دار الكتب المصرية، نسخة منه تقع في ثلاثة أجزاء.

(٥) لم يذكر المزي هذا القول عن خلف نصاً، وإنما قال:"وقيل إنه محمد بن خالد بن جبلة الرافقي، وليس هذا القول بشيء" تهذيب الكمال:١٥٥/٢٥.

(٦) أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك، الجرجاني، ويعرف أيضاً بابن القطان، ولد سنة ٢٧٧هـ من مصنفاته: "أسامي من روى عنهم البخاري في جامعه الصحيح"، "الكامل في معرفة الضعفاء"، "الانتصار"،توفي سنة ٣٦٥هـ. **يُنظر:** عبد الهادي الدمشقي الصالحي، طبقات علماء الحديث: ١٠٤/٣. السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٥/٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٥٤/١٦.

(٧) ابن عدي، أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح: ص ١٩١.

(٨) أخرجه البخاري، (٩٧) كتاب التوحيد، (٣٦)باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، حديث (٧٥١١).

"الرافقة"، وهي بفاء ثم قاف.

وقد ذكر الدارقطني أيضاً في شيوخ البخاري باسم محمد بن خالد الرافقي، وأخرج النسائي عنه فنسبه لجده، فقال: أخبرنا محمد بن جبلة، فقال المزي في ترجمته: هو محمد بن خالد بن جبلة الرافقي، وقد أخرج البخاري عن محمد بن خالد عن محمد بن موسى بن أعين حديثاً، فقال المزي في "التهذيب": قيل هو الرافقي، وقيل هو الذهلي وهو أشبه[1]، وسقط محمد بن خالد من هذا السند من أطراف أبي مسعود[2]، فقال (خ) في الأحكام عن محمد بن عبد الله الأنصاري نفسه عن أبيه، قال المزي في "الأطراف": كذا قال أبو مسعود[3]، يعني: والصواب ما وقع في جميع النسخ أن بين البخاري وبين الأنصاري في هذا الحديث واسطة، وهو محمد بن خالد المذكور، وبه جزم خلف في " الأطراف " أيضاً كما تقدم، والله أعلم.

قلت: ويؤيد كونه عن الذهلي أن الترمذي أخرجه في المناقب[4] عن محمد بن يحيى ـ وهو الذهلي ـ به"[5][6] ا.هـ.

---

(١) تهذيب الكمال: ٥٧٢/٢٤.

(٢) أبو مسعود، إبراهيم بن محمد بن عُبيد الدمشقي، مصنف كتاب أطراف الصحيحين، سمع: أبا الحسن بن لؤلؤ الوراق، وعبد الله بن محمد السقا الواسطي، وغيرهم، حدث عنه: أبو ذر الهروي، وحمزة بن يوسف السهمي، وآخرون، توفي سنة ٤٠١هـ. يُنظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ١٧٢/٦، عبدالهادي الدمشقي الصالحي، طبقات علماء الحديث: ٢٦٥/٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٧٧/١٧.

(٣) تحفة الأشراف: ١٥٨/١.

(٤) (٥٠)كتاب المناقب، (٥٢) باب في مناقب قيس بن سعد بن عبادة رضي الله عنه، حديث (٣٨٥٠).

(٥) ابن حجر، الفتح: ١٦٦/١٣، ١٦٧.

(٦) كرر الحافظ طرح هذا الموضوع عند شرح حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ إن آخر أهل الدنيا..."أخرجه البخاري، (٩٧ كتاب التوحيد، ٣٦) باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، حديث (٧٥١١) عند قوله: حدثنا محمد بن خالد في رواية الكشميهني "محمد بن مخلد"، "رد الحافظ أن الصواب الأول، ولم يذكر أحد ممن صنف في رجال البخاري ولا في رجال الكتب الستة أحداً اسمه محمد بن مخلد والمعروف محمد بن خالد، ثم ذكر الاختلاف فيه بين الذهلي والرافقي. يُنظر: ابن حجر، فتح الباري: ٥٨٢/١٣.

إن كلام ابن حجر هذا ـ بطوله ـ تضمن استدراكين:

الاستدراك الأول: ويدور حول:

أولاً: تعيين محمد بن خالد هل هو الرافقي أم الذهلي؟!

ثانيا: أن البخاري إذا روى عن محمد بن يحيى الذهلي فانه لا يصرح به وإنما يقول: "حدثنا محمد"، وتارة "محمد بن عبد الله "، وتارة أخرى "محمد بن خالد"، مما يفتح باباً للخلاف بين العلماء.

ثالثا: ذهب خلف الواسطي وابن عدي إلى أنه ابن جبلة الرافقي، وذهب أكثر العلماء ومنهم: الحاكم، والكلاباذي، وابن الجارود، وابن عساكر، والمزي، إلى أنه الذهلي، ورجحه الحافظ بدليل:

١. أنه وقع منسوبا في حديث آخر أخرجه في "الطب" عن محمد بن خالد حدثنا محمد ابن وهب بن عطية، ووقع في رواية الأصيلي حدثنا محمد بن خالد الذهلي، وكذا في نسخة الصغاني، فانتفى أن يظن أنه محمد بن خالد بن جبلة.

٢. أخرج الحديث ابن الجارود من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن محمد بن وهب.

وأضافه لذلك فقد روى البخاري في صحيحه (٣٤) حديثاً[١] ولكنه لم يقل في موضع واحد منها: حدثنا محمد بن يحيى الذهلي مصرحاً به، وإنما يقول مرة: (حدثنا محمد) ولم يزد، وتارة يقول: (حدثنا محمد بن عبد الله) بنسبته إلى جده، ويقول في أخرى: (حدثنا محمد بن خالد)، وإنما فعل البخاري ذلك؛ لأجل ما حدث بينهما في مسألة القول بخلق القرآن، وكان قد سمع منه، فلم يمكنه ترك الرواية عنه، وروى عنه في الصوم والطب والجنائز والعتق وغير ذلك ولم يصرح باسمه[٢].

فالصواب ما ذهب إليه الحافظ، والله أعلم.

---

(١) **يُنظر:** ابن خلكان، وفيات الأعيان: ٥/١٩٥.ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٩/٥١٦.

(٢) **يُنظر:** ابن خلكان، المرجع السابق، ابن حجر، هدي الساري: ص٤٩٠.

الاستدراك الثاني: استدرك الحافظ على أبي مسعود في "الأطراف" أنه سقط محمد بن خالد من سند حديث الباب فقال (خ) في "الأحكام" عن محمد بن عبد الله الأنصاري نفسه عن أبيه، وهذا مخالف للصواب، وهو ما وقع في جميع النسخ أن بين البخاري والأنصاري في هذا الحديث واسطة وهو محمد بن خالد، وهذا ما جزم به خلف في الأطراف، وذكره المزي كذلك، ومما يؤيد ذلك أن الترمذي أخرجه عن محمد ابن يحيى ـ وهو الذهلي ـ به.

ونقول يحتمل أن يكون هذا سبق قلم من أبي مسعود؛ لأن قوله يخالف الثابت في نسخ البخاري، والله أعلم.

منهج ابن حجر:

في الاستدراك الأول:

* بدأ بأقوال العلماء الذين قرروا أن محمداً في الإسناد هو الذهلي.
* نقل قول المستدرك عليه.
* رد قول المستدرك عليه معتمدا على:
  ١. ذكر أسماء العلماء الذين خالفوا قول المستدرك عليه.
  ٢. الروايات المتعددة.

في الاستدراك الثاني:

* نقل فعل المستدرَك عليه إسقاطه محمد بن خالد من سند حديث الباب عند البخاري.
* رد بالاستدلال بالنظر في نسخ البخاري، وبقول خلف في الأطراف، وكذلك المزي، كما استدل بإثبات الترمذي لمحمد بن خالد في صحيحه.

٤١ -الاستدراك الثالث

التمييز بين الراويين المشتركين في الاسم واسم الأب

نص الحديث:

قال البخاري: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ حُمَيْدٍ[١] حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ[٢]... عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ[٣] قَالَ رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ... الحديث.[٤]

قال الحافظ ابن حجر عند قوله (حدثنا حماد بن حميد):" هو خُراساني فيما ذكر أبو عبد الله بن منده في "رجال البخاري"[٥]، وذكر ابن رشيد في "فوائد رحلته"، والمزي في "تهذيب الكمال"[٦] أن بعض النسخ القديمة من البخاري (حدثنا حماد بن حميد صاحب لنا) حدثنا بهذا الحديث وعبيد الله بن معاذ في الأحياء، وذكر ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": حماد بن حميد، نزيل عسقلان، روى عن بشر بن بكر وأبي ضمرة وغيرهما، وسمع منه أبو حاتم وقال: شيخي[٧]، فزعم أبو الوليد الباجي في "رجال

---

(١) حماد بن حميد الخرساني، روى عن عبيد الله بن معاذ العنبري، روى عنه: البخاري حديثا واحداً في الاعتصام، ولم يعرف إلا في هذا الحديث.**يُنظر:** المزي، تهذيب الكمال: ٢٣٢/٧، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٦/٣.

(٢) عبيد الله بن معاذ بن حسان بن نصر بن حسان أبو عمرو العنبري البصري، روى عن أبيه وعن المعتمر وخلق، توفى سنة ٢٣٧هـ قال أبو حاتم: " ثقة ". **يُنظر:** البخاري، التاريخ الكبير: ٤٠١/٣. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٣٥/٥.

(٣) محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير بن محرز من بني تيم بن مرة. روى عن: جابر وابن عمر، وأميمة بنت رقيقة، وعبد الله بن الزبير وخلق. روى عنه: الزهري، وعمرو بن دينار، وهشام بن عروة وخلق، توفى سنة ١٣٠هـ قال أبو حاتم: " ثقة ". **يُنظر:** البخاري، التاريخ الكبير: ٢٢٠/١. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٩٨/٨.

(٤) أخرجه البخاري، (٩٦)كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، (٢٣) باب من رأى ترك النكير من النبي ﷺ حجة، لا من غير الرسول، حديث (٧٣٥٥).

(٥) ابن منده، أسامي مشايخ الإمام البخاري: ص٤٥.

(٦) تهذيب الكمال: ٢٣٢/٣.

(٧) فتح الباري: ٣٩٦/١٣. وكلام أبي حاتم ثابت في كتاب ابنه: الجرح والتعديل، ١٣٥/١.

البخاري" أنه هو الذي روى عنه البخاري هنا[1]، وهو بعيد".[2]ا.هـ.

استدرك الحافظ على الباجي زعمه أن حماد بن حميد الذي روى عنه البخاري هنا هو حماد بن حميد العسقلاني الذي قال عنه أبو حاتم (شيخي).

ورد الحافظ بقوله:" وهو بعيد لأن حماد بن حميد الذي أخرج له البخاري خراساني كما ذكر ذلك ابن منده، وابن رشيد. وقال المزي: وجد في بعض النسخ العتيقة من الجامع، قال أبو عبد الله: حماد بن حميد صاحب لنا حدثنا هذا الحديث، وكان عبيد الله في الأحياء. ولا يعرف إلا في هذا الحديث، ولدراسة هذا الاستدراك جمعت أقوال العلماء في حماد بن حميد؛ لمعرفة هل هو العسقلاني؟ أم الخرساني؟

قال أبو علي الجياني:"حماد بن حميد هذا غير مشهور، وقال فيه أبو أحمد بن عدي: لا يعرف، ولم يجر له ذكر في النسخة عن النسفي، إنما عنده، وقال عبيد الله بن معاذ، وليس قبله: حماد بن حميد، ولم يذكره البخاري إلا في هذا الموضع وحده[3]، وقال الذهبي: "محدث لا يُدرى من هو"[4].

أقوال العلماء هنا تشير إلى أن حماد بن حميد غير مشهور، ولم يذكره البخاري إلا في هذا الموضع عن عبيد الله بن معاذ.

وحماد بن حميد نزل عسقلان، قال ابن أبي حاتم: "حماد بن حميد العسقلاني، روى عن أبي ضمرة، وبشر بن بكر، وأيوب بن سويد، ورواد، سمع منه أبي ببيت المقدس في رحلته الثانية، وروى عنه، وسئل أبي عنه، فقال: شيخ"[5]. فظن الباجي أنه هو الذي روى عنه البخاري، وقوله يخالف باقي أقوال العلماء.

---

(١) فتح الباري: ٣٩٦/١٣، وكلام الباجي ثابت في كتابه التعديل والتجريح: ٥٢٣/١.

(٢) ابن حجر: فتح الباري: ٣٩٦/١٣.

(٣) الجياني، التعريف بشيوخ حدث عنهم البخاري: ص٤٨.

(٤) ميزان الاعتدال: ٥٨٩/١.

(٥) الجرح والتعديل: ١٣٥/٣.

قال ابن حجر:" وهو كلام فارغ لما سلف من قول البخاري وابن منده، وابن عدي وهم أعرف به"[1].

منهج ابن حجر:

- نقل أقوال العلماء في شيخ البخاري.
- نبه على خطأ المستدرك عليه بعبارته "زعم".
- نقل قول المستدرك عليه، مع رده.

---

(١) تهذيب التهذيب: ٣/٧.

٤٢ -الاستدراك الرابع

الخلط بين راويين لاشتراكهما بالاسم واسم الأب

نص الحديث:

قال البخاري: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ[١] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ[٢]... قَالَ ابْنُ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ..... الحديث.[٣]

قال الحافظ ابن حجر: " قوله (حدثنا أيوب بن سليمان) أي ابن بلال المدني، والسند كله مدنيون، و لم يسمع أيوب من أبيه، بل حدث عنه بواسطة، وهو مقل، ووثقه أبو داود وغيره، وزعم ابن عبد البر[٤] أنه ضعيف فوهم[٥]، وإنما الضعيف آخر وافق اسمه واسم أبيه"[٦].ا.هـ.

في هذا الاستدراك أوضح الحافظ أن شيخ البخاري في هذا الحديث هو أيوب بن سليمان بن بلال المدني، وثقه أبو داود وغيره.

واستدرك على ابن عبد البر زعمه أنه ضعيف، ورد عليه بأنه وهم. فقد خلط بين

---

(١) عبد الحميد بن عبدالله بن أويس الأصبحي، أبو بكر بن أبي أويس الأعشى، المدني، حليف بني تميم، روى عن: إبراهيم بن سعد، وداود بن قيس الفراء، والثوري، وغيرهم، روى عنه: إبراهيم بن المنذر الحزامي، وإسحاق بن راهويه، وأيوب بن سليمان بن بلال، وغيرهم. وثقه يحيى بن معين، توفي سنة ٢٠٢ هـ. **يُنظر:** المزي، تهذيب الكمال: ١٦/٤٤٤، ابن حجر، تقريب التهذيب: ص٣٣٣.

(٢) ستأتي ترجمته بعد قليل.

(٣) أخرجه البخاري، (٩٦)كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، (١٦) باب ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم، وما اجتمع عليه الحرمان...، حديث (٧٣٢٩).

(٤) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ولد سنة ٣٦٨هـ من مصنفاته: "الاستيعاب"، "العقل والعقلاء"، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد"، توفي سنة ٤٦٣هـ. **يُنظر:** الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٨/١٥٣، ابن خلكان، وفيات الاعيان: ٧/٦٦.

(٥) ابن عبد البر، التمهيد: ٧/١٧٥ ط. وزارة عموم الأوقاف.

(٦) فتح الباري: ١٣/٣٧٧.

راويين اتفقا في الاسم واسم الأب، وأن أحدهما ـ وهو شيخ البخاري ـ ثقة، والآخر ضعيف فأشار إلى ذلك.

بعد دراسة هذا الاستدراك تبين لي ما يلي:

أولا: ١- شيخ البخاري: هو أيوب بن سليمان بن بلال القرشي التيمي، أبو يحيى المدني، مولى عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، روى عن أبي بكر عبد الحميد بن أبي أويس، وعن أبيه سليمان بن بلال نسخة، وعن عبد العزيز بن أبي حازم حكاية، وروى عنه البخاري، وإبراهيم بن أبي داود البرلسي، وأحمد بن محمد بن شبويه المروزي، ومحمد بن يحيى الذهلي، مات سنة ٢٢٤هـ[١]، وأثنى عليه كثير من العلماء.

قال البخاري:" لا بأس به"[٢].

وقال الآجري:" وثقه أبو داود "[٣].

وقال ابن أبي حاتم:" سمعت أبي يقول: سمعت منه"[٤].

وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

وقال الدارقطني:" ليس به بأس "[٦].

وقال الساجي والأزدي:" يحدث بأحاديث لا يتابع عليها "، ثم ساق له الأزدي أحاديث

---

(١) **يُنظر:** البخاري، التاريخ الكبير: ٤١٥/١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٤٨/١/١، المقدسي كتاب الجمع بين رجال الصحيحين: ٣٥/١، المزي تهذيب الكمال: ٤٧٢/٣، الذهبي، ميزان الاعتدال: ٢٨٧/١، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٤٠٤/١.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال: ٢٨٧/١.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٤٠٤/١.

(٤) الجرح والتعديل: ٢٤٨/١/١، وابن حجر، تهذيب التهذيب: ٤٠٤/١.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال: ٢٨٧/١، وابن حجر، تهذيب التهذيب: ٤٠٤/١.

(٦) ابن حجر، المرجع السابق: ٤٠٤/١.

غرائب صحيحة.[1]

وقال الذهبي:" ثقة "[2].

وقال ابن حجر:" ثقة، لينة الأزدي والساجي بلا دليل "[3].

٢- لم يترجم الحافظ للراوي الذي وهم فيه ابن عبد البر، وبين شيخ البخاري، وبعد البحث في تراجم الرجال، وجدت راوياً يوافق اسمه واسم أبيه شيخ البخاري ويحتمل أن يكون هو من وهم فيه ابن عبد البر وهو أيوب بن سليمان أبو سليمان البصري. قال البخاري: حدثني علي بن نصر قال: حدثنا أيوب بن سليمان الأزدي البصري مولى عمر بن معدان سمع أبا عوانة[4]، وقال أبو حاتم أدركته و لم أسمع منه. [5]

ثانيا: أرى أن إخفاء ابن حجر مراد ابن عبد البر غير مناسب؛ لأنه يصعب تحديد من هو الذي ضعفه ابن عبد البر.

ثالثا: عبارة ابن عبد البر في "التمهيد": "وأيوب بن سليمان وأبو بكر الأويس: ضعيفان" انتهى، وذكره أبي بكر الأويس مما يستدرك به على ابن حجر أنه لم ينبه إليه أيضا وهو في هذا السند ، والله أعلم.

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال: ١/٢٨٧.

(٢) الكاشف: ١/١٤٦.

(٣) تقريب التهذيب: ١/٨٩.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير : ١/٤١٥.

(٥) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل : ٢/٢٤٩.

منهج ابن حجر:

● الترجمة الموجزة للشيخ الذي رجح أنه هو.

* التنبيه على خطأ المستدرك عليه باستخدام عبارة "زعم".

* نقل قول المستدرك عليه.

* رد قول المستدرك عليه، مع توضيح أنه وهم فيما ذهب إليه، لأنه خلط بين راويين اشتركا في الاسم واسم الأب.

٤٣ -الاستدراك الخامس

الخلط بين راويين لاشتراكهما في الكنية

نص الحديث:

قال البخاري : حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَان، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِاللَّهِ بْنُ عُتْبَةَ بْنُ مَسْعُودٍ[١] أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ قَالَ: ... الحديث[٢]

قال الحافظ ابن حجر:"وقع في صحيح مسلم[٣] عقب رواية عبيد الله بن عبدالله ابن عتبة (قال أبو إسحاق: يقال إن هذا الرجل هو الخضر)، كذا أطلق، فظن القرطبي[٤] أن أبا إسحاق المذكور هو السبيعي[٥] أحد الثقات من التابعين، و لم يصب في ظنه، فإن السند المذكور لم يجرِ لأبي إسحاق فيه ذكر، وإنما أبو إسحاق الذي قال ذلك هو إبراهيم بن محمد بن سفيان الزاهد[٦] راوي صحيح مسلم عنه، كما جزم به

---

(١) عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي الأعمى أبو عبد الله، سمع: ابن عباس وعائشة وغيرهما، روى عنه: الزهري، وأبو الزناد وغيرهما، توفى سنة ٩٨هـ قال أبو زرعة: "ثقة". يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣١٩/٥. الباجي، التعديل والتجريح: ٩٨٨/٢.

(٢) أخرجه البخاري،(٩٢)كتاب الفتن، (٢٧) باب لا يدخل الدجال المدينة، حديث (٧١٣٢).

(٣) (٥٢)كتاب الفتن وأشراط الساعة، (٢١) باب في صفة الدجال وتحريم المدينة عليه وقتله المؤمن وإحياؤه، حديث (١١٢).

(٤) التذكرة : ص ٧٥٥.

(٥) عمرو بن عبد الله بن ذي يُحْمِد – وقيل ابن علي– أبو إسحاق السَّبيعي الهَمْداني الكوفي، روى عن علقمة ابن قيس، ومسروق بن الأجدع، وزيد بن أرقم، والحارث الأعور، توفي سنة ١٢٧هـ، وثقه ابن معين. يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٤٢/٦، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣٩٢/٥

(٦) إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري، راوي صحيح مسلم، سمع من: سفيان بن وكيع، وعمرو بن عبدالله الأودي، وغيرهما، حدث عنه أحمد بن هارون الفقيه، ومحمد بن أحمد بن شعيب، وغيرهما، مات سنة ٣٠٨هـ. يُنظر الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣١١/١٤، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب: ٢٥٢/٢. طبعة القاهرة.

عياض[1] والنووي[2] وغيرهما، وقد ذكر ذلك القرطبي في تذكرته أيضا قبل، فكأن قوله في الموضع الثاني السبيعي سبق قلم"[3] ا.هـ.

في هذا الاستدراك نبه الحافظ ابن حجر، إلى أنه وقع عند الإمام مسلم بعد حديث أبي سعيد الخدري، قال: أبو إسحاق: يقال "إن هذا الرجل هو الخضر"، فظن القرطبي أن أبا إسحاق هو السبيعي أحد الثقات من التابعين، ورد عليه بان أبا إسحاق هو: إبراهيم ابن سفيان الزاهد راوي صحيح مسلم واستدل:

أولا: ليس لأبي إسحاق السبيعي ذكر أو صلة بهذا الإسناد.

ثانيا: بما جزم به القاضي عياض والنووي والقرطبي نفسه في التذكرة، مما يثبت أن ما وقع من القرطبي كان سبق قلم ليس غير، والله أعلم.

منهج ابن حجر:

- نقل قول المستدرك عليه، وحدد موضع قوله.
- استخدام كلمة (فلم يصب في ظنه) للدلالة على الخطأ الذي وقع فيه.
- الاستدلال:
  ١. أنه ليس لأبي إسحاق السبيعي ـوهو الذي التبس على المستدرك عليهـ ذكر، أو صلة بهذا الإسناد.
  ٢. بأقوال العلماء للدلالة على صحة ما ذهب إليه.
- الاعتذار للمستدرك عليه بأن ما وقع منه كان سبق قلم لا غير.

---

(١) فتح الباري: ١٣/١٣٠، وكلام القاضي عياض ثابت في كتابه إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٨/٤٩٠.

(٢) فتح الباري: ١٣/١٣٠، وكلام النووي ثابت في كتابه شرح صحيح مسلم ١٨/٢٧٥.

(٣) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ١٣/١٣٠

٤٤ -الاستدراك السادس

الخلط بين راويين نتيجة زيادة جاءت في بعض الروايات

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «**إِنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ كَانَ يَكُونُ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْزِلَةِ صَاحِبِ الشُّرُطَةِ مِنْ الأَمِيرِ**».[١]

قال الحافظ ابن حجر: عند قوله: (إن قيس بن سعد):" زاد في رواية المروزي (ابن عبادة)، وهو الأنصاري الخزرجي الذي كان والده رئيس الخزرج، وصنيع الترمذي يوهم أنه قيس بن سعد بن معاذ، فإنه أخرج حديث الباب في مناقب سعد بن معاذ[٢]، فلا يغتر بذلك"[٣] ا.هـ.

استدرك الحافظ على الترمذي أنه أورد حديث الباب في مناقب سعد بن معاذ مما يوهم بأنه قيس بن سعد بن معاذ، وعند دراسة هذا الاستدراك توصلت إلى أن استدراك ابن حجر في غير محله، فالترمذي أخرج الحديث في مناقب سعد بن عبادة[٤]، وليس سعد ابن معاذ، ونعتذر للحافظ ابن حجر – رحمه الله – بأنه الحديث الوحيد في مناقب (قيس بن سعد بن عبادة) فلعله سقط التبويب واتصل الحديث بالأحاديث التي قبله في مناقب (سعد بن معاذ)، ويمكن أن يكون في نسخة أخرى للترمذي، والله أعلم.

---

(١) سبق تخريجه في الاستدراك رقم (١١).

(٢) سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبدالأشهل بن جشم بن الحارث بن الخزرج بن النبيت بن مالك بن الأوس الأنصاري الأشهلي. سيد الأوس، وأمه كبشة بنت رافع لها صحبة، ويكنى أبا عمرو، توفي في السنة الخامسة للهجرة. يُنظر: ابن الاثير، أسد الغابة : ٣١٣/٢ط. دار المعرفة، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٧٩/١، ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة:٧٠/٣.

(٣) فتح الباري: ١٦٧/١٣.

(٤) (٥٠)كتاب المناقب، (٥٢) باب في مناقب قيس بن سعد بن عباده ﷺ، حديث (٣٨٥٠).

منهج ابن حجر:

* سمّى المستدرك عليه، ووضح موضوع الاستدراك وموضعه.

* استدل برواية المروزي لدعم ما ذهب إليه.

٤٥ -الاستدراك السابع

بيان الخطأ في ذكر راوٍ مكان راوٍ آخر

نص الحديث:

قال البخاري: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ[١] حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ[٢] عَنْ نَافِعٍ[٣] عَنْ عَبْدِاللَّهِ قَالَ ذُكِرَ الدَّجَّالُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: **((إِنَّ اللَّهَ لاَ يَخْفَى عَلَيْكُمْ، إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى عَيْنِهِ - وَإِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ))**.[٤]

قال الحافظ ابن حجر:" وقوله هنا وأشار بيده إلى عينه كذا للأكثر عن موسى ابن إسماعيل عن جويرية، وذكره أبو مسعود في "الأطراف" عن مسدد بدل موسى، والأول هو الصواب، وقد أخرجه عثمان الدارمي في "كتاب الرد على بشر المريسي" عن موسى بن إسماعيل مثله"[٥][٦] ا.هـ.

---

(١) موسى بن إسماعيل، أبو سلمة المنقري التبوذكي البصري، الحافظ الحجة، أحد الأعلام، سمع من شعبة حديثاً واحداً، ومن حماد بن سلمة، وعنه: البخاري، وأبو حاتم، وخلق، مات سنة ٢٢٣هـ وثقه أبو حاتم الرازي.**يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٣٦/٨، الباجي، التعديل والتجريح: ٧٧٥/٢، الذهبي، ميزان الاعتدال: ٢٠٠/٤.

(٢) جويرية بن أسماء بن عبيد بن مخارق الضبعي، روى عن: نافع، والوليد بن أبي هشام، وعبد الرحمن السراج، والصعق بن ثابت، وخلق، روى عنه: وهب بن جرير، وأبو قتيبة، وسعيد بن عامر، وخلق، توفي سنة ١٧٣هـ. قال أبو حاتم " صالح الحديث ". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٥٣٠/٢، الباجي، التعديل والتجريح: ٤٦٨/١.

(٣) نافع أبو عبد الله المدني، مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب، روى عن: أبي سعيد الخدري وأبي هريرة، وخلق، روى عنه: الزهري ومالك بن أنس، وأيوب السختياني، وخلق. توفي ١١٧هـ، قال ابن حجر: "ثقة". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤٥٢/٨، الباجي، التعديل والتجريح: ٨٤٩/٢، ابن حجر، التقريب: ص٥٥٩.

(٤) أخرجه البخاري، (٩٧)كتاب التوحيد، (١٧) باب قول الله تعالى **﴿ولتصنع على عيني﴾**، حديث (٧٤٠٧).

(٥) أخرجه عثمان الدارمي، الرد على بشر المريسي: ص٤٨.

(٦) فتح الباري: ٤٧٦/١٣.

استدرك الحافظ على أبي مسعود في "الأطراف" أنه ذكر مسدداً بدل موسى. واستدل الحافظ بما أخرجه عثمان الدارمي عن موسى بن إسماعيل، والصواب (موسى بن إسماعيل عن جويرية) كما هو ثابت في الصحيح، وهذا ما ذكره المزي[1] والعيني[2]، فالصواب مع الحافظ ابن حجر، والله أعلم.

منهج ابن حجر:

* نقل قول المستدرك عليه.
* نص على أن قول الأكثر هو الصواب.
* استدل بمجيء الحديث في مصدر آخر.

---

(١) في تحفة الأشراف: ٦/٩٠.

(٢) في عمدة القاري: ١٦/٦٠٣.

٤٦ -الاستدراك الثامن

ويدور كذلك حول بيان الخطأ في ذكر راوٍ مكان راوٍ آخر

نص الحديث:

قال البخاري: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ[١]، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ[٢]، قَالَ: قُلْتُ لأَنَسٍ: ((**أَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ المَدِينَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا، لاَ يُقْطَعُ شَجَرُهَا، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**)). قَالَ عَاصِمٌ فَأَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ أَنَسٍ[٣] أَنَّهُ قَالَ: ((**أَوْ آوَى مُحْدِثًا**)).[٤]

قال الحافظ ابن حجر:" قوله (موسى بن أنس) ذكر الدارقطني أن الصواب

---

(١) عبد الواحد بن زياد العبدي، مولاهم، أبو بشر، وقيل أبو عبدة البصري. روى عن: إسماعيل بن سالم الأسدي، وأيوب بن عائذ، وعاصم الأحول، وغيرهم. روى عنه: إبراهيم بن الحجاج السامي، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وأيوب بن محمد الصالحي، وغيرهم، توفي سنة ١٧٩هـ. وثقه أبو زرعة. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٠/٦. المزي، تهذيب الكمال: ٤٥٠/١٨.

(٢) عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، مولى بني تميم، ويقال: مولى ابن زياد، روى عن: أنس بن مالك، وبكر بن عبد الله المزني، والحسن البصري، وغيرهم. وروى عنه: إسرائيل بن يونس، وإسماعيل بن زكريا، وبشير بن منصور، وخلق. توفي سنة ١٤٢هـ وقيل ١٤٣هـ، وثقه أبو زرعة.**يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٤٣/٦، المزي، تهذيب الكمال: ٤٨٥/١٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٣/٦.

(٣) موسى بن أنس بن مالك الأنصاري، قاضي البصرة، روى عن: أبيه أنس بن مالك، وعبد الله بن عباس، روى عنه: إبراهيم بن مرزوق الثقفي، وإسحاق بن عثمان الكلابي، والأسود بن شيبان، وغيرهم، من الرابعة، توفي بعد أخيه النضر، وثقه ابن معين. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٣٣/٨، المزي، تهذيب الكمال: ٢٩ /٣٠، ابن حجر، تقريب التهذيب:ص٥٤٩، وتهذيب التهذيب: ٣٣٥/١٠.

(٤) أخرجه البخاري، (٩٦)كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، (٦) باب: إثم من آوى محدثا، رواه علي عن النبي ﷺ، حديث (٧٣٠٦).

عن عاصم عن النضر بن أنس[1] لا عن موسى، قال: والوهم فيه من البخاري أو شيخه[2]، قال عياض: وقد أخرجه مسلم على الصواب[3].

قلت: إن أراد أنه قال عن النضر فليس كذلك، فإنه إنما قال لما أخرجه عن حامد بن عمر عن عبد الواحد عن عاصم عن ابن أنس [4]، فإن كان عياض أراد أن الإبهام صواب فلا يخفى ما فيه، والذي سماه النضر هو مسدد عن عبد الواحد كذا أخرجه في مسنده، وأبو نعيم في "المستخرج" من طريقه، وقد رواه عمرو بن أبي قيس عن عاصم، فبين أن بعضه عنده عن أنس نفسه، وبعضه عن النضر بن أنس عن أبيه، أخرجه أبو عوانة في مستخرجه، وأبو الشيخ[5] في "كتاب الترهيب"جميعاً من طريقه عن عاصم عن أنس، قال عاصم: (و لم أسمع من أنس: "أو آوى محدثاً " فقلت للنضر: ما سمعت هذا، يعني القدر الزائد من أنس، قال: لكني سمعته منه أكثر من مئة مرة)[6] ا.هـ.

في هذا النقل أوضح الحافظ أن الزيادة (أو آوى محدثاً) الواردة في رواية البخاري رواها عاصم عن موسى بن أنس، لكن الدارقطني غلط هذه الرواية، وجعلها

---

(١) النضر بن أنس بن مالك الأنصاري، البصري، روى عن أبيه: أنس بن مالك، وبشير بن نهيك، وزيد بن أرقم، وخلق، روى عنه: بكر بن عبد الله المزني، وسعيد بن أبي عروبة، وعاصم الأحول، وخلق، من الثالثة، مات سنة بضع ومئة. يُنظر: ابن حبان، الثقات: ٤٧٤/٥، المزي، تهذيب الكمال: ٣٧٥/٢٩. ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٤٣٥/١٠.

(٢) الدارقطني، الإلزامات والتتبع: ص ٣٥٦.

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم: ٤٨٦/٤.

(٤) أخرجه مسلم، (١٥)كتاب الحج، (٨٥) باب فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، حديث (٣٣١٠).

(٥) أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، المعروف بأبي الشيخ، ولد سنة ٢٧٤هـ من مصنفاته "كتاب السنة" كتاب "العظمة" و "السنن" وكتاب "الأذان"، و "الفرائض"، و "الترهيب"، مات سنة ٣٦٩هـ. يُنظر: عبد الهادي الدمشقي الصالحي، طبقات علماء الحديث: ١٣٨/٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٢٧٦/١٦.

(٦) فتح الباري: ٣٤٤/١٣.

عن عاصم عن النضر، وجعل الغلط إما من البخاري، وإما من شيخه، واطلع القاضي عياض على قول الدارقطني فرآه صواباً، فأراد أن يستدل له برواية مسلم، وعند الرجوع للدار قطني، قال: "وأخرج البخاري عن أبي سلمة، عن عبد الواحد عن عاصم، عن أنس: (أن النبي حرم المدينة)، قال موسى بن أنس (أو آوى محدثا)، وهذا وهم من البخاري، أو من أبي سلمة، لأن مسلماً أخرجه عن حامد، عن عبد الواحد، قال فيه: فقال النضر بن أنس، وهو الصواب"[1].

وعند دراستي لهذا الاستدراك توصلت إلى ما يلي:

١. رواية الإمام مسلم لم تصرح باسم ابن أنس، فقد أخرج مسلم من طريق حامد بن عمر الثقفي عن عبد الواحد عن عاصم قال: فقال ابن أنس: (أو آوى محدثاً).

٢. رواية أبي بكر بن أبي خيثمة عن أبي سلمة عن عبد الواحد قال: قال عاصم: فأخبرني موسى بن أنس أنه قال: (أو آوى محدثاً)[2] ، فيه رد على من نسب الوهم للبخاري أو شيخه.

٣. وفي "العلل" سئل الدار قطني عن هذا الحديث فقال: "هذا حديث رواه عبدالواحد بن زياد، فقال في آخره: قال موسى بن أنس: (أو آوى محدثاً)، فوهم في قوله: (موسى بن أنس)، والصحيح ما رواه شريك، وعمرو بن أبي قيس، عن عاصم، عن أنس، وفي آخره: فقال النضر بن أنس[3]، وهذا القول من الدارقطني يدل على تردده في مصدر الخطأ في حديث البخاري، وكأن الآخر من قوليه أن الخطأ من عبد الواحد بن زياد، وهذا ما ذهب إليه ابن حجر، ورواية عمرو بن أبي قيس التي عزاها ابن حجر لأبي عوانة وأبي الشيخ، تجعل احتمال الخطأ وارداً عن عبد الواحد، ورواية ابن أبي خيثمة توضح أن الغلط ليس من البخاري أو شيخه، فينحصر إذاً في عبد الواحد.

---

(١) الدارقطني، الإلزامات والتتبع: ص ٣٥٦.

(٢) نقلاً من كتاب صالح الرفاعي، الأحاديث الواردة في فضائل المدينة: ص٨٩.

(٣) أبو علي الجياني، تقييد المهمل وتمييز المشكل: ص ٣٥٢.

ومن خلال ما سبق أقول: إذا كان النضر سمع هذه الزيادة من أبيه أنس أكثر من مئة مرة فما يمنع أن يكون موسى سمعها كذلك من أبيه؟! وسؤال عاصم للنضر ثابت، فما المانع من أن يسأل عاصم موسى مرة أخرى، ليثبت فيسلم بذلك الحديث من الغلط، ويكون عاصم سمع هذه الزيادة من النضر ومن موسى؟! والله أعلم.

منهج ابن حجر:

- نقل قول الدار قطني والقاضي عياض.
- رد قول القاضي عياض بالرجوع للمصدر الذي استدل به.
- استدل بالروايات مع نسبتها إلى من أخرجها من أصحاب الحديث لإثبات صحة ما ذهب إليه.

٤٧ -الاستدراك التاسع

ويدور حول بيان المتابعة الواقعة في إسناد الحديث، والتنبيه على الوهم الذي وقع فيه أحد رواة صحيح البخاري في تحديد رواة هذه المتابعة

نص الحديث:

أخرج البخاري بسنده إلى هِشَامٍ[١]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: سَأَلَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ عَنْ إِمْلاصِ المَرْأَةِ وهِيَ الَّتِي يُضْرَبُ بَطْنُهَا فَتُلْقِي جَنِينًا- فَقَالَ: أَيُّكُمْ سَمِعَ مِنْ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ شَيْئًا؟ فَقُلْتُ: أَنَا. فَقَالَ: مَا هُوَ؟ قُلْتُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: ((**فِيهِ غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ**))، فَقَالَ: لاَ تَبْرَحْ حَتَّى تَجِيئَنِي بِالمَخْرَجِ فِيمَا قُلْتَ؛ فَخَرَجْتُ فَوَجَدْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ[٢]فَجِئْتُ بِهِ، فَشَهِدَ مَعِي أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: ((**فِيهِ غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ**))، تَابَعَهُ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ[٣]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ المُغِيرَةِ[٤].

قال الحافظ ابن حجر: قوله:" عن عروة عن المغيرة" كذا للأكثر، وهو

---

(١) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبدالعزى، بن قصي بن كلاب، أبو المنذر القرشي، الأسدي، المدني، ولد سنة ٦١هـ. سمع من أبيه، وابن عمه عباد بن عبد الله بن الزبير، وغيرهم. حديث عنه: شعبة، ومالك، والثوري، وخلق كثير، توفى سنة ١٤٦هـ. وقيل غير ذلك، قال أبو حاتم: "ثقة". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٦٣/٩، المزي، تهذيب الكمال: ٢٣٢/٣٠، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣٤/٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٤١/١١.

(٢) محمد بن مسلمة بن الحارث الحارثي الأنصاري، المدني، له صحبة، روى عنه: سهل بن أبي حثمة، وأبو الأشعث الصنعاني، وخلق، توفى سنة ٤٣هـ.**يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٧١/٨، الباجي، التعديل والتجريح: ٦٦٧/٢.

(٣) عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان، القرشي، مولاهم أبو محمد المدني، أخو أبي القاسم بن أبي الزناد. روى عن زيد بن علي بن الحسين بن علي، وسهيل بن أبي صالح، وأبيه أبي الزناد وغيرهم. روى عنه: إبراهيم بن إسحاق، وأحمد بن عبد الله بن يونس، وإسماعيل بن أبي أويس، وغيرهم. توفي سنة ١٧٤هـ، وثقه ابن معين. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٣٦/٥، المزي، تهذيب الكمال: ٩٥/١٧.

(٤) أخرجه البخاري، (٩٦)كتاب الاعتصام ، (١٣) باب ما جاء في اجتهاد القضاء بما أنزل الله تعالى ، حديث (٧٣١٧) (٧٣١٨).

الصواب، ووقع في رواية الكُشْمِيهَني[1] عن الأعرج عن أبي هريرة، وهو غلط، فقد رُوِّيناه موصولاً عن البخاري نفسه، وهو في الجزء الثالث عشر من "فوائد الأصبهانيين" عن المحاملي، قال: (حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي[2]، حدثني ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن المغيرة)، وكذلك أخرجه الطبراني من وجه آخر عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، و لم ينبه الحميدي[3] في "الجمع"[4]، ولا المزي في "الأطراف"[5]، ولا أحد من الشراح على هذا الموضع"[6] ا.هـ.

في هذا الموضع استدراكان:

أولا: استدرك على الكشميهني أنه قال: عن الأعرج عن أبي هريرة، واستدل على غلطه بما روى عن البخاري نفسه في الجزء الثالث عشر من "فوائد الأصبهانيين" المذكور

---

(١) أبو الهيثم محمد بن مكي بن محمد بن مكي بن زَرَّاع بن هارون المروزي الكشميهني، حدث بصحيح البخاري مرات عن أبي عبدالله الفربري، وحدث عن عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن يزيد المروزي الداعوني، وغيرهم، حدث عنه: أبو ذر الهروي، وأبو عثمان سعيد بن محمد البحيري، وأبو سهل محمد ابن أحمد الحفصي، وآخرون. مات سنة ٣٨٩هـ. الذهبي: سير أعلام النبلاء: ٤٩١/١٦.

(٢) أبو القاسم عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى بن عمرو بن أويس بن سعد بن أبي سرح، القرشي العامري الأويسي المديني حدث عن: عبد العزيز الماجشون، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير، ومالك بن أنس، وخلق. حدث عنه: البخاري، وروى أبو داود والترمذي وابن ماجه له بواسطة، ومحمد ابن يحيى الذهبي، وخلق، قال أبو حاتم "صدوق". لم يعرف له تاريخ وفاة، وبقى إلى حدود العشرين ومئتين. يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٨٧/٥. المزي: تهذيب الكمال: ١٦٠/١٨ الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣٨٩/١٠.

(٣) أبو عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حُميد بن بصل الأزدي، الحميدي، الأندلسي، الظاهري. ولد قبل سنة ٤٢٠هـ من مصنفاته: "الجمع بين الصحيحين"، و"تاريخ الأندلس" و"ذم النميمة". توفي سنة ٤٨٨هـ. يُنظر: عبد الهادي الدمشقي الصالحي، طبقات علماء الحديث: ٤٠٨/٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٢٠/١٩.

(٤) الجمع بين الصحيحين ٤١٩/٣.

(٥) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، ٤٨١/٨.

(٦) فتح الباري: ٣٦٦/١٣.

سابقاً، وبما أخرجه الطبراني من وجه آخر عن عبد الرحمن بن أبي الزناد.[1]

ثانيا: استدراك على الحميدي والمزي وشرّاح البخاري عدم تنبيههم على الوهم في رواية الكشميهني.

وبتتبع الروايات لهذا الحديث وجدت:

١- أخرج البخاري[2]، وأبو داود[3]، وعبدالرزاق[4]، وأحمد[5]، والطبراني[6]، والبيهقي[7]، الحديثَ عن هشام بن عروة عن أبيه عن المغيرة.

٢- انفرد الطبراني بتخريج طريق ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن المغيرة، ولم يذكر هذا الطريق أحد من الشراح، ولم ينبه عليه الحميدي ولا المزي ولا غيرهم، كما ذكر ذلك الحافظ، والله أعلم.

منهج الحافظ ابن حجر:

- الاستدراك على أحد الرواة لصحيح البخاري.
- تحديد وجه الخطأ عنده.
- إثبات وجه غلطه بالرواية، وبكثرة المخالفين له من رواة الصحيح.
- الاستدراك على السابقين للحافظ ممن لهم أعمال علمية مرتبطة بالصحيح كيف أنهم لم يسجلوا هذا الغلط؟

---

(١) أخرجه الطبراني: ٣٧٨/٢٠، حديث (٨٨٣)، و٤٤٠/٢٠، حديث (١٠٧٥).

(٢) (٩٦) كتاب الاعتصام، (١٣) باب ما جاء في اجتهاد القضاء بما أنزل الله تعالى، حديث (٧٣١٧).

(٣) (٣٣) كتاب الديات، (٢١) باب دية الجنين، حديث (٤٥٧٠).

(٤) في المصنف، ٦١/١٠ حديث (١٨٣٥٣).

(٥) ٢٤٤/٤.

(٦) أخرجه الطبراني في الكبير: ٢٢٦/١٩، حديث (٥٠٦ ـ ٥٠٨)، ٤٣٩/٢٠، حديث (١٠٦٩ـ ١٠٧١).

(٧) كتاب الديات، (٥٨) باب دية الجنين، حديث (١٦٤١١).

٤٨ - الاستدراك العاشر

ويدور حول الحكم على الرواة

نص الحديث : قال البخاري باب قول الله تعالى :﴿ **وجوه يومئذ ناضرة ◘ إلى ربها ناظرة**﴾ [١][٢].

قال الحافظ ابن حجر: "كأنه يشير إلى ما أخرجه عبد بن حميد، والترمذي، والطبري، وغيرهم، وصححه الحاكم من طريق ثوير بن أبي فاختة "عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: ((**إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً لمن يَنْظُرُ فِي مُلْكِه أَلْفَ سَنَةٍ، وَإِنَّ أَفْضَلَهُمْ مَنْزِلَةً لمن يَنْظُرُ فِي وَجْهِ ربه عز وجل كُلَّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ. قال: ثم تلا: ﴿ وجوه يومئذ ناضر ◘ إلى ربها ناظرة... الحديث﴾** [٣].

قال الحاكم بعد تخريجه: (ثوير لم ينقم عليه إلا التشيع)[٤]. قلت: لا أعلم أحدا صرح بتوثيقه، بل أطبقوا على تضعيفه، وقال ابن عدي: الضعف على أحاديثه بيّن، وأقوى ما رأيت فيه قول أحمد بن حنبل فيه، وفي ليث بن أبي سليم ويزيد بن أبي زياد: (ما أقرب بعضهم من بعض)[٥] ا.هـ.

استدرك الحافظ على الحاكم بأنه مال إلى توثيق ثوير، وأنه لم ينقم عليه غير التشيع، بأنه لا يعلم أحداً صرح بتوثيقه، بل أطبقوا على تضعيفه، ونقل عدداً من الأقوال في تضعيفه.

ولدراسة هذا الاستدراك لابد من الترجمة لثوير وتتبع أقوال العلماء فيه:

---

(١) سورة القيامة، الآية (٢٣).

(٢) البخاري، (٩٧) كتاب التوحيد، (٢٤) باب قول الله تعالى ﴿ **وجوه يومئذ ناضر ◘ إلى ربها ناظرة**﴾.

(٣) أخرجه الترمذي، (٤٨)كتاب تفسير القرآن، (٧٥) باب في سورة القيامة، حديث (٣٣٣٠). وأحمد: ١٣،٦٤/٢، والحاكم: ٥٠٩/٢، وأبو يعلى، حديث(٥٧١٢ و ٥٧٢٩)، وابن أبي شيبة، كتاب الجنة، حديث (١٥٨٤٧)، ١١١/١٣، والآجري في الشريعة، حديث ١٠٣٢/٢، حديث (٦٢٠).

(٤) فتح الباري: ٥١٩/١٣. وكلام الحاكم ثابت في كتابه المستدرك على الصحيحين: ٥١٠/٢.

(٥) فتح الباري: ٥١٩/١٣.

ثوير هو ابن أبي فاختة سعيد بن علاقة الهاشمي، أبو الجهم الكوفي، مولى أم هاني، وقيل مولى زوجها جعدة[1].

قال سفيان الثوري:" كان ثوير من أركان الكذب".

وقال يونس بن أبي إسحاق:" كان رافضيا".

وقال إبراهيم الجوزجاني:" ضعيف الحديث "[2].

وقال الدوري عن ابن معين:" ليس بشيء" وقال ابن أبي خيثمة وغيره عن يحيى:" ضعيف ".

وقال أبو زرعة:" ليس بذاك القوي".

وقال أبو حاتم:" ضعيف ".[3]

وقال النسائي:" ليس بثقة ".

وقال الدار قطني:" متروك ".[4]

وقال ابن عدي:" قد نسب إلى الرفض، ضعفه جماعة، وأثر الضعف على رواياته بيّن، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى غيره "[5].

وتعقب الذهبي الحاكم بقوله:" بل هو واهي متروك "[6].

إذا من خلال ما سبق يتضح لنا صحة ما ذهب إليه ابن حجر من أن ثويراً لم يصرح أحد بتوثيقه، بل الجميع على تضعيفه.

---

(١) يُنظر: البخاري، التاريخ الكبير: ١٨٣/١، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣٦/٢.

(٢) المزي، تهذيب الكمال: ٤٢٩/٤.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤٧٢/٢.

(٤) المزي، تهذيب الكمال: ٤٢٩/٤.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال: ٣١٥/٢.

(٦) التلخيص: ٥١٠/٢.

منهج الحافظ ابن حجر:

* نقل قول المستدرك عليه.

* رد قول المستدرك عليه، مع التأكيد على نتيجة مسح قام به، لأقوال العلماء في ثوير، مع نقل نموذج واحد لابن عدي بصفته مثالاً لأقوال العلماء فيه.

الفصل الثالث

الاستدراكات الراجعة إلى الصناعة الحديثية

الفصل الثالث

الاستدراكات الراجعة إلى الصناعة الحديثية

عُنِي العلماء ببيان الصناعة الحديثية عند البخاري، وتظهر هذه العناية آرائه الحديثية، ومنهجه في التراجم، فقد تقرر عند المشتغلين بصناعة الحديث ـتدريساً وتصنيفاً وشرحاً وتحقيقاًـ أن الأبواب والتراجم في الجامع الصحيح من أدق البحوث والمطالب، حتى أصبح ذلك شعاراً لهذا الكتاب، يتميز به عن أقرانه الصحاح على جلالة قدرها وعظم شأنها.

ولذلك عُني ببيان تراجمه الحافظ ابن حجر، وتكلم على مناسبات التراجم، وعادته في سوقها، واختيار ألفاظها، وأحاديثها، ويفسر التراجم بكلام دقيق، واستيعاب وتحقيق، وإذا كانت الترجمة لفظ حديث أو معناه بينه، ويجيب عن الإشكالات الواردة، ويرد على العلماء في هذا، وهذا ما سأذكره في هذا الفصل، وسوف أقسمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: تراجم البخاري.

المبحث الثاني: اختيارات البخاري.

المبحث الأول

الاستدراكات الراجعة إلى تراجم البخاري

وقبل الشروع في هذا المبحث.. لا بد من التعريف بالمراد بتراجم أبواب البخاري وهي:

العنوان الذي جعله البخاري رمزاً لما قصد إليه وأراده، ثم يسوق تحته ما شاء من الأحاديث لعلاقة تجمعهما، ومناسبة بينهما؛ ليقدم للقارئ فكرة مسبقة عن مضمون الحديث أو الأحاديث ومعانيها ومقاصدها التي يشملها ترجمة الباب، وتراجم الأبواب عند البخاري منتقاه بصورة علمية دقيقة، ومنهجية مركزة على المعنى المراد من الحديث.

وقد غاص العلماء، وأئمة الحديث كثيراً وعميقاً وطويلاً؛ لإدراك ما تنطوي عليه تلك التراجم من معان علمية دقيقة وعميقة، وقد تعقد على فهم كثير من الشراح والمحدثين، حتى قال الكرماني في شرحه[1]:

"إن هذا عجز عنه الفحول البوازل من الأعصار والعلماء الأفاضل من الأمصار، فتركوها بأعذار".

ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: " فقه البخاري في تراجمه".

قال القسطلاني[2]: "وبالجملة فتراجمه حيرت الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار، ولقد أجاد القائل:

أعيَى فحولَ العلمِ حلُّ رموزِ ما ... أبداهُ في الأبوابِ من أسرارِ"

---

(١) الكرماني، شرح صحيح البخاري: ١/٤، ٥.

(٢) القسطلاني، هدي الساري: ١/٣٦.

وسوف نتناول في هذا المبحث، استدراكات الحافظ على العلماء فيما يتعلق بتراجم البخاري، ومدى مطابقة الترجمة لما ذكر تحتها من الأحاديث، واختيار ألفاظها؛ وذلك ببيان مناسبة تراجم البخاري، وعادة البخاري في اختيار ألفاظها وأحاديثها، وتأييده أقواله بالأدلة الثابتة.

فإلى دراسة هذه الاستدراكات.

٤٩ -الاستدراك الأول

ويدور حول مناسبة الحديث لترجمة الباب

نص الحديث:

قال البخاري: "باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام..." ثم أخرج تحته حديث عَلِيٍّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ جَيْشًا وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ رَجُلاً فَأَوْقَدَ نَارًا، وَقَالَ: ادْخُلُوهَا، فَأَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا، وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّمَا فَرَرْنَا مِنْهَا، فَذَكَرُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِلَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا: **((لَوْ دَخَلُوهَا لَمْ يَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَقَالَ لِلآخَرِينَ: لاَ طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةٍ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ))**.[1]

قال الحافظ ابن حجر: "خفيت مطابقة هذا الحديث للترجمة على ابن التين، فقال: (ليس فيه ما بوب له لأنهم لم يطيعوه في دخول النار)، قلت: لكنهم كانوا مطيعين له في غير ذلك، وبه يتم المراد". [2] ا.هـ.

استدرك الحافظ على ابن التين قوله: (إن هذا الحديث ليس فيه ما بوّب له؛ لأنهم لم يطيعوه في دخول النار).

وردّ عليه بأنهم كانوا مطيعين له في غير ذلك، وبه يتم المراد، ومن يمعن النظر في ترجمة الباب، والحديث الذي فيه أن النبي ﷺ، بعث جيشا وأمر عليهم رجلاً...، والمعلوم وجوب طاعة الأمير فيما فيه طاعة لا فيما فيه معصية، والحديث نص على أنهم لم يطيعوه في دخول النار، وهذا لا يعارض أنهم أطاعوه في غير ذلك مما يناسب الترجمة، فالصواب مع الحافظ في استدراكه على ابن التين.

---

(١) أخرجه البخاري، (٩٥)كتاب أخبار الآحاد، (١) باب ما جاء في إجازة خبر الواحد، حديث (٧٢٥٧).

(٢) فتح الباري: ١٣/٢٩٣.

وقد نقل العيني[1] قول ابن التين، ورد عليه مثل ما رد الحافظ ابن حجر، أما البقية فلم يتطرقوا للموضوع من أصله[2].

منهج ابن حجر:

* نقل قول المستدرك عليه.
* رد قوله بتوضيح ما يناسب الترجمة.

---

(١) عمدة القاري: ١٦/٤٩٠.

(٢) الكرماني، شرح صحيح البخاري: ٢٥/٢٠.

٥٠ - الاستدراك الثاني

مناسبة الحديث لترجمة الباب

نص الحديث:

قال البخاري: "باب الأحكام التي تعرف بالدلائل"، ثم أخرج تحته حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((**مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلاً فَلْيَعْتَزِلْنَا ـ أَوْ لِيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا ـ وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ**..)) إلى قوله: ((**كُلْ، فَإِنِّي أُنَاجِي مَنْ لاَ تُنَاجِي**)).[١]

وحديث مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّ أَبَاهُ (جُبَيْرَ بْنَ مُطْعِمٍ) أَخْبَرَهُ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَتْهُ فِي شَيْءٍ فَأَمَرَهَا بِأَمْرٍ فَقَالَتْ أَرَأَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ أَجِدْكَ قَالَ: ((**إِنْ لَمْ تَجِدِينِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ**)).[٢]

قال الحافظ ابن حجر: "قال الكرماني": مناسبة هذا الحديث للترجمة أنه يستدل به على خلافة أبي بكر، ومناسبة الحديث الذي قبله يستدل به على أن الملك يتأذى بالرائحة الكريهة"[٣].

قلت: في هذا الثاني نظر؛ لأنه قال في بعض طرق الحديث: (فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم)، فهذا حكم يعرف بالنص، والترجمة حكم يعرف بالاستدلال، فالذي قاله في خلافة أبي بكر مستقيم بخلاف هذا، والذي أشرت إليه من استدلال أبي أيوب على كراهية أكل الثوم بامتناع النبي ﷺ من جهة عموم التأسي أقرب مما قاله"[٤]ا.هـ.

في هذا النقل استدرك الحافظ على الكرماني قوله إن مناسبة حديث جابر بن عبدالله للترجمة أنه يستدل به على أن الملك يتأذى بالرائحة الكريهة.

---

(١) أخرجه البخاري، (٩٦)كتاب الاعتصام، (٢٤) باب الأحكام التي تعرف بالدلائل، حديث (٧٣٥٩).

(٢) أخرجه البخاري، الموضوع السابق، حديث رقم ٧٣٦٠.

(٣) فتح الباري: ٤٠٧/١٣، وكلام الكرماني ثابت في كتابه شرح البخاري: ٨٥/٢٥.

(٤) فتح الباري: ٤٠٧/١٣.

ورد الحافظ بأن قوله فيه نظر؛ لأنه حكم يعرف بالنص، والترجمة تنص على أنه حكم يعرف بالاستدلال، وأيده فيما ذهب إليه في خلافه أبي بكر.

وقبل الشروع في دراسة هذا الاستدراك لابد من توضيح مراد البخاري عند قوله في الترجمة (باب الأحكام التي تعرف بالدلائل) معنى الدلالة وتفسيرها.

قال الحافظ: " المراد بالدلالة في عرف الشرع: الإرشاد إلى حكم الشيء الخاص الذي لم يرد فيه نص خاص داخل تحت حكم دليل آخر بطريق العموم، فهذا معناها، وأما تفسيرها فالمراد به: تبيينها، وهو تعليم المأمور كيفية ما أُمِر به، ويستفاد من الترجمة بيان الرأي المحمود، وهو ما يؤخذ مما ثبت عن النبي ﷺ من أقواله وأفعاله بطريق التنصيص وبطريق الإشارة، فيندرج في ذلك الاستنباط، ويخرج الجمود على الظاهر المحض"(١).

وهذا ما ذهب إليه ابن المنيّر فقال:"أدخل البخاري هذه الترجمة في كتاب الاعتصام تحذيراً من الاستبداد بالرأي في الشريعة، وتنبيهاً على الرأي المحمود فيها، وهو المستند إلى قول النبي ﷺ أو إشارته، أو قرينة حاله، أو فعله، أو سكوته عن فعل إقراراً عليه. ويندرج في هذا الاستنباط والتعلُّقُ بما وراء الظاهر، وعدم الجمود عليه، فدخل في ذلك تصحيح الرأي المنضبط، والردّ على الظاهرية وغيرهم"(٢).

إذاً هذا الباب يتعلق بالأحكام التي تستنبط من الأحاديث، لذا أوضح الحافظ درجة مطابقة كل حديث للترجمة.

والصحيح ما ذهب إليه الحافظ في رده على الكرماني من أنه يستدل به على مشروعية متابعة النبي ﷺ في جميع أفعاله، فلما امتنع النبي ﷺ من أكل تلك البقول تأسى

---

(١) فتح الباري: ١٣/٤٠٤.

(٢) المتوراي على أبواب البخاري: ص٤١٨.

به، فبين له النبي ﷺ وجه تخصيصه، فقال: "إني أناجي من لا تناجي".[1]

منهج ابن حجر:

- نقل قول المستدرك عليه.
- نبه على خطأ قول المستدرك عليه باستخدام عبارة (فيه نظر).
- استدل ببعض طرق الحديث للدلالة على صحة ما ذهب إليه.

(١) فتح الباري: ١٣/٤٠٦.

٥١ - الاستدراك الثالث

ويدور حول مطابقة الحديث للكتاب

نص الحديث:

أَخْرَجَ البُخَارِيُّ بسنده إلى أبي بَرْزَةَ[١] قَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ يُغْنِيكُمْ - أَوْ نَعَشَكُمْ**[٢] - **بِالإِسْلامِ وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ**».[٣]

قال الحافظ ابن حجر: "نقل ابن التين عن الداودي: أن ذِكْر حديث أبي برزة هذا هنا إنما يستفاد منه تثبيت خبر الواحد، وهو غفلة منه، فإن حكم تثبيت خبر الواحد انقضى، وعقب بالاعتصام بالكتاب والسنة، ومناسبة حديث أبي برزة للاعتصام بالكتاب من قوله " إن الله نعشكم بالكتاب" ظاهرة جداً والله أعلم "[٤]. ا.هـ.

نبه الحافظ على خطأ الداودي عند قوله:" إن حديث أبي برزة يستفاد منه تثبيت خبر الواحد " فالظاهر أن الداودي التبس عليه الأمر؛ لأن الكلام على خبر الواحد كان في الكتاب السابق لا في هذا الكتاب، وهو مختلف عن السابق، ومناسبة حديث أبي برزة واضحة من قوله" إن الله نعشكم بالكتاب"، أي رفعكم، وقيل عضدكم وقواكم."[٥]

فهي دعوة للتمسك بالكتاب والسنة، فإنه لا رفعة ولا قوة إلا بكتاب الله وسنة رسوله.

قال العيني:" مطابقة الحديث للترجمة من حيث إغناء الله عباده بالإسلام ونبيه ﷺ،

---

(١) نضلة بن عبيد الأسلمي، أبو برزة، مشهور بكنيته، روى عنه ابنه المغيرة، وأبو عثمان النهدي، وأبو العالية، وغيرهم، مات سنة ٦٥هـ ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة:٦/٤٣٣.

(٢) "يغنيكم" من الإغناء، و"نعشكم" أي: رفعكم وجبركم من الكسر أو أقامكم من العثر. وقيل: عضدكم وقواكم. يُنظر: العيني، عمده القاري: ١٦/٤٩٩، ابن حجر، فتح الباري: ١٣/٩٢.

(٣) أخرجه البخاري، (٩٦) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب...، حديث (٧٢٧١).

(٤) فتح الباري: ١٣/٣٠٣.

(٥) فتح الباري: ١٣/٩٢. الكرماني، شرح صحيح البخاري: ٢٥/٣٠.

وهو عبارة عن الاعتصام بالدين وبرسوله ﷺ "[1]، والله أعلم.

منهج ابن حجر:

- نقل قول المستدرك عليه.
- استدرك عليه باستخدام عبارة (غفلة منه)؛ للدلالة على الخطأ الذي وقع فيه.
- أوضح أن كلام المستدرك عليه مرتبط بكتاب سابق، والحديث في كتاب لاحق مختلف.

(١) عمدة القاري: ١٦/٤٩٩.

٥٢ -الاستدراك الرابع

ويدور حول الترجمة بلفظ حديث ليس على شرط الإمام البخاري

نص الحديث:

قال البخاري: باب قول النبي ﷺ: "هلاك أمتي على يدي أغيلمة سفهاء"...، ثم أخرج تحته حديث أَبِي هُرَيْرَةَ سَمِعْتُ الصَّادِقَ الْمَصْدُوقَ يَقُولُ: ((**هَلَكَةُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيْ غِلْمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ**)).[١]

قال الحافظ ابن حجر عند قوله: (على يدي أغيلمة سفهاء):" ذكر ابن بطال أن علي ابن معبد أخرجه ـ يعني في كتاب الطاعة والمعصية ـ من رواية سماك عن أبي هريرة بلفظ: (على رؤوس غلمة سفهاء من قريش)[٢] هو عند أحمد[٣] والنسائي[٤] من رواية سماك[٥] عن أبي ظالم[٦] عن أبي هريرة (إن فساد أمتي على يدي غلمة سفهاء من قريش)، هذا لفظ

---

(١) أخرجه البخاري، (٩٢)كتاب الفتن،(٣) باب قول النبي ﷺ "هلاك أمتي على يدي أغيلمة سفهاء" حديث (٧٠٥٨).

(٢) ابن بطال، شرح صحيح البخاري: ١٠/١٠-١١.

(٣) المسند: ٢/٣٠٤

(٤) عزاه المزي في "تحفة الإشراف" : ١٠/٣١٣ ، إلى النسائي في كتاب الفتن من "السنن الكبرى". ولم أقف على كتاب الفتن في المطبوع من السنن الكبرى".

(٥) سماك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي، أبو المغيرة الكوفي، روى عن: أخيه إبراهيم بن حرب، والحسن البصري، وعبد الله بن ظالم وغيرهم. روى عنه إبراهيم بن طهمان، وسفيان الثوري، وحماد ابن سلمة وغيرهم، قال الإمام أحمد بن حنبل: "مضطرب الحديث"، قال ابن حبان: "كان يخطئ كثيرا"، الثقات: ١/١٧٨. وقال الدارقطني في العلل: سيئ الحفظ ٤/١٢٠ وقال ابن حجر في التقريب: "صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخر فكان ربما يلقن". مات سنة ١٢٣هـ. **يُنظر:** المزي، تهذيب الكمال: ١٢/١١٥. والذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥/٢٤٥. وابن حجر، تهذيب التهذيب: ٤/٢٣٢

(٦) مالك بن ظالم، وقال بعضهم: عبد الله بن ظالم، روى عن أبي هريرة، وروى عنه سماك بن حرب، سكت عنه أبو حاتم. وقال الذهبي: " قال الأزدي: لا يتابع عليه". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤/٢١١، ابن حبان، الثقات: ٣/٢٩، الذهبي، ميزان الاعتدال: ٣/٤٢٧.

أحمد[1] عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان عن سماك عن عبد الله بن ظالم، وتابعه أبو عوانة عن سماك عند النسائي[2]، ورواه أحمد ـ أيضاً ـ عن زيد بن الحباب[3] عن سفيان، لكنه قال: (مالك) بدل (عبد الله)، ولفظه (سمعت أبا هريرة يقول لمروان: أخبرني حبي أبو القاسم ﷺ قال: "فساد أمتي على يدي غلمة سفهاء من قريش)[4]، وكذا أخرجه من طريق شعبة عن سماك[5].

و لم يقف عليه الكرماني، فقال: (لم يقع في الحديث الذي أورده بلفظ "سفهاء"، فلعله بوب به ليستدركه، و لم يتفق له، أو أشار إلى أنه ثبت في الجملة، لكنه ليس على شرطه)[6].

قلت: الثاني هو المعتمد، وقد أكثر البخاري من هذا"[7].ا.هـ.

استدرك الحافظ على الكرماني **أولا**: أنه لم يقف على حديث أبي هريرة الذي ورد فيه لفظ (سفهاء)، وهو عند الإمام أحمد وأبي عوانة والنسائي.

ثانيا: استدرك الحافظ بترجيح أحد الاحتمالين الذين ذكرهما لتعليل صنيع البخاري، وهو أن الحديث ليس على شرطه.

---

(١) أحمد: ٣٠٤/٢.

(٢) لم أقف على كتاب الفتن في المطبوع من السنن الكبرى. وقد أخرجه ابن حبان في الثقات: ٣٨٧/٥.

(٣) زيد بن الحباب بن الريان، وقيل ابن رومان التميمي، أبو الحسين العكلي، الكوفي، روى عن: أسامة الليثي، وحماد ابن سلمة وغيرهم. روى عنه أحمد بن حرب الموصلي، وأحمد بن سليمان الرهاوي، وغيرهم. توفى سنة ٢٠٣هـ، وثقه ابن معين. يُنظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٥٦١/١، ٥٦٢، المزي، تهذيب الكمال: ٤٠/١٠، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٣٩٣/٩. ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣/ ٤٠٢.

(٤) أخرجه أحمد: ١٠ / ٢٨٨

(٥) أخرجه أحمد: ٢٩٩/٢ و ٣٢٨، والطيالسي: ٢٤٤/٤، حديث (٢٦٣٠)، والحاكم: ٥٢٧/٤.

(٦) شرح صحيح البخاري: ١٤٩/٢٤.

(٧) فتح الباري: ١٣/١٣.

ورجح الحافظ هذا الاحتمال معتمداً على طريقة البخاري في التراجم، فكثيرا ما يأتي بلفظ حديث ليس على شرطه في التراجم[1]، وهذا ما ذهب إليه ابن بطال فقال:"و لم يذكر (سفهاء) في حديث الباب، وهو كثيراً ما يفعل مثل هذا، وذلك أن تأتي في حديث لا يرضى إسناده لفظة تبين الحديث، فيترجم بها ليدل على المراد بالحديث، وعلى أنه قد روي عن العلماء، ثم لا يسعه أن يذكر في حشو الباب إلا أصح ما روي فيه لاشتراطه الصحة في كتابه"[2].

وعند تخريج الحديث نجد أن لفظ (سفهاء) وارد في رواية سفيان عن سماك عن أبي ظالم، عن أبي هريرة[3]. ومن طريق أبي عوانة[4]، عن سماك عن مالك بن ظالم. ومن رواية شعبة عن سماك عن أبي ظالم. ومن رواية زيد بن الحباب[5]، عن سفيان بهذا الإسناد. وعن الأعمش عن أبي صالح[6]، عن أبي هريرة. قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه، لخلاف بين شعبة وسفيان الثوري فيه"[7].

إذاً من خلال ما سبق نقول: إن الحديث ليس على شرط البخاري، لعلة في الإسناد، وهي جهالة مالك بن ظالم، والخلاف بين شعبة وسفيان الثوري فيه.

وبهذا يتضح أن اللفظ ثابت في الحديث، و لم يقف عليه الكرماني، ولو وقف عليه لما جنح إلى الاحتمالات، والحديث ضعيف ليس على شرط البخاري، وبه يترجح أحد الاحتمالين الذين ذكرهما الكرماني، والله أعلم.

---

(١) يُنظر: ابن جماعة، مناسبات تراجم البخاري: ص٤٨٢.

(٢) ابن بطال، شرح صحيح البخاري: ١٠/١٠.

(٣) أخرجه أحمد: ٣٠٤/٢. وابن حبان، (٦٠) كتاب التاريخ، (١٠) باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث، حديث (٦٧١٣).

(٤) ابن حبان في الثقات: ٣٨٧/٥، ٣٨٨.

(٥) أخرجه أحمد:٢٨٨/٢.

(٦) أخرجه ابن حبان في الصحيح،(٦٠)كتاب التاريخ، (١٠) باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث، حديث (٦٧١٢).

(٧) المستدرك على الصحيحين: ٥٢٧/٤.

منهج ابن حجر:

* توضيح قول المستدرك عليه.
* بيان السبب الذي أوقعه في القصور أو الغلط.
* ذكر الدليل لما ذهب إليه، وإزالة الإشكال الوارد.

٥٣ - الاستدراك الخامس
ويتعلق بتراجم الإمام البخاري وألفاظها

نص الحديث:

قال البخاري: بَاب مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ مِمَّا لَمْ يُنْزَلْ عَلَيْهِ الوَحْيُ فَيَقُولُ لاَ أَدْرِي، أَوْ لَمْ يُجِبْ حَتَّى يُنْزَلَ عَلَيْهِ الوَحْيُ، وَلَمْ يَقُلْ بِرَأْيٍ وَلاَ بِقِيَاسٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ بما أراك الله ﴾ [1]، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: ((سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الرُّوحِ فَسَكَتَ حَتَّى نَزَلَتْ الآيَةُ)).

ثم أخرج تحته حديث جابر بن عبد الله قال: "مرضتُ فجاءني رسول الله ﷺ يعودني... (إلى قوله) كيف أصنع في مالي؟ قال: فما أجابني بشيء حتى نزلت آية الميراث"[2].

قال الحافظ ابن حجر: "قال الكرماني: (في قوله في الترجمة لا أدري حَزَازة، إذ ليس في الحديث ما يدل عليه، ولم يثبت عنه ﷺ ذلك)[3]، كذا قال، وهو تساهل شديد منه في الإقدام على نفي الثبوت، كما سأبينه، والذي يظهر أنه أشار في الترجمة إلى ما ورد في ذلك، ولكنه لم يثبت عنده منه شيء على شرطه، وإن كان يصلح للحجة كعادته في أمثال ذلك، وأقرب ما ورد عنده في ذلك حديث ابن مسعود في تفسير سورة (ص)، "من علم شيئاً فليقل به، ومن لم يعلم فليقل: الله أعلم"[4] الحديث، لكنه موقوف، والمراد منه إنما هو ما جاء عن النبي ﷺ أنه أجاب (لا أعلم)، أو (لا ادري)، وقد وردت

---

(١) سورة النساء، الآية (١٠٥).

(٢) أخرجه البخاري، (٩٦)كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، (٨) باب ما كان النبي ﷺ يسأل مما لم يتزل عليه الوحي، حديث (٧٣٠٩).

(٣) فتح الباري: ١٣/٣٥٥.وكلام الكرماني. ثابت في كتابه شرح البخاري:١٢/٥٦.

(٤) أخرجه البخاري، (٦٥) كتاب التفسير، (٣٠) سورة الرُّوم، حديث (٤٧٧٤)، والحميدي المسند ١/ ٦٤٠٦٣، حديث (١١٦).

فيه عدة أحاديث، منها: حديث ابن عمر: (جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: أي البقاع خير؟، قال: لا أدري، فأتاه جبريل، فسأله، فقال: لا أدري، فقال: سل ربك، فانتفض جبريل، انتفاضة) الحديث، أخرجه ابن حبان[1][2]، وللحاكم[3] نحوه من حديث جبير بن مطعم، وفي الباب عن أنس عند ابن مردويه[4]، وأما حديث أبي هريرة (أن رسول الله ﷺ قال: ما أدري الحدود كفارة لأهلها أم لا) وهو عند الدارقطني والحاكم[5].ا.هـ.

استدرك الحافظ على الكرماني ما يلي:

أولاً: إطلاق الحزازة على عبارة البخاري.

ثانياً: تساهله الشديد في نفي ثبوت قول النبي ﷺ (لا أدري)، وأثبت غلط الكرماني في تسرعه، وذلك بإيراد عدة أحاديث فيها إثبات ما نفاه، وأوضح أن طريقة البخاري في الترجمة أنه إذا وجد حديثا ليس على شرطه ولكن يصلح للحجة فإنه يذكره في الترجمة[6].

وبهذا يتضح لنا صحة ما ذهب إليه الحافظ في استدراكه على الكرماني.

---

(١) محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، أبو حاتم البستي. ولد سنة بضع وسبعين ومئتين. سمع الحسين بن إدريس الهروى، وأبا خليفة، والنسائي، وغيرهم. روى عنه: الحاكم، ومنصور بن عبدالله الخالدي، وغيرهم، من مصنفاته "المسند الصحيح"، و"الضعفاء"، و"التاريخ"، مات سنة ٣٥٤ هـ. يُنظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ١٣١/٣، عبدالهادي الدمشقي الصالحي، طبقات علماء الحديث: ١١٣/٣. الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٩٢/١٦

(٢) أخرجه ابن حبان، (٩)كتاب الصلاة، (٦) باب المساجد، حديث (١٥٩٩).

(٣) أخرجه الحاكم: ٧/٢، وأبويعلي، حديث (٧٤٠٣)، ٤٠٠/١٣. وأحمد:٨١/٤، والطبراني، المعجم الكبير: ١٢٨/٢.

(٤) يُنظر: ابن حجر، موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر:٩/١.

(٥) فتح الباري: ٣٥٥/١٣.

(٦) ابن حجر، هدي الساري: ص١١.

منهج ابن حجر:

- نقل قول المستدرك عليه.
- وضح مراد البخاري في الترجمة، وهو بيان ما لم يتضح للمستدرك عليه.
- استدل بالأحاديث التي تثبت ورود ما نفاه المستدرك عليه.

المبحث الثاني

الاستدراكات الراجعة إلى اختيارات البخاري

في هذا المبحث سوف أتطرق إلى استدراكات الحافظ على منتقدي البخاري فيما يتعلق بالأسانيد أو الرواة، ويظهر لنا دقة ملاحظة الحافظ.

وذلك بتوضيح منهج البخاري في صحيحه، وبخاصة ما يتعلق بالأحاديث المعلقة، أو في اختياره للرواة، فيصحح الخطأ، ويبين وجه الصواب في المسألة المختلف فيها، وفي هذا المبحث وجدت استدراكين:

٥٤ - الاستدراك الأول

ويدور حول المعلقات عند البخاري

نص الحديث:

قال البخاري: وَقَالَ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِت[١]، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ[٢]: ((**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَتَعَلَّمَ كِتَابَ اليَهُودِ حَتَّى كَتَبْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ كُتُبَهُ..**)).[٣]

قال الحافظ ابن حجر: " هذا التعليق من الأحاديث التي لم يخرجها البخاري إلا معلقة، وقد وصله مطولاً في "كتاب التاريخ"[٤]عن إسماعيل ابن أبي أويس، حدثني عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد قال: (أُتي بي النبي ﷺ مقدمه المدينة، فأعجب بي، فقيل له: هذا غلام من بني النجار قد قرأ فيما أنزل الله عليك بضع عشرة سورة، فاستقرأني فقرأت "ق"، فقال لي: تعلم كتاب يهود، فإني ما آمن...) الحديث.

ووقع لنا بعلو في "فوائد الفاكهي" عن ابن أبي ميسرة، حدثنا يحيى عن قزعة، حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه، فذكره،

---

(١) خارجة بن زيد بن ثابت أبو زيد الأنصاري، النجاري، المدني، حدث عن: أبيه، وعمه يزيد، وأسامة بن يزيد، وغيرهم، روى عنه: ابنه سليمان، وابن أخيه سعيد بن سليمان، وسالم أبو النضر، وأبو الزناد، وهو تلميذه في الفقه، وآخرون، توفى سنة ٩٩هـ، وقيل ١٠٠هـ، ذكره ابن حبان في الثقات. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٧٤/٣ ابن حبان، الثقات: ١٢٣/٢، المزي: تهذيب الكمال: ٨/٨، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٤٣٧/٤ ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٧٤/٣.

(٢) زيد بن ثابت بن الضحاك النجاري الأنصاري، أبو سعيد، ويقال أبو خارجة المدني، كاتب الوحي روى عنه: ابناه خارجه وسليمان، وأنس، مات سنة ٥١هـ وقيل أو ٥٥هـ. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٥٥٨/١.ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣٤٨/٣.

(٣) أخرجه البخاري، (٩٣)كتاب الأحكام، (٤٠) باب ترجمة الحكام وهل يجوز ترجمان واحد، حديث (٧١٩٥).

(٤) التاريخ الكبير: ٣٨٠/٢، ترجمة ١٢٧٨١.

وفيه: (فما مر بي سوى خمس عشرة ليلة حتى تعلمته)، وأخرجه أبو داود[1]، والترمذي[2]، من رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد، قال الترمذي: حسن صحيح.

وقد رواه الأعمش عن ثابت بن عبيد عن زيد بن ثابت: (أن النبي ﷺ أمره أن يتعلم السريانية)[3].

قلت: وهذه الطريق وقعت لي بعلو في فوائد هلال الحفار، قال: حدثنا الحسين ابن عياش، حدثنا يحيى بن أيوب بن السري، حدثنا جرير عن الأعمش، فذكره، وزاد (فتعلمتها في سبعة عشر يوماً)، وأخرجه أحمد[4] وإسحاق في "مسنديهما"، وأبو بكر بن أبي داود في "كتاب المصاحف" من طريق الأعمش، وأخرجه أبو يعلي من طريقه، وعنده:" إني أكتب إلى قوم فأخاف أن يزيدوا عليَّ وينقصوا فتعلم السريانية) فذكره، وله طريق أخرى أخرجها ابن سعد[5]، وفي كل ذلك رد على من زعم أن عبدالرحمن بن أبي الزناد تفرد به، نعم لم يروه عن أبيه عن خارجة إلا عبد الرحمن فهو تفرد نسبي[6]، وقصة ثابت يمكن أن تتحد مع قصة خارجة بأن من لازم تعلم كتابة اليهودية تعلم

---

(١) (١٩)كتاب العلم، (٢) باب رواية حديث أهل الكتاب، حديث (٣٦٤٥).

(٢) (٤٣)كتاب الاستئذان، (٢٢) باب ما جاء في تعلم السريانية، حديث (٢٧١٥).

(٣) الترمذي: ٦٤/٥.

(٤) في المسند ١٨٣/٥، حديث (٢١٩٢٠).

(٥) يُنظر: ابن حجر، تعليق التعليق ٣٠٦/٥.

(٦) يُنظر: ابن حجر، فتح الباري: ٢٣١/١٣.

والفرد ينقسم إلى ما هو فرد مطلقا، وإلى ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة.

و المطلق ينقسم إلى نوعين:

١- تفرد شخص من الرواة بالحديث. ٢- تفرد أهل بلد بالحديث دون غيرهم.

أما أقسام النسبي فهي:

١- تفرد شخص عن شخص. ٢- تفرد أهل بلد عن شخص.

٣- تفرد شخص عن أهل بلد. ٤- تفرد أهل بلد عن أهل بلد أخرى.

يُنظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ٧٠٣/٠٢-٧٠٥.

لسانهم، ولسانهم السريانية، لكن المعروف بأن لسانهم العبرانية فيحتمل أن زيداً تعلم اللسانين؛ لاحتياجه إلى ذلك.

وقد اعترض بعضهم على ابن الصلاح ومن تبعه في أن الذي يجزم به البخاري يكون على شرط الصحيح[1]، وقد جزم بهذا مع أن عبد الرحمن بن أبي الزناد قد قال فيه ابن معين: (ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث، ليس بشيء)، وفي رواية عنه (ضعيف)، وعنه (هو دون الدراوردي)[2]، وقال يعقوب بن شيبة: (صدوق، وفي حديثه ضعف، سمعت علي بن المديني يقول: حديثه بالمدينة مقارب، وبالعراق مضطرب)[3]، وقال صالح ابن أحمد عن أبيه: (مضطرب الحديث)، وقال عمرو بن علي نحو قول علي، وقالا: (كان عبد الرحمن بن مهدي يحط على حديثه)، وقال أبو حاتم والنسائي (لا يحتج بحديثه)، ووثقه جماعة غيرهم كالعجلي والترمذي[4]، فيكون غاية أمره أنه "مختلف فيه"، فلا يتجه الحكم بصحة ما ينفرد به بل غايته أن يكون حسناً، وكنت سألت شَيْخَيَّ الإمامين العراقي والبلقيني عن هذا الموضع فكتب لي كل منهما بأنهما (لا يعرفان له متابعا)، وعوّلا جميعاً على أنه عند البخاري "ثقة" فاعتمده، وزاد شيخنا العراقي أن صحة ما يجزم به البخاري لا يتوقف أن يكون على شرطه، وهو تنقيب جيد، ثم ظفرت بعد ذلك بالمتابع الذي ذكرته، فانتفى الاعتراض من أصله، ولله الحمد"[5] ا.هـ.

في هذا النقل أوضح الحافظ أن الاعتراض منصب على كلام ابن الصلاح، بأن ما علقه البخاري بصيغة الجزم فهو على شرط الصحيح، وقد جزم بهذا مع أن عبدالرحمن ابن أبي الزناد قد جرحه بعض العلماء ووثقه بعضهم الآخر، وفي رده على من اعترض

---

(١) يُنظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ص٣٧.

(٢) يُنظر: المزي، تهذيب الكمال: ٩٨/١٧.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق ٩٨/١٧-١٠٠، والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ٢٢٨/١٠، وابن حجر، تهذيب التهذيب: ١٧٠/٦.

(٥) ابن حجر، فتح الباري: ٢٣١/١٣.

على ابن الصلاح أكد هذه القاعدة، وكذلك فعل شيخاه العراقي والبلقيني.

ويجب التنبيه على أن صحة المعلق إذا جزم به البخاري لا تعني عند ابن الصلاح أن يكون صحيحاً على شرط البخاري -كما هو ظاهر عبارة ابن حجر- إنما هو: صحيح إلى من علقه عنه، وبقي النظر فيما أبرز من رجاله فبعضه يلتحق بشرطه،[1] ويؤيده قول العراقي:" إن صحة ما يجزم به البخاري لا يتوقف أن يكون على شرطه، وبالمتابعة تتقوى رواية عبد الرحمن برواية الأعمش عن ثابت بن عبيد، وبناء على ذلك يتبين لنا صحة القاعدة التي ذكرها ابن الصلاح ويبطل قول المعترض، والله أعلم.

منهج ابن حجر:

لابد من الإشارة إلى أن الحافظ في هذا الاستدراك تدرج في سرد المعلومات بحيث أوضح:

أولا: أن هذا الحديث من المعلقات التي علقها البخاري بصيغة الجزم، ولم يذكرها في موضع آخر.

ثانيا: أن هذا الحديث وصله البخاري في التاريخ الكبير عن عبد الرحمن بن أبي الزناد.

ثالثا: أن الأعمش تابع عبد الرحمن بن أبي الزناد كما في روايتي أحمد والترمذي.

رابعا: ذكر الاعتراض على ابن الصلاح بأن قوله ما علقه البخاري بصيغة الجزم فهو على شرط الصحيح.

خامسا: نقل قول البلقيني والعراقي بتأكيد هذه القاعدة، وبأن البخاري كان يرى توثيق عبد الرحمن.

سادسا: أورد ابن حجر متابعة الأعمش لعبد الرحمن، فانتفى اعتراض المعترض.

---

(١) يُنظر: مقدمة ابن الصلاح: ص٣٧.

ويدور حول الصناعة الحديثية عند البخاري

نص الحديث:

أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ بسنده إلى يُونُس[١]، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلاَ اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ...)) الحديث.

وَقَالَ سُلَيْمَانُ[٢]، عَنْ يَحْيَى[٣]، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ بِهَذَا.[٤]

وَعَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ[٥] وَمُوسَى[٦]، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ[١]، مِثله.

---

(١) يونس بن يزيد الأيلي، أبو يزيد القرشي. روى عن: الزهري، وعكرمة مولى ابن عباس، ونافع مولى ابن عمر وأبي الزناد، روى عنه: الليث بن سعد، وسليمان بن بلال، ويحيى بن أيوب وخلق. توفى سنة ١٥٩هـ قال أبو زرعة: " لا بأس به. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٤٧/٤، ٢٤٨، الباجي، التعديل والتجريح: ١٤١٩/٣.

(٢) سليمان بن بلال أبو أيوب، مولى ابن أبي عتيق بن أبي بكر الصديق، روى عن: يحيى بن سعيد الأنصاري، وشريك بن أبي نمر، وصالح بن كيسان. روى عنه خالد بن مخلد، والقعنبي وإسماعيل بن أبي اويس وخلق. توفى سنة ١٧٧هـ. وثقه يحيى بن معين.**يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٠٣/٢.، الباجي، التعديل والتجريح: ١٢٥٣/٣.

(٣) يحيى بن سعيد بن قيس بن قهد ويقال ابن قيس بن عمرو بن سهل الأنصاري، روى عن: أنس بن مالك، والسائب بن يزيد، وسعيد بن المسيب، وسالم بن عبد الله، روى عنه: سفيان الثوري، وشعبة، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، وخلق توفى سنة ١٤٣هـ. قال أبو زرعة: "ثقة".**يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢/٤، الباجي، التعديل والتجريح: ١٣٨٩/٣.

(٤) أخرجه البيهقي، السنن الكبرى،كتاب آداب القاضي، (١٨) باب من يشاور،حديث (٢٠٣١٤).

(٥) محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه. روى عن عمر ابن عبد العزيز، وروى عنه جعفر بن ربيعة وخلق. سكت عنه أبو حاتم. **يُنظر:**ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٠٢/٧، الباجي، التعديل والتجريح: ٧١٦/٢.

(٦) موسى بن عقبة بن أبي عياش، أبو محمد مولى الزبير بن العوام المدني. روى عن: أمّه ابنة خالد بن معدان، وأم خالد ابنة خالد بن سعيد بن العاص، روى عنه: الثوري، ومالك، وشعبة، ووهيب، وابن عيينة وخلق. توفى سنة ١٤١هـ وثقه أبو حاتم الرازي.**يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٥٤/٨، الباجي، التعديل والتجريح: ٧٧٨/٢.

وَقَالَ شُعَيْبٌ[٢]: عَنْ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَوْلَهُ [٣].

وَقَالَ الأَوْزَاعِيُّ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلاَّمٍ[٤] حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.[٥]

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ[٦] وَسَعِيدُ بْنُ زِيَادٍ[٧] عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَوْلَهُ.

---

(١) أخرجه الطحاوي، شرح مشكل الآثار: ٣٥٧/٥.

(٢) شعيب بن حمزة أبو بشر القرشي الأموي، مولاهم الحمصي. روى عن: الزهري ونافع، ومحمد بن المنكدر، وزيد بن اسلم، روى عنه الوليد بن مسلم، وشريح بن يزيد، وعلى بن عياش، وخلق توفى سنة ١٦٢هـ. وثقه أبو حاتم الرازي. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٤٤/٤، الباجي، التعديل والتجريح: ١٣١٢/٣.

(٣) أخرجها أحمد:٢٣٧/٢، وأبو يعلى، حديث (٥٩٠١) ٣٠٧/١٠، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: ٢٣/٣، وابن حبان،(٦٠)كتاب التاريخ،(١) باب بدء الخلق، حديث (٦١٩١)، والبيهقي، كتاب آداب القاضي، (١٨) باب من يشاور،حديث (٢٠٣١٧).

وقد أشار الحافظ إلى روايته هذه فقال: "ورواية شعيب وقعت لنا من طريق على بن محمد الجِكّاني عن أبي اليمان عنه". **يُنظر:** ابن حجر، تغليق التعليق: ٣١١/٥، وفتح الباري: ٢٣٦/١٣، وهدي الساري: ص٩٣.

(٤) معاوية بن سلام بن أبي سلام، أبو سلام الحبشي الأسود الشامي الدمشقي. روى عن: جده أبي سلام، وعن أخيه زيد بن سلام، ويحيى بن أبي كثير، روى عنه: الوليد بن مسلم، ومحمد بن شعيب ابن شابور، ومروان بن محمد، وخلق. قال يحيى بن معين: " يكتب حديث معاوية بن سلام". **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٣٨٣/٨، ابن حبان، الثقات: ٢٩٥/٤، الباجي، التعديل والتجريح: ٢/ ٧٨٨.

(٥) أخرجه النسائي، (٣٩)كتاب البيعة،(٣٢) باب بطانة الإمام، حديث (٤٢٠١).

قال الحافظ: " أما رواية معاوية بن سلام فوصلها النسائي والإسماعيلي من رواية معمر..." الفتح ٢٣٧/١٣.

(٦) عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين النوفلي المكي، روى عن: الحسن البصري، وطاوس بن كيسان وغيرهم. روى عنه: سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي وغيرهم. وثقه أبو زرعة. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٩٧/٢، المزي، تهذيب الكمال: ٢٠٥/١٥، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٢٩٣/٥.

(٧) سعيد بن زياد الأنصاري المدني، روى عن: جابر بن عبد الله، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، روى عنه: سعيد بن أبي هلال، قال أبو حاتم الرازي: "ضعيف" **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٢٢/٤ المزي، تهذيب الكمال: ٤٣٩/١٠، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣١/٤.

قال الحافظ:" ورواية ابن أبي حسين، وسعيد بن زياد عن أبي سلمة لم أرهما". هدي الساري: ص ٩٣.

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ[1] حَدَّثَنِي صَفْوَانُ[2] عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ[3] قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ... [4] الحديث.

قال الحافظ ابن حجر:" قال الكرماني: محصل ما ذكره البخاري أن الحديث مرفوع من رواية ثلاثة أنفس من الصحابة[5].

وهذا الذي ذكره إنما هو بحسب صورة الواقعة، وأما على طريقة المحدثين فهو حديث واحد، واختلف على التابعي في صحابيه، فأما صفوان فجزم بـــأنه عن أبي أيوب، وأما الزهري فاختلف عليه هل هو أبو سعيد أو أبو هريرة؟ وأما الاختلاف في وقفه ورفعه فلا تأثير له؛ لأن مثله لا يقال من قبل الاجتهاد، فالرواية الموقوفة لفظاً مرفوعة حكماً، ويرجح كونه عن أبي سعيد. موافقة ابن أبي حسين وسعيد بن زياد لمن قال عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد، وإذا لم يبق إلا الزهري وصفوان

---

(١) عبيدالله بن أبي جعفر القرشي الأموي، مولاهم، المصري، روى عن: صفوان بن سليم، وأبي سلمة بن عبدالرحمن، وأبي الأسود، روى عنه: الليث بن سعد، وخالد بن حميد، توفي سنة ١٣٦هـ وثقه أبو حاتم الرازي. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٥/٣١٠، الباجي، التعديل والتجريح: ٢/٩٩٤.

(٢) صفوان بن سليم المدني القرشي الزهري، أبو عبدالله، وقيل أبو الحارث، روى عن: أنس بن مالك، وجابر ابن عبد الله وجماعة، روى عنه: حميد بن زياد، وموسى بن عقبة، وغيرهم. توفي سنة ١٣٢هـ. وثقه أبو حاتم الرازي. **يُنظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤/٤٢٣-٤٢٤، المزي، تهذيب الكمال: ١٣/١٨٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥/٣٦٤، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٤/٤٢٥.

- أخرجه النسائي في السنن،(٣٩)كتاب البيعة،(٣٢) باب بطانة الإمام، حديث (٤٢٠٣)، والطبراني، المعجم الكبير، حديث (٣٨٩٥)، والطحاوي، شرح مشكل الآثار، حديث (٢١١٢) ٥/٣٥٥، والإسماعيلي فيما ذكره الحافظ في تغليق التعليق: ٥/٣١٣.

(٣) خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة بن عبد عوف بن غنم بن مالك بن النجار، أبو أيوب الأنصاري. روى عنه: البراء بن عازب، وزيد بن خالد، وغيرهم من الصحابة، وجماعة من التابعين. توفي سنة ٥٠هـ وقيل غير ذلك. **يُنظر:** ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة:٢/٢٣٤.

(٤) أخرجه البخاري، (٩٣)كتاب الاحكام،(٤٢) باب بطانة الإمام وأهل مشورته، حديث (٧١٩٨).

(٥) فتح الباري: ١٣/٢٣٧. وكلام الكرماني ثابت في كتابه شرح البخاري:٢٤/٢٣٨.

فالزهري أحفظ من صفوان بدرجات، فمن ثم يظهر قوة نظر البخاري في إشارته إلى ترجيح طريق أبي سعيد، فلذلك ساقها موصولة، وأورد البقية بصيغ التعليق إشارة إلى أن الخلاف المذكور لا يقدح في صحة الحديث، إمّا على الطريقة التي بينتها من الترجيح، وإما على تجويز أن يكون الحديث عند أبي سلمة على الأوجه الثلاثة، ومع ذلك فطريق أبي سعيد أرجح، والله أعلم "[1].ا.هـ.

استدرك الحافظ على الكرماني قوله:" إن محصل ما ذكره البخاري أن الحديث مرفوع من رواية ثلاث أنفس من الصحابة" ورد عليه بتوضيح مراد البخاري عندما حكى هذه الأوجه كلها، وكأنه ترجح عنده طريق أبي سلمة عن أبي سعيد، فإن أكثر أصحاب الزهري رووه كذلك؛ ولأن الزهري أحفظ من صفوان بن سليم[2].

فالحافظ في استدراكه على الكرماني بيّن الصناعة الحديثة عند البخاري، والهدف الذي من أجله أورد هذا الحديث موصولا، من طريق أبي سعيد وساق البقية بصيغة التعليق.

وبهذا يظهر قوة نظر البخاري في إشارته إلى ترجيح طريق أبي سعيد؛ فلذلك ساقها موصولة، وأورد البقية بصيغ التعليق إشارة إلى أن الخلاف المذكور لا يقدح في صحة الحديث، ويحتمل أن يكون الحديث عند أبي سلمة على الوجوه الثلاثة، والأرجح الأول كما ذكر ذلك الحافظ، والله أعلم.

منهج ابن حجر:

- نقل قول المستدرك عليه.
- رد قول المستدرك عليه بالاعتماد على طريقة المحدثين.
- أوضح قوة نظر البخاري في ترجيح طريق أبي سعيد لذلك ساقها موصولة، والبقية بصيغة التعليق.

---

(١) ابن حجر، فتح الباري: ٢٣٧/١٣

(٢) ابن حجر، هدي الساري: ص ٥٤٦

الفصل الرابع

خصائص منهج الحافظ ابن حجر

في عرض الاستدراكات

خصائص منهج الحافظ ابن حجر في عرض الاستدراكات

من خلال النظر في الفصول المتقدمة يمكن الكلام في منهج ابن حجر على النحو التالي:

١. **كان ابن حجر ينقل قول المستدرك عليه بلفظه** إلا في موضع واحد فقط، فإنه ذكر قول المستدرك عليه بالمعنى، وذلك عند قوله: (وقال غيره: صفوان ينفذهم)، فإنه نقل قول القاضي عياض بالمعنى.[١]

٢. **كان يذكر ـ في أغلب الاستدراكات ـ اسم المستدرك عليه**، وأهمله في ثلاثة مواضع، هي: قوله (اعترض بعضهم...)[٢]، وقوله (رجح الحفاظ...)[٣]، وقوله (وأغرب بعض شراح المصابيح...)[٤]، وقد ذكر في موضع واحد فقط كنية المستدرك عليه، و لم يسمه كما في استدراكه على الشيخ أبي الحسن[٥].

٣. **ينبه على خطأ المستدرك عليه بألفاظ** مثل: "غفل"[٦]، و "أغفل"[٧]، أو "غفلة منه"[٨]، و"وقع هنا خبط"[٩]، أو "يتعقب عليه"[١٠]، أو "وهم"[١١]، أو "لم يصب

---

(١) يُنظر الاستدراك رقم (٤).

(٢) يُنظر الاستدراك رقم (٥٤).

(٣) يُنظر الاستدراك رقم (٣٥).

(٤) يُنظر الاستدراك رقم (٢١).

(٥) يُنظر الاستدراك رقم (٣٠).

(٦) يُنظر الاستدراك رقم (١).

(٧) يُنظر الاستدراك رقم (١٧) ورقم (٣٤).

(٨) يُنظر الاستدراك رقم (٥١).

(٩) يُنظر الاستدراك رقم (٨).

(١٠) يُنظر الاستدراك رقم (٧).

(١١) يُنظر الاستدراك رقم (٣١).

في ظنه"[1]، أو " ادّعى"[2]، أو "وهو غلط"[3]، "وفي بعضه نظر"[4]، و"فيه نظر"[5]، و"زعم"[6]، ثم يناقش المستدرك عليه مبينا وجه غلطه.

٤. **يذكر أقوال العلماء في المسألة موضع النظر** ثم يرجح ما يراه مناسباً، ومثال ذلك:

❁ عندما نقل الحافظ ابن حجر أقوال العلماء في حكم تمني الموت، قال: "قال ابن بطال: تغبط أهل القبور... وليس هذا عاما في حقّ كلّ أحد، وبهذا جزم القرطبي، وذكره عياض احتمالاً... وقال ابن عبد البر:... " ورجح من بينها قول ابن عبدالبر.[7]

❁ وكذلك نقل أقوال العلماء في محمد بن خالد فقال: (قال الحاكم والكلاباذي: أخرج البخاري عن محمد بن يحيى الذهلي فلم يصرح به... وقال خلف في "الأطراف": هو محمد بن خالد بن جبله الرافقي، وتعقبه ابن عساكر فقال: عندي أنه الذهلي، وقال المزي في "التهذيب": قول خلف إنه الرافقي ليس بشيء، وقد ذكر ابن عدي في شيوخ البخاري محمد بن خالد بن جبلة، وقد ذكره الدارقطني أيضا في شيوخ البخاري محمد بن خالد الرافقي، ورجح الحافظ قول من ذهب إلى أنه الذهلي.[8]

❁ وتتبع الحافظ أقوال العلماء في معنى (تقارب الزمان)، فنقل قول ابن بطال، والطحاوي، والخطابي، وابن التين عن الداودي، وقول النووي تبعا لعياض، وقول ابن أبي جمرة، والبيضاوي، ورجح قول القاضي عياض: بأن المراد نزع البركة من كل شيء

---

(١) يُنظر الاستدراك رقم (٤٣).

(٢) يُنظر الاستدراك رقم (١٠).

(٣) يُنظر الاستدراك رقم (٤٧).

(٤) يُنظر الاستدراك رقم (٢٢).

(٥) يُنظر الاستدراك رقم (٢٧) ورقم (٥٠).

(٦) يُنظر الاستدراك رقم (٤١) ورقم (٤٢).

(٧) يُنظر الاستدراك رقم (٢١).

(٨) يُنظر الاستدراك رقم (٤٠).

حتى الزمان.[1]

❁ ذكر إنكار العلماء لرواية شريك في حديث الإسراء "قبل أن يوحى إليه" فقال: أنكرها الخطابي، وابن حزم، وعبد الحق، والقاضي عياض، والنووي، ثم رجح ما رآه مناسبا منها.[2]

٥. **عندما يذكر أقوال العلماء، ويرجح أحدها، فإنه يذكر دليلا على ترجيحه** ذلك القول، مثل:

❁ نقل الحافظ قول ابن التين والداودي في معنى قول النبي ﷺ (منشطا ومكرهنا)، وأيد الحافظُ قول ابن التين بالاستدلال برواية إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، عن عبادة عند أحمد "في النشاط والكسل".[3]

❁ وعند نقل أقوال العلماء في حكم تمني الموت، رجح من بينها قول ابن عبد البر أن النهي عن تمني الموت هو حيث يتعلق بضرر الجسم، وأما إذا كان بضرر يتعلق بالدين فلا.

❁واستدل برواية الإمام مسلم "لا تذهب الدنيا حتى يمر الرجل على القبر فيتمرغ عليه ويقول: يا ليتني مكان صاحب هذا القبر، وليس به الدين إلا البلاء".[4]

❁ جمع أقوال العلماء في محمد بن خالد، ورجح الحافظ قول من ذهب إلى أنه الذهلي بالاستدلال برواية الأصيلي: حدثنا محمد بن خالد الذهلي، وكذا في نسخة الصفاني.[5]

٦. **وأحياناً يُبين المصدر الذي ورد فيه قول العالم** مثال:

---

(١) يُنظر الاستدراك رقم (١٣).

(٢) يُنظر الاستدراك رقم (٥).

(٣) يُنظر الاستدراك رقم (١٢).

(٤) يُنظر الاستدراك رقم (٢١).

(٥) يُنظر الاستدراك رقم (٤٠).

❁ في "رجال البخاري" لأبي الوليد الباجي...[1].

❁ والمزي في "التهذيب"...[2].

❁ قرأت في "تنقيح" الزركشي...[3].

❁ قال خلف في "الأطراف"...[4].

❁ ذكر ذلك القرطبي في تذكرته...[5].

٧. **ويتبع الحافظ منهجاً في إيراد أدلته في الرد على قول المستدرك عليه**، وقد ظهر لي من هذا البحث أن أدلته كانت على ستة وجوه، وهي:

أ. بالنظر في الروايات الأخرى لصحيح البخاري، مثال ذلك:

❁ أثبت وجه الغلط في رواية الكشميهني عند قوله (عن الأعرج عن أبي هريرة) بكثرة المخالفين له من رواة الصحيح.[6]

❁ استدرك على المزي أنه أغفل ذكر طريق محمد بن المثنى في كتاب التوحيد وفي المغازي.[7]

❁ عند شرح حديث أبي هريرة " هذه خديجة أتتك بإناء فيه طعام..." أوضح الحافظ أن البخاري أورده في كتاب التوحيد مختصرا، والقائل جبريل كما تقدم في باب تزويج خديجة في أواخر المناقب، وبهذا يظهر أن جزم الكرماني بأن هذا الحديث موقوف غير مرفوع مردود.[8]

---

(١) يُنظر الاستدراك رقم (٣٩).

(٢) يُنظر الاستدراك رقم (٤١).

(٣) يُنظر الاستدراك رقم (٣٣).

(٤) يُنظر الاستدراك رقم (٤٠).

(٥) يُنظر الاستدراك رقم (٤٣).

(٦) يُنظر الاستدراك رقم (٤٧).

(٧) يُنظر الاستدراك رقم (٣٤).

(٨) يُنظر الاستدراك رقم (٢٩).

ب. بالنظر في ألفاظ الحديث عند أصحاب السنن وغيرهم، ومثال ذلك:

❁ بيّن الحافظ أن الرواية التي اعتمدها هي رواية أبي ذر (هراقه)، والموجود في رواية ابن التين (أهراقه)، وسبب هذا الاختلاف راجع لتعدد الروايات، واستدل على ذلك بالنظر في ألفاظ الحديث كما وردت عند الطبراني[١].

❁ استدرك على الداودي قوله عند شرح حديث عبد الله بن مسعود: "إنكم سترون بعدي أثرة..." أنه خاص بالأنصار، ورد مستدلا بالروايات التي ورد فيها ما يدل على التعميم عند الإمام مسلم، والطبراني، والإسماعيلي.[٢]

❁ عند شرح قول البخاري: "أبو جمرة قلت لابن عباس، فقال:..."، استدرك على الكرماني أنه قدر"مقول القول" بكلام من عنده دون الرجوع إلى الروايات التي صرحت بمقول القول، فقد بيّنه الإسماعيلي من طريق أبي عامر، فقال: حدثنا أبو جمرة قال: قلت لابن عباس إن لي جرّة أنتبذ فيها.[٣]

❁ أنكر ما ادعاه المهلب من تفرد سليمان بن حرب بلفظ " فأقول يا ربّ أمّتي أمّتي"، وساق ما يؤيد ثبوت هذا اللفظ عن غير سليمان، فقد رواها معه سعيد بن منصور عند مسلم، وكذا أبو الربيع الزهراني عند مسلم والإسماعيلي، ويحيى بن حبيب عند النسائي، ومحمد بن عبيد ومحمد بن لوين عند الإسماعيلي.[٤]

جـ.يعتمد الحافظ على نقل أقوال العلماء لتأييد قوله أو القول الذي رجحه، ومن عادته توثيق أقوال العلماء بعزو كل قول إلى صاحبه، مثال ذلك:

❁ عند شرح حديث البخاري المعلق "لا شخص أغير من الله" ردّ على من غلط الرواية المعلقة من العلماء بإثبات الرواية أولا، وسرد أقوال العلماء ثانياً، حيث قال: "قال

---

(١) يُنظر الاستدراك رقم (٢).

(٢) يُنظر الاستدراك رقم (١٦).

(٣) يُنظر الاستدراك رقم (٢٠).

(٤) يُنظر الاستدراك رقم (١٠).

الكرماني... وقال القاضي عياض:..."[1].

❁ عند شرح قول النبي ﷺ (يتقارب الزمان) و(ينقص العلم)، اختار المعنى المناسب، وأيد ذلك بأقوال العلماء، حيث قال: "قال النووي تبعا لعياض وغيره:...".[2]

❁ نقل قول ابن بطال والمهلب في سبب إنكار معاوية لحديث عبد الله بن عمرو " أنه سيكون ملك من قحطان"، ثم ردّه مستدلاً بقول ابن التين حيث قال: "ولا يلزم من عدم إنكارهم صحة إنكار معاوية ما ذكره عبد الله بن عمرو"، فقد قال ابن التين: "الذي أنكره معاوية في حديثه ما يقويه لقوله: ما أقاموا الدين...، وهو كلام مستقيم"[3].

د. وأحيانا يدعم رأيه بالاجتهاد في فهم نص حديث الباب، ومثال ذلك:

❁ إنكار الحافظ اعتراض العلماء على ما في رواية شريك" قبل أن يوحى إليه"، وعدوها من أوهامه.

ورد دعواهم بالاستدلال بمن وافق شريكاً من الرواة، وبما يفهم من الحديث من قوله: "فلم يرهم حتى أتوه ليلة أخرى"، ومن قوله: "إن جبريل قال لبواب السماء..."[4].

- **التحقق من دقة نقل المستدرك عليه**، مثال ذلك:

❁ أثبت أن ما نقله الزركشي في (حديث أبي سعيد بعد شفاعة الأنبياء) لم يكن دقيقا، وذلك بسياق اللفظ الثابت، والرجوع إلى المصدر الذي استدل به[5].

❁ رد على استدلال الباجي بالدار قطني بأن القائل: (سمعت هذا من أبي بكرة هو

---

(١) تنظر الاستدراك رقم (٣).

(٢) يُنظر الاستدراك رقم (١٣).

(٣) يُنظر الاستدراك رقم (١٩).

(٤) يُنظر الاستدراك رقم (٥).

(٥) يُنظر الاستدراك رقم (٣٣).

الحسن بن علي)، بأن الدارقطني لم ينص في شيء من تصانيفه على أنه الحسن ابن علي.[1]

❁ استدرك الحافظ على المزي إثبات حويطب في سند رواية مسلم، عند قول النبي ﷺ "خذه فتموّله"، واستدل في ردّه بالرجوع لنسخ صحيح مسلم، وكذلك من أخرج الحديث من الطريق التي أخرج مسلم بها الحديث ليثبت خطأ المزي[2].

و. الاستدلال بالواقع، بمعنى أنه بالإضافة لاستخدامه الرواية للاستدلال على خطأ المستدرك عليه، فإنه أيضا استدل بتحديد المسافة بين منطقتين للدلالة على اختلافهما، كما صنع عند قوله: "قال ابن عباس بعث النبي ﷺ دحية الكلبي..."؛ إذ استدل على خطأ الزركشي بتحديد موقع كلٍّ من بصرى والبحرين والمسافة بينهما؛ للدلالة على اختلافهما.[3]

❁ وعندما شرح حديث أبي هريرة (يتقارب الزمان، وينقص العمل...)، قال ابن بطال: "جميع ما تضمنه هذا الحديث من الأشراط، قد رأيناها عيانا، فقد نقص العلم...".

ورد الحافظ بالاستدلال بالواقع في العصر الذي يعيش فيه، فقال: "الذي يظهر أن الذي شاهده كان منه الكثير مع وجود مقابلة، والمراد من الحديث استحكام ذلك حتى لا يبقى مما يقابله إلا النادر...، وقد مضى من الوقت الذي قال فيه ابن بطال ما قاله نحو ثلاثمئة وخمسين سنة والصفات المذكورة في ازدياد في جميع البلاد".[4]

٨. **جمع الروايات المختلفة مع محاولة رفع الأشكال والتوفيق بين الروايات**، ومثال ذلك:

❁ نبه الحافظ إلى ما ذكر من مخالفة شريك لغيره من الرواة في ضبط أسماء الأنبياء

---

(١) يُنظر الاستدراك رقم (٣٩).

(٢) يُنظر الاستدراك رقم (٣١).

(٣) يُنظر الاستدراك رقم (٨).

(٤) يُنظر الاستدراك رقم (١٤).

وتحديدها، ومواضعهم في كل سماء، مع محاولة التوفيق بين الروايات، بقوله: " إن قلنا إن القصة تعددت فلا ترجيح ولا أشكال".[1]

❁ عندما شرح قول الرسول ﷺ: (من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء)، أثبت الحافظ أنّ الساعة تقوم على شرار الناس فقط، وجمع بين قول الرسول ﷺ : (لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس) وقوله ﷺ: (لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله). وبين حديث (لا تزال طائفة)، حمل الغاية في حديث (لا تزال طائفة)، على وقت هبوب الريح الطيبة التي تقبض روح كلّ مؤمن ومسلم...، فرفع الإشكال بين الروايات ووفقّ بينها.[2]

٩. **استخدام الإحالة؛ سواء أكانت للمتن أم الإسناد**، فالحافظ لا يكرر كلامه غالبا، فإن ذكر شيئا من قبل فإنه يحيل إليه ولا يكرره، ومن أمثلة ذلك:

❁ أنه أنكر على الخطابي جزمه أن حادثة المعراج كانت مناما بما قرره سابقا عند قوله: (فاستيقظ وهو عند المسجد الحرام).[3]

❁ رد قول المهلب: "إن ظاهر حديث أبي بكر يوهم توهين رأي عائشة فيما فعلت... عند قول النبي ﷺ: « لن يُفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة ».

بقوله: "وفي بعضه نظر يظهر مما ذكرته ومما سأذكره، وتقدم قريبا في باب إذا التقى المسلمان بسيفهما".

فاستخدم الإحالة على ما سبق شرحه قبل هذا الموضوع، وأوضح في أي باب كان،ومِنْ رواية مَنْ، أي بتحديد الموضع بدقة.[4]

❁ قال الحافظ ابن حجر: ونُسِبَ إلى الحاكم أبي عبد الله أنّه ادّعى أنّه شرط

---

(١) يُنظر الاستدراك رقم (٦).

(٢) يُنظر الاستدراك رقم (١٥).

(٣) يُنظر الاستدراك رقم (٢٥).

(٤) يُنظر الاستدراك رقم (٢٢).

الشيخين، ولكنه غلط على الحاكم كما أوضحته في الكلام على علوم الحديث"[1].

❁ وعند شرح قول النبي ﷺ "إنكم سترون بعدي أثرةً وأموراً تنكرونها..."، نقل قول العلماء في الحديث، وأوضح أنهم أخذوا قولهم من حديث عبد الله بن زيد الذي قبله، فأحال للحديث السابق الذكر، و لم يكرره[2].

١٠. **استخدام الإحصاء**، بمعنى أنه يحصي أقوال العلماء، ويذكر نتيجة هذا الإحصاء، مع ذكر مثال واحد لأقوال العلماء.

مثال ذلك: تأكيد نتيجة مسح قام به لأقوال العلماء في ثوير، مع نقل نموذج واحد لابن عدي بصفته مثالاً لأقوال العلماء فيه.[3]

١١. **تعليل قول المستدرك عليه**، ومثال ذلك:

❁ تعليل قول الزركشي: (عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى و لم يذكر فيه "دحية" بعد قوله "بعث" والصواب إثباته)، كأنه توهم أن القصتين واحدة، وحمله على ذلك كونهما من رواية ابن عباس.[4]

❁ استدرك الحافظ على الزركشي في (حديث أبي سعيد بعد شفاعة الأنبياء) أنه ساق الحديث بلفظ غير لفظ البخاري، واعتذر للزركشي بأنه ربما أراد ذكر معنى الحديث لا لفظه.[5]

❁ استدرك الحافظ على الباجي قوله:" إن الحسن القائل (سمعت هذا من أبي بكرة) الحسن بن علي"، والحامل له على هذا القول هو أن الحسن البصري لم يسمع من

---

(١) يُنظر الاستدراك رقم (٣٨).

(٢) يُنظر الاستدراك رقم (١٦).

(٣) يُنظر الاستدراك رقم (٤٨).

(٤) يُنظر الاستدراك رقم (٨).

(٥) يُنظر الاستدراك رقم (٣٣٠).

أبي بكرة، فلما وقع في الرواية (سمعت) مال الباجي إلى أنه الحسن بن علي.[1]

❁ اعتذر للقرطبي أنه ظن أن أبا إسحاق الوارد في صحيح مسلم هو السبيعي، والصحيح أنه راوي صحيح مسلم إبراهيم بن محمد بن سفيان، وقد ذكر ذلك القرطبي في تذكرته قبل، فكأن قوله في الموضع الثاني سبق قلم.[2]

١٢. **وأحيانا يعلل سبب الاستدراك**، ومثال ذلك: عند قوله: "عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى..." أوضح أن سبب استدراكه على الزركشي هو خشية أن يغتر من ليس له إطلاع على هذا الموضوع؛ فيظن أن القصتين واحدة، فجرى التوضيح لذلك.[3]

١٣. **يتوسع في استدراكه لما يرى من أهمية هذا الاستدراك**، مثال ذلك:

❁ عند شرح حديث (اعتم النبي ﷺ بالعشاء...) أوضح الاختلاف في الإسناد، بين وروده مرسلا من طرق، وموصولا من طرق أخرى، مع ذكر أقوال العلماء في ذلك.[4]

❁ وعند شرح حديث (ابني هذا سيد، ولعل الله أن يُصلح به بين فئتين من المسلمين) نقل قول الباجي أن الحسن القائل سمعت هذا من أبي بكرة هو الحسن بن علي، وتوسع في الرد بالاستدلال بالروايات وأقوال العلماء لإثبات أن الحسن هو الحسن البصري، وليس الحسن بن علي.[5]

❁ وتوسع في ذكر الاختلاف في محمد بن خالد؛ هل هو الذهلي؟ أم الرافقي؟

---

(١) يُنظر الاستدراك رقم (٣٩).

(٢) يُنظر الاستدراك رقم (٤٣).

(٣) يُنظر الاستدراك رقم (٨).

(٤) يُنظر الاستدراك رقم (٣٧).

(٥) يُنظر الاستدراك رقم (٣٩).

وذلك بذكر أقوال العلماء والروايات المتعددة.[1]

❁ وتوسع في ذكر الاعتراض المنصب على ابن الصلاح، بأن قوله: "ما علقه البخاري بصيغة الجزم فهو على شرط الصحيح"، ورد بسرد أقوال العلماء، وتتبع الروايات[2]، وتميز منهجه في هذا النوع من الاستدراك بالتدرج في سرد المعلومات؛ لأهمية الاستدراك.

١٤. **وأحيانا لا يتوسع في الاستدراك**، بل يكتفي بقوله: "فيه نظر"، أو "زعم"، أو "لا يغتر بذلك"... وغيرها من الألفاظ، وذلك لما يراه من وضوحه أو لعدم أهميته، ومثال ذلك:

❁ استدرك على ابن عبد البر أنه زعم أن أيوب بن سليمان ضعيف، فوهم، وإنما الضعيف آخر...[3].

❁ استدرك الحافظ على الترمذي، أنه أخرج حديث "إن قيس بن سعد كان يكون بين يدي..." في مناقب سعد بن معاذ، فلا يغتر بذلك، ولشهرة موضوع الاستدراك لم يذكر أدلة تدعم ما ذهب إليه.[4]

١٥. منهج الحافظ في الاستدراكات المتعلقة بالصناعة الحديثة عند البخاري:

أ. إظهار مدى مناسبة الترجمة لأحاديث الباب، ويظهر ذلك جليا في: ردّه على استدراكات العلماء على البخاري بعدم تناسب الحديث مع الترجمة كما في:

❁ الحديث الذي رواه البخاري عن علي رضي الله عنه "أن النبي ﷺ بعث جيشا وأمّر عليهم رجلاً، فأوقد نارا..." الحديث، تحت ترجمة الباب: "ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق..."، استدرك على ابن التين قوله إن هذا الحديث ليس فيه ما بوب له،

---

(١) يُنظر الاستدراك رقم (٤٠).

(٢) يُنظر الاستدراك رقم (٥٤).

(٣) يُنظر الاستدراك رقم (٤٢).

(٤) يُنظر الاستدراك رقم (٤٤).

لأنهم لم يطيعوه في دخول النار، وردّ بقوله: بأنهم كانوا مطيعين له في غير ذلك، وبه يتم المراد.[1]

❁ وفي حديث جابر بن عبد الله: "قال النبي ﷺ من أكل ثوما أو بصلا..." الحديث، وحديث محمد بن جبير: "إن أباه جبير بن مطعم أخبره أن امرأة أتت رسول الله..." الحديث، تحت ترجمة الباب "الأحكام التي تعرف بالدلائل"، قال الكرماني: إن مناسبة حديث جابر بن عبدالله للترجمة أنه يستدل به على أن الملك يتأذى بالرائحة الكريهة، ورده بقوله فيه نظر؛ لأنه حكم يعرف بالنص، والترجمة تنص على أنه حكم يعرف بالاستدلال، فقد قال في بعض طرق الحديث، "فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم"، فتتبع الحافظ طرق الحديث للدلالة على صحة ما ذهب إليه.[2]

وأحيانا يرجح الحافظ ما ذكره المستدرك عليه احتمالا معتمدا على طريقة البخاري في تراجمه.

❁كما في حديث أبي هريرة: " سمعت الصادق المصدوق يقول: هلكةُ أمتي على يدي غلمة من قريش" الحديث، تحت ترجمة باب قول النبي ﷺ: "هلاك أمتي على يدي أغيلمة سفهاء".

استدرك على الكرماني قوله: لم يقع في الحديث الذي أورده بلفظ " سفهاء"، فلعله بوب به ليستدركه، و لم يتفق له، أو أشار إلى أنه ثبت في الجملة، لكنه ليس على شرطه، ورد بقوله: "الثاني هو المعتمد، وقد أكثر البخاري من هذا"[3].

وأحيانا يوضح مراد البخاري من الترجمة في بيان ما لم يتضح للمستدرك عليه.

❁كما في حديث جابر بن عبد الله قال: "مرضت فجاءني رسول الله ﷺ يعودني..." الحديث، أورده البخاري تحت ترجمة لباب "ما كان النبي ﷺ يسأل عما لم يترل عليه الوحي فيقول: لا أدري..." استدرك على الكرماني تساهله الشديد في نفي

---

(١) يُنظر الاستدراك رقم (٤٩).

(٢) يُنظر الاستدراك رقم (٥٠).

(٣) يُنظر الاستدراك رقم (٥٢).

ثبوت قول النبي ﷺ: (لا أدري)، وأثبت خطأ الكرماني، وذلك بإيراد عدة أحاديث تثبت ما نفاه، وأوضح أن طريقة البخاري في الترجمة أنه إذا وجد حديثا ليس على شرطه، ولكن يصلح للحجة، فإنه يذكره في الترجمة[1].

ب. رد قول المستدرك عليه معتمداً على منهجية البخاري، وصنيعه في كتابه، ومن ذلك:

❁ بيانه صنيع الإمام البخاري عندما أورد حديث أبي سعيد الخدري "عن النبي ﷺ قال: ما بعث الله من نبي..." الحديث موصول، وأورد بقية الطرق بصيغة التعليق، وفي رده على الكرماني أوضح قوة نظر البخاري في إشارته إلى ترجيح طريق أبي سعيد، فلذلك ساقها موصولة، وأورد البقية بصيغ التعليق، إشارة إلى أن الخلاف لا يقدح في صحة الحديث.[2]

❁ وكذلك في رده على الشيخ أبي الحسن، عند قوله: "إن قول البخاري قال الأعمش مرسل...، ولهذا لم يذكره في تفسير سورة المجادلة"، بأن في الصحيح عدة أحاديث معلقة لم تذكر في تفسير الآية التي تتعلق بها.[3]

جـ. رد قول المستدرك عليه بالاستناد على المعنى الاصطلاحي المشهور عند علماء المصطلح، ومن ذلك رد قول ابن التين: (قول البخاري "قال الأعمش" مرسل؛ لأنه لم يلقه) بأن تسمية هذا مرسلاً مخالف للاصطلاح المشهور عند العلماء، وأن ما رواه البخاري عن غير شيوخه يسمى "معلقا".[4]

---

(١) يُنظر الاستدراك رقم (٥٣).

(٢) يُنظر الاستدراك رقم (٥٥).

(٣) يُنظر الاستدراك رقم (٣٠).

(٤) يُنظر الاستدراك رقم (٣٠).

الخاتمة

الخاتمة

إن الحـــافظ ابـــن حجر من المحدثين النقاد الذين تركوا لنا رصيداً علمياً كبيراً ومتنوعاً، فينبغي أن يُهتم بهذا الإنتاج، ويُدرس دراسة علمية متخصصة؛ لكي يبرز جميع الجوانب الحديثية عند هذا الإمام، والنتيجة التي انتهيت إليها أن كل جزئية من هذا البحث تحتاج إلى بحث خاص؛ لـــتكون النتائج أدق وأعمق، ومع ذلك فقد بذلت جهدي، واستنفذت طاقتي في تحرير كثير من المسائل، وتحليل كثير من الأمثلة والنماذج.

وهذه أهم النتائج التي توصلت إليها:

١) أن "الجامع الصحيح" سلسلة من حلقة متواصلة من جهود المحدثين في التأليف والتصنيف والنقد والتمحيص.

٢) ويعد الحافظ أبرز من كشف عن حقائق "صحيح البخاري" وأفنى حياته، وكرَّس جهوده لخدمة هذا الكتاب الجليل.

٣) تنوع مجالات الثقافة عند الحافظ ابن حجر، وغزارة علمه، ودقة فقهه.

٤) سار الحافظ في شرحه على نسق واحد، في أول الجزء وآخره، ومن أول شرحه حتى نهايته.

٥) ألمّ ابن حجر بآراء العلماء وأدلتهم على ما ذهبوا إليه إلماما تاماً، وتعقب بعضها، وعارض بعض ما ساقه العلماء من الأدلة على رأيهم، مما يدل دلالة تامة على أنه لم يكن مجرد ناقل، بل كانت له مشاركة في هذا الباب تدل على سعة علمه وفهمه واجتهاده، واستقلاله الفكري، وعدم تقليده لمن سبقه.

٦) كان في مناقشته للعلماء مؤدباً مهذباً لا يتطاول عليهم بعلمه.

٧) الأمانة العلمية في النقل؛ إن كان لأقوال العلماء فبنسبة الأقوال لأصحابها، أو بذكر نصوص الأحاديث، وذلك بنقلها من الكتب الأخرى؛ باللفظ تارة، وبالمعنى تارة أخرى.

٨) في طرحه للمسألة، ومناقشته للعلماء من شراح صحيح البخاري.. لا يتعصب لرأيه، بل يتبع الحق أين كان، فيذكر الأقوال من غير أن يتعصب، بل يدلل بأدلة نقلية، ويثبت ويرجح القول الراجح.

٩) كثرة موارده التي استقى منها مادة هذا الشرح، لذا يعد "الفتح" مرجعاً لكثير من الكتب التي تعد الآن في المفقودات.

هـــذا ما توصلت إليه، والله الهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ بما أراك الله﴾	النساء	١٠٥	٢٦١
﴿وكان الله سميعا بصيرا ﴾	النساء	١٣٤	١٧٩
﴿ فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره﴾	النساء	١٤٠	١٤٩
﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا﴾	الأعراف	٩٦	١٠٦
﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾	الأنفال	٢٥	١٥٢
﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾	الأنفال	٣٣	١٤٩
﴿ قالوا ياذا القرنين إن يأجوج ... وكان وعد ربي حقا﴾	الكهف	٩٣-٩٩	١٥٥
﴿ وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض﴾	الكهف	٩٩	١٥٥
﴿ ياليتني مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا﴾	مريم	٢٣	١٣٨
﴿ والذي تولى كبره، ومنهم له، وعذاب عظيم﴾	النور	١١	١٣٨
﴿ وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم﴾	النور	١٥	١٣٨
﴿ بل أدارك علمهم في الآخرة﴾	النمل	٦٦	٤١
﴿ وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون﴾	القصص	٥٩	١٤٩
﴿ لقد رأى من آيات ربه الكبرى﴾	النجم	١٨	١٦٢
﴿ وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن﴾	النجم	٢٨	٥٧
﴿ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾	المجادلة	١	١٧٩
﴿ لا تحرك به لسانك﴾	القيامة	١٦	١٩٦
﴿ وجوه يومئذ ناضرة• إلى ربها ناظرة﴾	القيامة	٢٢، ٢٣	٢٤٣

الأحاديث والآثار

الحديث أو الأثر	الصفحة
ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به	٢١٢
أتعجبون من غيرة سعد؟!	٥٣
أتى جبريل النبي ﷺ فقال	١٧٧
أحرم رسول الله ﷺ المدينة	٢٣٦
أخرجوا من كان في قلبه مثقال	١٩٠
إذا أنزل الله بقوم عذابا	١٤٧
إذا بعث الله ريحا طيبة	١١٥
إذا التقى المسلمان بسيفيهما	١٤٢
إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة	٦٢
إذا كان يوم القيامة ماج الناس في بعض	٩٣
أعتم النبي ﷺ بالعشاء	٢٠٢
أنا مع عبدي حيثما ذكرني	١٩٦
إن أدنى أهل الجنة منزلة لمن ينظر في ملكه ألف سنة	٢٤٣
أن أعرابياً بايع رسول الله ﷺ على الإسلام	١٦٩
إن أمتك مفتتنة من بعدك	١١٩
إن بيننا وبينك المشركين من مضر	١٣١
أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى	٨٣
أن رسول الله ﷺ كتب إلى قيصر	٨٤
إن فساد أمتي على يدي غلمة سفهاء	٢٥٨
إن قيس بن سعد كان يكون بين يدي رسول الله	٩٦، ٢٣٢، ٢١٨

الحديث أو الأثر	الصفحة
إن الله لا يخفى عليكم إن الله ليس بأعور	٢٣٥
إن الله لا يقبض العلم انتزاعا	١٠٩
إن الله يبعث ريحاً من اليمن	١١٤
إن الله يغنيكم ـ أو نعشكم ـ بالإسلام	٢٥٥
إن الناس إن رأوا المنكر فلم يغيروه	١٤٧
إن النبي ﷺ أمره أن يتعلم السريانية	٢٦٦
إن النبي ﷺ أمره أن يتعلم كتاب اليهود	٢٦٥
إن لم تجديني فأتي أبا بكر	١٢٥
إن لي جرة أنتبذ لي نبيذا	١٣٢
إن يأجوج ومأجوج يحفرون السد	١٥٦
إنكم سترون بعدي أثرة	١١٧
إنما الأعمال بالنيات	٢٠٩
أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه	٦٧، ١٦٠
أنهلك وفينا الصالحون؟	١٤٧
أي البقاع خير؟ قال: لا أدري	٢٦٢
بعث رسول الله ﷺ دِحْية بن خليفة الكلبي	٨٥
جاءت ملائكة إلى النبي ﷺ وهو نائم	١٦٧
الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات	١٧٩
خذه فتموله وتصدق به	١٨٢
دعانا النبي ﷺ فبايعناه	١٠١
الزمان قد استدار كهيئته	١٩٣

الحديث أو الأثر	الصفحة
سيكون أمراء فيعرفون وينكرون	١١٨
الصوم لي وأنا أجزي به	١٩٩
العجب أن ناساً من أمتي يؤمون	١٤٨
فإذا بلغ الأمر ألقي على بعض ألسنتهم	١٥٧
فقال يا رب إن أمتي ضعفاء أجسادهم	١٢٢
فيه غرة عبد أو أمة	٢٤٠
قلنا يا رسول الله: أفلا نقاتلهم؟	١١٨
لا إله إلا الله، ويل للعرب من شر قد اقترب	١٥٥
لا تذهب الدنيا حتى يمر الرجل على القبر	١٣٥
لا تزال طائفة من أمتي على الحق	١١٤
لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس	١١٤
لا تقوم الساعة حتى تكون السنة كالشهر	١٠٦
لا تقوم الساعة حتى يتقارب الزمان	١٠٥
لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان	١٢٩
لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل	١٣٥
لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله	١١٥
لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه	١١٢
لا يتمنين أحد منكم الموت لضر نزل به	١٣٧
لا يحولن بين أحدكم وبين الجنة	٥١
لا يزال الناس بخير ما تفاضلوا	١٠٤
لا يزال يلقى فيها وتقول هل من مزيد	١٨٧

الحديث أو الأثر	الصفحة
لا يموتن أحدكم إلا وهو يحس الظن بالله	١٤٩
لما قدم النبي ﷺ كان قيس بن سعد في مقدمته	٩٨
لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة	١٤١
لو دخلوا على داري ما رفعت عليهم قصبة	١٤٥
لو دخلوها لم يزالوا فيها إلى يوم القيامة	٢٥٠
لولا أن أشق على أمتي	٢٠٢
ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة	٢٦٩
ما سأل أحد النبي ﷺ عن الدجال	٤٨
ما من والٍ يلي رعية من المسلمين	١٦٤
مرضت فجاءني رسول الله ﷺ يعودني	٢٦١
من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا	٢٥٢
من سمّع سمّع الله به يوم القيامة	٥١
من شرار الناس من تدركهم الساعة	١١٤
من علم شيئاً فليقل به ومن لم يعلم	٢٦١
نضر الله امرأ سمع مقالتي	٤
هذه خديجة أتتك بإناء فيه طعام	١٧٦
هل تضارون في رؤية الشمس	١٩٠
هلكة أمتي على يدي غلمة من قريش	٢٥٧
وليتزعن القرآن من بين أظهركم	١١١
يا رسول الله إن كان علينا أمراء	١١٨
يا معشر الأنصار ألم أجدكم ضلالاً	١١٧

الحديث أو الأثر	الصفحة
يتقارب الزمان وينقص العمل	١٠٤
يخرج الدجال	١١٦
يخسف به معهم ولكن يبعث يوم	١٤٨
يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب	١١١

المفردات اللغوية

الكلمة	الصفحة
الاستدراك	٤١
أوّل	١٦٨
تراجم الأبواب	٢٤٩
الدجال	٤٨
الدلالة	٢٥٣
الصفوان	٦٢
الفقه	١٣٤
المؤلفة قلوبهم	١١٩
المتن	٤٤
موقعة الجمل	١٤١
النعش	٢٥٥
هراق	٥٢
يأجوج ومأجوج	١٥٥

فهرس الأعلام

ت	الاسم	الصفحة
١	إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري	١٢٥
٢	إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي	٢٣
٣	إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري	٢٣٠
٤	إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، أبو مسعود	٢٢٠
٥	إبراهيم بن معقل بن الحجاج، أبو إسحاق النسفي	٦٤
٦	إبراهيم بن المنذر بن عبدالله الأسدي	٢٠٣
٧	أبو زرعة بن عمرو بن جرير البجلي	٨٧
٨	أحمد بن إبراهيم إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني	٥٥
٩	أحمد بن إشكاب الحضرمي	٨٧
١٠	أحمد بن حرب بن محمد الطائي	٨٩
١١	أحمد بن الحسين بن علي البيهقي	٢١٣
١٢	أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني	٤
١٣	أحمد بن عبدالله بن أحمد بن مهران، أبو نعيم الأصبهاني	٢٠٠
١٤	أحمد بن عبدة بن موسى الضبي البصري	٨٨
١٥	أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني	١٦
١٦	أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر القرطبي الأنصاري	٣٥
١٧	أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي	٢١٨
١٨	أحمد بن المقدام بن سليمان بن الأشعث العجلي	١٨٨
١٩	أحمد بن موسى بن مردويه، أبو بكر الأصبهاني	١٥٧

ت	الاســـــــــم	الصفحة
٢٠	أحمد بن نصر الداودي الأسدي التلمساني، أبو جعفر	٢١٤
٢١	إسرائيل بن موسى البصري	٢١٣
٢٢	أسماء بنت أبي بكر الصديق	٥٨
٢٣	إسماعيل بن عبيدالله بن أبي مهاجر	١٩٦
٢٤	أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم الأنصاري	٦٧
٢٥	أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني	١٩٣
٢٦	أيوب بن سليمان بن بلال القرشي التميمي	٢٢٧
٢٧	بشر بن آدم بن يزيد البصري	٩٧
٢٨	تميم بن سلمة السلمي الكوفي	١٧٩
٢٩	ثابت بن أسلم البناني	٧١
٣٠	ثمامة بن عبدالله بن أنس بن مالك الأنصاري	٩٦
٣١	ثوير بن أبي فاختة سعيد بن علاقة الهاشمي	٢٤٤
٣٢	جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام الأنصاري	١٤٨
٣٣	جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي	١٢٥
٣٤	جعفر بن ربيعة بن شرحبيل ابن حسنة القرشي	٧٩
٣٥	جندب بن جنادة الغفاري، أبو ذر	٧٤
٣٦	جندب بن عبدالله بن سفيان البجلي	٥١
٣٧	جويرية بن أسماء بن عبيد بن مخارق الضبعي	٢٣٤
٣٨	حذيفة بن اليمان العبسي	٥٠
٣٩	حرمي بن عمارة بن أبي حفصة الأزدي	١٨٦
٤٠	الحسن بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي	٢١٢

ت	الاســـــــــــم	الصفحة
٤١	الحسن بن محمد بن عبد الله الطيـــبى	٤٤
٤٢	الحسن بن يسار البصري	٢١٢
٤٣	الحسين بن علي بن الأسود العجلي الكوفي	٨٨
٤٤	الحسين بن علي بن الوليد الجعفي، أبو عبدالله	٢١٣
٤٥	الحسين بن محمد بن أحمد الفساني الأندلسي الجياني	١٨٢
٤٦	الحكم بن نافع أبو اليمان البهراني الحمصي	١٨١
٤٧	حماد بن حميد الخرساني	٢٢٣
٤٨	حماد بن زيد بن درهم الأزدي البصري	٩٤
٤٩	حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب الخطابي البستي	٥٧
٥٠	حويطب بن عبدالعزى بن لؤي العامري القرشي	١٨١
٥١	خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري، أبو زيد	٢٦٥
٥٢	خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة، أبو أيوب الأنصاري	٢٧١
٥٣	خلف بن محمد بن علي بن حمدون الواسطي	١٨٢
٥٤	خليفة بن خياط بن خليفة خياط العصفري البصري	١٨٦
٥٥	دحية بن خليفة بن فروة الكلبي القضاعي	٨٣
٥٦	ذكوان بن عبدالله السمان الزيات، أبو صالح	١٩٩
٥٧	ربيعة بن يزيد الدمشقي القصير	١٩٧
٥٨	زائدة بن قدامة الثقفي، أبو الصلت	٥٦
٥٩	زكريا بن عدي بن زريق التميمي، أبو يحيى	٥٤
٦٠	زكريا محمد بن أحمد الأنصاري السنبكي	٢٣
٦١	زهير بن حرب بن شداد، أبو خيثمة	٨٨

ت	الاســـــــــم	الصفحة
٦٢	زيد بن ثابت بن الضحاك البخاري الأنصاري، أبو سعيد	٢٦٥
٦٣	زيد بن الحباب بن الريان التميمي العكلي	٢٥٨
٦٤	زينب بنت جحش بن رئاب، أم المؤمنين	١٤٧
٦٥	السائب بن يزيد بن سعيد الكندي	١٨١
٦٦	سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب القرشي الزهري	١٤٢
٦٧	سعد بن عبادة بن دليم الأنصاري	٥٣
٦٨	سعد بن مالك بن سنان الأنصاري، أبو سعيد الخدري	١٩٠
٦٩	سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس الأنصاري	٢٣٢
٧٠	سعيد بن زياد الأنصاري المدني	٢٧٠
٧١	سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي	١٩٩
٧٢	سعيد بن منصور بن شعبة الخرساني المروزي	٩٣
٧٣	سعيد بن مهران أبي عروبة	١٨٦
٧٤	سعيد بن يحيى بن سعيد بن أبان الأموي البغدادي	٦٩
٧٥	سفيان بن سعيد الثوري	١٩٩
٧٦	سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي	٦٢
٧٧	سليمان بن بلال، أبو أيوب	٢٦٩
٧٨	سليمان بن حرب بن بجيل الأزدي الواشجي	٩٣
٧٩	سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي	٢١٢
٨٠	سليمان بن داود الزهراني العتكي، أبو الربيع	٩٤
٨١	سليمان بن طرخان التيمي البصري	١٨٧
٨٢	سليمان بن مهران الكاهلي الأعمش	١٩٩

ت	الاســـــــــــم	الصفحة
٨٣	سماك بن حرب بن أوس الذهلي، أبو المغيرة	٢٥٧
٨٤	شريك بن عبدالله بن أبي نمر المدني	٦٧
٨٥	شعبة بن الحجاج بن الورد البصري	١٨٦
٨٦	شعيب بن حمزة الحمصي	١٨١
٨٧	صفوان بن سليم المدني القرشي الزهري	٢٧١
٨٨	صفوان بن محرز بن زياد المازني	٥١
٨٩	الصلت بن مسعود بن طريف الجحدري البصري	٢١٤
٩٠	طريف بن مجالد الهجيمي البصري	٥١
٩١	عاصم بن سليمان الأحول البصري	٢٣٦
٩٢	عامر بن عبدالله بن الجراح القرشي، أبو عبيدة	١١٩
٩٣	عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري	١٠١
٩٤	عبد بن حميد بن نصر الكسي	١٥٧
٩٥	عبدالأعلى بن حماد بن نصر الباهلي	٢٠٤
٩٦	عبدالجبار بن العلاء بن عبدالجبار العطار	٢٠٤
٩٧	عبدالحق بن عبدالله بن حسين البجائي	٦٨
٩٨	عبدالحميد بن حبيب بن أبي العشرين	١٩٨
٩٩	عبدالحميد بن عبدالله بن أويس الأصبحي، أبو بكر	٢٢٦
١٠٠	عبدالرحمن بن أبي الزناد عبدالله ذكوان	٢٤٠
١٠١	عبدالرحمن بن أبي بكرة نفيع بن الحارث البصري	١٩٣
١٠٢	عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي	١٥٦
١٠٣	عبدالرحمن بن صخر الدوسي، أبو هريرة	٥٧

ت	الاســـــــــم	الصفحة
١٠٤	عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعى	١٩٧
١٠٥	عبدالرحمن بن هرمز الأعرج المدني، أبو داود	٧٩
١٠٦	عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي	١٩٦
١٠٧	عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن، زين الدين العراقي	٢٢
١٠٨	عبدالعزيز بن عبدالله بن يحيى بن عمرو بن أبي السرح القرشي العامري	٢٤١
١٠٩	عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الشافعي.	٤٤
١١٠	عبدالقادر بن عبدالله بن عبدالله الرهاوي الحنبلي	١٨٣
١١١	عبدالقاهر بن طاهر بن محمد التميمي أبو منصور البغدادي	٢٠٧
١١٢	عبدالله بن ثوب الداراني، أبو مسلم الخولاني	١١٨
١١٣	عبدالله بن حذافة بن قيس بن عدي القرشي	٨٤
١١٤	عبد الله بن ذكوان	٨١
١١٥	عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي	١٢٥
١١٦	عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري المازني	١١٧
١١٧	عبد الله بن سعد بن سعيد بن أبي جمرة الأزدي المالكي	١٠٦
١١٨	عبد الله بن ظالم	٢٥٧
١١٩	عبد الله بن العباس بن المطلب بن هاشم القرشي	٨٣
١٢٠	عبد الله بن عبدالرحمن بن أبي حسين النوفلي المكي	٢٧٠
١٢١	عبد الله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي	٥٤
١٢٢	عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي البصري	١٩٤
١٢٣	عبد الله بن عدي بن عبدالله الجرجاني، ابن القطان	٢١٩
١٢٤	عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري	٢١٨

ت	الاسم	الصفحة
١٢٥	عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشى	١٤٢
١٢٦	عبدالله بن عمرو الحضرمي	١٤٢
١٢٧	عبدالله بن محمد بن أبي الأسود البصري	١٨٦
١٢٨	عبدالله بن محمد بن أبي شيبة العبسي، أبو بكر	٨٨
١٢٩	عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو الشيخ	٢٣٧
١٣٠	عبدالله بن مسعود بن غافل الهذلي المكي	١١٤
١٣١	عبدالله بن وقدان القرشي السعدي	١٨١
١٣٢	عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي	٢٠٢
١٣٣	عبدالملك بن عمرو القبسي العقدي	١٣١
١٣٤	عبدالملك بن عمير بن سويد القرشي القبطي	٥٣
١٣٥	عبدالواحد بن التين السفاقسي المغربي	٥١
١٣٦	عبدالواحد بن زياد العبدي البصري	٢٣٦
١٣٧	عبدالوهاب بن عبدالمجيد بن الصلت الثقفي	١٩٣
١٣٨	عبدة بن عبدالرحيم بن حسان المروزي	٢٠٥
١٣٩	عبيدالله بن أبي جعفر القرشي الأموي	٢٧١
١٤٠	عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي	٢٣٠
١٤١	عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري	٥٥
١٤٢	عبيدالله بن عمرو بن أبي الوليد الأسدي، أبو الذهب الجزري	٥٤
١٤٣	عبيدالله بن معاذ بن حسان العنبري البصري	٢٢٣
١٤٤	عروة بن الزبير بن العوام القرشي	١٧٩
١٤٥	عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي	٢٠٢

ت	الاسم	الصفحة
١٤٦	عكرمة مولى ابن عباس	٦٢
١٤٧	علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي	٢٢
١٤٨	علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي	٦٨
١٤٩	علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر	٢١٩
١٥٠	علي بن خلف بن بطال البكري، أبو الحسن	٥٦
١٥١	علي بن زيد بن جدعان القرشي	٢١٤
١٥٢	علي بن عبدالله بن جعفر السعدي، ابن المديني	٦٢
١٥٣	علي بن محمد بن إسحاق الطنافسي الكوفي	٨٩
١٥٤	علي بن محمد بن خلف المعافري القابسي	٢٠٠
١٥٥	علي بن المنذر بن زيد الأودي	٨٩
١٥٦	عمار بن الحسن بن بشير الهمداني	٢٠٥
١٥٧	عمارة بن القعقاع بن شبرمة الضبي الكوفي	٨٧
١٥٨	عمر بن رسلان بن نصير البلقيني	٢٢
١٥٩	عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، ابن الملقن	٢٢
١٦٠	عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي	١٤٥
١٦١	عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري	١٨٢
١٦٢	عمرو بن دينار المكي	٦٢
١٦٣	عمرو بن عبدالله بن ذي يحمد الهمداني، أبو إسحاق السبيعي	٢٣٠
١٦٤	عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي الغطفاني	١١٨
١٦٥	عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي البستي	٦٨
١٦٦	الفضل بن دكين الملائي، أبو نعيم	١٩٩

ت	الاســـــــــم	الصفحة
١٦٧	فضيل بن حسين بن طلحة الجحدري	٥٥
١٦٨	قتادة بن دعامة بن عزيز السدوسي	٧١
١٦٩	قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي البغلاني	١٧٦
١٧٠	قرة بن خالد السدوسي	١٣١
١٧١	قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري	٩٦
١٧٢	كثير بن خنيس الليثي	٦٨
١٧٣	كريمة بنت الحساس المزنية	١٩٦
١٧٤	كعب بن مانع الحميدي،كعب الأحبار	١٥٧
١٧٥	مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني، أبو عبدالله	٨١
١٧٦	مالك بن صعصعة بن وهب بن عدي بن النجار الأنصاري	٧٥
١٧٧	مالك بن ظالم	٢٥٧
١٧٨	مبارك بن فضالة ابن أبي أمية القرشي، أبو فضالة	٢١٣
١٧٩	محمد بن آدم بن سليمان المصيصي	٨٩
١٨٠	محمد بن أبي نصر فتوح بن عبدالله بن فتوح الأزدي الحميدي	٢٤١
١٨١	محمد بن أحمد بن أبي خلف السلمي	٢٠٤
١٨٢	محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد المروزي	٢٠٠
١٨٣	محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي الكوفي، أبو جعفر	٨٩
١٨٤	محمد بن بهادر عبدالله الزركشي، بدر الدين أبو عبدالله	٨٣
١٨٥	محمد بن جبلة الرافقي الخرساني	٢١٩
١٨٦	محمد بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي	١٢٥
١٨٧	محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبو حاتم البستي	٢٦٢

ت	الاسم	الصفحة
١٨٨	محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، أبو بكر	٥٧
١٨٩	محمد بن سليمان بن حبيب المصيصي، لوين	٩٤
١٩٠	محمد بن سيرين البصري، أبو بكر	١٩٣
١٩١	محمد بن الصلت الثوري البصري، أبو يعلى	٩٧
١٩٢	محمد بن طاهر بن علي بن القيسراني	٧٢
١٩٣	محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاوي، شمس الدين	٢٣
١٩٤	محمد بن عبدالله بن أبي عتيق محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق	٢٦٩
١٩٥	محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري البصري	٩٦
١٩٦	محمد بن عبدالله بن محمد بن العربي الأندلسي المالكي	٤٨
١٩٧	محمد بن عبدالله بن نمير الهمداني، أبو عبدالرحمن	٩٠
١٩٨	محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب	٥٥
١٩٩	محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد، كمال الدين بن الهمام	٢٤
٢٠٠	محمد بن عبدالوهاب البصري، أبو علي	٢٠٧
٢٠١	محمد بن عبيد بن حساب الغبري	٩٤
٢٠٢	محمد بن علي الخروبي، زكي الدين أبو بكر	١٧
٢٠٣	محمد بن علي بن القطان، شمس الدين	١٨
٢٠٤	محمد بن علي التميمي الصقلي	١٨٣
٢٠٥	محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك الترمذي	٩٨
٢٠٦	محمد بن فضيل بن غزوان الضبي الكوفي	٨٧
٢٠٧	محمد بن المثنى الزمن البصري	١٩٣
٢٠٨	محمد بن مرزوق بن بكير الباهلي البصري	٩٧

ت	الاسم	الصفحة
٢٠٩	محمد بن مسلم بن سوسن الطائفي	٢٠٣
٢١٠	محمد بن مسلم بن عبيدالله بن شهاب الزهري	٧١
٢١١	محمد بن مسلمة بن الحارث الحارثي الأنصاري	٢٤٠
٢١٢	محمد بن مسلمة بن خالد بن عدي الأنصاري	١٤٢
٢١٣	محمد بن مكي بن محمد بن مكي المروزي الكشميهني	٢٤١
٢١٤	محمد بن منصور بن ثابت بن خالد الخزاعي	٢٠٥
٢١٥	محمد بن المنكدر بن عبدالله بن الهدير التميمي	٢٢٣
٢١٦	محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني	٢٠٥
٢١٧	محمد بن يحيى بن عبدالله الذهلي النيسابوري، أبو عبدالله	٩٦
٢١٨	محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي	٢٢
٢١٩	محمد بن يوسف بن علي الكرماني	١٣٢
٢٢٠	معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية القرشي	١٤٣
٢٢١	معاوية بن سلام بن أبي سلام الحبشي	٢٧٠
٢٢٢	معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي	١٨٧
٢٢٣	معقل بن يسار بن عبدالله المزني البصري	١٦٤
٢٢٤	معن بن عيسى القزاز بن يحيى بن دينار	٢٠٣
٢٢٥	المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود	٤٨
٢٢٦	المهلب بن أحمد بن أبي صفرة الأسدي	٩٣
٢٢٧	موسى بن إسماعيل المنقري التبوذكي، أبو سلمة	٢٣٤
٢٢٨	موسى بن أنس بن مالك الأنصاري	٢٣٦
٢٢٩	موسى بن عقبة بن أبي عياش المدني	٢٦٩

ت	الاســـــــــــم	الصفحة
٢٣٠	نافع أبو عبدالله، مولى ابن عمر	٢٣٤
٢٣١	نصر بن عمران الضبعي البصري	١٣١
٢٣٢	النضر بن أنس بن مالك الأنصاري	٢٣٧
٢٣٣	نضلة بن عبيد الأسلمي، أبو برزة	٢٥٥
٢٣٤	نفيع بن الحارث بن الثقفي، أبو بكرة	١٤١
٢٣٥	النواس بن سمعان الكلابي	١١٤
٢٣٦	هجيمة بنت حي الوصابية	١٩٧
٢٣٧	هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي	٢٤٠
٢٣٨	هند بنت أبي أمية بن المغيرة أم سلمة	١١٨
٢٣٩	وراد الثقفي، أبو سعيد	٥٣
٢٤٠	الوضاح بن عبدالله الشكري	٥٣
٢٤١	وهب بن منبه، أبو عبدالله الصنعاني	١٥٦
٢٤٢	يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري	٢٦٩
٢٤٣	يحيى بن شرف بن مري الحوراني النووي	٦٨
٢٤٤	يزيد بن زريع العيشي البصري	١٨٦
٢٤٥	يزيد بن سلمة بن يزيد بن مشجعة الجعفي	١١٨
٢٤٦	يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، أبو عوانة	٥٥
٢٤٧	يوسف بن تغرى بردي بن عبدالله الحنفي الأتابكي	٢٤
٢٤٨	يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف القضاعي الكلبي المزي	٧٩
٢٤٩	يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي	٢٢٦
٢٥٠	يوسف بن عيسى بن دينار الزهري المروزي	٨٨
٢٥١	يونس بن يزيد الأيلي، أبو يزيد القرشي	٢٦٩

الأماكن والبلدان

المكان	الصفحة
عسقلان	١٦

المصطلحات الحديثية

المصطلح	الصفحة
الاستدراك	٤١
الإفراد	٢٦٦
التعليق	١٨٠
الدراية	٦
الرواية	٦
المتن	٤٤
المرسل	١٨٠
المرفوع	١٧٦
المعلق	٥٦
الموقوف	١٧٦

فهرس المصادر والمراجع

١. **ابن حجر العسقلاني**، لشاكر محمود عبدالمنعم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢. **إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة**، لمحمود بن عبدالله التويجري، مطابع الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ.

٣. **إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري**، لمحمد عصام عرار الحسني، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت.

٤. **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالله مراد علي، صدر بالتعاون بين مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٥. **الأحاديث الواردة في فضائل المدينة**، لصالح بن حامد بن سعيد الرفاعي، صدر هذا الكتاب بالتعاون بين مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.

٦. **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، لأبي العباس أحمد بن محمد الشافعي القسطلاني، ضبطه وصححه: محمد عبدالعزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٧. **أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعة الصحيح**، لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرُجاني، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية.

٨. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لابن عبدالبر النمري القرطبي، تحقيق: على

محمد البجاوي، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة، مصر. وطبعة ، دار الأعلام، صححه وخرج أحاديثه: عادل مُرشد. الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٩. **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، تحقيق: محمد إبراهيم البنا وآخرين، دار الشعب. وطبعة دار المعرفة ، تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٠. **الأسماء والصفات**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١١. **أشراط الساعة**، ليوسف بن عبدالله بن يوسف الوابل، دار ابن الجوزي، الطبعة الرابعة عشرة، ١٤٢١هـ.

١٢. **الإصابة في تمييز الصحابة**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت.

١٣. **الأعلام**، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة عشر، ١٩٩٨م.

١٤. **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق ودراسة: محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، وإحياء التراث الإسلامي، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

١٥. **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، لعياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق: يحيى إسماعيل دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٦. **الإلزامات والتتبع**، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، دراسة وتحقيق، أبو عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية،

بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٧. **إنباء الغَمْر بأنباء العُمْر**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٨. **الأنساب**، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد، الركن، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.

١٩. **الإيمان**، لمحمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، حققه وعلق عليه وأخرجه: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٢٠. **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، للحافظ ابن كثير، شرح: أحمد محمد شاكر، تعليق: ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبدالحميد الحلبي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، لصاحبها سعد بن عبدالرحمن الراشد، الرياض.

٢١. **البداية والنهاية**، لأبي الفداء ابن كثير الدمشقي، مكتبة المعارف، بيروت، مكتبة النصر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.

٢٢. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: حسين بن عبدالله العمري، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، دار الفكر، دمشق، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

٢٣. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

٢٤. **تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام**، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مكتبة القدس، القاهرة، ١٣٦٨هـ.

٢٥. **تاريخ الأمم والملوك**، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

دائرة المعارف، مصر، ١٩٦١م.

٢٦. **تاريخ التراث العربي**، لفؤاد سزكين، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٧. **تاريخ بغداد**، لأبي بكر الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٢٨. **تاريخ الثقات**، لأحمد بن عبدالله بن صالح بن الحسن العجلي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٩. **تاريخ جرجان**، لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر أباد، الدكن، الهند، ١٣٦٩هـ.

٣٠. **التاريخ الكبير**، لمحمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، دائرة المعارف العثمانية، الدكن، حيدر أباد، الهند.

٣١. **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، لأبي العلاء محمد بن عبدالرحمن المباركفوري، ضبطه: عبدالرحمن محمد عثمان، قام بنشره محمد عبدالمحسن الكتبي، صاحب المكتبة السلفية، بالمدينة المنورة، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة.

٣٢. **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، ليوسف بن عبدالرحمن المزي، صححه وعلق عليه: عبدالصمد شرف الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٣. **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، لولي الدين أبي زرعة العراقي، تحقيق: رفعت فوزي عبدالمطلب، وآخرين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٤. **تخريج الفروع على الأصول**، للأسنوي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٥. **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق وتعليق: أحمد عمر هاشم، نشر دار الكتاب العربي، طبع عام

١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٦. **تذكرة الحفاظ**، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٧. **التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة**، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٨. **تراجم المؤلفين التونسيين**، لمحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

٣٩. **تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما**، لمحمد بن عبدالله النيسابوري الحاكم، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤٠. **التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح**، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المالكي، دراسة وتحقيق: أحمد البزار، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.

٤١. **التعريف بشيوخ حدث عنهم محمد بن إسماعيل البخاري**، لأبي علي الجياني، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٤٢. **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دارسة وتحقيق: سعيد عبدالرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٣. **تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير الدمشقي، كتب هوامشه وضبطه حسين بن إبراهيم زهران، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٤. **تقريب التهذيب**، لأحمد بن على بن حجر العسقلاني، قدم له دراسة وافية محمد

عوامة، دار الرشيد، سوريا، حلب، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٤٥. **تقييد المهمل وتمييز المشكل (شيوخ البخاري المهملون)**، لأبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الفساني الجياني،المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٤٦. **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦م.

٤٧. **التلخيص**، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مطبوع بذيل المستدرك للحاكم.

٤٨. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد**، ليوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر القرطبي، حققه وخرج أحاديثه محمد عبدالقادر عطا، منشورات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م. وطبعة وزارة عموم الأوقاف – المغرب – ١٣٨٧هـ تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد بن عبد الكبير البكري

٤٩. **التنقيح أو صحيح لأبي عبدالله البخاري بشرح الزركشي**، المطبعة المصرية، محمد محمد عبداللطيف، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م.

٥٠. **تهذيب الأسماء واللغات**، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥١. **تهذيب التهذيب**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند، بمحروسة حيدر أباد، الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ.

٥٢. **تهذيب الكمال**، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٣. **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، لطاهر الجزائري الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٥٤. **الثقات**، لمحمد بن حبان أبي حاتم البستي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر

أباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى.

٥٥. **جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ**، لأبي السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٧٠هـ ـ ١٩٥٠م.

٥٦. **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي**، لأبي عيسى محمد الترمذي، تحقيق وتخريج وتعليق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٧. **الجامع لأحكام القرآن**، لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٨. **الجرح والتعديل**، لعبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، الطبعة الأولى، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، سنة ١٣٧٣هـ.

٥٩. **الجمع بين الصحيحين " البخاري ومسلم "**، لمحمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: علي حسين البواب، دار ابن حزم.

٦٠. **الجمع بين الصحيحين**، لأبي محمد عبدالحق بن عبدالله الأشبيلي، اعتنى به: حمد بن محمد الغماس، دار المحقق للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٦١. **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس عبدالمجيد، دار حزم للطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٦٢. **الحافظ ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث**، لعبدالستار الشيخ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٦٣. **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، لجلال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عثمان السيوطي، وضع حواشيه: خليل المنصور، منشورات: محمد علي بيضون،

دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٦٤. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دار الريان للتراث، القاهرة.

٦٥. **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٦٦. **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه: عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٦٧. **ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم**، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٦٨. **ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد**، لمحمد بن أحمد الفاسي المكي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٦٩. **ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي**، لأبي المحاسن الحسيني الدمشقي، يليه: لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ للحافظ تقي الدين محمد بن فهد المكي، ويتلوه: ذيل طبقات الحفاظ للذهبي للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، دار إحياء التراث العربي.

٧٠. **الرد على بشر المريسي العنيد**، لعثمان الدارمي، صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ.

٧١. **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، لمحمد جعفر الكتاني، علق عليها: أبو عبدالرحمن صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٧٢. **رفع الإصر عن قضاة مصر**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٧٣. **سفراء النبي ﷺ**، لمحمود شيت خطاب، مؤسسة الريان، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦م.

٧٤. **السنة**، لأحمد بن عمرو بن أبي عاصم، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٧٥. **سنن أبي داود**، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، دار حزم للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٧٦. **سنن ابن ماجه**، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، حقق أصوله وخرج أحاديثه على الكتب الستة ورقمه حسب المعجم المفهرس وتحفة الأشراف: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

٧٧. **سنن الدارقطني**، لعلي بن عمر الدارقطني، علق عليه وخرج أحاديثه: مجدي بن منصور بن سيد الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦م.

٧٨. **سنن الدارمي**، لمحمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي، خرج آياته وأحاديثه: محمد عبدالعزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٧٩. **السنن الكبرى**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

٨٠. **السنن الكبرى**، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبدالغفار

سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٨١. **سنن النسائي**، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي، اعتنى به ورقمه: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

٨٢. **سير أعلام النبلاء**، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

٨٣. **سيرة الإمام البخاري (سيد الفقهاء المحدثين)**، لعبدالسلام المباركفوري، ترجمة وتعليق: عبدالعليم بن عبدالعظيم البسنوي، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٨٤. **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، لمحمد مخلوب، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ١٣٤٩هـ.

٨٥. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لعبدالحي بن أحمد بن العماد الحنبلي، دراسة وتحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م، وطبعة القاهرة ١٣٥٠هـ.

٨٦. **شرح السنة**، لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي.

٨٧. **شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**، لعلي بن سلطان محمد الهروي القاري، قدم له: عبدالفتاح أبو غدة، حققه: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

٨٨. **شرح صحيح البخاري**، لأبي الحسن علي بن خلف بن عبدالملك بن بطال، ضبط نصه، وعلق عليه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٨٩. **شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بالكاشف عن حقائق السنن**، لشرف الدين الحسين بن عبدالله بن محمد الطيبي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض.

٩٠. **شرح مشكل الآثار**، لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٩١. **شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، طبعة مكتبة التوعية الإسلامية.

٩٢. **الشريعة**، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: عبدالله عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٩٣. **شعب الإيمان**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد بن السعيد بسيوني زعلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٩٤. **صحيح ابن حبان**، لمحمد بن أحمد بن حبان، ترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٩٥. **صحيح ابن خزيمة**، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، حققه وعلق عليه، وخرج أحاديثه، وقدم له: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان.

٩٦. **صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرماني**، لمحمد بن يوسف بن عبدالكريم الكرماني، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٩٧. **صحيح مسلم**، لمسلم بن الحجاج القشيري، شرح يحيى بن شرف النووي الدمشقي، فهارس الكتاب العامة وضعها خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ.

٩٨. **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وقضاهم وأدبائهم**، لأبي القاسم خلف الله عبدالملك بن بشكوال، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.

٩٩. **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان. الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠هـ.

١٠٠. **طبقات الشافعية الكبرى**، لعبدالوهاب بن علي السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبدالفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

١٠١. **طبقات علماء الحديث**، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي الدمشقي الصالحي، تحقيق: إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٠٢. **طبقات الفقهاء الشافعية**، لتقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٠٣. **الطبقات الكبرى**، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، دار بيروت، للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٧٧هـ.

١٠٤. **طبقات المفسرين**، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

١٠٥. **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**، لأبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن العربي المالكي، وضع حواشيه: جمال مرعشلي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٠٦. **العقائد الإسلامية**، لسيد سابق، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.

١٠٧. **العلل**، لعلي بن عبدالله بن جعفر السعدي المديني، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية.

١٠٨. **علل ابن أبي حاتم**، لعبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، دار المعرفة، بيروت،

١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٠٩. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، لعلي بن الحسن الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١١٠. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، إشراف ومراجعة: صدقي جميل العطار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١١١. **العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ**، لأبي بكر ابن العربي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

١١٢. **عون المعبود شرح سنن أبي داؤد**، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي، مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، ضبط وتحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، الناشر محمد عبدالمحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

١١٣. **فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقديم وتعليق وتصحيح وتحقيق وإشراف المقابلة: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها، محمد فؤاد عبدالباقي، دار السلام، الرياض، دار الفيحاء، دمشق.

١١٤. **الفتن**، لنعيم بن حماد، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١١٥. **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، لعبدالحي بن عبدالكبير الكتاني، إعداد: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١١٦. **القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية**، لابن طولون العباسي أحمد بن عبدالحميد، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دمشق، ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٩م.

١١٧. **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، لمحمد بن أحمد الذهبي ، مقابلة وتقديم وتعليق: محمد عوامة، دار القبلة الثقافية الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ١٤١٣هـ.

١١٨. **الكامل في ضعفاء الرجال**، لعبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، منشورات محمد بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١١٩. **كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة**، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمان الأعظمي، مؤسسة الرسالة.

١٢٠. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لعبدالله القسطنطيني، الشهير بالملا كاتب الجلبي والمعروض بحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢م.

١٢١. **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**، لتقي الدين أبو الفضل محمد بن محمد، تعليق وتصحيح: محمد زاهر الكوتري، مطبعة التوفيق، دمشق، ١٣٤٧هـ.

١٢٢. **لسان العرب**، لمحمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

١٢٣. **لسان الميزان**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر للطباعة والنشر.

١٢٤. **المتواري على أبواب البخاري**، لناصر الدين بن المنير، تحقيق وتعليق: علي حسن علي عبدالحميد، دار عمار، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

١٢٥. **المتواري على تراجم أبواب البخاري**، للقاضي محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة، إشراف ومراجعة: صدقي جميل العطار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م، مطبوع مع عمدة القاري شرح صحيح البخاري في نهاية الجزء الأول.

١٢٦. **المجتبى من السنن**، لأحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٢٧. **المجروحين**، لمحمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب.

١٢٨. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، بتحرير الحافظين: العراقي وابن حجر، مكتبة القدس، القاهرة، ١٣٥٣هـ.

١٢٩. **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**، (لمشيخة أحمد بن علي بن حجر العسقلاني)، تحقيق: يوسف عبدالرحمن المرعشلي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٣٠. **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، طبع بأمر: سعود بن عبدالعزيز آل سعود، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ.

١٣١. **مختصر سنن أبي داود**، للمنذري ومعالم السنن لأبي سليمان الخطابي، وتهذيب الإمام ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

١٣٢. **المدخل إلى السنن الكبرى**، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دراسة وتحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف.

١٣٣. **المراسيل**، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، علق عليه أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٣٤. **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٣٥. **المسند**، لعبدالله بن الزبير الحميدي، حققه وعلق عليه: حبيب الرحمان الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

١٣٦. **مسند أبي داود الطيالسي**، لسليمان بن داود الطيالسي، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية القائمة في الهند، بمحروسة حيدر أباد، الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٢١هـ.

١٣٧. **مسند أبي عوانة**، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني، دار المعرفة،

بيروت، لبنان.

١٣٨. **مسند أبي يعلى الموصلي**، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، حققه وخرج أحاديثه، حسين سليم أسد، المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٣٩. **مسند الإمام أحمد**، مؤسسة قرطبة، مصر.

١٤٠. **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٤١. **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، لعياض بن موسى بن عياش اليحصبي، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٤٢. **مشكل المصابيح**، لمحمد بن عبدالله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.

١٤٣. **المصنف**، لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمان الأعظمي، المكتب الإسلامي.

١٤٤. **المصنف في الأحاديث والآثار**، لعبدالله بن محمد بن أبي شيبة.

١٤٥. **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى منتصف القرن العشرين**، لعادل نويهض، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.

١٤٦. **معجم البلدان**، لياقوت بن عبدالله الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

١٤٧. **المعجم الكبير**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبدالمجيد السلفي، الدار العربية للطباعة بغداد، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف، أحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

١٤٨. **معجم المصنفات الواردة في فتح الباري**، لأبي عبيدة مشهور بن حسن بن سليمان، وأبي حذيفة رائد بن صبري، دار الهجرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

١٤٩. **المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاجي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٥٠. **معجم مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٥١. **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٥٢. **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، دار الكلام الطيب،دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٥٣. **مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث**، لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م.

١٥٤. **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، لعبد بن حميد بن نصر أبي محمد الكسبي، حققه وعلق عليه: صبحي البدري السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٥٥. **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**، ليوسف بن تغري بردي الآتابكي، تحقيق: محمد محمد أمين، مركز تحقيق التراث، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٥٦. **موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، وصبحي السيد جاسم السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض.

١٥٧. **الموطأ**، لمالك بن أنس، تحقيق: بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٥٨. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٥٩. **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ليوسف بن تغري بردي الآتابكي جمال الدين أبو المحاسن، قدم له وعلق عليه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٦٠. **نظم العقيان في أعيان الأعيان**، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، حرره: فيليب حتي، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٩هـ.

١٦١. **النكت الظراف على الأطراف**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، مطبوع مع تحفة الإشراف بمعرفة الأطراف.

١٦٢. **النكت على كتاب ابن الصلاح**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق ودراسة: ربيع بن هادي عمير، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ.

١٦٣. **النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبدالحميد، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٦٤. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لمجد الدين أبي السعادات ابن الأثير الجزري، دار

الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٦٥. **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه**، لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسن البخاري الكلاباذي، تحقيق: عبدالله الليثي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٦٦. **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مكتبة دار السلام، الرياض، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٦٧. **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون**، لإسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، أستانبول، ١٩٥١م، منشورات مكتبة المثنى، بغداد.

١٦٨. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لشمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، حققه: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

١٦٩. **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، لعبدالرؤوف المناوي، دراسة وتحقيق: المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٤
أسباب اختيار الاستدراكات الحديثية	٦
أسباب الاختيار للكتب مدار البحث	٦
أهداف البحث	٧
أهمية البحث	٨
الدراسات السابقة	٨
حدود البحث	٨
أدوات البحث	٩
مصطلحات البحث	٩
منهج البحث	٩
خطة البحث	١٠
التمهيد	١٥
المبحث الأول	١٦
اسمه، ونسبه، ونسبته، ولقبه، وكنيته	١٦
مولده	١٧
نشأته، وطلبه للعلم	١٧

الموضوع	الصفحة
أسرته	١٩
صفاته الخَلْقية	٢٠
صفاته الخُلقية	٢٠
شيوخه	٢١
تلاميذه	٢٣
الوظائف العلمية والدعوية التي شغلها	٢٤
رحلاته	٢٦
مصنفاته	٢٨
وفاته	٣١
ثناء الأئمة عليه	٣١
المبحث الثاني	٣٣
التعريف بفتح الباري شرح صحيح البخاري	٣٣
تسميته	٣٣
منهجه	٣٤
القيمة العلمية لكتاب (فتح الباري)	٣٩
المبحث الثالث	٤١
تعريف الاستدراك لغة	٤١

الموضوع	الصفحة
تعريف الاستدراك في الاصطلاح	٤١
الفصل الأول: الاستدراكات الراجعة إلى متن الحديث	٤٤
تمهيد	٤٤
المبحث الأول: الاستدراكات الراجعة إلى اختلاف ألفاظ الحديث	٤٧
١- الاستدراك الأول: ويتعلق بالتنبيه على ما يقع فيه بعض الشراح من الخلط والالتباس في تعيين بعض ألفاظ الحديث وتحديد راويها	٤٨
٢ - الاستدراك الثاني: ويدور حول بيان اختلاف الألفاظ عند شراح البخاري تبعاً للروايات التي اعتمدوها	٥١
٣ - الاستدراك الثالث: ويتعلق بالتدقيق في ثبوت بعض ألفاظ الحديث أو عدم ثبوتها، أو حلول بعضها مكان بعض.	٥٣
٤ - الاستدراك الرابع: ويدور حول الاختلاف في ضبط كلمة أو في زيادة كلمة في الحديث.	٦٢
٥ - الاستدراك الخامس: ويتعلق بدراسة ألفاظ المتن، وبيان ما يقع فيها من وهم.	٦٧
٦ - الاستدراك السادس: ويتعلق بدراسة ألفاظ المتن، وبيان ما يقع فيها من زيادة أو نقص.	٧٤
٧ - الاستدراك السابع: ويدر حول النقص والزيادة في المتن	٧٩
٨ - الاستدراك الثامن: ويدور حول وجود نقص في المتن من عدمه.	٨٣

الموضوع	الصفحة
٩ – الاستدراك التاسع: ويدور حول زيادة لفظة في المتن، وتقديم جملة على جملة أخرى.	٨٧
١٠ – الاستدراك العاشر: يدور حول الاختلاف في إثبات زيادة قول النبي صلى الله عليه وسلم "يارب أمتي" أمتي في الحديث الطويل عن الشفاعة	٩٣
١١ – الاستدراك الحادي عشر: ويدور حول الإدراج في متن الحديث من أحد رجال الاسناد	٩٦
المبحث الثاني: شرح ألفاظ الحديث	١٠٠
تمهيد	١٠٠
١٢ - الاستدراك الأول: ويدور حول بيان معنى لفظة من ألفاظ الحديث.	١٠١
١٣ – الاستدراك الثاني: يدور حول شرح معنى لفظة من ألفاظ الحديث، وآراء العلماء في تفسيرها.	١٠٤
١٤ - الاستدراك الثالث: ويدور حول علامات قرب الساعة.	١١١
١٥ – الاستدراك الرابع: ويدور حول التفسير الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم (من شرار الناس).	١١٤
١٦ – الاستدراك الخامس: ويدور حول المراد بالحديث التخصيص أم التعميم؟	١١٧
١٧ - الاستدراك السادس: ويتعلق بدراسة ألفاظ المتن.	١٢٢

الموضوع	الصفحة
١٨- الاستدراك السابع : يدور حول بيان كيفية أخذ الحكم الشرعي.	١٢٥
١٩ - الاستدراك الثامن: يدور حول وقوع إشكال في تفسير بعض ألفاظ الحديث	١٢٨
٢٠ - الاستدراك التاسع: يدور حول توضيح الخطأ الواقع من بعض الشراح في تقدير مقول القول.	١٣١
المبحث الثالث: فقه الحديث	١٣٤
تمهيد	١٣٤
٢١ - الاستدراك الأول: يدور حول تمني الموت عند ظهور الفتن، وبيان السبب في ذلك.	١٣٥
٢٢ - الاستدراك الثاني: يدور حول بيان موقف الصحابة من قتال المسلم أخاه وقت الفتن.	١٤١
٢٣ - الاستدراك الثالث: يدور حول بيان حكم الله تعالى في عباده.	١٤٧
٢٤- الاستدراك الرابع: يدور حول إحدى الفتن التي تقع للعرب.	١٥٥
٢٥ - الاستدراك الخامس: يدور حول تفرد الراوي بزيادة في لفظ الحديث	١٦٠
٢٦ - الاستدراك السادس: يدور حول تحقيق القول في المسألة التي تتعلق بتحريم الجنة على الوالي الغاش لرعيته.	١٦٤

الموضوع	الصفحة
٢٧ – الاستدراك السابع: يدور حول كيفية استخراج الحكم الفقهي واستنباطه من إحدى جزئيات متن الحديث	١٦٧
٢٨ - الاستدراك الثامن: يدور حول توضيح الإشكال الوارد في ظاهر الحديث "المدينة كالكير"	١٦٩
الفصل الثاني: الاستدراكات الراجعة إلى إسناد الحديث	١٧٢
تمهيد	١٧٣
المبحث الأول: الاستدراكات الراجعة إلى أحوال الإسناد ومسائله	١٧٥
٢٩ - الاستدراك الأول: التنبيه على الخطأ من خلط بين المرفوع والموقوف	١٧٦
٣٠ - الاستدراك الثاني: في الخلط بين المرسل والمعلق في الوصف	١٧٩
٣١ – الاستدراك الثالث: وهو في بيان الانقطاع في الإسناد والزيادة في أحد أسماء رجاله	١٨١
٣٢ – الاستدراك الرابع: وهو في تصحيح خطأ من ظن تعليق الحديث والصواب وصله.	١٨٦
٣٣ – الاستدراك الخامس: التنبيه على خطأ من ضعف زيادة في المتن بعدم اتصال إسنادها	١٩٠
٣٤ – الاستدراك السادس: الاستدراك بذكر المزيد من أسانيد البخاري	١٩٣

الموضوع	الصفحة
٣٥ - الاستدراك السابع: وهو في ترجيح بعض طرق الحديث	١٩٦
٣٦ – الاستدراك الثامن: ويدور حول التنبيه على خطأ من زاد راوياً في الاسناد والثابت خلافه	١٩٩
٣٧ - الاستدراك التاسع: ويدور حول الإدراج في الإسناد	٢٠٢
٣٨ – الاستدراك العاشر: يدور حول الكلام على شروط خبر الآحاد.	٢٠٧
المبحث الثاني: الاستدراكات الراجعة إلى معرفة الرواة	٢١١
تمهيد	٢١١
٣٩ – الاستدراك الأول: وهو في بيان وقوع الخلاف في تعيين وتحديد الراوي الذي اتفق مع غيره في اسمه	٢١٢
٤٠ – الاستدراك الثاني: ويدور حول الخلط بين راويين لاشتراكهما في الاسم	٢١٨
٤١ – الاستدراك الثالث: التمييز بين الراويين المشتركين في الاسم واسم الأب	٢٢٣
٤٢ – الاستدراك الرابع: الخلط بين راويين لاشتراكهما بالاسم واسم الأب	٢٢٦
٤٣ – الاستدراك الخامس: الخلط بين راويين لاشتراكهما في الكنية	٢٣٠

الموضوع	الصفحة
٤٤ – الاستدراك السادس: الخلط بين راويين نتيجة زيادة جاءت في بعض الروايات	٢٣٢
٤٥ – الاستدراك السابع: بيان الخطأ في ذكر راو مكان راو آخر	٢٣٤
٤٦ – الاستدراك الثامن: ويدور حول بيان الخطأ في ذكر راو مكان راو آخر	٢٣٦
٤٧ - الاستدراك التاسع: ويدور حول بيان المتابعة الواقعة في اسناد الحديث،...	٢٤٠
٤٨ - الاستدراك العاشر: ويدور حول الحكم على الرواة	٢٤٣
الفصل الثالث: الاستدراكات الراجعة إلى الصناعة الحديثية	٢٤٦
المبحث الأول: الاستدراكات الراجعة إلى تراجم البخاري	٢٤٨
تمهيد	٢٤٨
٤٩ – الاستدراك الأول: ويدور حول مناسبة الحديث لترجمة الباب	٢٥٠
٥٠ - الاستدراك الثاني: مناسبة الحديث لترجمة الباب	٢٥٢
٥١ - الاستدراك الثالث: ويدور حول مطابقة الحديث للكتاب	٢٥٥

الموضوع	الصفحة
٥٢ - الاستدراك الرابع: ويدور حول الترجمة بلفظ حديث ليس على شرط الإمام البخاري	٢٥٧
٥٣ - الاستدراك الخامس: ويتعلق بتراجم الإمام البخاري وألفاظها	٢٦١
المبحث الثاني: الاستدراكات الراجعة إلى اختيارات البخاري	٢٦٤
تمهيد	٢٦٤
٥٤ - الاستدراك الأول: ويدور حول المعلقات عند البخاري	٢٦٥
٥٥ - الاستدراك الثاني: ويدور حول الصناعة الحديثية عند البخاري	٢٦٩
الفصل الرابع: خصائص منهج ابن حجر في عرض الاستدراكات	٢٧٣
خصائص منهج ابن حجر في عرض الاستدراكات	٢٧٤
الخاتمة	٢٨٨
الفهارس	٢٩٠
فهرس الآيات القرآنية	٢٩١

الموضوع	الصفحة
الأحاديث والآثار	٢٩٢
المفردات اللغوية	٢٩٧
فهرس الأعلام	٢٩٨
الأماكن والبلدان	٣١٠
المصطلحات الحديثية	٣١١
المصادر والمراجع	٣١٢
المحتويات	٣٣١